

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٥ مايو ٢٠٠٥

مصدر بريطاني رسمي يدعو لإقامة علاقات دبلوماسية «بأسرع وقت ممكن» بين دمشق وبيروت

قال إن لندن ما زالت تدرس التقرير الدولي عن الانسحاب من لبنان

لندن: عمار الجندي

قال دبلوماسي بريطاني رفيع المستوى أمس ان «من الغريب» عدم وجود سفارة لبنانية في دمشق واخرى سورية في بيروت، وشدد على رغبة بلاده القوية في رؤية علاقات على مستوى السفراء بين الدولتين الجارتين «بأسرع وقت ممكن». واذ اعتذر عن عدم التعليق على تقارير ذكرت ان حملة اعتقالات واسعة استهدفت صباح أمس عددا من ناشطي المجتمع المدني السوريين، فقد أكد ان لندن «ستنظر الى ذلك بقلق»، اذا ثبتت صحة هذه الأنباء، لا سيما ان «سجل دمشق لجهة حقوق الانسان ليس جيدا».

وأوضح الدبلوماسي البارز الذي طلب عدم ذكر اسمه، ان لندن لا تزال تدرس تقرير المنظمة الدولية حول الانسحاب السوري من لبنان. و اضاف المسؤول، الذي كان يتحدث لمجموعة من الصحافيين العرب في مقر «جمعية الصحافيين الاجانب» بلندن، ان التقرير يشير الى عدم التأكد من خروج عناصر الاستخبارات السورية من لبنان. واعتبر ان بقاء أي من رجال المخابرات هؤلاء في لبنان سيكون امرا مقلقا لان لندن حريصة على اعطاء اللبنانيين فرصة «لاجراء انتخاباتهم بحرية من دون تدخل سوري».

ورأى الدبلوماسي البريطاني ان الانتخابات الحرة والنزيهة وحدها هي الضمانة لامكان تشكيل «حكومة لبنانية تتمتع بالثقة والاستقلالية التي افتقر اليها لبنان في العشرين سنة الماضية». وتابع ان حكومة كهذه «ستكون قادرة على التفاوض كحكومة ذات سيادة واستقلالية حول موضوع الحدود» بين لبنان وسورية، وهي قضية اخذت تثير الجدل خصوصا بسبب مزارع شبعا ودير العشائر. ولدى سؤاله عما اذا كانت لندن ترغب بقيام علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان على مستوى السفراء، رد المسؤول البريطاني بأن بلاده تؤيد ذلك بقوة. وقال

«بصراحة، ان من الغريب انه ليس هناك سفارة لبنانية في دمشق وسفارة سورية في بيروت، فكل من الدولتين الجارتين يتمتع بالسيادة والاستقلال». و اضاف «نعم نود للغاية ان نرى هاتين السفارتين (وقد اقيمتا) بأسرع ما يمكن».

ونفى الدبلوماسي البريطاني ان تكون لندن المعنية بفتح حوار مع طرف سوري بعينه، مؤكدا رغبتها بالحديث الى «الجميع بدون استثناء». و اضاف «لدينا (سلفا) اتصالات مع الجميع، مع ناشطي المجتمع المدني ومع المعارضة ومع الحكومة، فنحن لا نستثني احدا». و اشار الى ان لندن حثت الحكومة السورية في مناسبات سابقة عديدة على تحسين ادائها في مجال حقوق الانسان. غير انه لم يستبعد وجود ضرورة «لمتابعة الجهود الرامية لاقتناع السوريين بمعالجة ملف حقوق الانسان بصورة افضل».

واعتر، ضاحكا، عن عدم التعليق على احتمال مساهمة نائب الرئيس السوري السابق رفعت الاسد في دفع عجلة الديمقراطية ببلاده التي اعلن عن عزمه على العودة اليها لارساء دعائم «مجتمع الحرية والعدالة والمساواة». اما بشأن العراق التي تقول دمشق انها تتعامل معه بصورة اكثر ايجابية، فقال الدبلوماسي البريطاني ان موقف الحكومة السورية من العراق «هو من القضايا التي نشعر بقلق ازاءها». و اضاف «نقبل ان السوريين اتخذوا خطوات ايجابية» بيد انه سرعان ما اردف مؤكدا ان «هذه الخطوات بوضوح غير كافية». وتابع «نرغب برؤيتهم يقومون بالمزيد لجهة منع المتشدد من التسلل الى العراق».

ونفى المسؤول في الخارجية البريطانية صحة تقارير اخيرة عن توجيه حكومته دعوة للحوار الى منظمة «حماس». وقال ان لندن لم تسع الى اجراء حوارات حقيقية مع «حماس» او «حزب الله» اللبناني، بل حافظت على «اتصالات تقنية على مستوى منخفض» مع المنظمتين. وعزا ذلك الى جود «موظفين منتخبين» من «حماس» لا بد من التعاطي معهم عندما يتعلق الامر بمشاريع خيرية او تنمية مثلا في مناطقهم، كما ان هناك نوابا من «حزب الله» لا تستطيع السفارة البريطانية في بيروت تجاهلهم «اذا ارادت ان تنقل صورة واقعية عن الوضع السياسي في لبنان».

المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: ٢٧ مايو ٢٠٠٥

إيران تؤكد أن الخروج السوري ضاعف الحاجة إلى المقاومة وزير العدل يلتقي اليوم مع المحقق الدولي باغتيال الحريري



القاضي الألماني ميليس في موقع استشهاد رفيق الحريري في بيروت أمس (اليسار)

رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الخارجية محمود حمود، وأمين عام "حزب الله" السيد حسن نصر الله.

أما وزير الخارجية اللبناني محمود حمود فقال إنه بحث مع خرازي الشؤون الدولية بصورة عامة والأوضاع في المنطقة فضلاً عن الأوضاع في لبنان بما في ذلك الانتخابات النيابية والقرار 1559 مؤكداً على ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية دفاعاً عن أرضنا.

إيصال هذا التحقيق إلى غايته المنشودة في كشف الجريمة ومن كان وراءها أو خطط لها أو نفذها.

من جهة أخرى رأى وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن مسؤولية القوات اللبنانية وقوات المقاومة تضاعفت بعد خروج سوريا من لبنان والتي كانت ربما تشكل قوة من التوازن فيه متمنياً أن يتجاوز لبنان وشعبه هذه المرحلة بكل نجاح من دون أي تدخل أجنبي.

وجاءت تصريحات خرازي بعيد وصوله إلى لبنان في زيارة رسمية استمرت يوماً واحداً والتقى خلالها

بيروت: علي الموسوي

يلتقي وزير العدل اللبناني خالد قباني صباح اليوم رئيس لجنة التحقيق الدولية المكلفة النظر في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري القاضي الألماني ديتلف ميليس والفريق المعاون له للبحث في كيفية إجراء التحقيق وسبل التعاون بينهما بما يضمن ويكفل كشف هذه الجريمة.

وكان ميليس وصل إلى بيروت أمس، قادماً من نيويورك حيث أخذ التوجيهات اللازمة من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ونسخاً عن المستندات والتقارير المتوافرة لدى الأخير عما قام به الفريق الدولي المكلف جمع المعلومات والاستقصاء برئاسة الضابط الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد قبل نحو شهرين ونيف في لبنان.

في غضون ذلك ترأس وزير العدل، اجتماعاً قضائياً حضره النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، والمحقق العدلي القاضي الياس عيد، والقاضيان عمر الناطور ورافف رياشي تم خلاله طرق سبل التعاون والتنسيق مع ميليس وفي وضع أسس وقواعد هذا التعاون والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها وزارة العدل من أجل

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ مايو ٢٠٠٥

لجنته التحقيق في اغتيال الحريري تبدأ اعمالها:
انتهاكات اسرائيلية للاجواء اللبنانية
وواشنطن تطالب بتاجيل نزع سلاح حزب الله

بيروت من فتحي محمود



وزير الداخلية اللبناني حسن السبع خلال لقائه مع رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري امس في بيروت

كثفت الطائرات الاسرائيلية من انتهاكاتها للاجواء اللبنانية شمالا وجنوبا امس، في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة الامم المتحدة الي تعليق نشاطاتها الهادفة الي نزع سلاح حزب الله اللبناني الي مابعد الانتخابات النيابية، وعشيه الانتخابات التي ستطلق غدا، اعلن ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر ترشحه في جبل لبنان، في حين فاز امس بالتركيه 4 مرشحين في الجنوب ليرتفع بذلك عدد من فازوا بالتركيه الي 15 شخصا في كل من بيروت والجنوب.

فقد اخترقت طائرتان حربيتان اسرائيليتان قادمتان من جهة البحر الي الغرب من بلده شكا اجواء الشمال، واتجهتا جنوبا مرورا باجواء جبل لبنان وصولا الي صور ثم غادرتا من فوق بلده الناقوره في اتجاه عرض البحر، واخرقت طائرتان مماثلتان اجواء الشمال ونفذتا طيرانا دائريا بين شكا وطرابلس، ثم غادرتا في اتجاه البحر، كما قامت طائره استطلاع اسرائيلية باختراق اجواء الجنوب وحلقت فوق مناطق: بنت جبيل قانا معركة مركبا ثم غادرت في اتجاه الاراضي المحتلة.

وقد اعربت مصادر لبنانية عن قلقها من تزايد الانتهاكات الاسرائيلية وخاصة قصف المناطق المدنية الحدودية، بينما عززت قوات الاحتلال حشودها العسكرية علي الحدود مع لبنان.

وفي خطوه تصعيدية، حاولت قوات الاحتلال تركيب مضخه علي نبع الوزاني لسرقه مياهه، لكنها منعت من قبل قوات الطوارئ الدولية والاهالي.

بينما طلبت الولايات المتحدة من الامم تعليق نشاطاتها الهادفة الي نزع سلاح حزب الله. ونقلت عن مصادر في المنظمه الدوليه في نيويورك قولها ان الامريكيين برروا طلبهم بانهم يفضلون تاجيل الخطوات والاجراءات الراميه الي نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها الي مابعد الانتخابات النيابيه اللبنانييه والي مابعد اقامه حكومه جديده ومستقره. وحسب هذه المصادر فان الولايات المتحده تخشي من ان مساعي الامم المتحده للعمل بسرعه علي نزع سلاح الميليشيات قد توجد توترا واجواء صدام في لبنان.

وعشيه الجوله الاولى من الانتخابات التي تجري غدا في بيروت اعلن ميشال عون رئيس التيار الوطني الحر في لبنان ترشحه للانتخابات النيابيه المقبله في جبل لبنان مستبعدا تحالفه مع المعارضه المسيحيه بعد ان كانت مفاوضاته للتحالف مع الزعيمين سعد الحريري ووليد جنبلاط قد فشلت.

وقال عون في حديث لمحطه التلفزيون ال.بي.سي اللبنانيه مساء امس الاول انه مرشح

عن دائره كسروان جبيل التي تجري فيها الانتخابات في 12 يونيو المقبل وانه سيتحالف مع وجوه شبابيه جديده.

واوضح انه لن يتحالف مع تيار القوات اللبنانيه برئاسه سمير جعجع الموجود في السجن ولن يتحالف ايضا مع الرئيس اللبناني الاسبق امين الجميل وهما ينتمان الي لقاء قرنه شهوان المعارض المسيحي.

كما اعلن عون تحالفه مع طلال ارسلان المنافس التقليدي لوليد جنبلاط علي الزعامه الدرزيه في لبنان واكد انه يعمل علي تشكيل لوائح في زحله والبقاع الغربي بسهل البقاع كما سيخوض ما سماه معركة جود في دائره الشوف حيث معقل وليد جنبلاط.

من جانبها اعلنت وزاره الداخليه اللبنانيه عن فوز اربعة مرشحين بالتركيه في دائرتي جنوب لبنان, وذلك بعد انتهاء مهله سحب الترشيحات في هاتين الدائرتين ليرتفع عدد الفائزين بالتركيه في الجنوب وبيروت الي 15 نائبا.

كما فاز الاسبوع الماضي تسعه مرشحين بالتركيه في دوائر بيروت الثلاث التي تجري الانتخابات بها غدا علي ان تجري الانتخابات في دائرتي جنوب لبنان في 5 يونيو المقبل.

في السياق ذاته شدد سعد الدين الحريري علي ان المطلوب هو ان تكون نسبه الاقتراع هي الاعلي, مضيفا ان المواطنين سيقترعون للحدث الكبير الذي حصل في 4 مارس, في اشارته الي المظاهره المليونيه بساحه الشهداء.

وحذر سعد الحريري من التهاون في الاقتراع, بسبب عدم وجود اي منافسه جديده في مواجهه قوائم الحريري في بيروت, وقال ان هناك مرحله صعبه لكن الامل كبير واذا عملنا بالشكل الصحيح وبالتحالفات الحقيقيه والصادقه وبالمحافظه علي الوحدو الوطنيه سينتقدم البلد.

واذ دعا الي اصلاحات جذريه لاسيما في القضاء, قال ان علينا ان ننفذ اتفاق الطائف بالكامل وان نحصن انفسنا سياسيا واقتصاديا قبل البحث في تعديله واكد ان الحقبه السوداء التي مرت علي لبنان اقتصاديا وسياسيا ستنتهي باراده اللبنانيين الديمقراطيه والسلميه والحره, مضيفا ان مسيره التغيير ستبدا للانطلاق نحو انعاش الدوره الاقتصاديه والاستثماريه, ولمواصله مشروع رفيق الحريري الذي حاصروه طويلا وهو مشروع الاصلاح الحقيقي في وجه مشاريع الهدم والقتل والهدر والفساد.

وقد باشرت لجنه التحقيق الدوليه في اغتيال الحريري اعمالها حيث اجتمع ديتليف ميليس رئيس اللجنه امس مع كل من وزير الداخليه حسن السبع ووزير الخارجيه والمغتربين محمود حمود وزير العدل خالد قباني, وافادت مصادر قضائيه ان ميليس سيوقع مع قباني مذكره تفاهم تتناول اطار عمل اللجنه في لبنان والحصانات التي تتمتع بها والحمايه الامنيه التي ستتوفر لها من السلطات اللبنانيه وطريقه ممارساتها لعملها عبر المقابلات التي ستجريها مع الشخصيات التي تهتم التحقيق وطريقه الزيارات الي المواقع التي تهتم التحقيق, فضلا عن ضرورات تتعلق باحترام اللجنه اثناء تنفيذ عملها مع مراعاة القوانين اللبنانيه وسياده لبنان.

المصدر: الأهرام

التاريخ: يونيو ٢٠٠٥

حركة الاحداث

سوريا: موشرات

بقلم: خالد السرجاني

اعتقلت السلطات الامنيه ناشطين لحقوق الانسان وممثلين لجهات سياسيه مختلفه في الايام الماضيه بتهم متباينه تزعم العمل خلافا للانظمه والقوانين المعمول بها في سوريا حسب تصريحات مصدر اعلامي رسمي. وهذه الخطوه تاتي في الوقت الذي يستعد فيه حزب البعث الحاكم لعقد موتمره القطري العام، والذي تؤكد معظم التوقعات انه سيتخذ خطوات انفتاحيه في المجالين السياسي والاقتصادي. وبالتالي فان خطوه اعتقال هؤلاء الناشطين تشكك تماما في هذه التوقعات، وتفتح الباب امام التكهن بان هناك خلافات داخل النخبه الحاكمه حول شكل الانفتاح المتوقع ومداه وحدوده او حول اجرائه من الاساس. وهذه التوقعات تنطلق من ان ماحدث من اعتقالات ما هو الا تعبير عن صراعات اجنحه داخل النظام.

يعتقد مراقبون ان هذه الخطوه تنطلق من عده اسباب. اولها، محاوله النظام تأكيد انه مازال مسيطرا وبقوه علي الاوضاع الداخليه، وان التنازلات التي قدمها بالانسحاب من لبنان لم تود الي تراجعه او انفلات الاوضاع من بين يديه. وثاني هذه الاسباب، ان النظام السوري اراد ان يؤكد ان الخطوات الانفتاحيه التي سوف يتخذها في المؤتمر العام للحزب جاءت بناء علي رغبه منه وليست نتيجة لضغوط قوي داخليه مختلفه.

والسبب الثالث، ان النظام اراد ان يؤكد انه مهما كانت طبيعه الخطوات الانفتاحيه التي سوف تتخذ الا انها لن تتعدى خطا احمر وهو السماح للقوي الديمقراطيه بالحركه حتي ولو عبر وسيط يتمثل في منظمات المجتمع المدني. الامر الذي يرجح ان طبيعه الحكم الحاليه لن تتبدل وهي تقوم علي سيطره العلويين من اللادقيه علي الموسسه العسكريه والحزبيه. وانطلاقا من ذلك يمكن القول ان ما سوف يتمخض عنه مؤتمر الحزب لن يتقدم الي الجوهر وفقا لاعتقادات عديده سائده في الاوساط المهتمه بالوضع السوري.

وهناك من يقرأ هذه الخطوه قراءه مختلفه يربطها بالخطوه التي اتخذتها سوريا الاسبوع الماضي بوقف التعاون الامني مع الولايات المتحده خاصه فيما يتعلق بالشان العراقي. وقد تكون الخطوتان المتشددتان رساله الي

الولايات المتحدة من اجل تخفيف ضغوطها علي النظام السوري. او مقايضه التعاون الامني الضروري للولايات المتحدة بان تكف عن الحديث عن الانفتاح الداخلي، والذي تركز فيه واشنطن علي اعطاء منظمات المجتمع المدني الحق في العمل والنشاط. وهناك من يعتقد ان الخطوه التي اتخذتها السلطات السوريه قد تنتهي الي ان يصبح الانفتاح المطلوب هو الافراج عن بعض المعتقلين بدلا من ان يكون فتح الباب امام المزيد من الحريات والممارسه الديمقراطييه.

ولايستطيع احد التكهن بما سيتمخض عنه المؤتمر القطري العام لحزب البعث، وهل ستكون هناك اصلاحات سياسيه واقتصادييه ام لا؟ لان خطوه القبض علي ناشطين ديمقراطيين تؤكد ان عمليه الاصلاح ليست محسومه علي مستوي القيادة السوريه، وان صراع التصورات والاجنحه مازال قائما ولم يحسم بعد. وبالتالي فان ما يمكن ان يتمخض عنه المؤتمر يمكن ان يكون مقدمه للاصلاح وليس وضع تصور نهائي للاصلاح. وحتى هذا الامر تقف دونه عقبات كثيره. فقد اعطي كثيرا من المؤشرات الاخري دلالة علي صعوبه اجراء الاصلاحات في ظل التركيبيه الحاليه في سوريا

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٤ يونيو ٢٠٠٥

تشجيع جثمان قصير اليوم في جنازه شعبية
المعارضة اللبنانية تصعد حملتها ضد لحود
وتدعو الي اعتصام امام قصر الرئاسة بعد غد

بيروت من فتحي محمود



عشرات من الصحفيين اللبنانيين
يرفعون أعلاما سوداء وصوره بيضاء
لزميلهم سمير قصير الذي اغتيل امس
الاول وذلك خلال مسيره احتجاج صامته
امام ميدان الشهداء بوسط بيروت

دفع اغتيال الصحفي اللبناني سمير قصير
المعارضة اللبنانية الي تصعيد حملتها
ضد الرئيس اللبناني اميل لحود ودعت
الي اعتصام احتجاجي امام قصر الرئاسة
في بعدا بعد غد بعد ان حملت لحود
مسئوليه الحادث.

وسيشيع جثمان قصير اليوم من كنيسه
مارجرس بساحه النجمه بوسط بيروت
الي ساحه الشهداء المجاوره لها في
جنازه شعبية كبيره ورفضت المعارضة
مشاركه اي مسئولين رسميين في
الجنازه.

وقد نظم منات الصحفيين اللبنانيين امس اعتصاما صامتا لمدته ساعه في
ساحه الشهداء بوسط العاصمه بيروت حدادا علي اغتيال قصير وذلك بدعوه
من صحيفه النهار. وشارك في التجمع ملحم كرم نائب رئيس اتحاد
الصحفيين العرب ونقيب المحررين ومحمد بعلبكي نقيب الصحافه اللبنانيه
ومدير عام صحيفه النهار جبران تويني ورئيس التحرير غسان تويني
اضافه الي عدد كبير من الاعلاميين والسياسيين الذين ارتدوا الملابس
باللونين الابيض والاسود حاملين اقلاما سوداء تعبيراً عن حزنهم العميق
علي رحيل قصير.

كما انشدوا النشيد الوطني اللبناني ورفعوا اعلاما لبنانيه، ودقت اجراس
كنيسه قريبه تضامنا مع الصحفيين. وعلقت صورته عملاقه لقصير علي
مبني امام الساحه، بينما كتب علي لافته شهيد الانتفاضه والاستقلال.
واغلقت بعض المدارس والمحال التجاريه ابوابها خاصه في منطقه
الاشرفيه المسيحيه حدادا علي قصير بينما استمر العمل عاديا في

المصارف. وكشفت مصادر التحقيق العسكري ان خبراء المتفجرات قدروا زنه العبوه الناسفه بانها تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ جرام، وان الفاعلين الصقوا العبوه تحت مقعد السائق مباشره اي تحت مقعد قصير الذي كان بمفرده داخل سيارته ثم فجروها لاسلكيا مما يعني انه كان مراقبا منذ اللحظة الاولى لخروجه من منزله وحتى دخوله اليها.. ورجح ان تكون العبوه قد الصقت بواسطه جهاز مغناطيسي وتحتوي علي جهاز يسمح

بالتقاط اشارات لاسلكيه مما سهل تفجيرها عن بعد. وقال الطبيب الشرعي شربل عازار بعد معاينته الجثه ان هذه الجثه تاذت بشكل كبير في جزئها السفلي، دون ان يطال الجزء الاعلي اي تشوه مما يعني ان العبوه كانت مزروعه تحت المقعد خاصه ان اضرارها الماديه اقتصرت بشكل رئيسي علي قصير وسيارته فكان الهدف قتله مباشره،

واحدث الانفجار الصغير حفره بلغ عمقها سبعة سنتيمترات. وطالبت الاعلاميه جيزيل خوري زوجه الفقيه باجراء تحقيق فرنسي ودولي في ظروف اغتيال زوجها سمير قصير، الذي يحمل الجنسيه الفرنسيه. ووافق مجلس القضاء الاعلي برناسه القاضي طانيوس الخوري، علي اقتراح وزير العدل خالد قباني تعيين قاضي التحقيق في بيروت سامي صدقي محققا عدليا في جريمه اغتيال سمير قصير امس. وقالت المعارضه اللبنانيه في بيان لها امس ان الرد العملي علي جريمه الاغتيال استكمال انتفاضه الاستقلال وطلب استقاله رئيس الجمهوريه بصفته القائد الفعلي للنظام الامني المخابراتي، وذلك بكل الوسائل الديمقراطيه المتاحه. وتاكيد استمرار الانتخابات النيابيه الجاريه وانها تشكل استفتاء للشعب اللبناني حول تصفيه النظام المتداعي، وهو ما يستوجب فك كل اشكال التعاون مع رموزه ورموز الوصايه كمقدمه ضروريه لاسقاطهم واسقاط اي دور لهم في الحياه السياسيه اللبنانيه. ودعت الي المشاركه الوطنيه الشعبيه في تشييع شهيد الوطن، شهيد الصحافه والعلم والحرية والسياده والاستقلال الدكتور سمير قصير، وتعلن رفضها اي مشاركه رسميه في تشييع الشهيد.

وفي سياق ردود الفعل الدوليه علي عمليه الاغتيال ادانت فرنسا بشده الحادث معربه عن ثقتها في اراده السلطات اللبنانيه في كشف هذا الاعتداء. وقال الرئيس الفرنسي جاك شيراك ان مرتكبي هذه الجريمه الشنيعه استهدفوا حريه اللبنانيين. كما ادان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحده الحادث الذي رات فيه وزيره الخارجيه الامريكيه كوندوليزا رايس محاوله لترهيب الناخبين اللبنانيين.

واعرب كل من الممثل الاعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا ورايس في مؤتمر صحفي مشترك عقب اجتماعهما في واشنطن عن استنكارهما للحادث. من جانبه ندد كوفي انان الامين العام للأمم المتحدة بمقتل قصير وطالب بتقديم المنفذين والمحرضين علي الجريمة البشعة الي العدالة وبوضع حد للحصانه من العقاب وضمان استمرار حرية الصحافة.

ودعا انان جميع الاطراف اللبنانية الي الحفاظ علي الوحدة الوطنية والهدوء خلال مرحلة الانتخابات.

وفي موسكو اكدت وزاره الخارجية الروسيه ان الاغتيال موجه ليس فقط ضد الصحافة الحره وانما يستهدف بوضوح زعزعه استقرار لبنان.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ يونيو ٢٠٠٥

بيروت تودع سمير قصير في جنازه شعبيه
واشنطن تطلب من الامم المتحده توسيع نطاق تحقيقاتها في لبنان

بيروت من فتحي محمود:

شيع اللبنانيون في جنازه شعبيه امس جثمان الصحفي المعارض سمير قصير الذي قتل في انفجار سيارته ببيروت في حين طالبت الولايات المتحده مجلس الامن الدولي بتوسيع التحقيق الذي يجريه في مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ليشمل التحقيق في اغتيال قصير، وهو ما دفع حزب الله الي اتهام واشنطن بانها تريد دفع لبنان الي فتنه عبر استمرارها في ممارسه الضغوط علي اللبنانيين.

ففي جنازه الصحفي سمير قصير، حمل رفاقه النعش من امام مبني جريده النهار الي قلب ساحه الشهداء بوسط بيروت وضريح الشهيد رفيق الحريري ثم توقف لثوان امام مبني مجلس النواب، وصولا الي كاتدرانيه القديس جاورجيوس بساحه النجمه حيث اقيمت الصلاه بحضور قيادات المعارضه اللبنانيه يتقدمهم سعد الدين الحريري ووليد جنبلاط والرئيس الاسبق امين الجميل، ثم تم نقل الجثمان الي مثواه الاخير في مقابر كنيسه مار متر في الاشرفيه.

وقد استمع قاضي التحقيق العسكري الاول رشيد مزهر امس، الي افاده السائق الشخصي لقصير ويدعي سعيد فريد المرود ولم تتضح حتي الان الطريقه التي استخدمها الجناه للوصول الي سياره قصير ووضع العبوه الناسفه البالغ وزنها ٣٠٠ جرام تحت المقعد، وهم علي يقين بان قصير سيقود سيارته بنفسه وليس معه سائقه والا لكانوا الصقوا العبوه تحت المقعد المخصص للراكب الي جانب السائق.

وقام خبراء من مكتب التحقيق الفيدرالي الامريكي، بالكشف علي مسرح الجريمة التي ذهب ضحيتها قصير، وعلي سيارته وهي من نوع الفا روميو وابقيت في مكانها بانتظار معاينتها من جانب خبراء اخرين من الادله الجنائيه الفرنسيه.

في هذه الاثناء طالبت الولايات المتحده مجلس الامن بتوسيع التحقيق في اغتيال الحريري ليشمل التحقيق اغتيال قصير.

وقال سكوت ماكليان المتحدث باسم البيت الابيض نود ان نري مجلس الامن يوسع تفويضه في تحقيق تقوده الامم المتحده في اغتيال الحريري ليشمل التحقيق في اغتيال سمير قصير.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٥

انباء عن استقاله عبدالخليم خدام

دمشق من محمود عبدالوهاب
اعلنت مصادر مقربه من مشاركين في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث السوري ان السيد عبدالخليم خدام نائب الرئيس السوري قد طلب اعفائه من جميع مسئولياته ومناصبه.

وقالت المصادر: ان خدام البالغ من العمر ٧٣ عاما قدم هذا الطلب اثر نقاش حاد جري بينه وبين وزير الخارجية السوريه فاروق الشرع خلال اجتماع اللجنة السياسيه المنبثقه عن المؤتمر، حيث انتقد خدام سياسه سوريا الخارجيه في السنوات الماضيه، خاصه تجاه لبنان.

واثار طلب خدام اعفائه من مسئولياته الحزبيه والسياسيه مزيدا من التكهانات بتغييرات جذريه في الحرس القديم تشمل ايضا وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، والامين العام المساعد لحزب البعث عبدالله الاحمر.

وفي مؤتمر صحفي عقدته امس رفضت الدكتوراه بثينه شعبان المتحدثه الرسميه باسم المؤتمر القطري العاشر تاكيد او نفي انباء استقاله خدام.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٥

مؤتمر البعث السوري.. بدايه للتغيير ام رده للخلف
بقلم: د. حسن ابو طالب

افتتح المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الحاكم في سوريا وهو المؤتمر الذي يعقد في ظل بينه داخليه واقليمييه مليئه بالتحديات الجسام لاسيما بعد ان اتمت سوريا انسحابها من لبنان نهاية ابريل الماضي. ولعل اهميه المؤتمر تتضح اكثر في ضوء الكم الكبير من التوقعات والتكهنات التي تداولها السوريون قبل انعقاد المؤتمر بفترة طويله وعبرت في مجملها عن تطلعاتهم في ان يكون المؤتمر خطوه حقيقيه علي طريق الاصلاح ونقطه فاصله في معالجه اخطاء الماضي وبدايه تغيير حقيقي في الحياه السياسييه من خلال طرح مشروع اصلاحي كبير ينشل سوريا من همومها الكبيره ويضعها علي ساحة المنافسه الاقليمييه وفق قواعد لعبه جديده اهم ما فيها هي القدره علي التجديد الداخلي والقدره علي الانتاج والابداع والتماسك في الداخل ومواجهه ضغوط الخارج.

وتأخذ مساله الاصلاح في سوريا طابعا خاصا في ضوء اعتبارين الاول انه في بدايه عهد الرئيس بشار الاسد كانت هناك وعود كبيره باحداث تغييرات مهمه في اسلوب العمل السياسي وبما يسمح بانفراج الحريات العامه وهو ما لم يحدث وتم تبريره بان حجم الضغوط الخارجيه يحول دون اتخاذ خطوات جريئه غير محسوبه قد يكون لها نتائج عكسيه علي الداخل. وفي الاونه الاخيريه صدر عفو عام وسمح للسوريين في الخارج بالعوده الي الوطن وبعضهم عاد بالفعل ولكنه تعرض لمساءلات امنييه والبعض اعتقل من قبل اجهزه امنييه فيما بدا ان العفو ليس سوي مصيده. وتلكم مؤشر سلبي علي ان مبدا العفو وفتح صفحه جديده في الحياه السياسييه السوريه ليس محل توافق بين الاجهزه والمؤسسات المعنيه. فضلا عن اعتقال بعض الناشطين الذين يعملون في ظل القانون والمنتمين لمنتدي جمال الاتاسي ثم الافراج عنهم بعد احتجاجات في الداخل والخارج.

اما الاعتبار الثاني فهو ان سوريا بعد احتلال العراق ثم انسحابها الكامل من لبنان اصبحت تواجه بحقائق جديده تتعلق بفقد عدد من نقاط القوه الاقليمييه التي كانت تتمتع بها لمدته طويله سابقه. فالي جانب الضغط الدولي المتمثل في القرار ١٥٥٩ والموقف الامريكي الذي يهدد بين الحين والآخر بفرض عقوبات وممارسه عزله اكبر علي النظام السوري وفتح قنوات اتصال مع اطراف تمثل المعارضه السوريه في الخارج وعدم الاعتداد بدعوات سوريا للعوده الي المفاوضات مع اسرائيل بشأن مصير الجولان المحتل ناهيك عما

يمكن ان تحمله نتائج لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري من مفاجات قد تحمل سوريا او احد اجهزتها الامنيه جزءا من المسئولية. وفي ضوء هذه الضغوط المتتاليه يصبح الخيار المناسب والافضل لسوريا هو اعاده ترتيب الداخل علي قاعده الاصلاح الشامل وفي

المقدمه الاصلاح السياسي واطلاق الحريات والتخفيف من سطوه حزب البعث علي مجمل الحياه السياسيه والتنفيذيه والتشريعيه في البلاد وافساح المجال امام مشاركته كافة الفئات السوريه المستبعده من العمل السياسي.

والفرضيه التي تدفع الي الاهتمام بتحسين الداخل ليست امرا معقدا او اكتشافا سحريا ذلك ان قدره اي نظام علي الوقوف امام ضغوط الخارج تكمن اساسا في قدرته علي ان يكون تعبيرا جامعا لكل فئاته وان ينجح في تعبئه القدرات الشعبيه عبر اشراكها في العمل السياسي الحر. وهما امران تفتقدهما سوريا منذ فتره طويله وكان يتم التعويض عنهما بممارسه سياسه خارجيه تتصف بالمرونه والدهاء وحسن توظيف القضايا الاقليميه. وهو الامر الذي افتقدته سوريا تماما في الاونه الاخيره وبات تعويضه مرهونا اساسا بحسن تعبئه موارد الدخل البشريه والاقتصاديه والسياسيه والسبيل الوحيد لذلك يكمن في المشاركه والحريه والاصلاح ومواجهه الفساد. و لا شئ اخر.

والمعروف علي نطاق واسع ان الداخل السوري يشهد تعثرا شديدا في مجالات عديده وان بوصله الحركه ليست واضحه بما يكفي. وهنا يطرح البعض في سوريا ضروره النظر في فلسفه حزب البعث نفسه وفي اسمه وفي شعاره لكن الشواهد تشير الي بقاء الامور علي حالها او احداث بعض تغييرات شكلية مثل تقليص عدد اعضاء القياده القطريه والتخلي عن القياده القوميه لاسيما بعد انتهاء دور حزب البعث العراقي نتيجته الاحتلال الامريكي او ربما يتم تغيير اسمها الي المكتب السياسي مع تغيير بعض الاسماء التي ظلت في مناصبها الحزبيه والتنفيذيه لفترات تزيد عن عقدين ونصف.

وفي كل هناك تاكيد رسمي علي انه لا تغيير ولا تخلي عن الدور القومي للحزب وان هناك اصرارا علي الانفتاح علي كل الافكار المطروحه عربيا. واذا كان هذا الانفتاح الفكري علي الخارج يمثل نقطه ايجابيه فان تحدي الانفتاح السياسي علي الداخل يمثل قمه العطاء المنتظر. ولاسيما في اتجاه السوريين الاكراد الذين يعتبرون انفسهم يعانون الكثير من مشكلات الاستعلاء القومي العربي ناحيتهم. ولذلك فان اعاده الاعتبار لمبادئ الاخوه العربيه الكرديه وايجاد حلول حقيقيه لمشكلات الاندماج السياسي الكامل لاکراد سوريا سوف يعبر عن تغيير محمود وستكون له نتائج ايجابيه علي تحسين الداخل وسد ثغرات التدخل الخارجي.

اما علي صعيد الاقتصاد السوري فهو يعاني ضعفا شديدا لاعتبارات واسباب معروفة للكافة منها تخلف النظام المصرفي واتساع تدخل مراكز القوي السياسية والامنيه في السياسات الاقتصادية والتمسك بالقطاع العام وضعف بنيه القطاع الخاص وغموض قوانين الاستثمار وشيوع البطالة وضعف الاجور وقله المدخرات العامه وتدره الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه. ناهيك عن قلّه الدعم المالي العربي الذي مكن سوريا لفترة طويلة من التماسك الاقتصادي. ومعظم تلك الاسباب لاسيما غير الطبيعية راجع اساسا الي التعامل باليات مركزية شديده وعبر تدخل الدولة المباشر في وقت ثبت فيه ان مثل هذه الاليات ذات مردود اقتصادي واجتماعي محدود جدا ولا يتيح للدولة الدخول في مضمار المنافسة الاقليمية او العالمية علي اي نحو كان.

وتدل المناقشات التي تسربت حول الاوراق والتوصيات التي ستعلن من المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث عن الاصلاح الاقتصادي ان هناك محاولة للمزج بين اعتبارات اجتماعية وبقاء دور الدولة المهيمن علي الحياه الاقتصادية مع توسيع مساحه الحركة نسبيا امام القطاع الخاص. ولذلك فان الاصلاحات التي يبشر بها المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث السوري والتي تفرض استمرار قياده الحزب للدولة وهيمنته علي المجالين السياسي والاقتصادي مع افساح مساحه محدوده جدا من الحريات للحزب والمنظمات المدنية واستمرار القطاع العام بكامل قوته القائمة تبدو بعيدة عن مفهوم الاصلاح نفسه وبعيده ايضا عن مبدأ الملاءمة مع شروط المنافسة الحقيقية التي تسود عالم اليوم.

ان زمن التغييرات الجزئية التي لا ترضي تماما تطلعات المواطنين السوريين قد ولى وانتهى والمرحلة المقبلة بحاجة الي نوع من الحسم الاصلاحى والتخلص من رموز مكروهه شعيبا بشده وان تمسك المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث بنفس النهج القديم، فالمرجح ان تزيد الفجوة الموجوده بين الحزب وبين القاعده الشعبيه الباحثه عن مستقبل افضل.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٥

حركة الاحداث

لبنان : تراكم.. واحتمالات مفتوحة

بقلم : خالد السرجاني

ياتي اغتيال الصحفي والقيادي في حركة اليسار الديمقراطي سمير قصير ليعيد خلط الاوراق في الساحة اللبنانية مره اخري. في الوقت الذي كان الاتجاه السائد في التحليلات، هو ان العملية الانتخابية التي اجريت مرحلتان منها سوف تفرز واقعا جديدا يتجاوز واقع احداث اغتيال رفيق الحريري وما تبعه من تطورات اسفرت عن رحيل القوات السورية. فقد اعد اغتيال قصير الاهتمام الدولي، خاصة الفرنسي والامريكي بالشان الداخلي اللبناني، كما اعطي الدافع لليسار الديمقراطي لكي يجدد المطالبة باستقالة الرئيس اميل لحود. فضلا عن انه اعد التذكير بالدور المركزي الذي تلعبه الاجهزة الامنية في الحياه اللبنانية.

وياتي كحلقة من عمليات الاغتيال الناجحة والفاشله التي طالت شخصيات تتجاوز الطائفية وتسعي الي اعاده هيكله النظام السياسي الذي تأسس وفق ميثاق ١٩٤٣ والذي يكرس الطائفية.

وهناك رأي سائد في الساحة اللبنانية يري ان السياسيين القدامى قادوا انقلابا علي المنجزات التي حققها الشباب في ساحة الحرية، وكانت كتابات قصير من ابرز التنظيرات التي قادت الي تحولات الشباب منذ ١٤ مارس الماضي. وهذا الرأي يعتقد ان الساحة اللبنانية مقبله علي تطورات صعبه ولا يستبعد حدوث احتكاكات طائفية اوالمزيد من عمليات الاغتيال التي قد تطل الذين لاترضى عنهم الاجهزة الامنيه او الذين قاموا بدور فعال من اجل رحيل القوات السورية، وعلي جانب اخر يري مراقبون ان النخبة اللبنانية اصبحت الان اكثر نضجا، وبالتالي فان اجواء ما قبل الحرب الاهليه غير قابله للتكرار. فضلا عن ان الظرف الدولي والاقليمي الذي افرزها قد تبدل كليا.

وتجدر الاشاره الي انه بالرغم من الزخم الذي اكتسبته حركة اليسار الديمقراطي خلال احداث مارس الماضي، فان نتائج جولتي الانتخابات اللتين اجريتا حتي الان اكدتا ان القوي السياسييه التقليديه مازالت تحتفظ بنفوذها في معاقلها الاساسيه، مما يعني ان الذي حدث في لبنان خلال الشهور

الماضية لم يود الي تحولات في الثقافة السياسييه. ويبدو ان لبنان مازال يحتاج الي المزيد من عمليات التراكم وربما يكون من اسباب اغتيال قصير ان كتاباته الجريئه المستمره في جريده النهار كانت تساعد مع غيرها لحدوث هذا التراكم، الامر الذي يعني ان الجهات المستفيدة من غيابه متعدده بما يجعل التوصل اليها من الصعوبه بمكان. علي الرغم من ان جهات تحقيق دوليه سوف تشارك فيها.

وعلي الرغم من مخاطر هذه التطورات المتشائمه فان الساحة اللبنانيه مازالت مفتوحه علي احتمالات متعدده بعد الاعلان عن النتائج النهائيه لمراحل الانتخابات النيابيه.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ يونيو ٢٠٠٥

سوريا تنفي مزاعم اعدادها قائمه اغتيالات للشخصيات اللبنانية
لارسن يلتقي مع الاسد اليوم للتأكد من الانسحاب السوري

دمشق واشنطن من محمود عبدالوهاب وكالات الانباء
نفث سوريا بشده مزاعم تهديدها شخصيه لبنانيه معارضه، واعدادها قائمه
تستهدف تصفيه شخصيات لبنانيه بارزه، ووصف مدير الاعلام الخارجي
بوزاره الاعلام السوريه نزار ميهوب هذه الادعاءات بانها رخيصه،

وتستهدف التأثير في نتائج الانتخابات اللبنانيه باستدرا عطف الناخبين،
والتحريض ضد سوريا قبل عوده لجنه تحقيق الامم المتحده للتأكد من
انسحاب اجهزه المخابرات السوريه من لبنان. واكد ان سوريا تترفع عن
اساليب التهديد والاغتيال والتفجير وتدينها بالكامل، وهاجم الاساليب غير
الحضاريه التي تقوم بها بعض قوي المعارضه اللبنانيه، واتهمها بانها
تتناغم مع اهداف ومخططات جهات اجنبيه تجاهر بعدائها لسوريا.

وجدد المسنول السوري دعوته الي اللبنانيين لرفض كل التدخلات الامريكيه
والسوريه في شئونهم الداخليه، وعدم استخدام سوريا كمبرر للتدخل في
شئون لبنان، او استخدام لبنان لضرب سوريا.

وفي الوقت نفسه، انتقد السفير السوري لدي واشنطن عماد مصطفى
اتهامات الولايات المتحده لبلاده بالتدخل في الشئون الداخليه اللبنانيه،
ووجود عناصر من اجهزه مخابراتها علي اراضي لبنان.

واتهم واشنطن بممارسه ضغوط عنيفه علي كوفي انان السكرتير العام للامم
المتحده، عقب انتقادها لتقريره الذي تحدث فيه عن انسحاب سوريا من
لبنان.

وياتي ذلك التصعيد في الوقت الذي يصل اليوم تيري رود لارسن مبعوث
انان الي دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الاسد، والتأكد من اتمام
الانسحاب السوري عسكريا ومخابراتيا من لبنان في اطار تنفيذ قرار مجلس
الامن ١٥٥٩.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤ يونيو ٢٠١٥

أنان: سنواصل العمل مع سورية لتطبيق القرار ١٥٥٩

فريق التحقق من الانسحاب السوري في طريقه للبنان

نيويورك: غيدا فخري

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أمس أنه سيواصل العمل مع الرئيس السوري بشار الأسد وحكومته والأطراف الأخرى من أجل التطبيق الكامل للقرار الدولي رقم ١٥٥٩ حول لبنان. وفي بيان صادر عن المتحدث باسمه أمس قال أنان إنه شعر بالارتياح إزاء التقرير الذي قدمه له مبعوثه لتنفيذ القرار تيري رود لارسن حول لقائه بالرئيس السوري يوم الأحد الماضي في دمشق. وكان أنان ولارسن قد التقيا أمس في باريس. وفي تقريره، وصف لارسن مباحثاته في دمشق بأنها بناءة ومفيدة. ويذكر أن لارسن زار بيروت عقب لقائه بالأسد. وكانت مصادر غير رسمية قد أشارت في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» إلى أن الغرض من زيارة لارسن لسورية هو التأكد من إتمام الانسحاب السوري العسكري والاستخباراتي من لبنان. في الوقت نفسه، أعلن فريد إيكهارد المتحدث باسم الأمم المتحدة أن الأخيرة بصدد متابعة عملية إرسال الفريق الدولي للتحقق من الانسحاب السوري الكامل من لبنان. وقال إن عملية الإرسال جارية، مشيراً إلى أن الفريق يضم ثلاثة أعضاء. وأكد أنه ليست هناك مهلة زمنية محددة لإنهاء مهمة الفريق، مضيفاً أن مهمة الأمم المتحدة هي التحقق من إكمال الانسحاب السوري من لبنان. وأشار إلى أن هناك تقارير حول وجود عناصر أمنية سورية في لبنان.

ورداً على سؤال لـ«الشرق الأوسط»، رفض إيكهارد تحديد مصدر هذه التقارير. إلا أن مصادر بالأمم المتحدة أشارت إلى أن المنظمة الدولية تعتمد على مصادر مختلفة منها التقارير الإعلامية اللبنانية وشكاوى بعض اللبنانيين لمسؤولي الأمم المتحدة في لبنان من وجود عناصر أمنية واستخباراتية سورية بالأراضي اللبنانية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٥

فرنجه يعلن تلقيه تهديدات مباشرة
بالقتل من ضابط بالمخابرات السورية

بيروت من فتحي محمود

بدأت اللجنة الدولية للتحقق من الانسحاب العسكري السوري من لبنان، عملها في لبنان امس، بعد استكمال وصول اعضائها، للتأكد من صحة المعلومات التي تردت عن استمرار وجود عناصر من المخابرات السورية في لبنان، في حين بدأ المعارض اللبناني سعد الحريري تحركاته السياسية في شمال لبنان قبيل المرحلة الرابعة والاخيره من الانتخابات البرلمانية، معربا عن امله في النهوض مجددا عقب الفوز المفاجيء لمنافسه ميشال عون، يأتي ذلك في الوقت الذي اعلن رئيس الوزراء اللبناني عزمه تقديم استقالته من منصبه بعد انتهاء الانتخابات، حتي يتسني للمجلس الجديد تشكيل حكومه جديده.

فقد اعلن مكتب الامم المتحدة في بيروت، ان اللجنة الدولية للتحقق من الانسحاب العسكري السوري من لبنان، بدأت عملها مره جديده امس، بعد اكتمال وصول اعضائها الي بيروت، للتأكد من مدي صحة المعلومات التي تردت عن استمرار وجود عناصر من المخابرات السورية في لبنان، بينما اوضح نجيب ميقاتي رئيس الوزراء اللبناني انه لم يعد هناك وجود مخابراتي سوري في البلاد، لكنه استدرك قائلا لا اعلم اذا كان اي مواطن سوري هو مخابرات او لا، ولا استطيع التأكد من ذلك.

في الوقت نفسه، اعلن النائب سمير فرنجه عضو لقاء قرنه شهوان المسيحي المعارض، انه تلقي تهديدات مباشرة بالقتل من العميد محمد خلوف الضابط بالمخابرات السورية، الذي ينسق التحالفات الانتخابيه بين حلفاء سوريا في شمال لبنان حاليا، مؤكدا وجود تدخل مخابراتي سوري قوي وعلني في المنطقه.

واشار الي انه سيقدم معلومات كامله الي اللجان الدولية المختلفه حول هذا الموضوع، بينما ذكرت صحيفه المستقبل ان شمال لبنان يشهد وضوح عمليه تدخل للاستخبارات السوريه، يتولاها مسئولون سابقون لهذه الاستخبارات في وضع النهار، وذلك دعما لوزير الداخليه السابق سليمان فرنجه.

في هذه الاثناء، اعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، انه سيقدم استقالته مساء يوم الاثنين المقبل، لاتاحة الفرصة امام المجلس النيابي الجديد لتشكل حكومه جديده، وتوقع ان يكون تقليص ولايه رئيس الجمهوريه امرا صعبا، ودعا في تصريحات امس، اما لاجراء هذا الموضوع بسرعه، واما السعي للاستقرار وابقاء الولايه حتي النهايه.

واكد ميقاتي ان الطريق العسكري الحدودي مع سوريا، مغلق وهو تحت اشراف السلطه اللبنانيه من الجانب اللبناني، خاصه تحت اشراف الجيش اللبناني مباشره.

وقال ان لجنه التاكد من الانسحاب التابعه للامم المتحده، افادوا ان القوات السوريه انسحبت كقوات عسكريه، وتحدثوا عن المخابرات واكدوا انهم خرجوا، ولكن، لنكن واقعيين، ليس من الممكن التاكد من ذلك بصوره قطعيه، لانه يوجد نوع من تداخل دائم بين لبنان وسوريا وهذا لا يعني ان ل سوري هو مخابرات سوريه.

وعلي صعيد الانتخابات النيابيه، قرر النائب سعد الحريري الانتقال للاقامه في منطقه الشمال، اعتبارا من اليوم، لاداره المعركه الانتخابيه التي تواجه فيها قوائمه قوائم سليمان فرنجيه المدعومه من ميشال عون، وزار الحريري امس مقر الجماعه الاسلاميه، واكد تقويه وتعزيز العلاقات معها، وما يهمننا هو الاعتدال الاسلامي والاعتدال الوطني كما هو موجود عند الجماعه الاسلاميه، التي تعد حليفا اساسيا لنا.

وفي تصريحات له، هنا النائب سعد رفيق الحريري، العماد ميشال عون علي انتصاره، واصفا ما حصل بانه امر ديمقراطي والشعب قال كلمته، وهذه هي خياراته، وقال لدينا الاجنده نفسها ونحارب الفساد ونريد اصلاحا اداريا، وهذا ما حاول والدي ان يقوم به.

وبعد فوز عون في انتخابات جبل لبنان والبقاع وحصوله علي ٥١ مقعدا من بين ٥٨ جري التنافس عليها، تحتاج المعارضه الفوز ب ١٩ مقعدا من بين ٢٨ في الشمال للسيطره علي البرلمان المكون من ١٢٨ عضوا، يذكر ان محافظه شمال لبنان تضم دائرتين انتخابيتين تتمثلان ب ٢٨ مقعدا منها ١٥ للمسيحيين.

ونقلت صحيفه النهار عن مصادر امريكيه، امتناع الاداره الامريكيه عن التعليق علي نتائج الانتخابات اللبنانيه في الجبل والبقاع، وقالت ان واشنطن ستنتظر انتهاء الدورات الانتخابيه الاحد المقبل قبل الخروج بحكم نهائي، وجددت مطالبه دمشق بعدم التدخل في شئون لبنان وتنفيذ القرار ١٥٥٩، خصوصا سحب عناصر مخبراتها.

وقالت المصادر ان وزاره الخارجيه الامريكيه انتهت من اعداد التقرير السنوي الاول عن تطبيق قانون محاسبه سوريا، واستعادته سياده لبنان لعام ٢٠٠٣ الذي طالب به الكونجرس حين اقر هذا القانون قبل اكثر سنه.

وسيرفع التقرير الذي قالت المصادر انه لن يتضمن اي مفاجات الي زعماء الكونجرس خلال ايام.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٥

انان يوصي بتمديد مهمه الامم المتحده بالجولان المحتل
سوريا تتجنب منح الولايات المتحده ذريعه لمهاجمتها

واشنطن نيويورك وكالات الانباء



الرئيس بشار الاسد خلال استقباله
بياتريس باترني رئيسه وفد البرلمان
الاوروبي

اوصي كوفي انان الامين العام للامم
المتحده، بتمديد مهمه قوات الامم المتحده
المكلفه بمراقبه وقف اطلاق النار في
هضبه الجولان.

وجاء في تقريره نصف السنوي، الي
مجلس الامن، ان الوضع في القطاع كان
بشكل عام هادئ خلال الاشهر الستة
الماضيه.

واضاف: مع ذلك فالوضع في الشرق الاوسط متوتر جدا، وسيبقى علي
الارجح كذلك طالما لم يتم التوصل الي تسويه شامله تتعلق بجميع جوانب
النزاع في الشرق الاوسط.

واوضح انه في ظل هذه الشروط، من الضروري الابقاء علي قوه الامم
المتحده في المنطقه، واوصي بان يكون التمديد لمدته سته اشهر اخري.

واشار الي عدم تامين الاموال الكافيه لهذه القوه، مؤكدا ان المساهمات غير
المدفوعه تصل الي نحو ١٣ مليون دولار.

ومن ناحيه اخري، قال السفير السوري عماد مصطفى لدي واشنطن، ان
بلادها لا يمكنها تصور سيناريو يتطلب اعاده قواتها الي لبنان، وان بلادها
ستتجنب منح الولايات المتحده اي ذريعه لمهاجمتها.

وقال السفير ان بلادها رحبت بزياره مسنولي الامم المتحده الي لبنان للتأكد
مما اذا كانت دمشق قد سحبت بالفعل جميع افراد قواتها ومخابراتها من
لبنان، علي امل تقليص فرص المواجهه مع الولايات المتحده.

واضاف، يود اعداونا ان يروا سوريا محصوره في موقف تفكر فيه في العوده الي لبنان، لكننا لن نفعل ذلك، وقال ان اعاده قواتنا الي لبنان مره اخري محض خيال وامنيه لاداره الرئيس الامريكي جورج بوش، فلن نضع انفسنا في مواجهه مع النمر.

وكرر رفض بلاده الاتهامات حول احتفاظ بلاده بقائمة لاغتيال الزعماء السياسيين في لبنان، وقال: سوريا ليس لديها مشكله مع الزيارات التي تقوم بها فرق الامم المتحده، للتأكد من انسحابها من لبنان.

واكد السفير السوري بواشنطن، ان بلاده تبذل قصاري جهدها لدعم استقرار العراق، وللتأكد من ان المقاتلين الاجانب لا يستخدمون سوريا كطريق للعبور الي العراق، خشيه ان يستفز ذلك واشنطن.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٥

مدير جديد لجهاز المخابرات السورية
دمشق ستتجنب اعطاء واشنطن اي مبرر لمهاجمتها

واشنطن دمشق وكالات الانباء:

اعلنت سوريا امس انها لا يمكنها تصور سيناريو يتطلب اعاده قواتها الي لبنان، وانها ستتجنب منح الولايات المتحدة اي ذريعة لمهاجمتها.

وقال عماد مصطفى سفير سوريا في واشنطن، في مقابلة مع وكالة رويترز ان سوريا ترحب بزياره مسنولي الامم المتحدة الي لبنان للتأكد مما اذا كانت دمشق سحبت بالفعل جميع افراد قواتها ومخابراتها من لبنان، علي امل تقليص فرص المواجهه مع الولايات المتحدة.

وفي تطور اخر، ابلغ ايمن عبدالنور العضو في حزب البعث امس وكالة الانباء الفرنسيه ان اللواء علي مملوك عين مديرا لاداره المخابرات العامه خلفا للواء متقاعد هشام باختيان.

وكان مملوك نانبا لمدير استخبارات سلاح الجو السوري خلال السنتين الاخيرتين.

وقد انتخب اللواء باختيان ٦٤ سنة يوم الخميس الماضي عضوا في القيادة القطرية الجديده لحزب البعث، ومشرفا علي عمل اجهزه الامن السوريه داخل القيادة القطرية للحزب.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦-يونيو ٢٠٠٥

معضلات عصريه

هل من تغيير كبير في سوريا؟

بقلم: محمد سيد احمد



خفف حزب البعث الحاكم في سوريا القيود المفروضة علي المجتمع السوري في ختام موتمره القطري العاشر الذي عقد في الاسبوع المنصرم في دمشق وسط ضغوط دوليه مكثفه.. لقد عدل الحزب قوانين الطوارئ الساريه منذ اربعين عاما، كما نظر في سن قانون يقلل من القيود المفروضة علي احزاب المعارضه ووسائل الاعلام المستقله.. ولكن مازالت المحصله النهائيه يكتنفها كثير من الغموض..

لقد امر حزب البعث قوات الامن بعدم التدخل في الحياه الثقافيه والاجتماعيه للمواطنين السوريين الذين لن يضطروا في المستقبل للحصول علي موافقه الحزب قبل عقد قران او اقامه موسسه تجاريه!.. ولكن القاده الحزبيين اكدوا ان حزب البعث يعتزم الاحتفاظ بدوره المركزي في السيطرة علي الدوله والمجتمع..

وقد تحدث الرئيس بشار الاسد في افتتاح المؤتمر عن الاصلاحات الاقتصاديه، ولكنه لم يشر الي الاصلاحات السياسيه، مما سبب خيبه امل لكثيرين.. السؤال المحوري هو: هل المطروح قصر استجابته الدوله للمطالب الاقتصاديه علي القدر اللازم لتبرير ارجاء تطبيق المطالب السياسيه، وليس الا؟

هل هذا هو المطروح، ام التريث في تطبيق المطالب السياسيه لتحيلولة دون ردود افعال تفلت منسيطره؟.. بعبارة اخري: هل التعاون تكتيكي ام استراتيجي؟.. رد الضغوط، ام تجديد المجتمع فعلا وعلي الامد الطويل؟..

لقد ناقش اعضاء الحزب قوانين تسمح بتاسيس احزاب سياسيه، علما بان مؤتمر الحزب لايملك صلاحيه تغيير او سن قوانين، ولكن بإمكانه اصدار توصيات قد تاخذ بها الحكومه او لاتاخذ..

غير ان مجرد التسليم بان للحزب دورا مركزيا يزيل عن المجتمع صفه الديمقراطيه.. ذلك ان الافتراض بان الحزب موهل للنهوض بدور قيادي في المجتمع دون ان يستمد هذا الدور من انتخابات حره نزيهه، وانما من كونه

قد اعلن انه يملك عقيدة سياسية صحيحة، يحمل معنى ان المحك هو الانتماء الي عقيدة سياسية بعينها، لا سياده الشعب..

تخفيف القيود

لقد اقر حزب البعث في سوريا في نهايه موتمره القطري تخفيف القيود المفروضه علي المجتمع السوري بموجب قانون الطوارئ الساري منذ اكثر من ٤٠ عاما، كما سمح الحزب في ختام موتمره بانشاء احزاب سياسييه جديده بشرط الا تكون مرتكزه علي اساس ديني او عرقي.. فهل كان ذلك نتاج الاجواء التي سادت المؤتمر طوال ايامه الاربعه؟ ام نتاج ضغوط خارجيه؟..

يذكر ان حزب البعث السوري يضم ١,٥ مليون عضو (تتضاءل العضويه باستمرار) في حين يبلغ عدد سكان سوريا حوالي ١٧ مليون نسمة..

ان المؤتمر هو الاول الذي ينعقد منذ سقوط البعث العراقي في عام ٢٠٠٣، وقد ركزت الولايات المتحده الكثير من جهودها علي سوريا، علي الرغم من ان العراق هو الذي يشهد بور عنف.. ومن المؤكد ان استجابته سوريا للتغيير سوف تصاحبها مقاومه، ثم محاولات للجمع بين التغيير المطلوب وتقاليد العمل السياسي الذي درج عليه النظام.. فكيف تقرير ما هو تحول حقيقي، وماتجري تلبيته فقط من اجل تخفيف حده الضغط؟..

ان علامه لاتخطى في الاشاره الي انفراجه هي موقف القياده من قضايا حقوق الانسان.. وقد ناشد اكثر من ٢٠٠ ناشط سوري في مجال حقوق الانسان حزب البعث اطلاق سراح معتقلين سياسيين بينهم نائبان برلمانيان جردا من حصانتهم البرلمانيه وحكم عليهما بالسجن ٥ سنوات في عام ٢٠٠٠.. وكان النائبان قد اعتقلا حين داهمت قوات الامن مايسي بالصالونات السياسييه، وهي اجتمعات يعقدها مثقفون في منازل خاصه لمناقشه الاصلاحات الديمقراطييه.. وكان الاتهام التحريض وترويج الاشاعات وضرب الوحده الوطنييه.. وعلي حد علمنا، مازال اغلبهم قيد الحبس..

ان سوريا تتعرض لضغوط خارجيه ومحليه ضخمة لاجراء تغييرات اصلاحيه اساسيه.. وقد قال المسئولون السوريون ان اي تغييرات يتم تبنيها في المؤتمر لن تكون نتيجة هذه الضغوط، التي تعاظمت في اعقاب اغتيال الحريري في فبراير الماضي.

ليس من السهل تصور السيناريو الذي حكم استقاله عبدالحميد خدام، الرجل الثاني في النظام السوري، وقد سرب النبا قبيل عقد المؤتمر.. هل تخلي عن

كل مناصبه طواعيه، ام وجد نفسه مجبرا؟.. هل كان ذلك نتيجة صراعات داخلية ام بسبب ضغوط من الخارج.. او الامرين معا؟.. هل لخلاف مع اطراف قيادية اخري، وعلي راسهم فاروق الشرع، وزير الخارجيه، كما تشيع بعض المصادر؟.. انها امور تتعذر معرفتها بدقة، ذلك ان النظام يفتقر الي الشفافيه ويحرص علي الكتمان التام في كل مايتعلق بجوهريات النظام..

سوريا ولبنان

ثم لايمكن الحديث عن سوريا بدون حديث عن لبنان.. وعن اصرار العالم الغربي باسره علي خروج القوات السوريه من لبنان ووضع حد نهائي لاجهزه المخابرات السوريه التي تواصل مباشرتها لانشطتها من الاراضي اللبنانيه.. ولا اعتراف غربيا قط بالاتفاقات التي ابرمت بين البلدين فيما يتعلق باوجه التعاون بينهما..

وثمه اشكاليه لاتحتمل الاغفال في علاقه بين سوريا ولبنان، وهي ان للبنان مشكله اجلاء قوات سوريه من اراضيه كما ان لسوريا مشكله اجلاء قوات اسرائيليه من اراضيها.. فثمه قضيه وطنيه كثيرا ما شغلت اللبنانيين ضد الاحتلال السوري، كما كان ولايزال للسوريين قضيه وطنيه مبعثها الاحتلال الاسرائيلي لارض الجولان السوريه.. ومقتل سمير قصير نموذج حي لكيفيه وقوف هذا الاحتلال المزدوج عقبه في وجه تسويه المشكلتين اللبنانيه والسوريه علي حد سواء.

بتعبير اخر: هل تعطي الحركه اللبنانيه الاولويه لمواجهتها مع سوريا، ام للمواجهه المشتركه السوريه/ اللبنانيه مع اسرائيل؟.. ماالعمل وقد بلغ الحال حد ان المواجهه مع اسرائيل مغفله، لاحتدام المواجهه بين الحركه الوطنيه اللبنانيه من جانب، وبين سياسه سوريا ازاء لبنان من الجانب الاخر؟..

ماذا انجز المؤتمر؟

لقد تركزت مناقشات المؤتمر في ٣ لجان متخصصة هي اللجنه التنظيميه واللجنه الاقتصايه واللجنه السياسيه.. وقد اصدرت في ختام مناقشات طويله توصياتها التي شكلت مقررات المؤتمر، والتي كان ابرزها مراجعه قانون الطوارئ والسماح بانشاء احزاب سياسيه جديده، لا هي طائفيه، ولا عرقيه، في اشاره واضحه الي استمرار حظر جماعه الاخوان المسلمين، الذي مازال قائما منذ عام ١٩٨٢..

اما عن نشاط اللجنه الاقتصايه، فقد تبني المؤتمر ماسمي باقتصاد السوق الاشتراكيه مع رفض مسبق لاعتماد مصطلح اقتصاد السوق، رغم التوجه تدريجيا نحو فتح الاسواق السوريه وخصخصه بعض مجالات الاقتصاد..

وقد اعتبرت معظم اطراف المعارضة ان المؤتمر لم يحقق المأمول منه وجاء دون التوقعات المرجوه.. وقد انعقد في وقت اصدر فيه مثقفون ونشطاء سوريون نداء حثوا فيه البعثيين علي اطلاق سراح المسجونين السياسيين وعلي عوده ربيع دمشق في اشاره الي فتره خلفت تسلم الرئيس بشار الحكم، احياء للانشطة الفكرية والسياسيه مع انتشار المنتديات والصالونات، والتي سرعان ما غلقت لاحقا، واعتقل بعض اعضائها..

وليس هناك اجماع في قبول مقوله ان حرسا جديدا داخل البعث قد حل محل الحرس القديم، استنادا الي استبعاد معظم القيادات التقليديه واحلال وجوه جديده محلها.. وهناك من يشير الي ان مفاجاه المؤتمر هي انتخاب مدير المخابرات العامه في قياده القطريه، مما يوحي بان المرحله القادمه ستعطي مزيدا من الصلاحيات للسلطات الامنيه في الدوله.. ذلك في وقت خصص المؤتمر فيه وقتا وجهدا لمراجعه قانون الطوارئ دون الغائه الغاء تاما..

ان اغلب الوجوه الجديده، وان كانت وجوها شابيه، فانها ليست بعيده عن السلطه، ولم تات من خارجها، بل كانوا يعملون في اروقتها منذ وصول الرئيس بشار الي الحكم..

ان الذين انتظروا ان يكون المؤتمر قفزه كبري قد اصابوا بخيبه امل.. لان الذي انجز ليس في مستوي التحديات.. وبالذات اتهام الامم المتحده وليس فقط واشنطن وباريس ولندن، بعد اسبوع من مقتل سمير قصير، بان المخابرات السوريه مازالت تعمل داخل لبنان، ومازالت تخطط لاغتيالات اخري للنيل من استقرار لبنان في اعقاب الانسحاب السوري الرسمي في اوائل ابريل..

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٦ يونيو ٢٠٠٥

بحث شكاوي المعارضه حول وجود عناصر المخابرات السوريه
احتدام المنافسه بين التحالفات اللبنانيه ا
ستعدادا للمرحله الاخير من الانتخابات
اللجنه الدوليه للتحقيق في جريمه اغتيال الحريري
تبدأ عملها رسميا في بيروت

بيروت من فتحي محمود:

في الوقت الذي تتجه فيه الانظار نحو شمال لبنان استعدادا لخوض المرحله
الرابعه والاخير من الانتخابات التشريعيه الاحد المقبل، احتدمت المنافسه
بين التحالفات الانتخابيه المختلفه اثر النتائج المفاجئه لانتخابات المرحله
الثالثه في الجبل والبقاع. في غضون ذلك، قام فريق من لجنه التحقيق
الدوليه للتحقيق في الانسحاب السوري بجوله في عدده مناطق بالشمال لبحث
شكاوي المعارضه عن وجود عناصر تابعه للمخابرات السوريه لعقد
تحالفات للموالاه.

من ناحيه اخري، بدأت اللجنه الدوليه للتحقيق في جريمه اغتيال رفيق
الحريري عملها رسميا.

ويشهد شمال لبنان حاله استنفار لا سابق لها لكل الاجهزه الحزبيه
والطائفه الاعلاميه والماديه والسياسيه لجذب الناخبين المترددين الي
التصويت في المرحله الاخير من الانتخابات النيابيه التي ستجري يوم الاحد
المقبل ولمحاوله تعديل موازين القوي الانتخابيه. وهو امر تعزز بعد انتقال
سعد الحريري الي الشمال، لاداره المعركه مباشره، علما بان خصوم
الحريري يتحدثون عن معركه قاسيه وعن اختراقات متبادل، ويتحدثون عن
ان هذا الانتقال سينعكس في الوسط المسيحي مزيدا من الاستنفار لمصلحه
تيار عون.

وتتحرك في المقابل اجهزه تحالف النائب سليمان فرنجيه والعماد ميشال
عون وحلفانها في طرابلس. وينظم التيار الوطني الحر مهرجانا غدا في
الكوره.

ومن المتوقع ان يكون التنافس علي اشده للفوز بالمقاعد الـ ٢٨ المخصصه
لدائرتي الشمال لاسيما بعد النتائج التي افرزتها انتخابات جبل لبنان والبقاع
الاحد الماضي.

وفي دائره الشمال الاولي (عكار بشري الضنيه) سيتوجه الناخبون البالغ عددهم ٢٩١ الفا و٨٤٧ لاختيار ١١ نائبا، اذ ستكون المواجهه قويه بين تحالف يضم تيار المستقبل والقوات اللبنانيه وبعض القوي السياسيه المستقله تحت اسم (لانه الوحده الوطنيه ١٤ مارس) ضد لانه منافسه

حملت اسم (الاراده الشعبيه) وهي مدعومه من قبل نائب رئيس الحكومه السابق النائب عصام فارس الذي عزف عن الترشيح في الانتخابات الحاليه. ويسعي تيار المستقبل هذه الانتخابات الي توسيع كتلته النيابيه، كما ترغب القوات اللبنانيه العوده بقوه الي الساحه السياسيه لاسيما في (بشري) مسقط راس قائدها سمير جعجع وذلك من خلال ترشيح زوجته ستريدا جعجع.

اما زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون الذي اصبح نائبا منتخبا في اول دور سياسي يمارسه منذ ١٩٩٠ اثر الفوز الكاسح الذي حققه في انتخابات الجبل، فانه يتطلع الي زياده اعضاء كتلته وتاكيد حضوره السياسي، وذلك بتحالفه مع سليمان فرنجيه وعصام فارس.

وفي الدائره الثانيه (طرابلس زغرتا الكوره المنيه) المخصص لها ١٧ مقعدا ويبلغ عدد ناخبها نحو ٣٨٧ الفا من المتوقع ان تكون المواجهه حاميه جدا بين تحالف عون وفرنجيه وتحالف تيار المستقبل والقوات اللبنانيه واطراف من لقاء قرنه شهوان المسيحي المعارض.

علي الصعيد نفسه، اعلن العماد النائب ميشال عون وزعيم التيار الوطني الحر انه يعتزم خوض الانتخابات الرئاسيه لكنه اكد معارضته لمطالبه البعض باستقاله الرئيس اميل لحود قبل اختيار من يخلفه.

واعرب عون في مقابله تليفزيونيه مساء امس الاول عن امله في تنفيذ برنامج سياسي والاصلاح.

ياتي ذلك في وقت قام فيه فريق من لجنه التحقيق الدوليه من الانسحاب السوري من لبنان، بجوله في عدده مناطق بالبقياع والشمال، لبحث شكاوي المعارضه اللبنانيه عن استمرار وجود عناصر من المخابرات السوريه في تلك المناطق للتدخل في الانتخابات، وذكر شهود عيان ان سيارات تحمل شعارات خاصه بلجنه التحقيق تردت علي مناطق الارز وبشري واهدن.

بينما طالب النائب المنتخب وائل ابو فاعور القيادي بالحزب التقدمي الاشتراكي من لجنه التحقيق التثبت من اخلاء منطقه عيحا الحدوديه

وجوارها من عناصر المخابرات السورية، مؤكدا وجود معابر حدودية غير رسمية يوتي عبرها بالسلاح بواسطة اشخاص ليسوا من ابناء المنطقة، بل هم غرباء عنها ومندسون يعملون علي اثاره الفتنه.

واضاف ان المعطيات الموجودة لدينا تؤكد وجود عناصر مخربه تتبع لحزب موال لسوريا يتنقلون من منطقة الي اخري في البقاع الغربي وراشيا وينقلون السلاح بكميات كبيره.

علي صعيد اخر، استقبل رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي امس سفير الولايات المتحدة الامريكه جيفري فيلتمان، العائد الي بيروت بعد مشاركته في الاجتماع التمهيدي الذي عقد في باريس بمشاركة مسنولين فرنسيين وامريكيين، وبعد زيارته الامم المتجده والاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي للبحث في مساعدات ماليه مقترحه للبنان.

وعلي صعيد اخر، اوضحت مصادر لبنانيه انه مع اعلان وزاره الداخليه النتائج الرسميه للانتخابات النيابيه في دائره كسروان جبيل، اصبح النائب المنتخب العماد ميشال عون خارج اطار الملاحقه القضائيه له مؤقتا، في الدعوي القائمه عليه من المدعي العام علي خلفيه ادلانه في عام ٢٠٠٣ بشهاده امام لجنه من الكونجرس الامريكي كانت تبحث في قانون محاسبه سوريا واستعادته سياده واستقلال لبنان.

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٧-يونيو ٢٠٠٥

من قريب

بقلم : سلامه احمد سلامه

الوطني والبعث ؟



ليس من الواضح حتي الان ما اذا كان نظام البعث في سوريا هو الذي يسير علي خطي الحزب الوطني في مصر، ام ان العكس هو الصحيح!! بمعنى ان الحزب الوطني لم يحسم موقفه بعد بشكل قاطع بوضع نظام ديمقراطي تعددي محصن بالضمانات لانتخابات منصب الرياسه، بينما حل حزب البعث هذه المعضله بطريقته الخاصه، فبقي منصب الرياسه داخل اسره الاسد، ولا باس من ان تتغير وجوه القيادات مع كل مرحله دون تغيير جوهر في السياسات.

فقد جاء المؤتمر العاشر لحزب البعث وسط توقعات كبيره باحتمالات التغيير لاوضاع تجمدت منذ اكثر من ٤٠ سنه، وظن الكثيرون انه يكفي ان تتولي قياده شابه مثل بشار الاسد زمام الحكم، حتي تنفرج الاوضاع نحو مزيد من الحريات والممارسات الديمقراطيه، ويرفع حزب البعث يده الثقيله عن احتكار الحياه السياسيه وتراجع سطوه الاجهزه الامنيه والمخابراتيه التي شلت الشعب السوري، وافسدت العلاقات مع لبنان.. ثم افضت في النهايه الي عزله سياسيه دوليه جعلت منها هدفا سهلا للضغوط والابتزاز.

وبالفعل فقد شهدت سوريا انفراجة محدوده في بدايه حكم بشار الاسد. ولكن سلسله من الاخطاء التي زين لها الحرس القديم، تجلت بشكل صارخ في التمديد للرئيس اللبناني لحود بالخلاف لاحكام الدستور، احدثت نكسه للنظام وانتهت بخروج القوات السوريه من لبنان وكان المتوقع ان تودي الازمه لاصلاح الجبهه الداخليه في مواجهه ضغوط لا يشك احد في ان المستفيد الاول منها هو اسرائيل، وان الهدف منها هو كشف ظهر سوريا وعزلها عن ظهيرا الطبيعي.

وهكذا اسفر المؤتمر العاشر لحزب البعث عن تكريس الاوضاع القائمه مع وعود غامضه بتعديل النظام الحزبي ومحاربه الفساد واقترن ذلك بالغاء قيود لم تكن معروفه مثل السماح بحفلات الزفاف دون تصريح مسبق من الجهات الامنيه، اما حزب البعث القائد فمازال يفرض وصايته باعتباره اكثر القوي تقدميه، مع الابقاء علي قانون الطوارئ كما في مصر لمكافحه

الارهاب والتطرف الديني، وهو مادعا اكثر من مائتي مثقف ومفكر سوري الي اطلاق صيحتهم بان قوي القمع نجحت مره اخري في اطفاء شعله الحريه.

هناك بغير شك اوجه اختلاف بين درجه التحول الديمقراطي وسرعتة في كل

من مصر وسوريا. ولكن هناك اوجها للتشابه في الاسلوب والهدف الذي يسعى الي ابقاء سيطره الحزب الواحد علي الحياه السياسيه، غير ان مصر بحكم اعتبارات كثيره لا يمكن ان تحذو حذو سوريا، وربما تكون اكثر ادراكا لضرورات التغيير ومقتضياته. كما ان درجه الحراك السياسي فيها قطعت شوطا بعيدا لم يعد يمكن الرجوع عنه الا بثمن باهظ، وربما يتوقف مستقبل العبور الامن للتحول الديمقراطي فيها علي مدي نجاح تجربه الانتخابات الرئاسيه والبرلمانيه. فاذا لم تستطع مصر ان تقود النظام العربي في هذا الاتجاه، فقل علي الاصلاح والديمقراطيه في العالم العربي السلام!

salama@ahram.org.eg

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ يونيو ٢٠٠٥

المحت التي امكانية استجواب سوريين في الحادث
لجنة التحقيق الدولية تؤكد اغتيال الحريري بواسطة سيارة ملغومة

بيروت من فتحي محمود



رئيس فريق التحقيق الدولي ديتليف ميليس يحمل في يده صورته لشاحنة بيضاء من المرجح انها استخدمت في اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق

في الوقت الذي بدأت فيه لجنة التحقيق الدولية في جريمته اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عملها رسميا امس ولمده ثلاثة اشهر مبدئيا وفقا لقرار مجلس الامن، تنتقل غدا الانتخابات البرلمانية الى شمال لبنان، حيث تجري المرحلة الرابعة والاخيرة التي ستحدد مصير البرلمان الجديد.

فقد اعلن ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية ان الخبراء الالمان الذي اتوا الى لبنان للكشف عن المكان الذي وقع فيه الانفجار اكدوا ان الاعتداء نفذته سياره ملغومه.

واضاف في مؤتمر صحفي عقده امس ان العناصر التي نملكها تثبت ان الانفجار الذي قتل الحريري ناجم عن تفجير بواسطة سياره ملغومه من نوع ميتسوبيشي بيضاء اللون ومقودها الي اليمين، كما هي حال السيارات في بريطانيا.

واضاف ان الخبراء توصلوا الي ان السياره من انتاج ١٩٩٥ ١٩٩٦ والمتفجرات وضعت بلا ادنى شك علي السطح وليست تحت الارض. ولم يحدد رئيس لجنة التحقيق ما اذا كانت السياره متوقفة او سائره لحظه الانفجار.

ودعا الشعب اللبناني وكل دولة لديها معلومات قضائية او مخابراتية حول الحادث الي ان يزودوا اللجنة بها دون تاخير محملا اي جهة تمتلك مثل هذه المعلومات ولا تفصح عنها المسئولية في فشل التحقيق. واشاد في الوقت نفسه بتعاون الدولة والاجهزة الامنية اللبنانية مع تحقيقات اللجنة.

والمح رئيس الفريق التي امكانية استجواب مسنولين سوريين كانوا يتحملون مسئولية الامن في لبنان.

وقال ردا علي سوال عن امكان التحقيق مع اشخاص من خارج لبنان ولا سيما من سوريا انه سيتم استجواب كل طرف يتم الاشتباه به خاصة من كان لديهم الدور الامني في لبنان. كما وجه نداء الي جميع اللبنانيين الذين يملكون معلومات حول سياره الميتسوبيشي لتقديمها الي لجنة التحقيق.

وكان الامين العام للامم المتحدة كوفي انان قد اعلن مساء امس الاول بدء التحقيق في اغتيال الحريري وقال: يوجد فريق تابع لنا علي الارض، لقد بدا فريق التحقيق العمل.

من ناحيه اخري، بلغت الحملات الانتخابيه في شمال لبنان التي ستجري غدا ذروتها بشكل لم يسبق له مثيل في تلك المنطقه، خاصة بعد استعراض القوه الذي قاده النائب سعد الحريري من خلال حشد عشرات الالوف في قلب مدينه طرابلس مساء امس الاول، في المهرجان الذي اقامته لانه المصالحة والاصلاحاتي تضم تحالف تيار المستقبل والتكتل الطرابلسي واركان من لقاء قرنه شهوان في بدايه مبارزه وعرض قوي شعبيه واستنفار للقواعد الناخبه علي نحو لم تشهد طرابلس من قبل، واستكمل العرض بمواقف لا تقل تصعيدا علي السنه اقطاب اللانحة ولا سيما منهم النائب سعد الحريري الذي يواصل ادارته العمليات الانتخابيه بنفسه من طرابلس.

وردت اللانحة المضاده التي يقودها وزير الداخليه السابق سليمان فرنجيه ويدعمها ميشال عون، بمهرجان مماثل في نفس المكان امس، بينما كثف عون من موتمراته الصحفيه للرد علي بعض ما ورد في خطاب سعد الحريري، فاعتبر ان اكبر خطأ يرتكبه هو انه يضع كل اللبنانيين الذين لا ينتخبون معه في موقع الجريمة.

ورد زعيم الحزب التقدمي وليد جنبلاط علي عون، فوصفه بانه شخص تجربته السياسي والعسكريه كلها فاشله، فليفضل ويوافق علي الطائف وليرفض القرار ١٥٥٩ وليسر بحمايه المقاومه ثم نحكي لاحقا.

وقد اوحى الموشرات الميدانيه للساحه الانتخابيه في دائرتي الشمال بوجود انقسام في اوساط الناخبين علي قاعده الفرز الطائفي الذي بات سمه معارك الشمال، نظرا لحجم الفرز السياسي الطائفي في كل منطقه من الدائرتين، وان المعركة خرجت من سياقها التقليدي المحلي لتدخل في نفق التجاذبات الكبيره حول مستقبل مجلس النواب وتوازن القوي فيه لتصبح معارك الشمال ونتائجها مفتاح المعارك المقبله علي مستوي لبنان، ونجح اللاعبون

الكبار في خطف زمام المبادرة من اللاعبين المحليين، مما يعني ان التنبؤ بنتيجة الانتخابات فيها اصبح مستحيلا، وانه من الصعب ان تفوز اي لائحة من اللوائح المتنافسه بكامل المقاعد الـ ٢٨، وان النتائج ستشهد مفاجات كبيره.

وتشهد الايام المقبله مجموعه خطوات لاعاده تنظيم الدوله، حيث يقدم رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي استقالته بعد غد، ثم تتم الدعوه لعقد جلسه نيابيه قبل نهاية الشهر الحالي لانتخاب رئيس جديد للمجلس اللبناني وهيئه مكتبه وبدء عمليه تشكيل الحكومه الجديده.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠٠٥ يونيو ٢٠٠٥

نافذه فكر

بعث سوريا.. وعون لبنان.. ولحظه تامل (١)

بقلم: محمود شكري

دعنتي وزاره الاعلام السوريه ضمن مجموعه من رجال الفكر والصحافه المصريين، لحضور افتتاح المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتنازعتني هاجسان وانا اتوجه الي سوريا بعد قرابه ثلاث سنوات من بعدي عنها لظروف شخصيه وكان الهاجس الاول قناعتني بان سوريا تتعرض الان لانواء وعواصف امريكيه فرنسيه، لتهميش دورها الاقليمي، واما الهاجس الثاني الذي كان يداعب خيالي، فهو استبعادني ان تقوم الولايات المتحده بضربه استباقيه ضد سوريا، لاقصاء نظام الحكم الراهن فيها، واحلاله بنظم ورقيه غير موهله للسيطره علي الداخل السوري، اسوه بما تم في العراق،

ذلك ان استبدال نظام الحكم الحالي في سوريا سيودي الي حاله خواء وربما فوضي سياسيه في دوله اقليميه لها وزنها الجيوستراتيجي فهي تقع علي حدود العراق ولبنان وتركيا، ولها علاقات متميزه مع ايران، كما ان نظام الحكم السوري الراهن، قد اثبت قدرته علي السيطره بدرجة فاعله علي امنه واستقراره الداخلي، وتمكن من احتواء التيارات الاسلاميه والاثنيات المختلفه، ومصادر العنف المنتشره في ربوعها.. ومن ثم فان لجوء الولايات المتحده الي اسلوب الردع غير المبرر ضد سوريا، سوف يقود المنطقه الي حاله من الفوضي السياسيه العارمه،

وسيحيل ارض سوريا الي معسكرات لتصدير العنف لجميع ربوع مناطق النفوذ الامريكى الراهنه.. علاوه علي ماتقدم، فان الوضع في سوريا لايسمح باستيراد عناصر مهمشه من المقاومه السوريه بالخارج، لملء الخواء الذي سيحدث بعد اقصاء نظام حكم البعث الذي دام ٤٢ عاما، ليصبح فعليا وواقعا دعامة سياسيه متغلغله في خريطه ونسيج سوريا السياسي، فضلا عن هذا فان اطياف معارضي النظام السوري الموجودين في الولايات المتحده وغيرها مثل فريد الغادري وغيره هي مجرد واجهات لاترتكن علي عقيدته سياسيه راسخه وليس وراءها تنظيم شعبي يويدها او يدعمها، وجل ماتمثله انها مجرد ابواق نقد توجه للنظام السوري الراهن، يوكد ماسبق، ان اختفاء الزعامة السياسيه القويه للرئيس حافظ الاسد، وتولي نجله الرئيس بشار الاسد للحكم علي ثوابت ومرجعيات حزب البعث، لم يحدث زعزعه لنظام الحكم بسوريا، كما ولم يضعف سيطره الحزب علي الداخل السوري.

واستقر فكري علي انه ليس امام سوريا سوي اجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السوري، بهدف تطوير الواقع السياسي السوري، ليصبح الداخل السوري بها هو خط الدفاع الاول ضد ايه محاولات لتصفية نظام الحكم الراهن من الخارج.

الا انني قد قدرت ان هناك حواجز حاكمة، سوف تتحكم في سيناريوهات تحرك القيادة السياسية السورية، واهمها:

* ان خروج سوريا من لبنان بهذه الصورة الدراماتيكية، ربما كان ناقوس خطر، وطوق امان في ذات الوقت، فقد دفع سوريا لتفكر بجديه في الالتفات الي الداخل السوري كهدف استراتيجي اوحده.. ذلك ان لبنان قد اصبح قيذا علي سوريا في المرحلة الاخيره اكثر من كونه عنصر دعم لها وبات من مصلحتها ان ترفع عنها سهام التحالف الامريكي الفرنسي والدولي، وتنتهي ظاهره قولبه الداخل اللبناني بين المعارضه لسوريا والموالين لها، وتترك الشأن اللبناني لمحترفي السياسة اللبنانيين، ليكرسوا بمعرفتهم معايير الطائفية اللبنانية التي يعج بها الشارع اللبناني حاليا وهو ما سنعالجه فيما بعد.

* اضافة الي ان سوريا لايمكنها ان تختار نظاما لايستند علي حزب البعث كاحد التكوينات الحاكمة في الحياه السياسية السورية حتي لو تم تعديل او الغاء المادة الثامنة من الدستور السوري والتي تنص علي ان حزب البعث هو الحزب الحاكم بسوريا ذلك ان الحزب متغلغل في نسيج الداخل السوري بشكل جذري ومحكم، وتذكرت تقويما للموقف سمعته من احد المسنولين السوريين العقلاء، ويستند علي انه لو تمت اليوم انتخابات حرة ونزيهه، وتحت اشراف دولي كامل، وبدون ايه تجاوزات من السلطه الحاكمة، فالمرجح ان يحصل حزب البعث السوري علي اكثر من 90% من المقاعد، وهي نسبة تزيد بكثير عما احرزه الحزب في الانتخابات الاخيره،

فقد حصل الحزب علي 51% وفازت الجبهه الوطنيه التقدميه بنسبه 14% لاعتماد حزب البعث سياسه تقوم علي التنازل طواعيه عن بعض من المقاعد الموكده الي اعضاء من المعارضه والمستقلين، لافساح المجال امام اعاده تشكيل منظومه فاعله في العمل السياسي الداخلي السوري تشارك فيها المعارضه بشكل فاعل مع الحزب الحاكم، علاوه علي ماتقدم فان سياسه الحزب الراهنه، تقوم علي منع سيطره قيادات الحزب علي المناصب التنفيذية بالدوله، فالحكومه الحاليه ليس فيها سوي ثلاثه اعضاء من القيادة القطريه وهم: رئيس الوزراء ووزير الخارجيه ووزير الماليه.

* اضافة لما سبق، فانه من الصعوبه بمكان ان تصبح احزاب المعارضه

السوريه الراهنه والمنظمه الي الجبهه الوطنيه التقدميه احد اركان التعدديه السياسيه في النظام الديموقراطي السوري، ذلك ان هذه الاحزاب قد مارست دورها من تحت عباءه حزب البعث، وليس باعتبارها احزاب معارضه حقيقيه.

* علاوه علي ماتقدم، فان سوريا لايمكنها ان تعزل نفسها عن الاخذ بابجديات العصر، وهي النظام الديموقراطي التعددي، حتي لو قررت الاخذ بمنهاج واهداف الديموقراطيه التعدديه، وليس بالشكل الغربي التطبيقي لها، والمطروح علي الساحة السياسيه بسوريا، ان قانون الاحزاب الجديد سوف يفتح الباب لدخول احزاب جديده تتنافس علي التمثيل النيابي، الا انه لن تغلق مقار او تقلص نشاط حزب البعث كحزب سياسي قائم وفاعل، وجل ما ستحرص عليه القياده السياسيه هو الحيلولة دون تدخل الحزب او قياداته، في الشئون التنفيذيه والمحليه والامنيه والاجتماعيه بالدوله اسوه بما هو متبع حاليا.

* واستنادا علي ما سلف، فانه لن يكون هناك بديل امام الاجتماع العاشر لحزب البعث سوي التضحيه برموز وقيادات حزب البعث الحاليه، لاعطاء معني ولو رمزي بان سوريا تفتح المجال امام صعود نسق جديد من القيادات الحزبيه الشابه، لاعطاء جرعه تطوير لاداء الحزب، واكسابه بعضا من المرونه التي تسمح بتطبيق اسس واليات الديموقراطيه التعدديه: بالفصل بين السلطه التشريعيه والتنفيذيه، وقيام نظام برلماني يجمع بين الحزب الحاكم والمعارضه، وافساح المجال لترسيخ حريه الراي لتصبح اداه رصد وكشف للواقع السياسي الداخلي، ولتتصدي بذاتها عن طريق الصحافه والاعلام، للحد من موجه الفساد التي تعاني منها نظم الحكم الفرديه، ولتفرض الشفافيه والرقابه الفاعله علي السلطه التنفيذيه والحزبيه والامنيه.

* كما ويلزم علي سوريا، تطوير خطابها السياسي، وسياساتها الاعلاميه، للتصدي لحملة فرض العزله وتوقيع عقوبات اقتصاديه ولوجستكيه عليها، علاوه علي ممارسه الولايات المتحده واسرائيل لسياسه تجميد محادثات السلام وعدم تحريك المسار السوري الاسرائيلي، لوضع سوريا في حاله حرب قائمه، هذا فضلا عن تطوير ادواتها الاعلاميه للتصدي لابواق الدعايه المضاده والشرسه والتي تهدف لاضعاف وضعها ومصداقيتها الدوليه، وليس ادل علي ضراوه هذه الحمله الاعلاميه، من سعيها لالصاق التهم بسوريا باعتبارها المخطط الاساسي لاغتيال الشيخ رفيق الحريري والصحفي المناضل اللبناني الفلسطيني سمير قصير وزعيم الطريقه

النقشبنديه الشيخ معشوق الخزنوي، رغم ان لدي المسنولين السوريين العديد من الاسانيد القويه النافيه، والتي استمعنا اليها اثناء وجودنا بسوريا، الا انها لم تصل الي مسامع واذان وانظار الخارج في التوقيت وبالاسلوب المناسبين.

* علاوه علي ان الاقتصاد السوري والذي كان يتمتع بخاصيه الاقتصاد الكلي السليم بما يعنيه من تحقيق فائض في الميزان التجاري وعجز متواضع في الموازنه العامه للدولة، ومعدل تضخم مقبول، واستقرار في سعر الليره السوريه، وتحقيق فائض في ميزان العملات الاجنبيه، نتيجه للطفره النفطيه التي بدأت منذ نحو ١٥ عاما اصبح مهددا بالخلل الاقتصادي الهيكلي، والنتيجه ان الوضع السياسي الداخلي سوف يزداد صعوبه نتيجه للكبوه الاقتصاديه التي ستلقي بظلالها علي الواقع السوري.

ووصلنا الي قاعه المؤتمرات بقصر الامويين، لنستمع لخطاب الرئيس بشار الاسد، الذي اعتلي المنصه بقامته المديده ووجهه البسام.. وللحديث بقيه باذن الله.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ يونيو ٢٠٠٥

مصرع الامين العام السابق للحزب الشيوعي
اللبناني في تفجير سيارته ببيروت

بيروت من فتحي محمود ومحمود النوبي

تواصل مسلسل الاغتيالات السياسييه في لبنان امس، حيث اهتزت العاصمة بيروت لانفجار جديد راح ضحيته جورج حاوي الامين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني المعروف بمعارضته لسوريا، وذلك بعد ثلاثه اسابيع من اغتيال الصحفي سمير قصير بالطريقه نفسها.

واعلن مصدر امني لبناني ان حاوي لقي مصرعه واصيب سائقه في انفجار عبوه ناسفه وضعت في سيارته المرسيديس في منطقه وطى المصيطبه ببيروت.

وتشير المعلومات الاولييه الي ان العبوه وضعت اسفل المقعد الذي يجلس عليه حاوي، وهو المقعد المجاور للسائق، وانفجرت بعد نحو ٣٠٠ متر من تحرك السيارة من امام منزله، ونجح السائق ثابت بزي في الخروج من السيارة فور وقوع الانفجار بينما لقي حاوي مصرعه علي الفور.

واشار المصدر الامني الي ان عمليه التفجير تمت غالبا لاسلكيا عن بعد بواسطه شخص كان يراقب المكان. وقام خبراء من السفاره الامريكيه بمعاینه مكان الحادث للمساعده في تحديد نوعيه المتفجرات، كما عين المكان القاضي الالمانى ميلس رئيس لجنه التحقيق الدوليه في اغتيال الحريري. وقد انهارت زوجه حاوي لدي وصولها الي موقع الاعتداء ونقلت الي مكان اخر لتلقي العلاج.

وفي اول رد فعل له وصف الرئيس اللبناني اميل لحود جريمه الاغتيال بانها حلقة جديده في مسلسل الموارمه التي تستهدف لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في فبراير الماضي.

واكد لحود ان كل امكانات الدوله ستنصب في الوقت الراهن علي محاوله الكشف عن الاصابع المدبره والمنفذه لهذا الاعتداء، مشددا علي انه من غير المسموح العبث بمقومات لبنان في وقت يشعر فيه اللبنانيون بالامل بامكان احداث تغيير واصلاح في المؤسسات اللبنانيه.

وقال الرئيس لحود: في كل مره يخطو لبنان خطوات متقدمه نحو استعادته عافيته واستقراره وامنه، تآبي يد الشر المتربصه بالوطن الا ان تنغص علي

اللبنانيين عيشهم وهناءهم.
من جانبه استنكر نجيب ميقاتي رئيس الوزراء اللبناني عملية الاغتيال.

وقال في تصريحات صحفية ان الانفجار يندرج في اطار سلسلة العمليات الارهابية التي تهدف الي تعكير صفو الامن والاستقرار الذي ينعم به لبنان والي صرف الانظار عن الانجازات التي حققها لبنان في الفتره الاخيره ولاسيما الانتخابات النيابيه. وامر ميقاتي جميع الاجهزه الامنيه والقضائيه المختصه بالاسراع في التحقيق والاستعانه باي خبرات اجنبيه يمكنها المساعده في كشف ملابسات الانفجار.

اما وزير العدل اللبناني خالد قباني فاعتبرها محاوله لضرب الوحده والوفاق الوطني بعد انجاز الانتخابات الحره والديمقراطيه.

واتهمت قيادات تحالف المعارضه بقايا الاجهزه الامنيه اللبنانيه المدعومه من سوريا بارتكاب الحادث والاستمرار في مسلسل الاغتيالات، لكن النائب وليد جنبلاط رفض توجيه الاتهام الي جهات معينه وطلب من سوريا مساعده لبنان رسميا في ضبط بقايا العناصر اللبنانيه التي كانت تعمل سابقا مع المخابرات السوريه وقد تكون خارج السيطره الان. في سياق اخر قدم ميقاتي واعضاء حكومته الموقتة استقالتهم الي الرئيس اللبناني امس تمهيدا لتشكيل حكومه جديده.

وتقرر عقد اول جلسه لمجلس النواب اللبناني الجديد ٢٨ يونيو الحالي لانتخاب رئيس المجلس ونائبه، وعلي البرلمان ان يرشح ايضا رئيسا جديدا للوزراء علي راس حكومه يتوقع ان يهيمن عليها المعارضون لسوريا.

في هذه الاثناء تفقدت اللجنة الدوليه المكلفه بالتحقيق في جريمه اغتيال الشهيد رفيق الحريري موقع حادث اغتيال الحريري، وقرر رئيس اللجنة استجواب العميد مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري.

وذكرت اذاعه صوت لبنان ان رئيس اللجنة طلب من الشرطه اللبنانيه مداومه منزل احد القاده الامنيين السابقين ومنزل شقيقه وضبط اي وثائق موجوده لديهما، وان عمليه الدهم تمت بالفعل دون ذكر اي تفاصيل اخري، في حين ترددت من انباء عن ان الشرطه دهمت منزل حمدان نفسه.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ يونيو ٢٠٠٥

المعارضة اللبنانية تصعد مطالبها باستقالته لحدود
وواشنطن تكثف ضغوطها علي دمشق
التحقيقات تكشف عن لقاء بين حاوي ولجنة التحقيق الدولية
في اغتيال الحريري

بيروت من فتحي محمود:



في الوقت الذي تصاعدت فيه اصوات المعارضة اللبنانية التي تطالب باستقالته الرئيس اللبناني اميل لحود عقب اغتيال جورج حاوي الامين العام السابق للحزب الشيوعي كثفت واشنطن من ضغوطها علي دمشق واتهمتها بالاسهام ولو بصورة غير مباشرة في جريمة الاغتيال.

وفي هذه الاثناء قدر المشرفون علي التحقيقات في جريمة اغتيال حاوي زنه عبوه التفجير بنحو ٤٠٠ جرام من المواد شديده الانفجار، وكشفت التحقيقات ان حاوي قد زار اعضاء لجنة التحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق

رفيق الحريري وابلغهم بانه يعتقد بضلوع بعض عناصر الاجهزة الامنيه في الجريمة.

وعلي صعيد اخر، تفقد وفد اللجنة الدولية للتحقيق من الانسحاب السوري الطريق العسكري الحدودي الذي يربط بين البلدين للتأكد من اغلاقه تماما.

واعترت هينه المتابعة للمعارضة في بيان لها عقب انتهاء اجتماعها مساء امس الاول اغتيال حاوي الحلقة الاحدث في المسلسل الارهابي الذي استهدف الشهيد الكبير الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان والذي حاول من قبل اغتيال النائب مروان حماده واودي اخيرا بحياه سمير قصير، هذا المسلسل الارهابي يحاول يانسأ منع الشعب اللبناني من استعادة سيادته واستقلاله والخلص من حكم المخابرات واعاده بناء نظامه الديمقراطي.

وتوجهت المعارضة الي مجلس الامن طالبة اصدار قرار جديد يوسع نطاق صلاحيات لجنة التحقيق الدولية، ودعت الي الاضراب العام غدا واوسع مشاركة شعبية في تشييع الشهيد الساعة الثانية نهار الجمعة وفي مواجهه

اتهامات المعارضه اصدرت المديرية العامه لرئاسه الجمهوريه بيانا رفضت فيه اتهامات المعارضه ووصفتها بانها باطله ومغرضه ومحاوله يائسه للنيل من لحدود.

وفي واشنطن، استغلت الولايات المتحده عمليه اغتيال الامين السابق للحزب الشيوعي في تشديد ضغوطها علي سوريا متهمه دمشق بالاسهام ولو بصوره غير مباشره في اغتياله. وذكر المتحدث باسم البيت الابيض سكوت مكليان ان عمليات الاغتيالات التي تشهدها لبنان حاليا ماهي الا خطه تستهدف ارهاب اللبنانيين ونسف التقدم نحو الديمقراطيه. وطالب مكليان في تصريحات له مساء امس الاول سوريا باحترام القرار ١٥٥٩ وذلك بسحب جميع عملاء المخابرات السوريه من لبنان.

وقد تواصلت امس التحقيقات في جريمه اغتيال جورج حاوي، وقال المشرفون علي التحقيقات ان زنه العبوه المزروعه تحت مقعد حاوي لناحيه اليمين، ٤٠٠ جرام من المواد المتفجره وتم اطلاق سراح عدد من الشهود كانوا في المكان عند وقوع الانفجار بعدما تبين ان لا علاقه مباشره لهم بالجريمه. وتركزت التحقيقات علي سياره تويوتا او هوندا حمراء كانت تحوم في المنطقه قبيل الانفجار واختفت بعد وقوعه. وذكرت بعض المصادر ان حاوي وبناء علي طلبه التقى قبل ايام رئيس لجنه التحقيق الدوليه في جريمه اغتيال الحريري ووضع بين يديه معلومات تتعلق بعمليات الاغتيال التي حصلت منذ محاوله اغتيال النائب مروان حماده.

وفي اطار التحقيق مع روساء الاجهزه الامنيه، ذكرت مصادر لجنه التحقيق الدوليه برئاسه ميليس، ان التحقيق مع قائد الحرس الجمهوري العميد الركن مصطفى حمدان تركز حول المعطيات المتوافره لديه عن جريمه اغتيال الحريري في اطار مساعده اللجنه في مهمتها في كشف ملابس الجريمه. ونفت هذه المصادر ان يكون التحقيق قد شمل شقيق حمدان ماجد حمدان او انه تم تفتيش منزله كما تناقلت الشائعات وجري استجواب عدد من الاشخاص في فتره سابقه دون ان يكشف عنهم حفاظا علي سريه التحقيق. وذكرت مصادر مقربه من عائله حمدان انها تتلقي منذ فتره تهديدات بالتعرض لحياه افرادها بالخطر.

واكدت معلومات قضائيه خاصه ان بقايا الجثه التي تحدث عنها الوزير السابق سليمان فرنجيه وعثر عليها في ساحه اغتيال الشهيد رفيق الحريري في ١٤ فبراير الماضي، اودعت ثلاجه مستشفى المقاصد في بيروت من دون ان تعرف هويه صاحبها. وازافت المعلومات انه بحسب نتائج فحص الحمض النووي لعائله الفلسطيني احمد ابو عدس الذي اعلن مسنوليته عن الحادث، بعد اخذ عينات من والدته ووالده قبل وفاته اظهرت ان الجثه

الموجوده ليست لابنهما، كما اكدت ذلك فحوصات الاسنان. وقد نقلت بقايا هذه الجثة الي مستشفى المقاصد ولم يطالب بها احد ولم يتحدث احد عن شخص مفقود مما يعزز التكهنات بانها قد تكون لسائق شاحنه ميتسوبيشي كانت التي كانت تمر في المكان في منطقه عين المريسه والتي قال رئيس لجنه التحقيق الدوليه القاضي الالماني ديتليف ميليس انها استخدمت في اغتيال الرئيس الحريري.

ومن ناحيه اخري قالت مصادر فرنسيه مطلعته في باريس لصحيفه السفير ان الرئيس الفرنسي جاك شيراك نصح النائب سعدالدين الحريري خلال استقباله له امس الاول بضروره الحذر الامني بسبب استمرار مسلسل

الاغتيالات في لبنان، واعرب عن عميق تآثره وكبير فرحته بالفوز الانتخابي، وتوظيف هذا الفوز لوحده اللبنانيين، واكد وقوف باريس الي جانب مساعده لبنان علي النهضه الاقتصاديه واستكمال بسط سيادته وتطبيق القرارين ١٥٥٩ و ١٥٩٥.

وعلي صعيد اخر قام وفد اللجنه الدوليه للتحقق من الانسحاب السوري من لبنان صباح امس برناسه العقيد يان سانكلير يرافقه عدد من كبار الضباط اللبنانيين، بتفقد الطريق العسكري الحدودي بين لبنان وسوريا، والذي تم اغلاقه نهائيا منذ يومين فقط، وبعد التأكد من اغلاقه تماما امام المواطنين اللبنانيين والسوريين، عقد الوفد اجتماعا دام نحو نصف الساعه رفض بعدها المراقبون الادلاء باي تصريح، كما زار الوفد مركز الامن العام في نقطه المصنع الحدوديه.

وهذا الطريق هو جزء من المعبر الحدودي العادي ولكن كان يتم العبور منه لحاملي التصاريح الخاصه والعسكريين، بدون القيام باجراءات الجوازات العاديه، حيث لا يتم تسجيل بيانات العابرين.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ يونيو ٢٠٠٥

امريكا وفرنسا تتهمان سوريا بزعزعه استقرار لبنان..
ودمشق تندد بحمله التحريض ضدها
باريس تدعو المجتمع الدولي للحزم مع سوريا خلال الايام المقبله
رايس تلمح الي ضلوع المخابرات السوريه في الاغتيالات بلبنان
مصدر سوري: استقرار وامن لبنان ضروره حياتيه لسوريا والمنطقه
جنبلط: نسعي لصفحه جديده مع سوريا ونرفض اي تهديد لها

لندن وكالات الانباء دمشق من محمود عبدالوهاب بيروت من فتحي محمود
شنت امريكا، وفرنسا هجوما سياسيا جديدا علي سوريا امس، واتهمت
الدولتان دمشق بمواصله زعزعه الاستقرار في لبنان، وطالبتا بضروره
احترامها القرار الدولي ١٥٥٩، الذي يدعو الي انسحاب كل القوات واجهزه
المخابرات السوريه من لبنان. وقد رفضت سوريا الاتهامات الامريكيه
والفرنسيه، واعتبرتها من قبيل حمله التحريض المستمره ضدها.

وكانت مساله التدخل السوري في لبنان قد تصدرت محادثات وزيره
الخارجيه الامريكيه كوندوليزا رايس مع نظيرها الفرنسي فيليب دوست
بلازي امس، علي هامش اجتماع مجموعه الدول الصناعيه الثماني الكبرى
في لندن، والمحتم رايس خلال اللقاء الي ضلوع عملاء المخابرات السوريه
في الاغتيالات السياسيه الثلاثه التي وقعت في لبنان اخيرا، وطالبت سوريا
من جديد بتاكيد انسحاب كل قواتها من لبنان بالفعل، في الوقت نفسه قال
مسئولان امريكيان: ان واشنطن متاكده من ان سوريا ابقت عملاء مخابرات
لها في لبنان مخالفه بذلك مطلب الامم المتحده بسحبهم.

وقد دعا وزير الخارجيه الفرنسيه الاسره الدوليه الي اتخاذ موقف حازم
حيال سوريا، وقال ان القرار ١٥٥٩ يجب ان ينفذ بكامله، وعلي المجتمع
الدولي، اثبات حزمه في الايام المقبله حيال سوريا، وكان مجلس الامن
الدولي قد ادان بشده الاعمال الارهابيه، التي تتعرض لها شخصيات سياسيه
في لبنان، وحذر من التدخل الاجنبي في العمليه السياسيه في البلاد.

وفي دمشق، اكد مصدر اعلامي سوري رفيع المستوي لمراسل الأهرام ان
الاتهامات الامريكيه، والفرنسيه هي من قبيل حمله التحريض المستمره ضد
سوريا، واكد ان بلاده سحبت قواتها بكل اقسامها وفصائلها من لبنان، كما
انها لا تتدخل في شئونه الداخليه، وقال ان سوريا لاتزال تؤكد ان مساله
استقرار لبنان، وسلامه وامنه الاهلي والداخلي، ضروره حياتيه للبنان،
وسوريا، والمنطقه العربيه.

وفي بيروت، أكد الزعيم الدرزي وليد جنبلاط رفضه التهديدات ضد سوريا من خلال لبنان، داعياً إلى تنظيم العلاقات اللبنانية السورية على أساس تطبيق اتفاق الطائف.

وطالب جنبلاط في تصريحات لمراسل الأهرام بفتح صفحة جديدة مع سوريا، كما أكد رفضه جدول الأعمال الأمريكي الفرنسي الخاص بلبنان إذا كان سيفرض تطبيق القرار ١٥٥٩ في الشق المتعلق بنبذ سلاح حزب الله. جاء ذلك في الوقت الذي دعت فيه المعارضة اللبنانية إلى أوسع حشد شعبي للمشاركة اليوم في تشييع جثمان جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني الذي اغتيل يوم الثلاثاء الماضي في بيروت.

ودعت المعارضة من جديد إلى استقالة الرئيس اللبناني أميل لحود، وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولية في جريمته اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، لتشمل كل جرائم الاغتيال اللاحقة.

وكان لبنان قد شهد ثلاث جرائم اغتيال متعاقبة، حيث اغتيل رفيق الحريري في فبراير الماضي ثم اغتيل الصحفي اللبناني سمير قصير في أوائل يونيو وأخيراً جورج حاوي.

المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ٢٥ يونيو ٢٠٠٥

نار الطائفية بالقلوب والضحكات على الوجوه:

لبنان يرقص الدبكة فوق الألغام



عودة عون غيرت موازين القوى السياسية

رسالة بيروت- هاني بدر الدين

ضحكات ترتسم على شفاه حسناوات لبنان ورجالها، ضحكات تعكس حب الحياة فيعتقد من يراها أن أصحابها يعيشون جنة الله على الأرض، خاصة عندما تراهم في رقصاتهم الجميلة والرشيقة، إلا أن ما يكتنف

الأرواح غير ذلك، فنار الحرب الأهلية التي ذاقها اللبنانيون ما زالت في القلوب كما أن بلاد الأرز ما زالت حتى اللحظة تعيش مخاضا سياسيا عسيرا وأوضاعا داخلية ودولية صعبة تعجل بالمستقبل محقوفا بالمخاطر. كانت زيارتي إلى لبنان مواكبة للانتخابات النيابية التي تمخضت أهميتها بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق، الذي فجر مصرعه ملف الوجود السوري في لبنان فكان هذا الوجود كبش فداء على مذبح دماء الحريري، وبينما كانت القوات السورية تخرج من لبنان كانت الطبخة السياسية قد نضجت بالتحالف ما بين أعداء الماضي لخوض الانتخابات تحت شعارات براقية على أمل كسب الناخبين، ولكن الكثيرين يدركون أن ذلك التحالف لن يصمد طويلا كما لم يصمد تحالف المعارضة وفي مقدمته لقاء قرنة شهوان مع التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشيل عون بعد عودته، حيث نقض التحالف ما بين قرنة شهوان وبين وليد جنبلاط رأس الدروز ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي من جهة بين عون.

وإذا كان التحالف الرباعي الحالي بني على أرضية مصلحة كل طرف من الأطراف الأربعة، فإن تعارض المصالح خلال الفترة القادمة سيكون عامل الحسم في مستقبل الوضع السياسي في لبنان، خاصة وأن الموضوع الأكثر تفجييرا هو القرار رقم 1559 الذي يدعو- بعد الدعوة إلى خروج القوات السورية إلى سحب سلاح حزب الله، وبالطبع فإن الحزب يعتبر ذلك خطأ أحمر ولا يمكن أن يسلم به، ومن ثم شهدنا خلال فترة الانتخابات إشارات من حسن نصر الله الأمين العام للحزب بأن الحزب سيخوض حربا كربلائية في إشارة للموروث الشيعي بالنسبة لمعركة كربلاء التي استشهد فيها الحسين بن علي) إذا دعت الضرورة للحفاظ على سلاحه، كما أن مسلسل التهديد كان قد بدأ قبلها بالإشارة إلى أن الحزب يمتلك قوة كبيرة من الصواريخ وبالطبع فإن الهدف من الإعلان عن ذلك قد لا يتوقف عند حد تهديد إسرائيل بقدر التلميح إلى الساحة الداخلية لتخويف من قد يطالب بنزع سلاح الحزب، خاصة وأن التوقعات تشير إلى وجود تيار داخل الساحة اللبنانية مؤيد لمطالب نزع سلاح الحزب، ولكن هؤلاء لا يملكون حاليا القدرة على البوح

بذلك في الأحاديث العلنية ويكتفون بالأحاديث في الغرف المغلقة والبوح به لبعض السفارات الغربية التي باتت قبلة السياسة اللبنانيين بدلا ما عنجر التي كانت تحتضن مقر قيادة المخابرات السورية في لبنان الذي يبدو أنه استبدل نفوذ سوريا بأخر أميركيا وفرنسيا.

الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام للحزب أكد في مقابله مع الأهرام العربي أن الحزب مستعد للحوار مع القوي اللبنانية لبحث تلك المسألة, ولكنه أكد في

نفس الوقت أن سلاح الحزب موجه ضد العدو الإسرائيلي فقط, مشيرا إلى إشارة حسن نصر الله بأن مزارع شبعاء ليست فقط هي الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال وإنما هناك عدة قرى لبنانية أخرى ما زالت تحت الاحتلال يجب تحريرها ليتم تحرير سائر الأراضي اللبنانية كما كان يقول الرئيس الراحل بشير الجميل, ولكن الشيخ قاسم أخذ على بعض المتحالفين مع حزب الله الرضوخ أمام التدخلات الأجنبية, حيث وصل الأمر بالسفيرين الأميركي والفرنسي إلى حد التدخل في تشكيل القوائم الانتخابية, من خلال فرض أسماء بعينها على التحالف الرباعي وبالتحديد من خلال تيار المستقبل.



الشيخ نعيم قاسم

ومن جهة أخرى فإن عودة العماد عون قبيل الانتخابات يبدو وكأنها قلبت الأوضاع رأسا على عقب, فبينما كان الجميع يستعدون لانتخابات هادئة في ظل التحالف الرباعي الذي يجمع كل أطراف القوي السياسية اللبنانية, عاد عون لتقلب الأوضاع ويرجع الكثيرون سبب انقلاب جنبلاط ومعه قرنة شهوان علي عون إلى برنامج عون الانتخابي الذي أعلنه فور عودته وهو محاربة الفساد وتشكيل لجان محاسبة

لكشف السرقات والهدر في المال العام خلال الفترة الماضية, وهو الشعار الذي سينال من الكثيرين الذين يعرف اللبنانيون أنهم شخصا متورطون في قضايا الفساد والاحتكارات التي جعلت الأوضاع الاقتصادية في لبنان علي وشك الانفجار بين دولة تصارع من أجل سداد فؤاند الديون وشعب يكدح نصفه تقريبا تحت خط الفقر.

والغريب أن عودة عون كما يقول جنبلاط وحزبه قد جاءت من خلال صفقة بين عون ورئيس الجمهورية إميل لحود الذي يتعرض لضغوط قوية من قبل المعارضة تطالبه فيها بالاستقالة, وتقضي الصفقة بأن يساند عون الرئيس لحود ويرفض مطالب إقالته, في مقابل تسهيل الرئيس لحود لعودة عون وهو الجزء الذي تم بالفعل, إلا أن عون ينفي وجود مثل تلك الصفقة ليس هذا فحسب, بل إنه يستشيط غضبا بمجرد الحديث عنها.

الأهرام العربي التقت بكريم بقرادوني رئيس حزب الكتائب اللبناني والمقرب من العماد عون ومن الرئيس لحود والذي كان عراب عودة عون لبيروت, فأكد أنه قام بترتيب عودة عون, ليس هذا فحسب بل إنه كان من أبرز مساعديه في الانتخابات النيابية والتي استطاع تيار عون أن يفوز بـ 15 مقعدا في الجولة الثالثة والمهمة والتي جرت في جبل لبنان حيث الدروز والموارنة, بشكل يؤكد زعامة عون للمسيحية المارونية في لبنان وهو الأمر الذي تأكد بعد مباركة الكاردينال نصر الله صفيير رأس الكنيسة المارونية

بلبنان نعون, وهو المباركة التي فهم منها أن السلطة الدينية المارونية والتمثلة في صفير قد تحالفت مع رأس السلطة السياسية المتمثلة في عون. بقرادوني أكد أيضا لـ الأهرام العربي أنه يستعد والعماد عون خلال الفترة القادمة لتشكيل جبهة تضم العديد من القوي التي توافق علي البرنامج الذي عاد به عون وهو محاربة الفساد وإصلاح الاقتصاد ومؤسسات الدولة, نافيا أن تكون تلك الجبهة مسيحية خالصة حتي لا يبدو أن البعد الطائفي هو سبب تكوينها, ومشيرا لوجود شخصيات كبيرة من الطوائف الأخرى ومنهم علي سبيل المثال رئيس الوزراء السابق سليم الحص وهو شخصية سنية مرموقة ومعروف عنه التزامه وطهاره سمعته.

سلاح المخيمات الفلسطينية وعدم الاستقرار الأمني تجارة السلاح تبدو أمرا طبيعيا في لبنان في ظل حرص كل طائفة علي امتلاك أسلحة تساعد علي توفير الحماية لها خوفا من تعرضها لهجوم من طائفة أخرى, وكأن كل طرف يسلم بيد علي الآخر وقد حملت يده الثانية سكيننا خلف ظهره, بل إنه من المألوف أن تري وجود مسلحين عند إحدى البنايات

وعندئذ ستدرك فورا أن أحد الشخصيات المهمة تقطنها, وهؤلاء هم الحراسة الخاصة به ولكنك لا تستطيع أن تدرك هل هؤلاء تابعون للدولة اللبنانية وأجهزة أمنها أم يتبعون إحدى شركات الحراسة والأمن المنتشرة بشكل واضح في ظل عدم الاستقرار الأمني الحالي والذي أكد عليه غازي العريضي وزير الإعلام السابق والنائب الحالي بمجلس النواب والذي أشار خلال مقابلته مع الأهرام العربي إلي أنه ما زالت هناك حاجة لتنظيف الأجهزة الأمنية اللبنانية, فإن كان قد تم تغيير بعض قادتها فلم لا يتم تنظيفها بالكامل من الداخل علي حد تعبيره!؟

أما أحد أبرز القتابل الموقوتة في الساحة اللبنانية في الفترة القادمة فهو مسألة نزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات, وهو الأمر الذي جاء أيضا ضمن القرار 1559, فاللبنانيون من جهتهم يرون أن ذلك الأمر لا بد من تنفيذه باعتبار أنه أسهل لهم مقارنة بنزع سلاح حزب الله, وبالتالي فمن الممكن أن يقدموا عليه, ولكن الفلسطينيين بالطبع لا يوافقون علي ذلك, ويتمسكون بأسلحتهم, وينظرون نظرة الشك والريبة للدولة اللبنانية والتي تبادلهم هي الأخرى الشك حيث لم ينس الطرفان بعد ذكريات الحرب الأهلية.

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٥ يونيو ٢٠٠٥

تركيبة سياسية صعبة.. وتدخل من المجتمع الدولي
لا يبحث إلا عن مصالحه:

لبنان.. ماذا بعد الانتخابات؟!

■ قائمة «الحريري» أكبر أغلبية برلمانية في تاريخ البلاد.. وتعهد بتغيير شامل في لبنان

■ «ميشيل عون» لن يشارك في الحكم.. ويؤكد معارضته في المجلس الجديد.. و«الحريري» الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة ويؤيد إقالة «لحدود»

إعداد: ناهد عزت

بفوز تيار «المستقبل» الذي يتزعمه «سعد الحريري» أسدل الستار على ملف الانتخابات التشريعية اللبنانية.. حيث حقق «الحريري» فوزاً ساحقاً بكل المقاعد الثمانية والعشرين المتبقية في المرحلة الرابعة ليصل إجمالي ما حصل عليه تحالفه إلى «٧٢» مقعداً نيابياً من أصل «١٢٨» وهي الكتلة الأكبر في تاريخ المجالس النيابية اللبنانية.

تضم لائحة الحريري الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة «وليد جنبلاط» والقوات اللبنانية وتجمع «قرنة شهبان» وتعد هذه هي المرة الأولى في لبنان منذ ثلاثين عاماً التي تسيطر فيها المعارضة المناوئة لسوريا على مجلس النواب اللبناني.

حصل التيار الوطني الحر بزعامة العماد «ميشيل عون» وحلفائه على «٢١» مقعداً مقابل «٣٥» مقعداً لتحالف «حزب الله» وحركة أمل» المؤيد لسوريا، وبذلك يكون أهل الشمال قد حددوا شخصية البرلمان اللبناني الجديد بعد أن منجوا أصواتهم للمعارضة.

للمعارضة الحق أيضا في اختيار رئيس المجلس النيابي الذي تتفق عليه، ومنح الثقة للحكومات وإسقاط حكومات واختيار رؤساء الحكومات، إذ كانت كل هذه الصلاحيات ممنوحة للنفوذ السوري الذي كان مقررا في الشأن الداخلي اللبناني.

لذلك سارعت الكتل المشكلة مسبقا أو تلك التي في طور التشكيل، إلى عقد مشاورات أولية قبل الشروع في اجتماعات مكثفة خلال الأيام المقبلة.

وعشية التحضير لعقد الجلسة النيابية الأولى التي سوف ينتخب خلالها رئيس جديد للمجلس، حيث لا يوجد مرشح منافس لـ «نبيه بري» رئيس حركة أمل الشيعية المؤيد لسوريا والذي تولاه منذ «١٣» عاما، والذي يحظى بدعم علني من الكتلة الشيعية والحزب التقدمي الاشتراكي وأحزاب البعث والقومسي والكتائب وبعض المستقلين.

أما «سعد الحريري» فقد أعلن تأجيل إعلان موقفه حيث سيجري مشاورات مع حلفائه في التحالف النيابي علما بأن مصادر نيابية في كتلة «الحريري» أكدت أن هناك توافقا مسبقا على تولي «بري» المهمة، لكن هناك مناقشات معه ومع آخرين ستجرى خلال الأيام المقبلة، في حين أصبح في حكم المؤكد أن يكون نائب الرئيس من نواب المعارضة، وتحديدًا من كتلة «الحريري» التي يتوقع أن ترشح النائب «فريد مكارى» أو النائب «عاطف مجدلاوي»، في حين أنه ليس من المستبعد ترشيح النائب «أنطوان أندراوس» وهو من تيار المستقبل وفاز على لائحة جنبلاط في الجبل.

ويشار إلى أن المجلس الجديد قد خرج منه معظم رموز المرحلة

السابقة، منهم «سليمان فرنجية» ولم يتبق من هذه المرحلة سوى أربعة نواب من أصل «٨٤» كانوا يشكلون أغلبية المجلس السابق.

الشخصيات والقوى السياسية في البلاد بمن فيهم «العماد عون» وحزب الله.

وهو بذلك يكون قد قدم نفسه كشخصية سياسية مؤهلة لدور عام يتجاوز كتلته النيابية وتحالفاته. وفي المقابل أعلن زعيم الأقلية المعارضة العماد «ميشيل عون» أنه لن يتعاون مع أحد وأنه أصبح «معارضة» فارضاً برنامجا على الآخرين منتقدا ما أسماه تدخل التكليف الشرعي والفتاوى الدينية في الانتخابات، مؤكدا أنه لن يشارك في الحكومة التي ستنبثق عن المجلس النيابي الجديد، كما أعلن أن التيار الحر سيتحول إلى

حزب سياسي ويمثل نصف اللبنانيين الذين يشعرون بأنهم مهمشون وسيمثلهم بتشكيل برلمان ظل. ودعا «عون» إلى خفض ولاية البرلمان الجديد، كما أكد معارضته ترشيح «نبيه بري» لولاية جديدة في رئاسة المجلس مادام يمارس نفس السياسات في وضع مشاريع واقتراحات القوانين في الأدرج.

وبانتهاء المرحلة الأخيرة من الانتخابات اللبنانية تنتهي ولاية المجلس النيابي الأطول منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية الذي مدد لنفسه ستة أشهر يوم انتخابه ثم عشرين يوما حتى يتم انتخاب

البديل.

وتظهر صورة التكتلات في المجلس الجديد أن المعارضة ستكون في السنوات الأربع المقبلة هي الممسكة بزمام السلطة في لبنان وخاصة أن الأغلبية المطلوبة دستوريا هي نصف عدد النواب «زائد واحد» أي ٦٥ نائبا، وبذلك تكون المعارضة قد حصلت على النصاب القانوني المطلوب للتصويت على المشاريع والاقتراحات والتحكيم في تشكيل الحكومة التي اعتبرت مستقبلة منذ إعلان النتائج النهائية إلا أنها ستستمر في تصريف الأعمال إلى حين التكليف أو التأليف. وسيكون

وقد أصبحت الكتل النيابية هي كتلة تيار «الحريري» وهي أكبر كتلة في المجلس النيابي وتضم ٣٦ نائبا، تليها كتلة «جنبلاط» التي تضم ١٦ نائبا، ثم كتلة حركة أمل التي تضم ١٩ نائبا، فكتلة حزب الله التي تضم ١٤ نائبا، وكتلة ميشيل عون وتضم ١٤ نائبا أيضا.

أما القوات اللبنانية التي تدخل المجلس لأول مرة فقد فازت بستة مقاعد، وبمنس العدد فاز «قرنة شهوان» ويمثل المعارضة المسيحية التي يرعاها البطريرك الماروني «نصر الله صفيير» بينما فاز مرشح اليسار الديمقراطي بمقعد واحد، وكذلك مرشح حركة التجديد التي لم

يوفق رئيسها «نسيب لحود» في انتخابات جبل لبنان.

وقد اعتبر «سعد الحريري» فوزه انتصاراً لمشروع «رفيق الحريري» وإعادة الاعتبار لاتفاق الطائف ولصيغة العيش المشترك بين اللبنانيين، وهو مشروع النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبنان الذي تم تعطيله منذ أواخر عام ١٩٦٩، أي منذ بدء انقراض النظام الأمني على الحياة السياسية في لبنان.

ومع بداية ولاية المجلس النيابي الجديد يعود اللبنانيون إلى أجواء الحوار الديمقراطي بعيدا عن المناخ السياسي المتوتر والتشنجات التي صاحبت

الانتخابات في مراحلها الأربع، وهو ما بادر إليه النائب «سعد الحريري» في أول ظهور له بعد انتهاء الانتخابات معلنا ضرورة استئناف الحوار بين جميع اللبنانيين - فائزين وخاسرين في الانتخابات - وإعلانه مد اليد للجميع دون استثناء بمن فيهم «عون» والنائب السابق «فرنجية» وفتح قنوات الحوار مع الأطراف الأخرى، وصولا إلى وضع برنامج حقيقي للإصلاح والإنقاذ يفترض إعلانه خلال أيام لإكمال مشروع والده «رفيق الحريري»، مؤكدا أن أبواب الانضمام إلى الحكومة الجديدة مفتوحة أمام كافة

عشر عاما من الاعتقال، ومواكبة التحقيقات في جريمة اغتيال «رفيق الحريري».

أمام اللبنانيين - إذن - مرحلة من العمل الكبير الذي لن يتحقق إلا بتذليل العقبات أمامه، لكن هناك من يقول إن المعارضة ستصبح موالاة ويتحول الموالون إلى معارضين. لكن من الثابت القول إن تجميع «عون» للخاسرين في الانتخابات مع أعداد الفائزين المحسوبين عليه سيصطدم - بعد وقت قصير - بخروج قائد القوات اللبنانية «سمير جعجع» من السجن، وهذا يعني أنه سيكون في الجهة المقابلة.

ووسط خمس كتل نيابية جديدة في البرلمان الجديد ينتظر أن يشهد «لبنان» قيام أحزاب تتصارع ديمقراطيا والتي ستنبثق عن التيارات الموجودة حاليا، وستكون لها برامج ينشدها اللبنانيون سواء كانوا موالين أم معارضين.

ومهما يكن الأمر، فإن لبنان يقف اليوم أمام ملفات شائكة معقدة ومصيرية، مما يجعل أية حكومة لبنانية جديدة تنوء بحملها وخاصة داخل التركيبة السياسية الصعبة، وقد يزيد تدخل المجتمع الدولي من شدة الأزمة وتعقيداتها دون أن يكون عاملا مساعدا في التهدئة وتسوية الأمور، وخاصة أن للمجتمع الدولي وفي مقدمته «واشنطن» و«باريس» مصالحي إقليمية تمتد عبر الساحة اللبنانية، أكثر أهمية من اهتمامه بمصالح لبنان ووحدة شعبه. ■

ويمكن القول إن الجلسة الأولى التي ستعقد لانتخاب رئيس المجلس ونائبه ستكون بمثابة «بروفة» لنمط التعامل والتحالفات بين الكتل تحت قبة البرلمان. وتنتظر النواب الجدد مهمات صعبة، في مقدمتها إقرار قانون جديد للانتخابات يحظى بموافقة كل الأطراف اللبنانية، والتعامل مع قرار مجلس الأمن الدولي المدعوم من «واشنطن» لفزع سلاح حزب الله - الذي يضم ١٢ نائبا في البرلمان - في الوقت الذي يؤكد فيه حزب الله الذي تدعمه سوريا وإيران أن سلاحه هو للدفاع عن لبنان من الهجمات الإسرائيلية.

من المهام التي تنتظر النواب الجدد أيضا نسج علاقات جديدة مع سوريا واحتمال إعادة إحياء العلاقات التجارية الثنائية والمعاهدات الاقتصادية التي تصب في مصلحة سوريا في السعي نحو إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية ومواجهة الضغوط الدولية لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية التي زادت بعد اغتيال «رفيق الحريري» وتنفيذ الإصلاحات التي تطالب بها الدول الدائنة للبنان وساعده بمبالغ تصل إلى ٢٣ مليار دولار. وكذلك اتخاذ قرار بشأن مطلب بعض المعارضين لإقالة الرئيس «إميل لحود» الذي تسانده سوريا.

أما القضية الأكثر إلحاحا مع اكتمال عقد المجلس النيابي، فهي إقرار قانون العفو عن «سمير جعجع» وإطلاق سراحه بعد أحد

ورجحت مصادر معنية أن يكون الثلاثاء المقبل - ٢٨ يونيو - موعدا لانتخابات رئيس المجلس ونائبه وأعضاء هيئة المكتب. وسيوجه رئيس السن النائب «إدموند نعيم» - ٨٧ عاما - العضو في كتل القوات اللبنانية الدعوة لحضور هذه الجلسة بعد أن تنتهي الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة بالتشاور مع «برى» الذي عبر عن رغبته في إعداد خطاب افتتاح الولاية الجديدة.

وبعد الجلسة يفترض أن يحدد رئيس الجمهورية موعدا للاستشارات النيابية الملزمة بنتائجها لاختيار رئيس جديد للحكومة، ولا ينتظر أن تشكل عملية تأليف الحكومة عائقا يذكر في المسار السياسي، لكن من الواضح أن «سعد الحريري» هو الأوفر حظا لأن يترأس هذه الحكومة على الرغم من أنه فضل التشاور مع حلفائه قبل اتخاذ أي قرار في هذا الشأن وبالرغم من نصيحة «جنبلات» للحريري بعدم القبول مادام الرئيس «إميل لحود» باقيا في الحكم.

وحتى الآن لم تتضح - بعد - التوجهات النهائية للمعارضة إزاء مصير الولاية الممددة لرئيس الجمهورية. وحسب وجهات سياسية مطلقة، فإن مسألة إسقاط «لحود» تصطدم بدعم البطريرك الماروني «نصر الله صفيير» لفكرة إكمال ولايته أو استقالته هو أو انتخاب بديل يجمع عليه فرقاء الموارنة إشارة إلى «ميشيل عون»، وهذا ما لا تقبل به المعارضة التي أصبحت فريق الحكم الأكبر بموجب النتيجة الانتخابية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ يونيو ٢٠٠٥

واشنطن تصعد انتقاداتها ضد سوريا
وتتهمها بزعزعة الاستقرار في لبنان والعراق وفلسطين

واشنطن دمشق وكالات الأنباء

صعدت الولايات المتحدة من انتقاداتها الى سوريا، بسبب ما وصفته وزاره
الخارجيه الامريكيه بالدور الرئيسي

الذي تقوم به دمشق لزعزعه الاستقرار في كل من لبنان والعراق وبين
اسرائيل والفلسطينيين.

وقال ادم ايرلي، نائب المتحدث باسم الخارجيه الامريكيه، ان سوريا لم تعمل
علي سحب عناصر مخابراتها من لبنان وهو ما يتناقض مع القرار ١٥٥٩
ويودي الي زعزعه الاستقرار في لبنان، مشيرا في هذا الصدد الي سلسله
الاغتيالات السياسيه التي وقعت في لبنان اخيرا. و اضاف ايرلي في
تصريحات صحفيه امس ان سوريا تثير مشكله جديده في لبنان والعراق
وعلي صعيد جهود السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، زاعما ان دمشق
تسعي الي تقويض تلك الجهود بدعمها منظمات ارهابيه.

واشار الي ان واشنطن لاتزال تسعى مع المجتمع الدولي الي اقناع سوريا
بان من مصلحتها التجاوب مع قرارات مجلس الامن ومطالب المجتمع
الدولي، و اضاف ان واشنطن تسعى كذلك مع الامم المتحده الي مساعده
لبنان علي تطبيق بنود قرار مجلس الامن ١٥٥٩ عبر تسهيل تشكيل حكومه
تعكس تطلعات الشعب اللبناني، و ايجاد ظروف ملائمه تسمح بمد سياده
الحكومه علي كامل اراضيها.

في هذا السياق، انتقدت صحيفه سنوريه مزاعم وزراء خارجيه واشنطن
وباريس ولندن، بان سوريا مسنوله عن زعزعه الاستقرار في لبنان و عما
يجري في العراق، معربه عن استغرابها لما وصفته بهذا التناغم الذي لا
يستند الي دليل او بينه.

وتساءلت صحيفه تشرين في افتتاحيتها امس، هل من مسنوليه سوريا ضبط
الامن في لبنان والعراق؟ وهل من المنطق ان تزعم اداره بوش وجود نشاط

ارهابي في المنطقة الحدودية في وقت يوجد في العراق اكثر من ١٥٠ الف جندي امريكي غير قادرين علي ضبط الحدود؟ ومن السبب وراء عدم الاستقرار والفوضى ومسلسل الموت المجاني في المنطقة؟ واكدت الصحيفة ان سوريا سحبت جميع قواتها من لبنان بعد ان ادت واجبها القومي تجاه لبنان.

وطالبت الصحيفة كلا من يزعم ان لسوريا قوات او مخابرات لم تنزل

موجوده في لبنان، بان يقدم الدليل علي ذلك متحديه اي جهة او دولة ان تقدم مثل هذا الدليل.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ يونيو ٢٠٠٥

العماد ميشيل عون ل الأهرام:

لم اكن يوما ضد اتفاق الطائف..ولكن طلبت ضمانات من مجلس الامن

اجري الحوار في بيروت: محمود النوبي



أكد العماد ميشيل عون زعيم المعارضة الجديد في البرلمان اللبناني ان الفتره القادمه ستشهد صراعا سياسيا كبيرا في لبنان مستبعدا عوده الصراع الطائفي المسلح بين اللبنانيين، مشددا علي ان الكفاح سيكون ضد الفساد. وقال في حديث لالأهرام ان الاغتيالات التي تقع بين وقت وآخر في لبنان مخابراتيه، واعتبر ميشيل عون ان الانتخابات اللبنانيه الاخيره حفلت بالتجيش الطائفي، وأكد ان خطابه لم يكن طائفيا في يوم من الايام. وانتقد عون حزب الله لاستعماله لتكليف شرعي في مواجهته اثناء الانتخابات، وسأل هل يجوز في بلد نحكي فيه عن الوحده الوطنيه ونطالب بدوائر انتخابيه مختلطة، الوقوف بين الناخب والمنتخب، وقمائي نص الحديث:

كيف وجدت لبنان بعد ١٥ عاما من ابعادك، وهل تغير فيها شييء بعد عودتك؟

نعم لقد تغيرت لبنان من الناحيه العمرانيه كثيرا اما الناحيه السياسيه فقد وجدت الطبقة السياسيه هي ذاتها او هي ادني مستوي، اما الشعب فقد تحسن مستواه السياسي، مشيرا الي ان الطبقة السياسيه ادني الان مما كانت عليه سابقا.

ويري عون ان الشرخ اصبح يتسع بين الناس وبين السياسيين وهذا الشبيء غير مطمئن وينذر باحداث.

هل ستعود الحرب الي لبنان؟

لا لن تعود وابدأ ولكن سيكون هناك صراع سياسي قوي جدا، وسنخوض حربا حقيقيه ضد الفساد في الاجهزه المختلفه، مشددا علي انه سيكون شديدا في هذه الحرب ضد الفساد، كما كان شديدا في الحرب الماضيه.

تردد انكم كنتم تتوقعون رئاسه الجمهوريه..هل سيتوقف هذا الطموح عند هذا الحد ام ستناضل لرئاسه لبنان؟

لا لن اناضل للرئاسه، لقد وضعت برنامجا للاصلاح.. اعتقد اذا حققته اكون قد حققت اشياء كثيره مهمه جدا اكثر من رئاسه الجمهوريه، لان منصب الرئاسه هذا هدف شخصي، انما برنامجي هدف لكل لبنان في الديمقراطيه والتنمية الاقتصاديه، ولكن اذا ماخبرت بين البرنامج والرئاسه ساختار البرنامج وليس الرئاسه.

ماهي تصوراتكم للمجلس الجديد؟

نحن كمعارضه لدينا برنامج، وبالطبع فان وجودنا في صفوف المعارضه

لايمنع ان نقترح مشاريع قوانين اصلاحيه، وسوف نودي دورنا في المجلس النيابي بشكل كامل.

هل من الممكن ان ترفضوا بعض المناصب اذا ما عرضت عليكم؟
لا.. لن نرفض بمعنى الرفض، ولكن نحن لدينا برنامج يجب ان تومن له كل ظروف النجاح ونحن لن ندخل في حكومه فيها مشاكسه من الداخل. ويشير الي نقاط اساسيه للبرنامج تشمل تشريعات اقتصاديه واصلاحات سياسيه في اداء المجلس النيابي واعاده هيكله المؤسسات الامنيه.

هم يقولون انكم استعملتم نفس الخطاب؟
لا.. لم نستعمل نفس الخطاب.. فهذا شئيه موسف خاصه في لبنان يسبب اذي لشعور الناس، وكلنا تحت مجهر واحد.. اسال اي مواطن عن خطاب العماد عون، سيقول لك ان خطابي ليس طائفيا بل خطابا وطنيا. ويشدد عون علي ان استعمال الخطاب الطائفي وانزال السياسي اكثر شئيه ازعجه مؤكدا تصميمه علي مكافحه المال السياسي حتي نستطيع الوصول الي درجه من الاصلاح ونتقدم مع الشعب اللبناني.

وبالنسبه لاتهمكم لالانحه تيار المستقبل باستعمال الخطاب الديني.
يقول عون ان التكليف الشرعي يقف حاجزا بين المواطن وقناعته الانتخابيه، وانتقد عون استعمال لتكليف شرعي في مواجهته انتخابيا في دائره بعدا عاليا وسال هل يجوز بتكليف ديني فصل قناعه الناخب عن المرشح.

ويقول نحن امام مازق مع اناس كنا نحب ان نتعاون ونتفاهم معهم ولكن وجدنا انفسنا اليوم في خلاف علي القيم ويجب ان تكون لدينا نفس القيم لنتقي علي نفس الاهداف ولكن عندما تختلف القيم يصبح التفاهم اصعب واكد انهم لن يسيروا في الفساد اما اذا كان غيرنا سيصطلح فاهلا به.
ويقول لن نسير في خطاب التفرقه بل سنحافظ علي خطابنا الوطني مهما كلفنا. ويتمني العماد عون علي الطائفه الشيعيه ان يكون النقاش شيعيا شيعيا في هذا الموضوع والا يتدخل فيه احد من الخارج لانه ليس بوسعنا عمل مضاعفات طائفيه، نحن نريد عمل اشياء تجعل المجتمع منقسما اكثر ولكن ضمن ماهو مفهوم دينيا ولا تعارض دينيا نحن لاننظر الي الدين من خلال رجل الدين ابدا لان الدين شئيه ورجاله شئيه اخر نحترم الاديان وحرية المعتقدات.. ولكن اعترضنا الوحيد ماشعرنا به وازعجنا سلوك بعض رجال الدين خاصه في الشمال.

لكن خرجت بعض التصريحات تلمح الي انك ستكون زعيما للمسيحيين؟
بالعكس..المسيحيون كانوا لمدته ١٥ سنه مهمشين في المجتمع اللبناني
وشعروا بالكبت الذي عانوه طوال هذه المده، انا لم استنهض المسيحيين
ابدا وتاريخي يشهد بذلك.

ويقول ان وليد جنبلاط قال عني اني مجرم، ورائي عشرون سنه كنت فيها
في الموقع الاول بالمجتمع اللبناني واحكي بعفويه بشكل فيه ضوابط الجيش
فيه ٦٦% من المسلمين، وهل يعقل ان يكون عندي فكر طائفي وهؤلاء
الجنود اكثرهم من المسلمين يموتون معي لايمكن ان تستقيم الامور هكذا لقد
استعملوا سوء النيه ضدي واتهموني بالطائفية.

ويشير عون الي انه تعرض لاذي كبير من الاعلام العربي وتصويري

بالمسيحي الذي يرفض اتفاق ائطائف مشددا علي ان هذه اكبر كذبه.
ويقول العماد عون لقد كنت اول من كتبت للرئيس ميتران وللجامعه العربيه
اطلب ضمانات لتنفيذ اتفاق الطائف مشوف وصلت اليكم انني العماد عون
ضد اتفاق الطائف، بالعكس كنت انا الوحيد الذي طلب ضمانات دوليه معلنه
لتنفيذ الاتفاق وجدوله الانسحاب السوري.

اذ انت ملتزم باتفاق الطائف؟

السياسه شيء رهيب في لبنان، الاعلام يضلل، نحتاج الي ١٥ سنه حتي
نكذب شيئا استقر في عقول الناس مع انها كانت مواقف معلنه.

هل تشعر بالامس وربما تريد الاعتذار عن عروبتك كما فعل النائب سليمان
فرنجهيه بعد خسارته؟

انا لااعتذر قد اترك الحياه السياسيه ولكن لن اترك الخطاب السياسي ربما
يكون النائب سليمان قال ذلك بشكل فيه عتاب.

هل تعتقد ان هناك دورا امريكيا داعما لتيار المستقبل، وماهو الدور
الامريكي في الانتخابات بشكل عام؟

اعلم ان النائب سعد الحريري زار امريكا والتقي ببعض المسنولين بوزاره
الخارجيه والتقي ديك تشيني نائب الرئيس بوش، كما زار فرنسا بعد
انتخابات الشمال والتقي الرئيس جاك شيراك..انا خلاف سعد الحريري لا
انسق مع الاداره الامريكيه.

هل كان هناك وجود سوري في الانتخابات اللبنانية؟
لا.. لم يكن هناك وجود سوري.. لكن هناك صداقات سورية لبنانية.

من وراء جرائم الاغتيال في لبنان؟
في لبنان ٣٠ سنة من الاحداث المتراكمة كلها ملاي بالاغتيالات
السياسية.. هل تعرف ان جورج حاوي دبر محاوله لاغتيالي وقتل فيها احد
مرافقي ثم جاءني في باريس وتسامحنا.

لماذا لا تنكشف اسباب الاغتيالات؟
اري انها اغتيالات مخبراتييه ليس لان المقتول عمل شينا.. لكن ربما لانه
يعرف اكثر احيانا.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ يونيو ٢٠٠٥

الشعب اللبناني يواجه التحديات
بقلم: سفير: عادل العدوي
مساعد وزير الخارجية السابق

استطاع الشعب اللبناني ان يتقدم خطوه عملاقه من اجل تحقيق الامن والاستقرار والمستقبل الزاهر، ولم تكن تتوقع التحليلات امكان تلافي الموقف المشتعل القائم، وتخطي العقبات بهذه السرعة. فمنذ اللحظة التي اغتيل فيها رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري في هذا الحادث المشنوم، كانت غالبية التوقعات ان لبنان تعرض لضربه قاضيه ربما تؤدي الي عواقب جسيمة لا يعرف احد مدي تأثيرها علي لبنان والمنطقه باسرها. ولكن الاحداث توالى بسرعه غير متوقعه ايضا، واستطاع الشعب اللبناني بفضل وحدته وتعاونه البناء في تحطيم هذه الازمه الكبيره وتوحدت قواه من اجل التغلب علي هذا الموقف الذي فرضته قوي غاشمه علي الشعب اللبناني.

كما تدخل المجتمع الدولي وصدر قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩ الذي قضى بضروره انسحاب الجيش السوري من لبنان واتخاذ بعض التدابير الاخرى علي المستوي الداخلي، وقد تجاوزت الحكومه السوريه مع القرار وانسحبت جميع قواتها من لبنان، كما اعلنت ان كل عناصر مخابراتها انسحبت ايضا من لبنان، وتمهدت الارض لاجراء انتخابات عامه شامله في لبنان.

ولاول مره منذ اكثر من ٢٩ عاما تتم انتخابات حره ونزيهه وكانت قوات البوليس والجيش اللبناني تراقب كل شيء لمنع التجاوزات، كما اشترك مراقبون محليون ومن الاتحاد الاوروبي للاشراف عليها للتأكد من سلامه جميع الاجراءات.

ولم يكن يتوقع احد ان تنتهي الانتخابات الي النتائج التي وصلت اليها حتي اخر يوم من الايام الانتخابيه، وكانت اغلب التوقعات ان جميع التكتلات لن تحصل علي الاغلبيه اللازمه للسيطره علي المجلس النيابي، بحيث ينتهي الامر الي تشكيل مجلس نيابي دون سيطره احد عليه وبقاء الامور معلقه وعلي ما هي عليه.

لقد استطاع تيار المستقبل بزعامه النائب سعد الحريري تحقيق انتصارات ساحقه في المراحل الثلاث الاولى للانتخابات ثم حصل علي جميع المقاعد في المرحله الرابعه. واصبح رصيده ٧٢ مقعدا من عدد ١٢٨، وبذلك اصبحت له اغلبيه مريحه يستطيع بمقتضاها ان يطبق برنامجا شامل في بناء نظام

ديمقراطي يحترم الدستور تكريسا لنظام برلماني حقيقي وكما قال النائب سعد الحريري فإنه الأمل الأخير في إنقاذ لبنان وإبعاده عن الوصاية.

ولاشك ان هذه النتائج قد فاجأت الكثيرين، لأنه ترتب عليها تغيرات اساسيه في موازين القوي بين من يسمون تقليديا في لبنان (قوي الموالاته) و(قوي المعارضه)، وكانت التوقعات التي ثبت عدم صحتها انه سيكون هناك توازن هش مما سيجعل من الصعب علي اي منهما ان يستبعد الطرف الآخر وينفرد بصياغه مستقبل لبنان، لذا سارع كل من سليمان فرنجيه وزير الداخليه السابق وكذلك الزعيم الماروني ميشيل عون بالهجوم علي تيار المستقبل واتهامه بصرف ملايين الدولارات لشراء الاصوات والاستعانه برجال الدين من اجل التحريض الطائفي والمذهبي، ولكن الطرف الآخر سارع بانكار كل هذه الاتهامات واكد ان وزاره الداخليه والمراقبه المحليه والدوليه اشادت بنزاهه الانتخابات وعلي ايه حال فان هذه امور طبيعيه، خاصه بعد سنوات طويله من المعاناه وعدم اشراك غالبية الشعب في المشاركة الايجابيه والفعاله.

ولاشك ان الانتخابات ستفتح صفحه جديده يمكن ان تنهي فتره طويله من الازمات المتلاحقه والاحداث الجسيمه. قد لاحظت من تصريحات النائب سعد الحريري والنائب ميشيل عون وجميع الزعماء انه برغم الخلاف والاتهامات فان الجميع سيحترم اراده الناخب اللبناني وان الجميع سيعمل من خلال الطريق الشرعي داخل المجلس النيابي من اجل العمل لمصلحه شعب لبنان ومستقبل شعب لبنان.

واني اعتبر هذه الخطوه المهمه في تاريخ الشعب اللبناني سيكون لها تاثير ايجابي علي مستقبل الشعب اللبناني، وسيكون لها تاثير ايجابي ايضا علي شعوب المنطقه، انها تجربه فريده نتمني لها النجاح في ظل الاجواء القاتمه السائده في المنطقه.

انها بدايه، لم تكن سهله علي الاطلاق واريق فيها الكثير من الدماء واهدر فيها الكثير من الثروات، ولكنها اعطت الأمل في مستقبل افضل، لن يكون الطريق سهلا ويجب استمرار سياسه الحكمة والوعي وتقدير المواقف، والتنبيه بان العالم باسره قد تغير، وكل شيء قد تغير وعلي القيادة اللبنانيه الجديده ان تستوعب هذه المتغيرات وتكون دائما امامها.

ومن الموكد انها تستوعب المتغيرات الدوليه والاقليميه بدليل تمكنها من احراز هذا الفوز العظيم في ظل هذه الظروف شديده القسوه، واملنا ان تحقق التقدم والازدهار للشعب اللبناني الشقيق.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٨ يونيو ٢٠٠٥

من قريب

بقلم: سلامة احمد سلامة

التغيير في لبنان!



تجتمع تحت سقف الشعب اللبناني معظم الطموحات والمزايا وكذلك العيوب والنقائص التي تنسب موزعه علي الشعوب العربية قاطبه، فما يجري في لبنان من تحولات وازمات، سرعان ما يترجم بصوره او باخري هنا او هناك، حيث تسبق حيويه الشعب اللبناني وتجاربه معظم الدول العربية.

ولذلك جاءت صحوه الشعب اللبناني الاخير مفاجاه للجميع بعد اغتيال رفيق الحريري، عندما تحولت ساحه الشهداء في بيروت الي نقطه التقاء جمعت مختلف الطوائف والاتجاهات الوطنيه. وانطلقت منها قوه دفع شعبيه فجرت سلسله من المتغيرات المصيريه

فقد جرت الانتخابات في لبنان باسلوب تتمناه شعوب عربية كثيره... لم تتحدد نتائجها مقدما، ولم توضع العراقيل امام الناخبين والمرشحين من الطوائف والاحزاب، كما يحدث في دول عربية!! واسفرت الانتخابات عن فوز المعارضه التي تجمعت من قوي مختلفه في حركه مناهضه للقوي المواليه للنفوذ السوري، لتضع لبنان امام مرحله جديده لتداول السلطه بطريقه لا تعرفها دوله عربية اخري الا بانقلابات عسكريه.

غير ان هذا التحول الذي اعاد ولاده لبنان، لم يخل من نواقص وتشوهات ليست طارنه، فقد لعبت العصبية الطائفية والمال السياسي ادوارا في تحديد نتائج الانتخابات، وتراجعت القيم الوطنيه والقوميه عن زخمها المبدئي، مما فتح ابوابا لتدخلات امريكيه وفرنسيه ودوليه، ومع ذلك جاءت نتائج الانتخابات معبره عن توزيعات القوي السياسيه، حيث اكتسحت قوائم حزب الله في الجنوب، وعاد نمط السياسات القديمه التي تفرض فيه العائلات والطوائف والاتنيات سطوتها.

ثم جاء مسلسل الاغتيالات التي توالى بعد الحريري، وذهب ضحيتها الصحفي سمير قصير ثم جورج حاوي الزعيم الشيعي، لتضفي اجواء من المخاوف والشكوك والاتهامات المتبادل، ولا يعرف احد حقيقه الاصاب المتورطه في هذه الاغتيالات، والتي تحاول الصاقها بالمخابرات السوريه،

بينما تلعب اجهزه المخابرات الاسرائيلية والامريكيه والفرنسيه ادوارا تدخاويه مشبووهه ويبدو من المستبعد ان يكون لسوريا يد فيها.

صحيح انه لم يحدث في تاريخ الامه العرييه، ان نجحت قوي الشارع في تغيير المسار بهذه الطريقه دون اخلال بالشرعيه، ولكن مستقبل لبنان سوف

يتوقف علي مدي نجاح التركيبه انسياسيه التي فازت في الانتخابات عندما تتولي المسئوليه في تعميق الديمقراطيه اللبنانيه، والانتقال بها من الطائفيه الي القوميه، ومحاربه الفساد، واصلاح الاقتصاد، ووقف التدخل الخارجي المتزايد في الشئون اللبنانيه، وتبقي الاجنده حافله بموضوعات متفجره تتعلق بمصير الرئيس لحدود، وتنفيذ بقيه بنود قرار مجلس الامن حول تصفيه ميليشيات حزب الله والفصائل الفلسطينيه، وهو طريق صعب مملوء بالاشواك والفخاخ الاقليميه والدوليه!!

salama@ahram.org.eg

المصدر: المستقبل

التاريخ: ٣٠ ي-ونيو ٢٠٠٥

ثنائية عون – "القوات" لا تكفي ولموارنة الوحدة الوطنية المستقلين حقهم أيضاً

نصير الأسعد

عشية تشكيل الحكومة الجديدة، تتوقف أوساط سياسية متابعة ومعنية أمام مسألة التمثيل المسيحي مجدداً في ضوء التطورات التي أحاطت بهذا الموضوع قبل الانتخابات النيابية وأثناءها وبعدها.

انسحاب البطريرك.. وزوال ثنائية صفير – عون

أولاً – مع عودة العماد ميشال عون من المنفى في السابع من أيار الماضي، أثر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير "الانسحاب" لمصلحته نائياً بنفسه عما سمي آنذاك "التسونامي". بيد أن هذا "الانسحاب" اتخذ صيغة سياسية، ذلك أن البطريرك اعتمد أسلوب الانسحاب المغطى بالنيران، واتخذ من قانون العام 2000 عنواناً للهجوم – المؤدي الى الانسحاب – مسلطاً بذلك الضوء على "مسؤولية" الإطار المقرب منه أي "لقاء قرنة شهوان" في جعل هذا القانون نافذاً، فأدى ذلك الى "كشف" اللقاء أمام عون.

ثنائية قديمة جديدة

ثانياً – وبمبادرة البطريرك صفير الى إنهاء هذه الثنائية، برزت مباشرة ثنائية أخرى بديلة هي ثنائية عون – سمير جعجع أو "التيار الوطني الحر" – "القوات". وبكلام آخر، أدى كشف "لقاء القرنة" الى بروز التيار الحزبي الأكثر تنظيماً من جديد، أي "القوات اللبنانية" بوصفها "واجهة" الساحة المسيحية غير العونية.

وأكثر من ذلك، فقد بدت "القوات" بالنسبة الى الكثيرين مسيحياً وعلى الصعيد اللبناني العام بوصفها "قرس الرهان" على الحد من "جموح" التيار العوني وعلى إيجاد نوع من التوازن معه و"منعه" من "إجتياح" الوضع المسيحي.

ثالثاً – وإذا كان مما لا شك فيه ان "القوات" قامت بالعديد من التحولات التي تكثفت عند سعيها الى تقديم نفسها بوصفها الشريك المسيحي للمسلمين، وهي بتوجيه من قائدها أكدت التزامها بالشراكة الوطنية تأكيداً منها للالتزام بالطائف.. فان ما شهدته الأسابيع الماضية هو في واقع الأمر عودة لثنائية قديمة عون – "قوات"، برزت خلال سنوات من الحرب اللبنانية ولم يكتب لها أن تستمر بعد انتهاء الحرب بالطائف، وذلك لظروف واعتبارات كثيرة منها "هزيمة" عون في

الثالث عشر من تشرين الأول 1990، ومنها سجن سمير جعجع ابتداءً من العام 1994.

"التيار" و"القوات" والصراع الصامت

رابعاً – وبعودة هذه الثنائية القديمة عون – "القوات اللبنانية"، دخل طرفاً هذه الثنائية في صراع "صامت" لكن مضمونه واضح من شقين: الأول حول تمثيل البيئة المسيحية وتوازن هذا التمثيل، والثاني حول من منهما يكون الشريك المسيحي المقبول إسلامياً، وصار واضحاً ان أي طرف منهما ومهما بلغ حجمه التمثيلي مسيحياً، بحاجة الى الاعتراف به من قبل

الشركاء المسلمين، أي أن كل طرف منهما بات مدركاً لحقيقة أن الحجم وحده لا يعني شيئاً إن لم يُصرف أو يُثمر في العلاقة مع "الأخر" وإن كانت "القوات" أسرع في التقاط هذا المعنى. ولذلك راح الطرفان يتنافسان - بصمت - على موقع كل منهما في الشراكة، وكل منهما راح يسعى إلى حصد أوسع تمثيل لصالحه.

إشكالية الطرفين

خامساً - غير أن عودة الثنائية القديمة عون - "القوات" طرحت خصوصاً بعد الانتخابات إشكالية لا يستهان بها بالنسبة إلى طرفي هذه الثنائية.

فبالنسبة إلى "التيار الوطني الحر" تبرز الإشكالية من خلال السؤال الآتي: طالما أن "التيار" خاض الانتخابات النيابية بأفق تحديد موقعه مسيحياً ولبنانياً وبهدف تأكيد كونه الشريك للأخرين، فلماذا خاضها بالطريقة المعروفة أي بالهجوم على الشركاء وبالتحالف مع خصومهم؟ وهل كان ليحصد النتائج نفسها لو أوضح الوجهة التي يريد عبرها تمييز هذه النتائج؟ والسؤال مطروح هنا على خلفية أن الإقرار بالشراكة ثم الدخول فيها يقتضيان تسويات معينة كان عون وتياره حتى فترة قريبة يبدوان "مقفلين" حيالها (التسويات).

أما بالنسبة إلى "القوات اللبنانية" فإن الإشكالية تبرز من خلال السؤال الآتي: هل خاضت "القوات" الانتخابات النيابية الأخيرة بأفق مفتوح لجهة القدرة على انتزاع تمثيل مسيحي واسع ما عدا في بعض الشمال؟ وهل خاضتها بطريقة مختلفة عن سائر أعضاء "لقاء قرنة شهوان"؟.

"ثلاثية" و"رباعية"

سادساً - وفي مزيد من النقاش يتبين بالأرقام أن كلا التيارين، العوني (15 نائباً) و"القوات" (6 نواب) يمثلون معاً 21 نائباً من أصل 64 نائباً مسيحياً في المجلس النيابي، ما يعني أن عدداً كبيراً من النواب المسيحيين لا ينضوون في ظل هذه الثنائية القديمة - الجديدة ماعدا حلفاء عون الجدد. فهناك 8 نواب من أعضاء "القرنة" ممن انتخبوا في الدوائر المختلطة في بيروت وبعيدا - عاليه والشمال، وهناك نحو 30 نائباً مسيحياً رجحتهم أكثريات إسلامية.

وهذا التوصيف الرقمي يهدف إلى تسليط الضوء على حقيقة أن في الوضع المسيحي "رباعية" في الواقع وفي حد أدنى "ثلاثية" مسيحية - مسيحية وليس ثنائية فقط.

"القرنة" .. وإمكانية الحياة

سابعاً - وإذا تقدّم النقاش أكثر فأكثر، يتبين أن "قرنة شهوان" لو أعادت لملمة صفوفها، فإنها تمتلك كتلة من 14 نائباً، أي أن "القرنة" إذا هي أعادت جميع مكوناتها فستكون ممثلة بـ 14 نائباً هم نواب "القوات" (6) ونائباً "الاصلاحية الكتائبية" (2)، و6 نواب مستقلون هم 4 نواب في الشمال (3 في زغرنا و1 في البترون) ونائباً بيروت جبران توي ني وصولانج الجميل. وعندئذ تصبح كتلتا عون و"القرنة" متقاربتين، وإذا كان لا بد من ثنائية فلتكن ثنائية عونية - قرنوية، والا لتكن "ثلاثية" 15 - 6 - 8.

المسيحيون الآخرون والتعددية

ثامناً - لقد دلت تجربة الانتخابات النيابية على أن ثمة في بعض "الأماكن" المسيحية أو في بعض جهات "العصب

المسيحي "تعاطياً مع المسيحيين في مناطق الغلبة العددية الإسلامية على أنهم ليسوا من فئة "الدم الأزرق"، وعلى أن ثمة تعاطياً مع مسيحي الوحدة الوطنية أو موارد الشراكة الوطنية على أنهم ليسوا أنداداً للشركاء المسلمين وهذا خطأ كبير إن لم يكن خطيئة كبيرة.

وليس مفهوماً بالفعل، السبب الذي يدعو البيئة المسيحية التي اشتهرت تاريخياً بتعددتها وتنوعها الى التوجه نحو الأحادية أو الثنائية. وإذا كان الأمر يتعلق بأحادية في بيئة أو اثنتين إسلاميتين وثنائية في بيئة إسلامية ثالثة، فلهذا التشكل في البيئات الإسلامية ظروف "تاريخية" بعد الطائف تحتاج الى قراءة مستفيضة، لكن لا يصح أن تستنتج منه البيئة المسيحية أن قوتها بالأحادية أو بالثنائية بل هي بالتعدد طالما أن هذه التعددية قائمة بالفعل ومتوازنة أيضاً. المسلمون ودورهم

تاسعاً — وإذا كان صحيحاً في المبدأ أن المسلمين لا "يصنعون" شريكهم المسيحي أو شركاءهم المسيحيين، فإنهم في المقابل قادرين على أن يفتحوا الأفق أمام شريك مسيحي أو أكثر، تماماً كما يستطيع المسيحيون أن يفتحوا أمام الشريك المسلم أو أن يغلقوا الأفق أمامه.

وفي هذه الحالة، وإذا كان من طبيعة الأمور أن يبحث المسلم عن شريك مسيحي وازن تمثلياً، فليس من طبيعة الأمور أن يدفع مسيحيو الشراكة الوطنية وهم وازنون تمثلياً أيضاً الثمن مرتين، مرة في اندفاعهم الى الصراع مع مسيحيين آخرين فيخسرون نتيجة خطابهم الميثاقي، ومرة ثانية عند ترتيب الشراكة.. وإلا يكون "الدرس" الذي يعطى لهؤلاء أن تطرفوا ما شئتم في بيئتهم واحصدوا ما أمكنكم من المقاعد ثم نرى، الأمر الذي يعني عندئذ ان البلاد تتجه الى تطرف لا يصنع شراكة وطنية، أو أنه يعني أن مسيحيي الشراكة الوطنية — الاعتدال — هم "كمالة عدد"، وهذا ما لا يقصده قادة المسلمين وما لا يرضونه بالتأكيد.

توازن التمثيل المسيحي في الحكومة

عاشراً — ينتج من هذه المقدمات جميعاً ان التمثيل المسيحي الماروني بوجه خاص في الحكومة الجديدة يجب أن يكون متوازناً، فلا ينحصر بأحادية أو ثنائية، بل أن يعدد آخذاً في الاعتبار "الثلاثية" أو "الرباعية". ذلك أنه إذا كان صحيحاً ان جميع قوى وأطراف التمثيل المسيحي كما جرى استعراضهم، شاركوا في انتقال لبنان الى مرحلة جديدة، وهذا صحيح حتماً، فالصحيح أيضاً — وربما أكثر — أن موارد الوحدة الوطنية، وخصوصاً المستقلين منهم غير المنتمين الى تيارات حزبية، لعبوا دوراً مميزاً. ولذلك يقتضي أن يكون التمثيل المسيحي في الحكومة الجديدة عودياً وقواتياً وقرنوبياً و"مشتركا"، ضماناً للحكومة نفسها ولمصلحة المسيحيين والاستقرار اللبناني ككل.

صغير

... وتبقى كلمة أخيرة موجهة الى البطريك: ان "قرنة شهبان" تمتلك شرعية الاستمرار ومشروعيتها، فإذا كان الأمر يتعلق بالعدد، فإن نوابها 14 وكانوا 9، اما إذا كان الأمر يتعلق بهذا "اللون" المسيحي الميثاقي، فإن الاستمرار أدهى. وإذا كانت التطورات تفرض انقضاء الرعاية الكنسية المباشرة، فإن بركة الكنيسة ضرورية وتكفي.. في انتظار أن تنضج ظروف قيام الكتل المختلطة حيث يبدو أنه كلما جرى الاقتراب من هذا الهدف عاد ليبعد من جديد.. لكن التخلي عن الميثاقين، به ذمعة بالتأكيد.

المصدر: القدس

التاريخ: ٢٠ يونيو ٢٠٠٥

تشكيل الحكومة اللبنانية: عون مستعد للمشاركة.. وقرنة شهوان تطالب بـ تصحيح خلل التمثيل المسيحي

استشارات التكليف اليوم تجمع لحود وعون للمرة الاولى.. وسعد الحريري يترجم يده الممدودة بزيارة التيار الوطني الحر sss

ppبيروت - القدس العربي من سعد الياس:

عشية الاستشارات النيابية الملزمة لرئيس الجمهورية اميل لحود لتسمية الوزير السابق فؤاد السنيورة رئيساً للحكومة الجديدة اليوم تسارعت الحركة السياسية خصوصاً أن استشارات اليوم ستكون مناسبة لأول لقاء بين الرئيس لحود والعماد ميشال عون منذ 16 سنة، أي الي ما قبل اسناد منصب رئاسة مجلس الوزراء الموقته للعماد عون. ويلبّي الجنرال دعوة الرئيس لحود له كرئيس سابق للحكومة في الاستشارات التي يجريها رئيس الجمهورية صباح اليوم في قصر الرئاسة لزعماء الكتل السياسية، حيث سينقل عون الي الرئيس لحود وجهة نظره وموقف كتلته من الوضع السياسي الداخلي والقضايا التي تواجه لبنان في المرحلة الراهنة وخصوصاً في موضوع تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التي حصلت اخيراً ppp

وكانت رئاسة الجمهورية حددت مواعدين للعماد عون: الموعد الاول له كرئيس سابق للحكومة مع الرؤساء السابقين للمجلس النيابي والموعد الآخر بعد الظهر لكتلة الاصلاح والتغيير.

وفيما بات واضحاً ان الغالبية هي التي ستمسك بالتركيبة الحكومية، كان اللقاء المفاجيء والطويل بين رئيس تيار المستقبل النائب سعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون محط اهتمام واسع لا سيما أنه يأتي ليندلل كل التشنج الذي ساد في مرحلة الانتخابات النيابية، ويندرج في اطار اصرار الحريري علي مشاركة الجميع في المرحلة المقبلة وتحت عنوان الوفاق للانقاذ. ولم يبد العماد عون ممانعة او رفضاً للمشاركة في الحكومة الا انه اشترط ان يتم التعاون علي اساس برنامج اصلاحي وليس علي اساس محاصصة وتوزيع. وهذا ما حمل الحريري الي الاشارة بعد اللقاء الي ان لدي العماد عون برنامجاً اصلياً، ولدينا كذلك برنامج اصلاحي ونحن سنري ما هو ناقص في برنامجنا لنضيف عليه من برنامجنا ونري ما هو ناقص في برنامجنا لنضيف اليه من برنامجنا.

وعصر امس ترأس النائب الحريري اجتماع كتلته، وأفيد أنه لن يشارك شخصياً في هذه الاستشارات ولكن الغالبية ستمثل بوفد من الكتل التي تتألف منها الغالبية والوفد يضم ممثلين من كل الاطياف والطوائف. كما أفيد ان عون الذي ابلغ الي النائب الحريري موافقته علي دخول كتلته الي الحكومة رأي وجوب الاخذ في الاعتبار انه يرأس كتلة مع حلفائه تضم 21 نائباً وتالياً يفترض ان يتم اخذ هذا الحجم في الاعتبار من حيث العدد او الحقائق. وتردد انه اذا كان تيار المستقبل سوف يأخذ حقيقتي الداخلية والمالية فمن المرجح ان يحتفظ صهر الرئيس لحود الوزير الياس المر بوزارة الدفاع، وعليه يطلب التيار الوطني الحر أن تكون وزارة العدل من حصته.

ورداً علي ما أشيع امس في بعض وسائل الاعلام من أن رئيس الجمهورية يبحث عن مشكلة من خلال تهديده بعدم توقيع مرسوم تشكيل الحكومة في حال عدم كونها حكومة اتحاد وطني، كشفت اوساط مقربة من قصر بعبدا ان رئيس الجمهورية لن يكون في وارد المعرقل بالنسبة الي التسمية او التأليف لاحقاً، وهي اذ ابدت ارتياحها الي محاولة النائب الحريري التفاهم والتأسيس للتعاون مع العماد عون بما يصب في خانة انقاذ الوضع وتحسينه وهي تشجع وتدعم ذلك، الا انها في الوقت نفسه لن تقبل بأن تكون محاولة الحريري نسج تفاهم مع عون واعادة ضمه من جديد الي المعارضة من اجل تطويق رئاسة الجمهورية وفرض امر واقع عليها لان هناك رفضاً لمثل هذه النتائج ويحمل مسؤولية ذلك، كما قالت هذه المصادر من يكون قد اوصل الوضع الي هذه المرحلة.

وكانت مصادر لقاء قرنة شهوان المسيحي المعارض ذكرت لـ القدس العربي أن المشاركة المسيحية اليوم في حكومات ما بعد الطائف تختلف عن ظروف المشاركة في مطلع التسعينات ولغاية الالفين حيث كانت الوصاية السورية مدعومة من بعض اطراف الداخل تمنع تمثيل المسيحيين بما يتناسب مع مقتضيات الوفاق. ويومها دُعي قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة الي الدخول منفردين علي ثلاثين وزيراً وهما الطرفان المسيحيان الابرز اللذان لولاهما لما أبصر اتفاق الطائف النور، وكان من الواجب أن يتمثل كل منهما بالحجم المطلوب الذي يؤمن التوازن الوطني، وهذا ما دفع بجعجع الي رفض المشاركة في الحكومة.

واضافت المصادر أما وقد زالت الوصاية السورية والمفاعيل الاقليمية التي تسببت بخلل التمثيل المسيحي وحالت دون التوزيع الفعلي للاطراف المسيحية فمن المفترض أن يكون هناك نهج جديد ومعايير جديدة في كيفية تشكيل الحكومات



من حيث مراعاة تمثيل كل الفئات وتوازنها وعدم فرض وزراء لا يمثلون القواعد المسيحية الحقيقية . وأشارت المصادر الي أنها تراقب طريقة تأليف الحكومة كي تتخذ الموقف النهائي . وعلم أنه في موازاة اليد الممدودة من النائب سعد الحريري الي العماد ميشال عون فهناك يد ممدودة بشكل مماثل من جانب القوات اللبنانية في اتجاه الرابطة تكريساً لاتفاق الطرفين علي طي صفحة الماضي وتأسيساً لعلاقة ايجابية في المستقبل وتنسيق في مختلف الملفات ولاسيما الملف الحكومي.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ يوليو ٢٠٠٥

واشنطن تجمد أرصده مسئولين سوريين بدعوي مساندةتهما الإرهاب

واشنطن ا. ف. ب:

جمدت وزارة الخزانة الامريكية امس بموجب امر رئاسي لمكافحة الارهاب، أرصده غازي كنعان وزير داخلية سوريا، ورستم غزاله رئيس جهاز الامن والاستطلاع السوري السابق في لبنان، لاتهامهما بالمساعدة في الارهاب. ويقضي القرار بمنع اي امريكي من عقد صفقات معهما.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ يوليو ٢٠٠٥

وسط هدوء حذر علي جانبي الخط الأزرق
مجلس الامن يدعو لبنان الي بسط سيطرته علي كامل اراضيهِ

بيروت من فتحي محمود

ساد الهدوء الحذر الخط الأزرق الحدودي في جنوب لبنان عقب دعوه مجلس الامن الدولي الحكومه اللبنانيه الي ممارسه سيادتها التامه علي كامل اراضيها وازاله ما سماه بالميليشيات وذلك بعد المواجهات التي شهدتها منطقه مزارع شبعا الحدوديه بين حزب الله واسرائيل، ياتي ذلك في حين بدا فواد السنيوره رئيس الوزراء المكلف مشاوراته لتشكل الحكومه اللبنانيه الجديده.

وذكرت مصادر في الشرطه اللبنانيه ان ثلاث قذائف مدفعية اسرائيليه استهدفت منطقه رمتا في قطاع مزارع شبعا. واوضحت ان القذائف التي رافقها تحليق للطيران الاسرائيلي لم توقع اي ضحايا في حين سيرت القوات الاسرائيليه دوريات مستمره علي طول الحدود وسط مراقبه مكثفه من قوات الطوارئ الدولييه.

من جانبه اعرب مجلس الامن عن قلقه العميق من تبادل اطلاق النار بين حزب الله والقوات الاسرائيليه، داعيا جميع الاطراف الي الاحترام التام للخط الأزرق والامتناع عن انتهاكه وضبط النفس. كما دعا المجلس الحكومه اللبنانيه الي ممارسه سيادتها التامه علي كامل اراضيها وازاله ما سماه الميليشيات. وقال رئيس المجلس السفير الفرنسي في الامم المتحده جان مارك دولاسا بليير ان اعضاء المجلس يجددون نداءهم الي الحكومه اللبنانيه لبسط سيطرتها بما في ذلك نشر قواتها المسلحه وحصر استخدام القوه بها ووقف جميع الهجمات التي تشن من اراضيها.

ولدي سواله عن الجبهه التي تسببت في وقوع الحادث قال السفير الفرنسي ان المعلومات التي تلقاها مجلس الامن تفيد بان الحادث بدا بتحريك قام به حزب الله.

الا ان واشنطن اعتبرت اعلان المجلس اضعف مما كانت تتوقع كونه لم يتبن نصا اكثر تشددا. وحملت نائبه رئيسه البعثه الامريكيه بالامم المتحده ان باتسرون بعض الوفود لم تذكرها بالاسم المسئوليه في ذلك.

وقالت ان بعض الوفود لم توافق علي ان يذكر النص مسئوليه حزب الله في

الهجوم على القوات الاسرائيلية ولم ترد كذلك ان تتم الاشاره الصريحه الي القرار ١٥٥٩.

اما سفير اسرائيل دان جيلر من فقد اعتبر ان المجلس بعث برساله قويه جدا الي حزب الله والي الحكومه اللبنانيه.

علي الصعيد الداخلي اجري فواد السنيوره رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومه اللبنانيه الجديده مشاورات امس حول التشكيل المقترح تمهيدا لتقديم التشكيل الي الرئيس اللبناني اميل لحود واعلانه خلال ٨ ٤ ساعه.

وبدا السنيوره مشاوراته امس بزياره روساء الوزراء السابقين امين الحافظ ورشيد الصلح وسليم الحص وميشال عون وعمر كرامي ونجيب ميقاتي ثم استكمل مشاوراته مع الكتل النيابيه والنواب.

وذكرت مصادر مطلعه ان ثمة عقدتين اساسيتين برزتا نتيجة المشاورات الاوليه، العقده الاولى هي في التمثيل المسيحي في الحكومه والذي يبدو نقطه استقطاب رئيسيه لمعظم القوي. فكتل المستقبل واللقاء الديمقراطي وكتله نبيه بري ترغب في ان يكون لها وزراء مسيحيون مع الوزراء السنه والشيعه والدروز في حين ثمة حصه من اربعة وزراء مفترضه لكتله العماد ميشال عون وهناك ايضا تمثيل القوات اللبنانيه ولقاء قرنه شهوان وثمره حصه اخري للرئيس اميل لحود.

اما العقده الثانيه، وهي اشمل، فتتعلق بغالبية الثلثين وهل سيتمكن تحالف قوي ١٤ مارس الذي قاد مظاهرات ساحه الشهداء من الاحتفاظ بهذه الغالبية والامساك بها بقوه في توزيع الحقائب والاسماء في مقابل امكان تكون ثلث اخر يتوزعه كل من الرئيس لحود وامل وحزب الله وكتله العماد عون.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ يوليو ٢٠٠٥

أنباء عن تورط أطراف دولية في اغتيال الحريري
السنيرة يعلن تشكيل حكومته الجديدة خلال أيام
.. والحريري يتمسك بوزارة الداخلية

بيروت - من فتحي محمود:



سعد الحريري - سمير جعجع

أعلن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أنه سيعلم تشكيل الحكومة الجديدة خلال أيام وأنه لا توجد عقد أساسية غير قابلة للحل، بينما ذكرت مصادر مطلعة أن الحكومة الجديدة ستقدم إلى مجلس النواب يوم 11 يوليو الحالي لنيل الثقة.

وقال مشاركون في الاتصالات الجارية، ان الرئيس المكلف يدرس مطالب القوي كلها من ناحيتي التمثيل والتوازن، ولكنه مهتم أكثر بالتوزيع المنطقي للحقائب بين القوي الأساسية، وانه بصدد عقد اجتماعات خلال الساعات المقبلة مع الرئيس اميل لحود مع شخصيات أخرى مباشرة، بواسطة مندوبين، بالتزامن مع النشاط المستمر من جانب النائب سعد الحريري حول هذه النقطة.

كما أن الرئيس لحود يريد مقعدين ثابتين هما لشارل رزق في وزارة الاعلام، والياس المر في وزارة الدفاع، ومع ابقاء الوزير محمود حمود في وزارة الخارجية ولا يرحب بفكرة اسناد هذه الحقيبة إلى الوزير السابق مروان حمادة.

وبالنسبة إلى العماد ميشال عون، فإن الصورة أقل ضبابية، فهو صرح علنا بأنه يريد تمثيلا بأربعة وزراء اذا كانت الحكومة من 24 وبخمس وزراء اذا كانت من 30، وانه غير مهتم بحقيبة سيادية وأخرى غير سيادية، ولكنه ابلغ مفاوضيه أنه يريد وزارة العدل، مثلما سمع من تيار المستقبل رغبته في حقيبة الداخلية، وقال ان هناك حلفا مع الحريري حول الاصلاح والأمر قابل للتعاون من خلال الوزارتين، ويبدو أن عون لا يزال ينتظر موقف الحريري والسنيرة من مطالبه، وهو لا يريد الاقدام علي أي موقف يبدو فيه معرقلا.

وبالنسبة لنبيه بري وحزب الله، يبدو أن الاتصالات الأولية تشير إلى أنهما توافقا علي تسمية الوزراء الشيعة الخمسة، وان يكون لكل طرف وزيران ويسمي الثالث بالتوافق بينهما، ويبدو بري متحمسا لفكرة ان تكون الحكومة من خارج المجلس، وهو امر يرحب به الحزب، علما بأن المصادر القريبة منهما تشير إلى أن الاتفاق علي توزيع الحقائب لم يتم بعد، كذلك حول الأسماء.

وبالنسبة للنائب وليد جنبلاط، فإن البحث يتناول عدة أمور من بينها شكل الحكومة الاجمالي، والتوازن السياسي فيها، وألا تكون نتيجة توسيع المشاركة منح الغالبية للاقلية النيابية وحصول الاغلبية النيابية على الاقلية، بالاضافة إلى ملف الحقائب، حيث

أشار جنبلاط أمام زواره إلى أنه لا يتمسك بحقبة سيادية، بقدر ما يريد حقائب أساسية وخدماتية علي وجه التحديد، وثمة اجتماعات يعقدها جنبلاط مع مساعديه في كتلتة لحسم التوجه العام خلال اليومين المقبلين.

وبالنسبة للقوات اللبنانية، ونواب قرنة شهوان، فيبدو ان النزاع علي الحصص مع الآخرين يشكل الهم الأساسي، حيث يريد الرئيس أمين الجميل وزيرا هو نجله النائب

بيار، بينما ترشح القوات واحدا من اثنين هما الوزير السابق روجيه ديب وعضو المجلس البلدي السابق لبيروت جو سركيس، بينما لم يحسم نواب قرنة شهوان امرهم حيث هناك ثلاثة مرشحين علي الأقل.

ولا يبدو ان البطريرك الماروني نصرالله صفير قد يتدخل لحسم اي خلاف بينهم، اما تبلور الموقف فينتظر المشاورات التي سيجريها الرئيس المكلف والنائب الحريري قبل اعطاء الاجوبة للاطراف كلها وقبل اعداد تصور اولي يحمله السنيورة إلى الرئيس لحدود، لكن ثمة ما هو اكيد بالنسبة للاخرين من ان تيار الحريري يريد التمسك بالوزير حسن السبع في وزارة الداخلية، وان السنيورة يريد أن يختار بنفسه وزير المالية.

في هذه الأثناء، أكد مسنول في الاتحاد الأوروبي، ان الاوروبيين قلقون من احتمال وقوع انفجارات جديدة في لبنان، خصوصا ان جبهة الجنوب عادت تشتعل لاغراض سياسية واضحة، محذرا من ان ذلك يمكن ان يؤدي إلى اعادة النظر في طبيعة التعامل مع حزب الله.

وأشار المسنول نفسه، إلى أن مسألة حزب الله مطروحة منذ ما قبل اعتماد القرار 1559، ولكن الخيارات الأوروبية كانت تصب في خانة حل هذه القضية علي مراحل.

ويوضح المسنول، ان وجهة النظر الأمريكية الراجبة في اضعاف النظام السوري وتطويقه، لم تلق تجاوبا سوي عند قلة قليلة من الأوروبيين، الذين لا يريدون مغامرة غير محسوبة العواقب، ولكن تكرار الاغتيالات وعودة لغة السيارات المفخخة إلى لبنان تدفع إلى الاعتقاد بأن المستفيدين منها قد تكون لهم صلات مباشرة أو غير مباشرة مع دمشق، من دون ان يكون في ذلك اغفال للاطراف الأخرى، وقد تم ارسال عدد من الرسائل التنبهية إلى المسنولين في المنطقة حول ما يجري وذلك من خلال الامم المتحدة. ويتوقع المسنول ان تزداد وتيرة التفجيرات وعمليات التخريب في خلال الصيف الحالي في لبنان، وذلك لان عددا من الملفات لن تكون من النوع الذي يقبل بعض الاطراف بفتحه، فهناك تبعات التحقيق باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري واغتيال الصحفي سمير قصير، ثم اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي، وهناك مسائل لها علاقة بشبكات ارهابية، اضافة إلى ملف حزب الله، وهذه كلها قضايا من النوع التي قد يقابل بعدد من الخصات الأمنية بغية غض الطرف عنها أو تجميدها أو ترهيب العاملين بها.

وعلي سعيد التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، ربطت مصادر دبلوماسية مطلعة طلب الأمم المتحدة مساعدة الإنتربول في التحقيق بوجود معلومات مؤكدة عن تورط اطراف دولية في عملية الاغتيال.

المصدر: الحياه

التاريخ: ٤ يـوليو ٢٠٠٥



قال إن القاتل «إما حمار وإما اينشتاين» وكشف أنه اتصل باللواء الحاج محذراً من أي تغيير في مسرح الجريمة... جميل السيد لـ«الحياة»: «أبو عدس» ميت أمنياً سواء استخدم لاغتيال الحريري أو للتضليل

بيروت - غسان شربل

قال المدير العام السابق للأمن العام اللبناني اللواء الركن جميل السيد ان «أبو عدس» الذي ظهر في شريط تبني اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري هو شخص «ميت أمنياً» سواء استخدم في عملية الاغتيال أو استخدم في عملية تضليل.

وكان السيد يتحدث الى «الحياة» في حوار طويل أجرته معه في سياق سلسلة «يتذكر». وهو الحوار الأول مع الرجل الذي أمضى 37 عاماً في المؤسسة العسكرية والأمنية انتهت باستقالته في الخامس من أيار (مايو) الماضي على وقع التداخيات والاتهامات التي أطلقها اغتيال الحريري.

وكشف السيد انه فور معرفته بنقل سيارات موكب الحريري من مسرح الجريمة بادر الى الاتصال بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي آنذاك اللواء علي الحاج «ناصر» ورفض الخوض في اسم الجهة التي قيل انها أوعزت الى الحاج بفتح الطريق في مسرح الجريمة جازماً ان الابعاز لم يأت من وزير الداخلية آنذاك سليمان فرنجية ومعتبراً انه يعود الى من كان مسؤولاً عن مسرح الجريمة ان يوضح كل المسائل أمام لجنة التحقيق الدولية. وأكد انه سيضع في تصرف اللجنة كل ما لديه وان أهمية ما سيقوله لدى استماعها اليه مرهونة بما سيسأل عنه.

وتحدث السيد عن تقرير غير رسمي أعدته إحدى السفارات الكبرى في بيروت وفيه ان الحجم الهائل للمتفجرة التي استخدمت في اغتيال الحريري يجعل من شبه المستحيل اجراء فحص الحمض النووي للتأكد مما اذا كان «أبو عدس» قتل في مسرح الجريمة. وانتقد ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة بيتر فيتزجيرالد مكرراً: «ان قاتل الحريري إما حمار وإما اينشتاين».

وتطرق السيد في الحوار الذي ينشر على حلقات بدءاً من اليوم، الى علاقته الطويلة مع الحريري وما شهدته من مد وجزر في ضوء «الزواج القسري» بين الحريري والرئيس اميل لحود. ونوه بالجانب الانساني المميز في شخصية الحريري معترفاً

انه كان يمكن أن يلجأ إليه لو شعر بضائقة مالية.

وتحدث عن وصول العماد لحود الى رئاسة الجمهورية، مشيراً الى ان لحود لا يحب المقايضة ولا يريدّها، فاختلف معظم أهل السياسة معه. وتطرق الى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1559، مستبعداً أن يكون الحريري ساهم في كتابة ما يمس سورية أو المقاومة. وأشار الى ان سياسيين لبنانيين كانوا يبيعون سورية ولاء ليتمكنوا في المقابل من التصرف بالوزارات

والصناديق، معتبراً «ان اتفاق الطائف ليس اتفاقاً لبناء الدولة بل اتفاق على تقاسمها تحت راية انتهاء الحرب». واعتبر السيد ان بقاءه في منصبه على رغم المحاولات لازاحته نجم عن غياب الاجماع لدى المسؤولين والسياسيين كاشفاً ان النائب وليد جنبلاط وقف ذات يوم ضد محاولة لازاحته. ووصف تعبير «فلول الأجهزة الأمنية» بأنه «كذبة اخترعوها وصدقوها»، قائلاً: «من اعتاد الاجرام يستسهل اتهام الآخرين به». وقال انه لا يمانع في اعادة فتح المحاكمة في انفجار كنيسة سيدة النجاة الذي أدى الى توقيف الدكتور سمير جعجع ثم سجنه حتى الآن.

واعترف السيد بأنه ألبس الرئيس السابق الياس الهراوي زياً عسكرياً ونقله في سيارة جيب عسكرية لضمان سلامته بعد أيام من انتخابه.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ٥ يوليو ٢٠٠٥

رئيس الجمهورية يلوح برفض التشكيلة والموقف
الشيوعي من الصيغة "لن يتأخر"

السنيرة يستكمل التركيبة الحكومية قبل تقديمها الى لحدود

عون يعزو العزوف الى مشكلة ضمن الأكثرية
والرئيس المكلف يؤكد التعاون معه على الإصلاح

غداة تبليغ الرئيس المكلف فؤاد السنيورة اعتذار "التيار
الوطني الحر" عن عدم المشاركة في الحكومة الجديدة، كان
السنيورة امس يواصل دراسة التشكيلة الحكومية قبل تقديمها
الى رئيس الجمهورية اميل لحود.

وتركزت الدراسة على وجهة استكمال التمثيل المسيحي، أسماء وحقائب من جهة، وعلى
توازن التمثيل السياسي من جهة ثانية، فيما كان السنيورة ينتظر الجواب المشترك لحر
"امل" و"حزب الله" بشأن الاقتراحات حول الاسم الشيوعي الخامس في الحكومة والحقيبة
السيادية التي يطلبونها للطائفة الشيعية، وقالت مصادر قيادية في "حزب الله" لـ "المستقبل"
ان "الجواب مسألة ساعات ولن يتأخر".
في هذه الاثناء، نقل زوار لحدود عنه انه على استعداد لتسهيل قيام حكومة جديدة "منسجمة

ووفاقية تتمثل فيها الاطراف والقوى السياسية من دون استثناء ترجمة لما جاء في اتفاق الطائف عن حكومات الوفاق الوطني". وتحدث لحدود عن "حكومة منبثقة عن التوازنات التي حددتها الانتخابات ويتم إشراك كل مكونات المجلس الجديد فيها".

وإذ بدا ان لحدود يمهّد بذلك للدخول على خط البحث في المسألة الحكومية ملوحاً برفض التشكييلة التي يقترحها السنيورة، أكد العماد ميشال عون في مؤتمر صحافي عقده مساء امس ان "المشكلة تعقدت ضمن كتل الاكثرية وليس معنا"، وذلك في معرض شرحه الاسباب التي ادت الى العزوف.

ولفت عون الى ان "الحكومة تفجرت قبل ان تتألف"، وأشار الى ان "ارادة اسقاط حكومة اتحاد وطني جاءت من كتل الاكثرية". ووضح انه "كان هناك فريقان (ضمن الاكثرية) واحد يريد تفاهمنا مع النائب سعد الحريري وآخر يرفض ذلك"، مضيفاً ان "ما برز كان اسقاطاً للمحاولة التي قام بها النائب الحريري معنا والبعض تصرف وكأنه رئيس الاكثرية او الرئيس المكلف".

واعلن ان "المطالبة بوزارة العدل وحقائب اخرى اردنا منها ان تكون شراكتنا حقيقية في الحكومة"، لافتاً الى ان الهجوم على تولى "التيار" وزارة العدل اتى من "اشخاص لديهم ملفات قضائية يخافون ان نثيرها".

وكان عون في حديث مع اذاعة "صوت لبنان" حمل "الحزب التقدمي الاشتراكي" مسؤولية "محاولة فرض وصاية معينة على الحكومة قبل ان تتألف"، وقال ان "الحكومة اصبحت في خطر الانفجار قبل تأليفها وهي بدأت انفجارية قبل ان تبدأ انقاذية (..)", معلناً انه سيتم منح الحكومة الجديدة "فترة سماح" لتنفيذ الاصلاح.

السنيرة

وسجل امس اتصال هاتفي اجراه الرئيس السنيرة بالعماد عون ووصفه بأنه "وَدَي جداً" قال له فيه "التقيتك ثلاث مرات بعد تكليفي تشكيل الحكومة ولمست منك النية الصادقة للتعاون". واطاف ان "الظروف التي تعرفون لم تسمح بايجاد صيغة ملائمة تتيح لكم الموافقة على المشاركة في الحكومة".

واكد السنيرة لعون انه "يمكنك في ما يتعلق بموضوع الاصلاح اعتباري ممثلاً شخصياً لك ولبرنامجك في الحكومة وستجدني سابقاً لتوقعاتك في هذا المجال". وقال "انني حريص على التعاون مع كتلتكم في كل ما يتعلق ببرنامج الاصلاح وانا شاكر نيّة التعاون الايجابي التي تبدونها تجاه الحكومة على الرغم من قراركم عدم التمثل فيها".

المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠٠٥

التحقيق في اغتيال الحريري يتجه نحو اتهام أشخاص محددین

بيروت: حسن عبدالله

اتفاقاً نهائياً، إن شاء الله يدوم، في سبيل إعمار لبنان في المرحلة المقبلة خاصة أن لبنان بحاجة إلى تضامن أبنائه. وأمل عون أن تنتهي العقبات والمشاورات مشيراً إلى احتمال حصول التأليف الحكومي قريباً. ورداً على سؤال ذكر عون أنه لم يتم الاتفاق على برنامج الحكومة لكنه قال إن هناك خطوطاً إصلاحية عامة تبقى للتجسيد في إجراءات عملية. ورفض عون الكشف عن الحقائق التي حصل عليها نتيجة الاتفاق مع تيار المستقبل وقال إنها ستظهر في التشكيلة الحكومية.

وفيما كان النائب سعد الحريري قد قال إن التحدي الذي يواجه لبنان يتطلب توضيحات وأن تياره وكتلته النيابية مستعدة لتقديم مثل هذه التوضيحات، ذكرت معلومات موثوقة أن الاتفاق بين عون و الحريري تمثل بتقديم الطرفين تنازلات في ما خص الحصص لكليهما في الحكومة الجديدة، وربما يكون العماد عون قد تخلى عن حقيبة وزارة العدل لصالح شخص مقبول منه ومن تيار المستقبل.

أما بالنسبة إلى عقدة وزارة الخارجية، فقد نقل مقربون من رئيس مجلس النواب، الموجودة في الجزائر، حديثه عن حل لها وأن هناك أسماء شخصيات شيعية مرشحة لتولي حقيبة الخارجية ليست منتمية إلى حزب الله أو حركة أمل.

كشف النائب اللبناني مروان حمادة، الذي كان قد تعرض لمحاولة اغتيال في بيروت، أن التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي تجرته لجنة التحقيق الدولية يتجه نحو الاقتراب من اتهام بعض الأفراد الذين لهم صلة ببعض الجهات. وقال حمادة إن المعلومات بهذا الشأن هي ملك رئيس اللجنة ديتليف ميليس وهو لايفصح عنها. وكانت معلومات متداولة في أوساط ضيقة قد بدأت تتحدث عن توصل التحقيق الدولي إلى تجميع العديد من الخيوط التي تمكن اللجنة الدولية من توجيه الاتهام إلى البعض. ولم يعرف ما هي نوعية الاتهامات هذه وما إذا كانت تتعلق بالمشاركة في التخطيط أو بالتنفيذ أو بالتسهيل لعملية الاغتيال.

في هذا الوقت خطت المساعي لتأليف الحكومة اللبنانية خطوات ملموسة وإيجابية في اتجاه ولادة التشكيلة الحكومية خلال أيام.

وكان التطور الأبرز هو الزيارة التي قام بها العماد ميشال عون إلى النائب سعد الحريري بحضور الرئيس المكلف فؤاد السنيورة. وقال عون إثر اللقاء: نحن نكرس

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٠٥

جاد بعلكي

الكفاح العربي



روبالد نوبل ومدير عام قوى الأمن الداخلي بتفقدان مسرح الجريمة

← مفاجآت في ملف ميليس

سر «الصدوق الأسود» في سيارة الحريري

التحقيق سري لكن الاسئلة التي يطرحها ديتليف ميليس رئيس الفريق الدولي، بدأت تنسرب الى بعض الاوساط الامنية والسياسية. هذه الاسئلة تشكل المفاصل الاساسية في الملف الاتهامي الذي يفترض ان يكشف الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

«الكفاح العربي» اهدت، عبر أحد القادة الامنيين، الى نقطة محورية في تحقيقات ميليس، لم تتداولها وسائل الاعلام حتى الآن: الذين أمروا برفع سيارة الحريري فور اغتياله، وأصرروا على نقلها الى «مكان آمن» كانوا يعرفون ان السيارة مجهزة بـ «صدوق اسود»، تم تفكيكه بعيداً عن مسرح الجريمة.

عندما استمعت لجنة التحقيق الدولية، يوم الثلاثاء من الاسبوع الفائت، الى اللواء جميل السيد والمعلومات التي يملكها في قضية الاعتقال، قال المدير العام السابق للأمن العام انه اعترض على نقل سيارات الموكب من مسرح الجريمة، وتبعه وزير الداخلية السابق سليمان فرنجية وكذلك المدير العام لقوى الأمن الداخلي يومذاك اللواء علي الحاج الى مغبة هذه العملية، وأدلى بتفاصيل كاملة عن الجهة التي أوعزت برفع الحطام وإعادة فتح الطريق امام العبور بعد ساعات قليلة من الانفجار. ومن الواضح ان اللواء الركن فهد التأكيد ان جهازه «الأمن العام» لم يكن في مسرح الجريمة، بحكم الموقع الوظيفي الذي يمثله، والذين دخلوا هذا الموقع كانوا رجال المخابرات العسكرية بحكم انتشار الجيش في المنطقة، وكذلك قوى الأمن الداخلي بصورة حصرية بإشراف القضاء العسكري ثم المحقق العدلي، لأن الأمن العام لا يستقصي الجرائم سواء قبل او بعد حصولها، وإذا هو وقع على معلومات ترتبط بجريمة ما، فإنه يحيلها على القضاء المختص.

وما لم يقبله اللواء الركن السيد وحصلت عليه «الكفاح العربي» من مراجع أمنية مسؤولة، هو ان الذين أوعزوا برفع سيارات الموكب، ونقلها الى تكتة الحلو بالسرعة الممكنة، كانوا يبحثون عن دليل اساسي قبل ان يبدأ التحقيق. هذا الدليل هو «الصدوق الاسود» الذي كان لا يزال داخل السيارة المحترقة بعد عملية التفجير، وهو يحتوي بالتأكيد على تسجيلات كاملة للحادث، بالصورة والصوت، على طول المسافة التي قطعها الموكب قبل ان يتم تفجيره في ساحة السان جورج.

ومعروف ان «الصدوق الاسود» الذي تزود به الطائرات المقاتلة والمدنية، مصمم للاحتفاظ بالاسرار التي ينطلق منها أي تحقيق ميداني لمعرفة ملابس الحوادث

التي غالباً ما تحول هياكل الطائرات العملاقة الى ركاب. وفي حال فقدان الاتصال بين الطائرة و برج المراقبة، يشكل «الصندوق الأسود» حافظة الاسرار او العبارات الاخيرة التي يطلقها قائد الطائرة والتي يهتدى بها التحقيق وسط الجثث والأشلاء. وفي معلومات أمنية اخرى ان بيتر فيتزجيرالد الذي قاد لجنة التقصي في الجريمة لم يتوصل في مهمته الى أدلة مادية دامغة، على مستوى المسح الميداني، فأثر التركيز على الجوانب السياسية التي رأى فيها مؤشرات على مديري العملية، لكن ميليس

الذي يحرص على جمع الأدلة المادية، ينطلق في تحقيقاته من مقارنة اخرى، تبدأ بالبحث عن «الصندوق الاسود»، وتنتهي بعرض القران والاثباتات، وما توصل اليه حتى الآن هو ان عملية نقل سيارات الموكب تمت بدون عوائق، وبعدها تم تكليف تفنيين مختصين بانتزاع «الصندوق الاسود» من سيارة الحريري، وتركت السيارات المنقولة في العراء من دون غطاء يحفظ معالم الجريمة. وبعد الحادث مباشرة أمطرت السماء، اكثر من مرة، وطوال ايام لم يتديه أحد الى ضرورة حماية السيارات المحترقة من عوامل الطبيعة... وفجأة، ومن دون سبب واضح، تمت تغطية الهياكل المحترقة بشوادر خاصة، وتبين في وقت لاحق ان هذه التغطية تقرررت عندما أصدر مجلس الأمن القرار 1595 القاضي بارسال لجنة تحقيق دولية الى بيروت، وكان لا بد من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مظاهر، في انتظار فيتزجيرالد وفريقه.

محاور

وبمعزل عن مسألة «الصندوق» التي لا بد ان يخصص لها ميليس فصلاً مطولاً في تقريره، حصلت تطورات اخرى على مستوى التحقيق تنطوي على دلالات، لا بد من تسجيلها قبل ان يقطع التحقيق الاشواط الباقية من المهمة الموكلة اليه. ابرز هذه التطورات:

إن المنفذين الذين شاركوا في عملية التفجير قتلوا او تمت تصفيتهم جسدياً بصورة لا تترك المجال لأي اجتهاد حول هوياتهم. الشخص المكلف بتفجير شاحنة «الميتسوبيشي» البيضاء وهو على الارحج انتحاري لم يبق منه شيء يسمح باجراء فحص الحمض النووي على اجزاء من جسمه او خلاياه، للتعرف اليه في غياب الشهود. الانفجار كان قوياً الى حد ان كل جزئيات «الانتحاري» طارت او احترقت في مسرح الجريمة، وسواء كان اسم هذا الانتحاري «ابو عدس» او خلافه، فإن الدليل على هويته مفقود بصورة كاملة.

هذه المعلومة وردت في تقارير الخبراء الاجانب الذين تفقدوا مسرح الجريمة. وهناك معلومة اخرى حول منفذ آخر، شارك في التفجير او التفجيرين تقول إن رجلاً هرب من مكان الحادث فور وقوع الانفجار، في اتجاه مدخل فندق فينيسيا حيث كانت تنتظره سيارة جيب سوداء اللون، وقبل وصوله الى السيارة ترحل منها مسلح يحمل مسدساً واطلق النار عليه فأرداه. هذه المعلومة تتقاطع مع شهادات ووثائق تقول ان جثة مجهولة وجدت في مكان التفجير لم يتم التعرف الى هوية صاحبها حتى الآن.

إن سيارة «الميتسوبيشي» ذات المقود اليميني لم تكن مسجلة في دوائر تسجيل السيارات في بيروت او اي من المناطق اللبنانية، ولا يعرف حتى الآن كيف أدخلت الى لبنان. ولم يتم العثور على محركها و اجزائها الاساسية بالرغم من عمليات البحث التي تمت في مياه السان جورج، والظن الراجح هنا ان الهيكل الاساسي والمحرك نقلتا الى مكان آخر، وان الاجزاء الصغيرة المتبقية تحولت الى قطع صغيرة متناثرة بفعل قوة الانفجار، وعملية النقل هذه إذا ثبتت تعني ان الذين دبوا الجريمة وحركوا منفذها، حرصوا على ازالة الأدلة الاساسية من مسرح الانفجار قبل ان يصل المحققون. إن كمية المتفجرات التي استعملت فوق «أ» او تحت الأرض، والتي تزن ما بين 700 و ألف كيلوغرام، هي من مادة الـ «تي.ان.تي»، وقد تأكد ذلك عندما استخدم المحققون اللبنانيون جهازاً امريكياً يحمل اسم CITEMIZERE لفحص طبيعة المتفجرات والغيار الذي تركه التفجير على الهياكل المحروقة.

إن الاسئلة التي وجهها ميليس وفريق اللجنة الدولية الى كل من العميد مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري، واللواء الركن جميل السيد المدير العام للأمن العام، والتي تجاوزت المئة سؤال لكل منهما، دارت حول المهام المنوطة بلواء الحرس الجمهوري ومرجعياته وتدريبه، اضافة الى طبيعة عمل الجهاز الأمني الخاص بهذا اللواء، وما اذا كان مرتبطاً بمديرية المخابرات العسكرية او يعمل بصورة مستقلة. اجوبة العميد حمدان ركزت على ان لواء الحرس الذي يضم حوالي 3 آلاف جندي وضابط، يحصر اهتمامه بأمن الرئيس والقصر ولا يتعدى ذلك الى اي نشاط آخر، اما جهازه الأمني فليس مرتبطاً بمديرية المخابرات، وهو لا يقوم بجمع اي معلومات سياسية او أمنية خارج نطاق مهامه الاساسية، وخارج الدائرة المتصلة بأمن الرئاسة الاولى ومحيط القصر.

أما اللواء الركن جميل السيد فقد كان واضحاً في ان موقعه الوظيفي وضعه في حالات

كثيرة، في عداد مناوئي الحريري ومشروعه السياسي، إلا ان علاقته به لم تصل الى حالة العداة الشخصي او الخصومة المفتوحة. والمسألة كانت مسألة توازنات او تسويات داخلية في السلطة، لا مسألة احقاد شخصية. وفي معرض تأكيد ذلك كشف ان علاقته بالرئيس الحريري أصبحت افضل عندما انتقل من مديرية المخابرات الى الأمن العام، بدليل ان لقاءاته به كانت مكثفة بعد هذا الانتقال، وكانت تتسم بانفتاح أكبر بالرغم من التباين حول بعض القضايا المطروحة

الاسئلة الاخرى التي طرحها ميليس تمحورت بصورة اساسية حول علاقات بعض قادة الاجهزة الامنية بالرئيس رفيق الحريري، والزيارات المنتظمة التي كانوا يقومون بها الى قصر قريطم، يطلب منه او بدون طلب، وفي بعض الاسئلة محاولة لاستيضاح طبيعة العلاقة التي كانت تربط الرئيس الحريري بالرئيس لحدود، في ظل التجاذبات القائمة وتحت وطأة الاستحقاقات المعروفة، ومنها عملية التمديد. وقد ركز ميليس أيضاً على

معرفة ما اذا كانت الاجهزة مهتمة فعلاً بحماية رئيس الحكومة السابق، من اي اعتداء محتمل داخلي او خارجي. أحد الاسئلة التي وجهت الى حمدان والسيد معاً كان: هل كنتم تملكون معلومات حول احتمال تعرض الحريري لاعتداء ما في ظل الاجواء الامنية والسياسية المحلية والاقليمية، قبل التمديد وبعده، وهل تبلغتم من اي جهاز مخابراتي خارجي 25€ جهازاً غير لبناني تنشط في لبنان ان لبنان سوف يتعرض لخضات او إرباكات أمنية في المرحلة الاخيرة؟

في عودة الى شريط «ابو عدس» الذي يعتبر أحد الأدلة المحتملة في تنفيذ الجريمة، سأل ميليس عن قصة شريط «الجزيرة»، من ألفه الى بانها، كما سأل عن التصريحات التي أدلى بها أقارب «ابو عدس» وافراد عائلته، وتوقف أيضاً عند تصريحات النائب التمييزي العام السابق عدنان عضوم حول الحجاج الاستراليين الذي ظهرت على ثيابهم البيضاء أثار مواد متفجرة، وحرص لبنان على مطالبة الشرطة الاسترالية بالتحقيق معهم بعد عودتهم الى سيدني.

لماذا الانتربول؟

نصل الى الفصل الاخير في التحقيقات التي اجراها ميليس حتى الآن، وهي تتعلق بالانتربول والمساعدة المطلوبة منه في كشف معالم الجريمة، بعد وصول رونالد نوبل الأمين العام للمنظمة الدولية الى بيروت، والاجتماعات التي عقدها مع المحقق الدولي.

المعلومات التي تردت بعد وصول نوبل تقول ان هناك صلة مباشرة بين بعض الاموال المسحوبة من «بنك المدينة» وعملية التفجير، مما يحمل على الاعتقاد بأن عملية اطلاق السيدة رنا قليلات في اعقاب الجريمة، وترحيلها الى بلد خارجي، تنطوي على محاولة لاختفاء معلومات ما تتصل بالجريمة، والظن الراجح ان الانتربول مكلف بالبحث عن شريك او شركاء كانوا بين مدبري عملية الاغتيال، وسافروا الى الخارج بعد العملية، وقد تكون البرازيل التي لا تربطها بلبنان اتفاقات استرداد مطلوبين، إحدى المحطات التي استقروا فيها.

يعزز هذه الاحتمالات ان ميليس الذي تنتهي مهمته في 15 ايلول/سبتمبر استمع حتى الآن الى الاطراف الرئيسية التي يفترض ان تساعد في اعداد الملف الاتهامي، قبل ان يستعين بخبرة الانتربول العالية وشبكته الدولية الواسعة، في ضوء المعلومات التي ادلى بها ابراهيم ابو عياش صاحب «بنك المدينة» حول عملية تبييض الاموال التي كانت تحصل من خلال مصرفه ودور رنا قليلات في هذه «التبييضات».

ومعلومات ابو عياش التي ضمها ميليس الى ملفه، بعد ان حصل عليها منه مباشرة كما ذكرت بعض الصحف او من محاميه عبد الله الرافي، سوف تسمح بتعيين موقع «بنك المدينة» او بعض اطرافه، في عملية الاغتيال، عبر التسوييلات العالية التي حصل عليها لبنانيون قد يكونون متورطين، بصورة او بأخرى، في الجريمة.

وبالعودة الى الشروط التي تسمح بملاحقة المجرمين المطلوبين دولياً خارج الاراضي اللبنانية، نقرأ في نظام عمل الانتربول انه لكي تتم ملاحقة المجرم الذي يرتكب جرمه على الاراضي اللبنانية دولياً، يجب توافر اربعة شروط هي:

ان يكون الفعل الاجرامي حاصل على الاراضي اللبنانية تبعاً للصلاحيات الاقليمية. استصدار مذكرة عدلية لتوقيف القاء قبضه لهذا الفعل الجرمي، او وجود حكم يقضي بعقوبة جنائية او جنحة.

تقديم طلب لدى النيابة العامة التمييزية بملاحقة صاحب الفعل الجرمي دولياً. وضع كفالة مالية تتراوح بين الخمسة والعشيرة آلاف دولار اميركي وفقاً لعدد البلد الذي يتم توقيف المطلوب فيه سفر بعنة أمنية لإعادته ومحاكمته في لبنان. عندها يقوم انتربول بيروت بالتعميم عن صاحب العلاقة المطلوب على المستوى الدولي ولدى توقيفه يتم استرداده وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

وفي انتظار ان يتم وضع لائحة كاملة بالمجرمين المحتملين، الذين فروا الى خارج الاراضي اللبنانية، سوف يكون ممكناً التعرف الى طبيعة مهمة بول في المرحلة المقبلة.

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٢ يـوليو ٢٠٠٥



اجراءات أمنية وتفتيش جمركي وضبط أسلحة... شبه "انغلاق" حدودي بين سورية ولبنان

دمشق - ابراهيم حميدي

قال مسؤولون سوريون لـ «الحياة» أمس إن «أسباباً أمنية واجرائية» تقف وراء الازدحام الشديد، أو «شبه الاغلاق» في البوابات الحدودية بين سورية ولبنان، وان القرار الاميركي - العراقي باغلاق البوابات الحدودية «زاد الطين بلة». ورفض أي من المسؤولين السوريين الذين تحدثت اليهم «الحياة» أمس تأكيد أو نفي معلومات خاصة تحدثت عن ثلاث حالات تضمنت ضبط 350 كيلوغراماً من مادة «تي ان تي» في سيارتين وقنابل يدوية وأسلحة تحت مقاعد حافلة.

ونقل الأمين العام لـ «المجلس الاعلى السوري - اللبناني» نصري الخوري لـ «الحياة» أمس عن مسؤولين أمنيين وحكوميين سوريين قولهم إن دمشق «شدت اجراءاتها بعد ضبط كميات مهربة من المتفجرات والأسلحة»، الأمر الذي أكدته مصادر سورية رفيعة المستوى.

وأوضح وزير النقل مكرم عبيد لـ «الحياة» أن الجمارك السورية كلفت بـ «منع أي مهربات، أمنية كانت أو استهلاكية». وعزا المدير العام لمؤسسة الجمارك باسل صنوفة في تصريحات الى «الحياة»، الازدحام الحدودي الى «اجراءات تفتيشية تتعلق بضرورة منع دخول أي مواد مهربة» والى كون القوات الاميركية والعراقية «اغلقت نقاط الحدود السورية - العراقية»، الأمر الذي أدى الى امتداد طول الرتل في منطقة «التنف» الحدودية الى اكثر من 25 كيلومتراً.

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٢-١٠-٢٠٠٥



التحقيق الدولي في اغتيال الحريري: واحد "مشتبه به" من 69 استجوبوا

نيويورك - راغدة درغام

صنف ديتليف ميليس، اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، واحداً من 69 شخصاً استجوبتهم اللجنة «كشخص مشتبه به» في العمل الارهابي. وأبلغ مجلس الأمن انه بعث رسائل الى كل من سورية واسرائيل والأردن طالبا المساعدة والمعلومات.

وتقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ابراهيم غمباري، في أول تقرير له الى المجلس منذ تعيينه في المنصب بداية الشهر الجاري، بتقرير عرض فيه الوضع الحالي للجنة التحقيق التي يترأسها ميليس. وجاء في تقريره أمس ان اللجنة استجوبت 68 شخصاً حتى الآن، وانها صنفت شخصاً واحداً كمشتبه به، ونقل ان ميليس بعث رسائل الى كل من اسرائيل وسورية والأردن يطلب المساعدة باعتبارها «دولاً مجاورة»، حسب وصف السفارة الاميركية آن باترسون في اعقاب الجلسة المغلقة للمجلس. وقالت: «يبدو لي ان ذلك منطقي» في تحقيقات مثل هذه. وجاء في التقرير ان لدى ميليس الآن 23 محققاً مضاف اليهم 7 ليصبح العدد 30 من مختلف انحاء العالم. هذا الى جانب فرق اضافية وطاقم موسع يعمل في اللجنة. وتلقى ميليس «وحدة متفجرات» من المانيا وغواصين من بريطانيا ومحققين في موقع الجريمة من اليابان وهولندا وهو على اتصال ايضاً بالانتربول للحصول على المساعدة التقنية، حسبما جاء في التقرير. و اضاف التقرير ان لدى ميليس «وثائق» من الحكومة اللبنانية يعمل عليها.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٣ يـوليو ٢٠٠٥

نجاة وزير الدفاع في الحكومة اللبنانية المستقيلة من محاولة اغتيال انفجار سيارة ملغومة يستهدف موكب الياس المر المؤيد لسوريا دمشق تدين الهجوم وتؤكد انه حلقة في مسلسل انفجارات لضرب استقرار لبنان بيروت ، دمشق وكالات الأنباء:

نجا وزير الدفاع في الحكومة اللبنانية المستقيلة 'الياس المر' من محاولة اغتيال بسيارة ملغومة في ضاحية 'انطلياس' شمال بيروت اصيب فيها مع 11 شخصا اخرين وقتل اثنان آخران اضافة الي وقوع اضرار مادية ضخمة.

واستهدف الانفجار القوي الذي تردد دويه لمسافة كيلومترات موكب 'الياس المر' وهو صهر للرئيس اللبناني اميل لحود ويعد من المؤيدين لسوريا.

ونقل 'المر' الي مستشفى 'سرحال' القريب من مكان الانفجار للعلاج.

وافاد مسنول في المستشفى ان حالة الياس المر جيدة وانه يلتقي العلاج بينما ذكرت الوكالة الوطنية للاعلام انه يخضع لعملية جراحية في يده.

وقد توجه الي المستشفى الرئيس اميل لحود وميشيل المر والد الياس المر ورئيس الحكومة المكلف فؤاد السنيورة والنائب سعد الحريري.

وكانت زوجة سفير المكسيك في لبنان من بين المصابين في الانفجار الذي ادي الي تدمير عدد من السيارات بالكامل تقريبا وتحطيم واجهات المباني في المنطقة. وذكرت مصادر الشرطة ان سيارة ملغومة كانت متوقفة علي الطريق انفجرت لدي مرور موكب الياس المر.. وانه الانفجار تسبب في احداث فجوة عميقها 1.5 متر وقطرها متران.

واوضحت المصادر ان الوزير الذي يقم في الضاحية المسيحية كان في سيارته في آخر الموكب المؤلف من سيارات عديدة بينها سيارة جيب عسكرية. وقد ادانت سوريا بشدة الانفجار ونقلت وكالة الانباء السورية عن مصدر اعلامي رسمي ان دمشق تعتبر هذا العمل الارهابي حلقة اخري في سلسلة الانفجارات والاغتيالات التي تهدف الي زعزعة استقرار لبنان واضعاف وحدته الوطنية.

وقال المصدر ان هذه الاعمال الارهابية تستهدف لبنانيين من جميع الاتجاهات والتيارات السياسية مما يؤكد ان من يقف وراءها يرتبط ارتباطا مباشرا باعداء لبنان واعداء الاستقرار في المنطقة.

وهذا هو احدث انفجار في سلسلة تفجيرات واغتيالات هزت لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في انفجار سيارة ملغومة في 14 فبراير الماضي.

ووقع الانفجار الاخير في الوقت الذي يحاول فيه رئيس الوزراء المكلف فؤاد السنيورة تشكيل اول حكومة لبنانية منذ انسحاب القوات السورية من لبنان في ابريل الماضي. وبالرغم من ان الياس المر يعتبر مؤيدا لسوريا فان والده شكل تحالفا سياسيا مع زعيم التيار الوطني الحر العماد ميشيل عون الذي عاد الي لبنان في مايو الماضي بعد 14 عاما قضاها في المنفى والذي كان يتزعم المعارضة للوجود العسكري السوري.

وحصل عون ومؤيدوه علي 21 مقعدا في اول انتخابات نيابية في لبنان منذ الانسحاب السوري.

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠٠٥

أسلوب التفجير نسخة لمحاولة اغتيال مروان حمادة... اسرائيل تعلن و«حزب الله» ينفي حصول اطلاق نار في الجنوب... لبنان: استنكار واسع لمحاولة اغتيال المر يدفع الى استعجال جهود تشكيل الحكومة

كبيروت، باريس، نيويورك

زرعت آلة القتل المتنقلة في لبنان الرعب بين اللبنانيين مرة اخرى في عملية تفجير نجا منها بأعجوبة نائب رئيس الحكومة المستقيلة وزير الدفاع الياس المر، نجل نائب رئيس البرلمان السابق ميشال المر وصهر رئيس الجمهورية اميل لحود، وأصيب بجروح وحروق في وجهه ويده ورجليه، فيما قتل اثنان من المارة وجرح 12 آخرون معظمهم من مرافقي المر، اصابات بعضهم خطيرة.

سيارة المر كما بدت بعد التفجير وحولها حشد من رجال الامن والمحققين. (ا ف ب) واستهدف العقل الجهنمي الذي حاول اغتيال المر امس بسيارة مفخخة فجرت عن بعد اثناء مرور موكبه في محلة انطلياس - النقاش رمزا مواليا هذه المرة، بعدما كانت التفجيرات السابقة، بدءا بمحاولة اغتيال النائب مروان حمادة في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) من العام الماضي ثم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والشهيد سميح قصير وجورج حاوي، طالوت رموزا معارضة. وجاءت جريمة الأمس لتعزز حالاً من الفوضى السياسية والأمنية التي يعيشها لبنان منذ اشهر في ظل التحولات السياسية السريعة التي يشهدها.

في هذا الوقت، افاد التلفزيون الإسرائيلي عن تبادل لإطلاق النار بين «حزب الله» والقوات الإسرائيلية على الحدود في منطقة مزارع شبعا. وقال انه لم ترد انباء عن اصابات، لكن «حزب الله» نفى حصول اطلاق نار من المقاومة الإسلامية، مشيراً الى اطلاق عيارات من موقع اسرائيلي لم تؤد الى اصابات.

وإذ لقيت الجريمة حملة استنكار واسعة كان البارز فيها تحرك اركان المعارضة الى المستشفى الذي نقل إليه المر للاطمئنان الى حالته، فإنها فتحت الباب على لقاءات هي الأولى من نوعها بين الرئيس لحود وبين المعارضين. ورأى «حزب الله» ان الجريمة تخدم العدو الصهيوني. ورأت قوى سياسية عدة ان ما حصل حافظ على مواجهة خطيرة المرحلة بتضافر جهود اللبنانيين وتسريع تشكيل الحكومة ومنها حركة «أمل» و«القوات اللبنانية» وعدد من القوى الموالية والنواب المعارضين.

وشكل النقاء الأضداد الذين افرزهم الصراع السياسي في البلاد خلال الأشهر الماضية، دافعاً لاستعجال جهود تشكيل الحكومة فالتقى السنيورة مساء مع لحود وانفق على رفع عدد وزراء الحكومة الى 30 بدلاً من 24.

ودانت دمشق الجريمة واعتبرت ان الأعمال الإرهابية تستهدف لبنانيين من كل الاتجاهات والتيارات ومن يقف وراءها يرتبط بأعداء لبنان. واستنكرت باريس الجريمة مبدياً استعدادها للمساعدة في التحقيق.

وشجب السفير الأميركي في بيروت جيفري فيلتمان محاولة الاغتيال مشيراً الى ان «قائمة ضحايا العنف السياسي في لبنان طويلة جداً ونأمل ان يكون (المر) ختام هذه القائمة». ودان الجريمة السفير البريطاني، كذلك بعثة الاتحاد الأوروبي والخارجية الروسية.

ودان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان بشدة محاولة اغتيال المر التي وصفها بأنها «عمل ارهابي». وقال: «كلما وقع انفجار في لبنان، كلما كان ذلك مصدر قلق واهتمام لنا». وأضاف: «علينا ان نقلق ونهتم كلما وقع هجوم»، كما «علينا ان نبقي يقظين». واعتبر انان الوضع في لبنان بأنه «ما زال هشاً» رغم ما «أحرزه من تقدم كبير بانسحاب القوات السورية والاجهزة الأمنية، وباجراء الانتخابات العادلة والسلمية». وتحدث انان عن رئيس اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري ديتليف ميليس، فقال: «انه يقوم بعمله ويتقدم بصورة ماهرة فلديه كل ما يحتاجه من الدعم والتعاون. وسنتلقى تقارير حين يحين موعدها».

وقال الناطق ستيفان دوجاريك لـ «الحياة» في اعقاب تصريحات انان عن انسحاب القوات والاجهزة الأمنية السورية من لبنان «ان فريق التحقيق مستمر في عمله منذ عاد الى لبنان بعد التقارير التي أفادت ان عناصر استخباراتية سورية ما زالت في لبنان».

وكان الانفجار الذي استهدف المر، بعيد العاشرة قبل الظهر في منطقة انطلياس - النقاش، وقع فيما كان وزير الدفاع متوجهاً من مكان سكنه الصيفي في منطقة حالات، لملاقاة والده في الرابية على الأرجح. وعند وصول موكب المر الذي كان يقود سيارة بورش - كايين قرب سيارة جيب من نوع باجيرو - ميتسوبيشي نبيذية اللون، انفجرت الأخيرة مسببة دويماً مروعاً وهائلاً حول الشارع الذي مر به المر الى مسرح مدمر، وسيارات مهشمة وأبنية متضررة وأعمدة كهرباء منحنية على الأرض وأشجار مقطعة وحفرة بعمق متر وشظايا موزعة وأشلاء قتلين من المارة احدهما يدعى خالد نورا.

وقالت مصادر أمنية ان السيارة المفخخة استبدل محركها قبل اعدادها للتفجير بمواد متفجرة بزنة تتراوح بين 40 و60 كيلوغراماً. وأوضحت المصادر ان الأسلوب الذي اتبع في تفجير موكب المر يشبه او هو نسخة طبق الأصل عن الذي اتبع في محاولة اغتيال النائب مروان حمادة، وأن المر نجا منه بفارق اعشار الثانية، وأن الذي كان يتولى المراقبة لإعطاء الإشارة للذي فجرها بواسطة جهاز تحكم فوجئ بأن المر كان في سيارة من نوع بورش وأن التفجير تأخر اعشار الثانية مما

أدى إلى نجاته على رغم أن مرافقه الذي كان يجلس إلى جانبه وهو العقيد الياس البيسري أصيب بجروح بالغة لكن حاله مستقرة في مستشفى أبو جودة. وكذلك الحال بالنسبة إلى مرافقه أمين المر الذي كان يجلس في المقعد الخلفي، إذ ظل واعياً عندما نقل أيضاً إلى المستشفى. وقُذِف الانفجار بالسيارة الأخرى التي كانت تواكبه بعيداً من سيارة الـ «بورش».

ورجحت المصادر الأمنية أن يكون الجناة فوجنوا بالمر يمر من الشارع الذي مر به وأنه في سيارة غير تلك التي يقودها عادة، وأنها غير مصفحة، فارتبكوا في توقيت التفجير.

وقالت مصادر مطلعة أنه كان لدى المر هواجس حقيقية حيال احتمال تعرضه إلى محاولة اغتيال. وكان استحصل في السابق على معلومات عن وجود خطة لتفجير سيارة ستوضع في منطقة الرابية وقد وضعها بتصرف الأجهزة الأمنية التي قامت في حينها بإخضاع مناطق الرابية للرقابة المشددة. كما أن المر أخذ يتصرف، تحديداً بعد اعتذاره عن عدم الاشتراك في حكومة الرئيس عمر كرامي على أنه في دائرة الخطر وأنه مستهدف، وهذا ما يفسر مغادرته بيروت والإقامة في جنيف حيث التقى في إحدى المرات الرئيس الشهيد رفيق الحريري... إضافة إلى أنه كان يتنقل ما بين جنيف وباريس حيث التقى فيها العماد ميشال عون وتردد أنه كان وراء تقريب وجهات النظر بين الأخير ووالده ميشال المر ومن ثم رعايته المباشرة للتحالف الانتخابي بينهما في المتن الشمالي.

ولم يقطع المر صلته بالحريري حتى في فترات تأزم علاقة الأخير بالرئيس لحود واستمرت هذه الصلة مع نجله سعد الحريري فالتقاه أكثر من مرة إضافة. وكان لافتاً أن الياس المر عندما حضر لتعزية آل الحريري باستشهاد الرئيس، لم يمدد أقامته في بيروت إذ توجه من المطار إلى قريطم ومنها إلى المطار عائداً إلى جنيف.

يذكر أن المر كان على رأس وزارة الداخلية حين تم كشف محاولة تفجير السفارة الإيطالية في الوسط التجاري وشن حملة كبيرة على تجار المخدرات والمزارعين في البقاع إضافة إلى توقيف مجموعات في القرعون ومجدل عنجر من المنتمين إلى التيارات الأصوبية.

وأدلى الوزير المر بتصريح ليلاً من سريره في مستشفى سرحال قال فيه: «عندما وقع الانفجار لم نر شيئاً بل ناراً وكان الضابط بقربي غائبا عن الوعي وكذلك المرافق فلم أقدر أن افتح الباب والنار كانت تهب في السيارة. الشباك من جهتي كان مكسوراً ففرت منه إلى الطريق وأوقفت سيارة تقودها سيدة وذهبت معها وقمنا بالاتصالات لتأمين إنقاذ الضابط والمرافق ثم ذهبنا إلى المستشفى». وقال: «التهامات التي كانت تحصل شجعت المستمرين بالتفجير على أن يواصلوا أعمالهم ولذلك لا يوجد سوى التكاثر ومناخ الوحدة الوطنية الذي وحده يستطيع في النهاية أن يخرج البلد من أزمتة. أما تراشق الاتهامات فيخلق فرصة للذي يريد التفجير والتخريب أن يقوم بما يريد حتى يلبس غيره التهمة».

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠٠٥

لبنان الى أين؟

كرندة تقي الدين

محاولة اغتيال الوزير اللبناني الياس المر ومقتل مرافقيه وجرح عدد من المارة، جريمة نكراء جديدة ضمن مسلسل الإرهاب الذي بدأ في لبنان بمحاولة اغتيال الوزير السابق مروان حمادة ثم جرائم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ثم الزميل سمير قصير ثم جورج حاوي.

هذه الأوضاع تشير الى أن الأيدي الملتطخة بدماء الجرائم المختلفة ينبغي أن تواجه بوضع لبناني داخلي موحد وحريص على مساعدة نفسه. وللأسف الشديد فإن التأخر في تشكيل الحكومة والشروط الصادرة عن هذه أو تلك من القوى السياسية والتمسك بالمحاصصة الطائفية في توزيع الحقائق المختلفة، تظهر أن لبنان عاجز عن مساعدة نفسه.

فلبنان اليوم بحاجة الى أمن واقتصاد واصلاح سياسي، إلا أن مجرى الأمور والتعجيز السياسي الذي يعترض تشكيل الحكومة يشير الى أن الطبقة السياسية في لبنان لم تستدرك شيئاً لا من تاريخ الحرب الأهلية، ولا مما أنجزته انتفاضة 14 آذار (مارس). فأين البرنامج الاصلاحى المنتظر؟ وهل اتفق على بيان وزارى؟ وهل تبقى الخلافات قائمة رغم الأوضاع الخطيرة في البلاد؟

استهدف المر اليوم وغداً قد يستهدف سواه، فتستمر السلسلة فيما اللبنانيون عاجزون عن توحيد الصف وتغليب مصالح البلد على مصالحهم المختلفة. وأمام رئيس الحكومة المكلف فؤاد السنيورة مهمة ضخمة يجب أن يسرع بانجازها ويستخدم صلابته المعروفة للتصدي لمحاولات فرض شخصيات غير مقبولة دولياً. فالطائفة الشيعية لا ينقصها الأبناء الأكفاء من السفير جهاد مرتضى الى باسم السبع وغازي يوسف والزميل جميل مروة.

والعقدة ليست في الطوائف، بل في الوفاق الداخلي على برنامج اصلاحى ينقذ البلد، لأن بقاءه على حالته الراهنة سيدفعه الى المزيد من التدهور ويضيع فرصة ذهبية متاحة أمامه لمساعدة نفسه، فتساعده الأسرة الدولية مثلما أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

فالرسالة التي وجهها شيراك الى رؤساء دول مجموعة الثماني، كانت موجهة في الطليعة الى الطبقة السياسية اللبنانية، كي تشكل حكومة برجال كفونين ويحظون بالاحترام على الصعيد الداخلي والخارجي. ولبنان يرفض اليوم أي وصاية خارجية، ومن المهم أن تكون لدى مسؤوليه كفاءات تمكنهم من اقتناع الأسرة الدولية بأنهم يستحقون المساعدة.

الحذر مطلوب في اختيار الشخصيات، والسرعة مطلوبة أيضاً لوضع برنامج حكومي مقنع، يطلب مساعدة دولية مرتبطة بشرط أن يكون لبنان «ساعد نفسه على اختيار مسؤوليه وعلى انتهاج الشفافية والمصلحة الوطنية أولاً».

المصدر: السفير

التاريخ: ١٣-وليو ٢٠٠٥

الانفجار يرفع التشكيلة الوزارية إلى ثلاثين لكنها تُرفض من لحدود وعون
و«حزب الله» و«أمل»

محاولة اغتيال المر: تعديلات في لوائح الضحايا والانتهاكات
السبع ووثيقة من جهاز أمن الدولة يشير إلى وجود مخططين أو منفذين
في عين الحلوة



ساحة الانفجار: حرائق وأعمدة دخان (أ ب ... وفي الإطار الوزير المر يتحدث من المستشفى (عن التلفزيون

من التالي؟

طالما انه لن يكون بمقدور أحد الاجابة عن هذا السؤال، فإنه من الصعب الاجابة عن السؤال الأصعب وهو: من يقف وراء هذا المسلسل الدموي؟ لكن المشكلة التي يواجهها اللبنانيون إزاء السؤالين، تكمن في أن التوتر السياسي القائم في البلاد منذ 14 شباط الماضي، لم يشهد أي تراجع من النوع الذي يفتح البلاد على موجة من التفاهات التي يحاول البعض تكريسها من خلال الحكومة الجديدة. علماً ان «الشريط اللاصق» الذي يجري استخدامه لجمع القوى كافة في حكومة واحدة لا يكفي لحماية الوضع السياسي في بلاد هشة بأكثر مما يعتقد أهلها.

وبينما كانت البلاد تحت وطأة الصدمة، ووسط الضغوط بضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، فاجأ الرئيس



في
مستشفى
سرحال
من
اليسار:
الحريري،
لحد،
السنيرة،
حمادة،

تويني، أندريه لحد، رزق، ووقوفاً من اليسار هاني حمود والأب إيلي ماضي، السيد وإميل رحمة

المكلف فؤاد السنيرة الرئيس اميل لحد بطلب موعد مستعجل، وقدم له اقتراحاً بتشكيلة حكومية رفعها انفجار انطلياس من 24 الى 30 وزيراً، وأمل منه التوقيع على مراسيم تشكيلها، وهو الامر الذي يبدو أنه لن يحصل وفق الاسماء والتوزيع الذي اقترحه السنيرة.

على أن سيل الأسئلة لم يتوقف أبداً: هل نحن أمام جهة واحدة تقوم بكل العمليات الأمنية منذ تشرين الأول الماضي تاريخ محاولة اغتيال مروان حمادة؟ وهل نحن أمام جهة خارجية تدير الأمر بواسطة جهات لبنانية تدبر التفجيرات وأدواتها وخلاف ذلك؟ وهل نحن أمام رسالة هدفها تصويب السياق السياسي للعلاقات بين القوى كافة؟ وهل نحن أمام انكشاف أمني لا سابق له منذ انتهاء الحرب الأهلية؟ أم نحن أمام محاولة لجعل لبنان ساحة عمل لكل أنواع المخابرات العالمية؟ وهل نحن أمام نوع جديد من السجال السياسي الداخلي على خلفية التفجيرات بين فريق متهم بالقتل وفريق يمثل الضحية وتنقلب الأدوار فجأة؟

فبعد ثلاثة أسابيع من جريمة اغتيال المناضل الوطني جورج حاوي، وبعد ستة أسابيع من جريمة اغتيال الزميل سمير قصير، فجر مجهولون سيارة مفخخة لدى مرور موكب نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الياس المر في منطقة انطلياس شمال شرق العاصمة، ما أدى الى مقتل مدني صودف مروره في المكان وإصابة المر ومرافقيه بجروح متفاوتة، ووقوع خسائر مادية كبيرة. وقد أحدثت الجريمة صدمة كبيرة في الاوساط السياسية والشعبية نظراً لاختلاف مسارها السياسي عما سبقها، لناحية ان المستهدف هو صهر رئيس الجمهورية إميل لحد ونجل

أبرز رموز الحكم السابق ميشال المر، وأحد المسؤولين الذين تولوا الشأن الأمني والعسكري في وزارتي الداخلية والدفاع لسنوات عدة. وهو من السياسيين المسيحيين القريبين من سوريا والذين تعرضوا لحملة مشددة من القوى التي شكلت لقاء المعارضة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ومع أن وليد جنبلاط سارع دون غيره بعد وقت قليل على الجريمة لاتهام <<النظام الأمني>> بالوقوف وراء الجريمة، فقد ألمح الى أن المر كان يملك معلومات عن جريمة اغتيال الحريري وأن الذين حاولوا قتله أرادوا قتل شاهد وإخفاء معالم جريمة قتل الحريري، إلا أن المر نفسه نفى في حديث تلفزيوني مسائي أن يكون لديه أي معلومات خاصة عن جريمة اغتيال الحريري وقال: <<لحو كنت أملك هذه المعلومات لكنك سلمتها الى القضاء لأجل حماية نفسي ولأجل تسهيل عملية كشف الحقيقة، وليس لدي ما هو إضافي عما يملكه غيري>>.

لكن المر كشف انه كان يملك <<من آذار الماضي معلومات عن محاولة لاغتياله وقد اضطررت لان أرسل قبل أسبوع من الآن كتاباً إلى النيابة العامة العسكرية أضمنه معلومات وصلتني بالصدفة وكانت موجودة لدى جهاز أمن الدولة وقد حملت هذا الجهاز مسؤولية أي عمل أمني يعرضني لخطر>>. ونفى المر تلقيه أي تهديدات مسبقة ورفض توجيه اتهام إلى طرف بذاته ولكنه حمل الأجهزة الأمنية مسؤولية التقصير. ولاحقاً بث تلفزيون <<المستقبل>> صورة عن وثيقة أمنية صادرة عن جهاز أمن الدولة قال الزميل فارس خشان إن المر سلمها اليه قبل أشهر لإعلائها في حال تعرضه للاذى، وهي تفيد بأن اجتماعاً عقد في بداية العام الحالي في مخيم عين الحلوة وجرى خلاله البحث في ترتيبات لعملية إجرامية في المنطقة التي حصل فيها الانفجار امس، وان هناك مواد متفجرة جرى إدخالها الى لبنان بداية شباط الماضي من الاردن، وبالتحديد قبل أسبوع من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وفي حديث للمحطة نفسها قال وزير الداخلية حسن السبع إن هناك أموراً كثيرة يجب أن تقوم بها الدولة لمواجهة ما يحصل، مشيراً الى أن المخيمات الفلسطينية بؤر أمنية لا يمكن للدولة أن تدخل اليها، وأنه يجب أن يكون هناك حوار مع سوريا باعتبار أن هناك جهات في لبنان مؤيدة لها ويجب العمل مع دمشق لمعالجة أوضاع هذه القوى. وفي هذا السياق، ذكرت مصادر معنية ل<<السفير>> أن الاجهزة الامنية والقضائية التي تتولى التحقيق تنطلق من فرضية أن هناك مجموعات إسلامية متطرفة تتخذ من عين الحلوة مقراً لها وهي على صلة بأحداث جرت سابقاً في مجدل عنجر وفي الضنية لها علاقة بمحاولة اغتيال المر.

إلا أن كل الذين أدلوا بمواقف وتصريحات وأصدروا بيانات إدانة واستنكار، تراجعوا عن توجيه الاتهامات المباشرة

الى الحكم والى سوريا. وصدرت مواقف دعت الى التوحد بمواجهة ما يحصل، في الوقت الذي شهد فيه المستشفى الذي نقل اليه المر للمعالجة لقاءات بين أقطاب الجهتين المتخاصمتين في البلاد، ولا سيما الاجتماع الذي ضم الرئيس لحود والنواب سعد الحريري ومروان حمادة وجبران تويني في حضور مسؤولين أمنيين سابقين وحاليين بينهم المدير العام السابق للامن العام اللواء جميل السيد وقائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان، من دون أن يخرج اللقاء عن طابعه الانساني.

ووصف الرئيس لحود من يقف وراء الجريمة بـ«أعداء لبنان الذين لا يميزون بين اللبنانيين لأي جهة انتموا، ومهما كانت مواقفهم سواء في المعارضة أو الموالاتة، بل همهم إشعال الفتنة»، رافضاً توجيه الاتهام الى أي جهة قبل انتهاء التحقيق، وناشد القيادات السياسية «التعالي على الجروح، وطي صفحة الماضي والترفع عن الحسابات الضيقة والاعتبارات والمصالح الشخصية» وتساءل «ما قيمة المراكز والمناصب والصفات اذا خسرتنا ووطننا ووحدتنا وسيادتنا واستقلالية قرارنا، وأي موقع سيكون لنا في العالم اذا ما استمررتنا في ترسيخ التباعد والتشردم في ما بيننا».

من جانبه، قال العماد ميشال عون إن ما حصل كان رسالة الى رئيس الجمهورية، وان الهدف كان جعل قسم من اللبنانيين يتهمون قسماً آخر بالوقوف وراء الجريمة، داعياً الى التوقف عن الاتهامات وترك الامور للتحقيق. وقال إن على الجميع مساعدة الاجهزة المعنية بالتحقيق لا العكس، منتقداً جنبلاط «الذي لا يزال عند سلوكه القديم ويعمد الى تسييس كل شيء لمصلحة معتقده الخاص وهو لا يهتم بالحقيقة بقدر ما يهتم بتشويه الحقيقة. وهي تهم مبتذلة ولكن لا يجب استباق نتائج التحقيق».

أما النائب سعد الحريري فقد أعلن انه «لن نسمح بالعبث بأمننا واستقرارنا وسنقف الى جانب الرئيس المر وكل اللبنانيين لمحاربة هؤلاء المجرمين، أياً كانوا، ولإلقاء القبض عليهم حتى ينالوا عقابهم». وأضاف: «هذه اليد ليست خفية، ونحن لن ندعها تفعل ذلك وسنظل الى جانب بعضنا البعض مهما كلف الامر».

الى ذلك، صدرت مجموعة مواقف عربية ودولية مستنكرة الجريمة وكان أبرزها اتصال الرئيس السوري بشار الاسد بالرئيس لحود مديناً الجريمة ومهنئاً إياه بسلامة الوزير المر.

الحكومة

في هذه الاثناء، فوجئت الاوساط السياسية والرسمية بالاعلان عن موعد عاجل بين الرئيس لحود والرئيس المكلف تشكيل الحكومة في القصر الجمهوري. وبعد أكثر من ساعة خرج السنيورة معلناً انه قدم تشكيلة من ثلاثين وزيراً آملاً أن تحظى بموافقة لحود.

وحسب المعلومات التي توافرت فإن الحكومة التي عرضها السنيورة تضم:

عن السنة: فؤاد السنيورة، بهيج طيارة (وزير دولة)، حسن السبع (وزيراً للداخلية)، محمد الصفدي (وزيراً للشغال) أحمد فتفت (وزيراً للشباب والرياضة) وخالد قباني (وزيراً للثقافة).

عن الموارد: بيار الجميل (وزير دولة)، نائلة معوض (وزيرة للشؤون الاجتماعية)، جو سركيس (وزيراً للسياحة)

، سيمون ابي رميا (وزيراً للبيئة)، غطاس الخوري (وزيراً للتربية)، وجهاد ازعور (وزير دولة للشؤون المالية).
 عن الشيعة: محمد خليفة (وزيراً للصحة)، طراد حمادة (وزيراً للعمل)، محمد فنيش (وزيراً للطاقة)، فوزي صلوح
 (وزيراً للخارجية)، طلال الساحلي (وزيراً للزراعة) وغازي اليوسف (وزير دولة).
 عن الارثوذكس: الياس المر (وزيراً للدفاع)، عصام ابو جمرة (وزيراً للعدل)، طارق متري (وزيراً للإصلاح
 الاداري)، عاطف مجدلاي (وزير دولة).
 عن الدروز: مروان حمادة (وزيراً للاتصالات)، غازي العريضي (وزيراً للاعلام) وفيصل الصايغ (وزير دولة).
 عن الكاثوليك: ميشال فرعون (وزيراً للصناعة)، ايلي سكاف (وزير دولة) ونعمة طعمة (وزيراً للمهجرين).
 عن الارمن والاقليات: الان طاבורيان (وزير دولة) وجان اوغسبيان (وزيراً للاقتصاد).
 وقال السنيورة لـ <<السفير>> لاحقاً انه قدم الى لحود <<التشكييلة التي هي أفضل ما يمكن في ظل الظروف
 الحالية، ورئيس الجمهورية سيتخذ قراره في ضوء حقه الدستوري وآمل أن تسير الامور بشكل جيد وأن يمنحها
 المجلس النيابي الثقة الكبيرة وبإجماع يشبه إجماع التكليف>>.
 لكن <<السفير>> علمت من مرجع واسع الإطلاع أن الرئيس لحود سأل السنيورة عما اذا كان أعد التشكييلة
 بالتشاور والتوافق مع جميع القوى الممثلة فيها، فرد السنيورة بأنه شاور حلفاء تيار <<المستقبل>> وتبين أنه
 يقصد تحالف الـ 72 نائباً. فرد لحود بأنه سوف يشاور الآخرين ومن يرى فيهم حلفاء وشركاء وأنه سوف يجيبه
 خلال 24 ساعة أملاً من السنيورة أن لا يقفل البحث على هذا الاساس وأن لا يتم فرض التشكييلة كأمر واقع.
 وفي وقت لاحق، جرت اتصالات شملت الحريري وقيادتي <<حزب الله>> وحركة <<أمل>>، واتصالات اخرى بين
 الحزب والحركة والرئيس لحود ومع التيار الوطني الحر وتبلغ الجميع أن كلاً من رئيس الجمهورية و<<حزب
 الله>> وحركة <<أمل>> والتيار العوني غير موافقين على تشكييلة الحكومة وهم سوف ينسحبون منها. وهو الامر
 الذي تبلغه الرئيس المكلف ايضاً. علماً ان العماد عون دعا أعضاء التكتل النيابي الذي يرأسه الى اجتماع اليوم
 لإعلان الموقف الرسمي والنهائي من الملف، وهو كان قد صرح ليلاً بأن ما عرض مفاجئ وهو يرى انه من
 الافضل له أن يبقى خارج الحكومة.

المصدر: الدستور

التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠٠٥

أول محاولة اغتيال سياسي موال لسوريا * إصابة وزير الدفاع اللبناني بانفجار سيارة مفخخة

* قتيلان و12 جريحا بينهم ضابط كبير وعقيلة السفير المكسيكي



عواصم - رويترز - اف ب -
اصيب وزير الدفاع اللبناني المؤيد
لسوريا الياس المر في انفجار قوي
هز ضاحية مسيحية شمالي بيروت
امس وأسفر أيضا عن مقتل اثنين
في احدث انفجار في سلسلة من
التفجيرات والاغتيالات هزت لبنان
العام الحالي.

واصيب 12 شخصا على الاقل في الانفجار الذي سمع دويه على بعد عدة كيلومترات
بينهم العقيد الياس اليمسري من الجيش اللبناني الذي اصيب اصابة خطيرة وعقيلة سفير
المكسيك ارتورو بونتي اورتيجا السيدة باتريسيا بونتي التي نقلت الى مستشفى اوتيل
ديو في بيروت حيث تلقت علاجا من شظايا اصابتها اثناء وجودها في منزلها ثم
غادرت المستشفى.

وابلغ السفير المكسيكي وزارة الخارجية اللبنانية ان زوجته كانت في المنزل عندما
اصيبت بحسب ما افاد مصدر دبلوماسي لبناني. فيما افاد صحافي ان سبع سيارات
دمرت تماما في مكان وقوع الانفجار بينما تضررت عشرات السيارات الاخرى
والابنية.

وقالت مصادر امنية ان الانفجار استهدف موكب المر في ضاحية أنطلياس المزدهمة
وتم عبر سيارة كانت متوقفة على جانب الطريق محملة بنحو مئة كيلوجرام من المواد
المتفجرة جرى تفجيرها عبر جهاز التحكم عن بعد. وذكرت الشرطة ان عناصر
التحقيق الاولية تشير الى ان زنة العبوة الناسفة تقدر بنحو 40 كلغ من مادة ال«تي ان
تي». وقد تسببت بفجوة قطرها متران وعمقها 1,5 متر.

وقال جورج عواد البالغ من العمر 14 عاما «شاهدت الموكب يمر ومن ثم الانفجار

الكبير...شاهدت سيارة تحترق وسائقين والدماء تغطي وجهيهما اخذا الوزير من المقعد الخلفي ووضعاه في سيارة وسارا به».

ونقل احد المارة الياس المر وهو صهر رئيس الجمهورية اميل لحود بسيارته الى مستشفى سرحال القريب. وقال المر الذي اصيب بجروح في وجهه وكسر في يده لاذاعة «صوت لبنان» من سريريه في المستشفى «اعرف ان بلدنا يمر بمرحلة صعبة وكلنا يجب ان نتحمل مع بعضنا لتمر هذه المرحلة».

وطمان المر من سرير المستشفى اللبنانيين ومناصريه وقال انه في حال جيدة .. وعلينا جميعا التحمل بحسب ما نقلت الوكالة الوطنية للاعلام الرسمية. وقال نجل الرئيس اللبناني اميل اميل لحود للصحافيين ان الوزير خضع لعملية جراحية بسيطة في يده وانه أصيب بحروق في وجهه وشعره.

وكان الرئيس اميل لحود الحليف القوي لسوريا من بين كبار المسؤولين الذين زاروا المر وهو زوج ابنته في المستشفى.

كما زاره رئيس الحكومة اللبناني المكلف فؤاد السنيورة والسفير الاميركي جيفري فياتمان وشخصيات سياسية عديدة. ورأى وزير الداخلية في الحكومة اللبنانية المستقبلية حسن السبع ان الاعتداء الذي استهدف وزير الدفاع « رسالة موجهة الى كل لبنان .. رسالة من اجل زعزعة استقرار لبنان واغراق شعبه في الخوف واليأس».

واضاف « المسلسل الذي بدأ في 14 شباط الحالي مع الاعتداء على رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري مستمر».

ورفض السبع الحديث عن تراخ امني. وقال اننا نواجه مجموعة اجرامية تريد زعزعة استقرار لبنان .. لا يمكننا وحدنا مواجهة جرائم من هذا المستوى ووضع حارس وراء كل لبناني.

ووصف الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الاعتداء بأنه مخطط لازالة كل شاهد يمكن ان يعطي معلومات عن عملية اغتيال الشهيد رفيق الحريري.

وردا على سؤال عن الهدف من استهداف المر الموالي لسوريا قال جنبلاط «في المدة الاخيرة وقبل استشهاد الرئيس الحريري كانت هناك لقاءات بين الوزير المر وبين الشهيد الحريري في الخارج. واعتقد انه كان من بين المغضوب عليهم ايضا الياس المر. وهذه المحاولة تأتي لازالة اي شاهد».

وقال النائب سعد الحريري نجل رفيق الحريري للصحافيين بعد زيارته المر في المستشفى «هذا الحادث من ضمن مسلسل وعلى كل اللبنانيين محاربته والخلافات في ما بينهم يجب ان تتوقف لمحاربة اليد المجرمة التي تتال منهم». من جهتها أدانت سوريا التفجير ونقلت الوكالة العربية السورية للانباء «سانا» عن مصدر اعلامي رسمي قوله «تدين سوريا وتستنكر بشدة الانفجار الذي استهدف اليوم... السيد وزير الدفاع في الحكومة اللبنانية المستقيلة.»

وأضاف المصدر ان سوريا تعتبر هذا العمل الارهابي حلقة أخرى في سلسلة الانفجارات والاعتقالات التي تهدف الى زعزعة استقرار لبنان واضعاف وحدته الوطنية بعد أن استطاع في السنوات الماضية توطيد أسس الاستقرار والامن والبناء. ونددت فرنسا بحزم شديد بالاعتداء مؤكدة تمسكها الثابت باستقرار لبنان في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتاي خلال مؤتمر صحافي في باريس « نامل ان يتم التعرف بسرعة الى مرتكبي هذا الاعتداء وان يحاكمهم القضاء اللبناني.»

وقالت ان فرنسا تعبر مرة جديدة عن تمسكها الثابت باستقرار لبنان في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ١٣-١٠-٢٠٠٥

الياس المرّ ينجو من جريمة تفجير موكبه

السنّيورة ينتظر ردّ لحدود اليوم على تشكيلة الـ 30 واعتراضان عوني

وشيحي

آلة القتل كانت
على موعد
أمس مع
شخصية
وزارية -



سياسية من خارج معسكر 14 آذار، هي نائب رئس مجلس الوزراء وزير الدفاع في الحكومة المستقلة الياس المرّ، لكن الكامنين وراءها وحمايتها كانوا يأملون عبر تغيير وجهة التصويب هذه المرة تضيق

المسؤولية عن الجريمة الإرهابية المنظمة التي فشلت في تشرين الأول الماضي في اصطيد النائب مروان حمادة لكنها نجحت في 14 شباط في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والنائب الشهيد باسل فليحان ورفاقهما وصولاً الى الكاتب والمفكر الشهيد سمير قصير ثم المناضل الوطني الشهيد جورج حاوي.

لكن قدر الوزير المرّ - كما قدر النائب حمادة قبله - أن ينجو بأعجوبة من متفجرة زنتها حوالي 50 كيلوغراماً وضعت في سيارة "باجيرو" نبيذية اللون على الطريق التي يسلكها المرّ من منزله في النفاش، فاصابت مقدم سيارته وأحدثت حفرة بعمق 70 سنتيمتراً في الأرض، فأصيب المرّ بجروح غير خطيرة استدعت اجراء جراحات له وهو في صحة جيّدة.

وإذا كان من الطبيعي أن تكون هذه الجريمة موضع استنكار لبناني وطني شامل وهذا ما كان بالفعل، فإن المواقف التي تلتها عكست قراءات مختلفة لدلالاتها من جهة وانعكست على البحث الجاري في تشكيل الحكومة من جهة ثانية، أي ان الإجماع على إدانة الجريمة لم يترجم إجماعاً في النظرة الى المرحلة السياسية الراهنة - المقبله، علماً ان الجريمة

سرّعت البحث في المسألة الحكومية وعلى وقعها انعقد لقاء مسائي بين الرئيس إميل لحود والرئيس فؤاد السنّيورة، في وقت تجمعت معلومات تفيد أن تسريع البحث لن ينتج تسريعاً في التأليف بالضرورة.

ومع أن السنّيورة وصف لقاءه بلحود بأنه كان "طيباً جداً" وقال ان "رئيس الجمهورية أبدى تقديره للعمل والاختيار"، مضيفاً مسحة من الأمل بشأن انجاز تشكيل الحكومة اليوم حيث لفت الى ان لحود "استمهل لدراسة التشكيلة الى صباح غد (اليوم)"، فإن انتقال الرئيس المكلف الى تشكيلة ثلاثينية أبرزت اعتراضاً من طرفين: النائب العماد ميشال عون من

جهة الذي احتج على ما سماه "الخلل في توازن التشكيلة"، و"التحالف الشيعي" من جهة ثانية الذي ذكرت معلومات انه احتج على توزيع شيعي سادس من خارجه علماً ان الوزير السادس المقترح هو النائب غازي يوسف من كتلة "تيار المستقبل". هذا مع الاشارة الى ان الاضطرار الى استيعاب مطلب تكتل "الاصلاح والتغيير" الذي يترأسه عون بتوزيع النائب الياس سكاف وحزب "الطاشناق" هو الذي أدى الى رفع عضوية الحكومة من 24 الى 30.

وفور اعلان السنيورة عن تقديمه تشكيلة ثلاثينية، سارع عون الى تأكيد "اننا والحلفاء لن نشارك في هذه الحكومة"، موضحاً ان لنا حجماً حددناه حسابياً واذا لم يحترم لن نشارك". وقال "اتفقنا على حكومة من 24 ونحن لا نستطيع ان نتعامل مع فريق يشك بنا ونشكك به"، واعتبر رفع عدد الوزراء الى 30 "تلاعب بتوازن القوى في مجلس الوزراء، ومحاولة من جانب معين للتفوق وكسر التوازن(..)".

وتردد ان التشكيلة التي قدمها السنيورة إلى لحدود أمس وينتظر رده عليها صباح اليوم تضمنت الأسماء الآتية:

موارنة: نايلة معوض، بيار الجميل، جو سركييس، غطاس خوري، سيمون أبو رميا، جهاد أزغور.

سنة: فؤاد السنيورة، حسن السبع، بهيج طيارة، أحمد فتفت، محمد الصفدي، خالد قباني.

شيعية: فوزي صلوخ، محمد فنيش، محمد خليفة، طراد حمادة، طلال الساحلي، غازي يوسف.

ارثوذكس: الياس المر، طارق متري، عصام أبو جمرة، عاطف مجدلاني.

كاثوليك: ميشال فرعون، نعمة طعمة، الياس سكاف.

دروز: مروان حمادة، غازي العريضي، فيصل الصايغ.

أرمن: آلان طابوريان، جان اوغاسبيان.

لحدود

وبالعودة إلى محاولة اغتيال الوزير المر، وصف رئيس الجمهورية الذين حاولوا اغتياله بأنهم "أعداء لبنا الذين لا يميزون بين اللبنانيين الى أي جهة انتموا ومهما كانت مواقفهم سواء في المعارضة أو في الموالية".

وناشد لحدود "القيادات السياسية التعالي على الجروح وطني صفحة الماضي والترفع عن الحسابات الضيقة والاعتبارات والمصالح الشخصية، والانطلاق معاً في ورشة بناء مستقبل لبنان". وقال "اننا مدعوون الى إنقاذ لبنان من مخطط رهيب والى مواجهته بالوحدة والتماسك والتضحية".

وإذ نوّه بـ"العاطفة الصادقة التي اسجلها بكل تقدير وامتنان"، أعلن لحدود انه يتطلع الى ترجمة هذه المشاعر أفعالاً حقيقية تحفظ مسيرة الوفاق الوطني(..)".

عون

من جهته، رأى رئيس تكتل "الإصلاح والتغيير" النائب العماد ميشال عون انه "يجب الا نتسرع في الاتهامات مثل كل مرة يقال فوراً رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية"، مسجلاً ان رئيس الجمهورية هذه المرة استهدف بصهره وعائلته وكذلك الأجهزة الأمنية مستهدفة(..)".

جنبلاط

أما رئيس "اللقاء الديمقراطي" النائب وليد جنبلاط فكانت له مقاربة مختلفة لمحاولة اغتيال المرء، فقدّر ان "الجريمة تقع في سياق سباق مع الزمن، وسباق مع نتائج التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري". وقال "يبدو ان جهات متضررة تريد أن تلغي شاهداً يملك معلومات حول اغتيال الحريري".

ورأى جنبلاط، الذي كان يتحدث عبر شاشة "المستقبل" في برنامج "الحدث" مع الزميل فارس خشان، انه "إذا خرج (المحقق الدولي ديتليف) ميليس باستنتاجات تقنية - قضائية - سياسية نكون أمام وضع سياسي جديد ربما يردع هذه الجرائم الإرهابية".

وأبدى شكوكه في ما إذا كان بعض الجهات "يريد أن تنجح الغالبية في تشكيل الحكومة الجديدة"، مشدداً على أهمية القبض على الأمن رافضاً أية "تسويات" في هذا الموضوع، معلناً "ليحكم لحد ومن يريدون معه (..)".

وكان جنبلاط في تصريحات أخرى لفت إلى انه "عندما يقوم المرء بثورة ناقصة وبتسوية ما مع نظام أممي أو بقايا نظام أممي يجب أن يتحمل نتائج هذه التسوية". وأضاف "في اللحظة التي نقبل فيها كمعارضة منتصرة بتسويات يميناً وشمالاً من أجل ما يسمّى مبدأ الوحدة الوطنية وهو غير موجود عندئذ نفشل". واستنتج "إما أن نحكم ونتحمل مسؤولية الحكم فننجح أو نفشل وإما ألا نحكم وربما يكون ذلك أفضل (..)".

المصدر: النهار

التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠٠٥

ضحايا الفراغ

بقلم سمير عطاالله

"لا شبيهه لبيروت. انها منتجع صنع من اجل المتأملين والبائسين وجرحي الوجود. ويبدو لي ان في امكان المرء ان يعيش سعيدا هنا دون ان يفعل شيئا سوى تأمل البحر والجبل".

ماكسيم دو كامب

كانت القضية، دائما، هي من يحاول احراق الجبل ومحاصرة البحر. فهناك لبنان لا تطول. وكلما تأمل المرء في جماله مثل المسيو دو كامب، كلما احزنه سوء حظه. أليس كثيرا على بلد في حجم قبضة السكر، كل هذه الحروب وهذه الصراعات ومواسم الجرائم؟ كأنما الحرية الوحيدة الباقية هي حرية القتل، كما في مسلسل غامض لا يترك فيه القاتل اثرا ولا رسالة ولا توفيقا. فقط يكتفي بتدبير الجريمة بهوء، فتكتمل احيانا، ويتدخل الحظ احيانا اخرى، كما فعل مع مروان حماده في بدء المسلسل ومع الياس المرّ امس.

هل ينتصت القاتل على حوارات لبنان، فعندما يرى ان اهله غارقون في الجدل السقيم والطائفية العقيمة والجهل بتداعيات المستقبل، يقرر ان يوجه ضربته وهم في غفل الا عن الحقائق والشهوات والمضي في تدمير القواسم الوطنية او تعزيز المكانة القومية؟ هل يدخل القاتل دائما من الباب المفتوح والجدار المتقوب والنافذة المخلعة؟ الوطن يحترق والخلاف على مجموعة من عيدان النقاب؟ البلد في المصير والناس في الحقيبة؟ الامة على الحافة ولبنان في الحصص والتسميات والتعميمات؟ ألا يشعر احد بالخجل مما هو فيه ومما اصبحنا عليه؟ ألم يسأم المسؤولون من ارسال برقيات التعزية وتطبير الاستكارات؟ لو أظهرت مسحة او غلالة من الجدية او من الكرامة الرسمية في محاولة اغتيال مروان حماده، هل كان المرتكب يجرؤ على الوصول الى الياس المرّ؟

في الفراغ الهائل تحدث زلازل كبرى. لان الفراغ حالة فيزيائية مدمرة، فيما يُظنُّ انها حالة عادية. والفراغ، دون ان يدري، اعتداء على مستقبل الدول واستنزاف لنموها وتطورها، وتبديد لسكينتها وامنها وحصانها المستقبلية. وهو سبب اوبئة عامة لا تُرى الا اذا جمعت معا في مربع مأسوي واحد. كمثل كارثة الهجرة الوطنية. ومأساة البطالة. وتدهور مستوى المعيشة. وانحطاط الخطاب السياسي. وانعدام الثقة الوطنية. وغياب اهل الاحتكام. واطلاق الغرائز على بعضها البعض. وتشجيع الخلافات ونشرها. وخصوصا افساد القضاء وتسخيره لصغارات السياسيين وضمانهم الواسعة.

الصدق وحده يبني الدول وينقذ الشعوب. لان الصدق هو الحق وهو الحقيقة. وهو الطريق الوحيد الى قلوب الناس. وفي نهاية المطاف هو الحكم الاخير. اما هذا التنقل فوق الاغصان والقفز من حال الى حال فسوف يبقي الصدع الوطني كبيرا. واما اصرار العماد عون على حقيبة العدل واعتبارها المدخل الاساسي للتغيير، فالمسألة ذات شقين: الاول، ان لا دول ولا شعوب ولا امم، اذا فسد القضاء وانهارت العدالة، وهذا ما حدث في لبنان. وقد قالت مادلين اولبرايت في بساطة متناهية ان رجال الاعمال الاميركيين لن يعودوا قبل عودة القضاء اللبناني. لكن المعنى الاول في هذا الباب هو اللبنانيون. وهم الابرياء

او المرتكبون الذين رموا في السجون السيئة الصيت من دون محاكمة. على اننا جميعا نعرف ان المشكلة او المحنة الكبرى ليست في القضاة. كثيرون منهم اخيار وذوو ضمائر. المشكلة هي في ما فعله الانحطاط السياسي في القضاء، وفي تحويل العدالة من سيف فاصل بين الحق والظلم الى سيف ذي اتجاه واحد وميزان ذي كفة واحدة. وعندما كان اللبناني يجد في القضاء ملاذ اصبح يخاف ان يحال عليه، لانه رأى انه اصبح خاضعا للاوامر لا للضمائر. وقد يجد وزير العدل العوني العتيد ان سبعة آلاف عوني اعتقلوا او اضطهدوا او عذبوا او اهينوا من دون سبب قانوني واحد. ان اصلاح وزارة العدل يكون باصلاح كل الوزارات الاخرى ورفعها من أسن الفساد المعلن والموصوف. ويكون بوقف عملية التقاسم لخيرات البلد واموال الناس عبر تقاسم الحقايب المتبع على طريقة تقاسم "عدادين" المياه.

من المؤسف ان نعتقد ان الاصلاح يبدأ في وزارة العدل، وان يكن لا بد ان يبدأ في مكان ما. انه يبدأ في الاقتناع بان الخوة المفروضة على اصغر وزارة واصغر باب يجب ان تلغى قبل اصلاح وزارة القانون والاحكام والاعناق والرقاب. واذا كان زعيم "التيار الوطني" لا يريد ان يحاكم الذين زجوا الابرياء في السجون وارتكبوا اعمال التعذيب المنافية لكل عرف في الارض والذين اهانوا كرامات البشر والحقوا بها الشبهات وسمموا مناخ البلد ونشروا الخوف بين الاوادم، فلا معنى اطلاقا للعدل او لسواه.

سمير عطالله

المصدر: السفير

التاريخ: ١٤ يوليو ٢٠٠٥

لحود يطلب إلى السنيورة مجدداً مفاوضة الكتل النيابية والرئيس المكلف
بين الاعتذار أو العودة للـ 24
أزمة الحكومة تبقى البلاد رهن الفوضى سياسياً.. وأمنياً
المر يرفض اتهام أحد بمحاولة قتله.. وتدقيق محلي ودولي في مدى صحة
اتهام فلسطينيين



لحود يتفقد المر في المستشفى (دالاتي ونهرا

التعثر الذي يحبط المساعي لتأليف حكومة جديدة، صارت المسؤولية عنه تشبه أحجية المسؤولية عن الاغتيالات السياسية في البلاد. ويبدو أن أزمة الثقة تحتل مكان الحوار بين القوى المعنية بالملف الحكومي، حيث يعتقد على نطاق واسع أن الأزمة السياسية مستفحلة، وإن الأمر سيترك أثره الكبير على حال الفوضى القائمة في البلاد سياسياً وأمنياً، وسط مخاوف من حصول المزيد من المشكلات.

وعند التاسعة من صباح اليوم، يستقبل الرئيس اميل لحود الرئيس المكلف فؤاد السنيورة الذي قال قريبا منه انه اعد امس كتاب الاعتذار عن مهمة تأليف الحكومة، على سبيل الاحتياط، من دون استبعاد العودة الى صيغة الـ 24 بعدما تبلى مواقف متحفظة على التشكيك التي اودعها مساء امس الأول لدى الرئيس لحود، والتي تم تسريبها الى القوى المشاركة في الحكومة. وحيث تبلى كل من لحود والسنيورة والنائب سعد الحريري قرار الرفض من جانب

كل من <<حزب الله>> وحركة <<أمل>> والعماد ميشال عون والنائب ايلي سكاف وحزب الطاشناق. في هذه الاثناء كانت البلاد تتابع تداعيات محاولة اغتيال الوزير الياس المر، الذي ظل قيد العلاج في المستشفى التي غصت بالوفود والشخصيات السياسية التي اطلقت مواقف عكست جانبا من التباين السياسي في البلاد. وزار المستشفى عضو لقاء <<قرنة شهوان>> غبريال المر الذي تصافح وتصالح مع شقيقه النائب ميشال المر بعد خلاف حاد بينهما مستمر منذ 4 سنوات.

الحكومة

ووفق المداولات التي جرت امس الاول وامس، فإن الرئيس لحود الذي استمهل السنيورة بعض الوقت قبل ابلاغه موقفه النهائي، اجري وتلقى سلسلة من الاتصالات من جانب القوى المرشحة للمشاركة في الحكومة والتي ابلغته تحفظها ورفضها الصيغة المقترحة من الرئيس المكلف، ما جعله يقرر ابلاغ السنيورة ذلك وتوجيه النصح إليه بان يسعى مجددا الى التفاهم مع هذه القوى لأجل تشكيل حكومة وفاقية تتمثل فيها جميع القوى السياسية صاحبة التمثيل الحقيقي في المجلس النيابي. وسوف يترك لحود للسنيورة حرية التصرف لناحية العودة إلى المفاوضات مع الآخرين، او اتخاذ قرار بالاعتذار.

وأشارت أوساط قريبة من الرئيس المكلف إلى أن خيار الاعتذار ليس نهائياً بل إن العودة الى صيغة الـ 24 وزيراً واردة أيضاً بعد استبعاد بعض الأسماء التي أضيفت في صيغة الـ 30 (راجع ص 3).

وذكرت مصادر مطلعة أن اتصالات رفيعة المستوى جرت بمشاركة الرئيس نبيه بري أثناء وجوده في الجزائر والأمين العام ل<<حزب الله>> السيد حسن نصرالله والرئيس لحود والعماد عون والنائب سعد الحريري، تناولت هذا الملف، وتم خلالها التأكيد على ملاحظات الأطراف المتحفظة على التشكييلة مع اسئلة مركزة <<حول سبب إقدام السنيورة على رفع العدد الى 30 و اعلان تشكييلة من دون أي تشاور مسبق مع أي من هذه الاطراف. وسبب التوجه نحو تركيبة كان واضحا انها ستدفع بالاطراف الأربعة إلى رفضها>> وفق ما قال ل<<السفير>> مرجع مشارك في هذه الاتصالات.

الحريري والسنيورة

وتعليقا على ما يحصل مع العماد عون، غمز النائب الحريري من قناة الرئيس لحود من دون ان يسميه بقوله ل<<السفير>> أن <<هناك بين حلفاء العماد عون من لا يريدون له أن يتفق معي ولا يريدون أن اتفق معه>>. أما بشأن موقف حركة <<أمل>> و<<حزب الله>> فقالت أوساط الرئيس المكلف ل<<السفير>>: <<لقد اخذوا مع العماد عون والرئيس لحود أهم الحقائق في الحكومة ولا نعرف لماذا يريدون اكثر من ذلك، ولا نعرف لماذا يعترضون على توزيع النائب غازي اليوسف والإصرار على احتكار التمثيل الشيعي، علما ان تيار <<المستقبل>> ترك مقعدا سنيا للنائب محمد الصفدي وهو من خارج التيار>>.

وقالت الاوساط نفسها: <<صحيح انه كان هناك تحالف انتخابي بيننا وبين الحزب والحركة على اسس سياسية، ولكن التفويض الشعبي لهما هو غير الذي حصلنا عليه نحن، ولا نعرف ما اذا كان التوافق سيدوم وما اذا كانت

المواقف سوف تتبدل لاحقاً وفقاً للمواضيع التي ستطرح على مجلس الوزراء، وهذا ما يدفعنا للتمسك بالثلاثين في الحكومة الجديدة من دون ان يعني ذلك عدم الثقة بالحلفاء». واعتبرت اوساط الرئيس المكلف انه <<لا داعي للتشاور المسبق مع الرئيس بري لان في ذلك خلطا بين السلطات وهو امر لا يجوز>>.

عون وسكاف

وكان تكتل <<الإصلاح والتغيير>> الذي يترأسه العماد عون قد ربط مشاركته في الحكومة ب<<التقييد بما سبق واتفق عليه>> بعدما أدى التراجع عن مضمون ما اتفق عليه سابقاً <<الى خلق جو من عدم الثقة في التعاطي بالشأن الحكومي>>. وقال عون: <<فليؤلفوا الحكومة اذا ما استطاعوا ممن يريدون السيطرة على البلد بجميع مرافقه السياسية والاقتصادية ويريدون مني غطاء يتغطون به ليكشفوني. لمصلحة من هذا؟ اذا كان هناك مصلحة وطنية نضحي <<بالبطانية>> ونحرقها أيضاً. لكنهم يريدون غطاء للسيطرة على مصالح الدولة كلها وهذا لن يحصلوا عليه، ولن نعطيهم غطاء ولا حتى مهلة سماح>>.

أما النائب إيلي سكاف فقال <<أن الأطراف الأخرى تفعل بعكس ما تقول، تتحدث عن حكومة اتفاق وطني وتنفذ عكس ذلك، لان الموضوع هو من سيسيطر على الحكومة ولمن ستكون كلمة مجلس الوزراء الأخيرة>>. المر والمخيمات

وبينما واصلت الأجهزة المختصة جمع الأدلة من مسرح الجريمة المقلل أمام الجمهور، فان التحقيقات في جريمة الثلاثاء تتركز على معرفة هوية أصحاب السيارة التي استخدمت في عملية التفجير ونوعية المتفجرات المستخدمة وبعض الأمور التي تخص التحقيقات التي قال وزير العدل خالد قباني أنها تتم بسرية كاملة.

لكن الجديد الذي برز في مداولات غير رسمية يتعلق باتهام المخيمات الفلسطينية، لجهة ردود اللجان الشعبية والأهلية والمنظمات الفلسطينية على ما وصفته ب<<حملة التضليل وإصاق كل تهم بالمخيمات>>، ويقول مصادر مطلعة أن هناك تدقيقاً قائماً الآن في صحة التقرير المنسوب إلى جهاز امن الدولة وان جهات دولية معنية بالتحقيقات الجارية في لبنان تسعى بدورها للتدقيق في الامر، بعدما وردت اليها معلومات عن ان هناك من قام بتزوير التقرير المنشور بغية توجيه الاتهام الى الفلسطينيين.

رسمياً وخلافاً لكل ما أشيع بعيد محاولة اغتياله، أكد الوزير المر لقاضي التحقيق العسكري الأول رشيد مزهر انه لا يعرف الجهة التي تقف وراء الجريمة، لكنه كان يلاحظ انه مراقب منذ انتقاله إلى محلة الرابية. وقد استمع مزهر إلى إفادة المر شفهيّاً في المستشفى على ان يعود لسماعه ثانية يوم الجمعة المقبل وتدوين إفادته رسمياً. وكان قد تردد ان المر كان يتوجس خيفة من بعض الاسلاميين الموجودين في مخيم عين الحلوة حيث قيل إن <<اجتماعاً عقد بين شخص يدعى <<أبو همام>> وسوري كردي كان مجنّداً في الجيش السوري يدعى جاسم وأنه كانت لديهما خريطة عن محلة الرابية، والطريق المؤدي إلى مكتب المر فيها وان أبو همام استحصل على مواد متفجرة من نوع <> من الأردن وتمكن من إدخالها إلى لبنان قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري>>. وتبين أن القضاء اللبناني لم يسأل عن هذه الشائعات بسبب عدم وجود مستند خطي مسجل لديه يؤكدها.

إلى ذلك وزع في صيدا بيان باسم <<منظمة التحرير الفلسطينية>> جاء فيه: <<مرة أخرى توجه السهام الإعلامية باتجاه المخيمات، لتتهمها بأنها بؤر أمنية، خاصة الوثيقة التي عمت اعلاميا حول وجود مخططين للعملية داخل احد مخيماتنا. كنا نتمنى على الجهات المختصة ان تعلمنا بوجود هذه المعلومات لديها حتى نستطيع القيام بواجباتنا، وحتى نمنع الفتنة إذا صحت هذه المعلومات، خاصة وانه سبق لنا ان تعاوننا في قضايا حساسة وخطيرة، حيث ابدى الجميع استعداداه للتعاون التام>>.

وبالعودة الى <<ابو همام>> و<<ابو صيام>> فقد ادت المساعي التي قامت فيها الفصائل الفلسطينية بشكل طوعي الى نتائج لا تتطابق مع ما اشيع. وقال العقيد منير المقدح ل<<السفير>> ان <<ابو همام>> هو نفسه <<ابو صيام>> وهما شخص واحد لا شخصان ولا يقيم حاليا في مخيم عين الحلوة اي شخص بهذا الاسم و<<ابو صيام>> موجود لدى الدولة ومسجون في احد سجونها منذ عدة سنوات بتهمة سرقة مصرف على الطريق الساحلي فليحققوا معه ونحن لم نتبلغ من اية جهة رسمية لبنانية عن هذا الامر وكان عليهم ان يبادروا الى الاتصال بنا وتزويدنا اقله باسمه الثلاثي. وتبين من أرشيف <<السفير>> ان الشخص الاخر الملقب بابي صيام له اسم حقيقي هو نصر محمد مواليد العام 1971 من الاردن وقد تم ايقافه وجاهيا في 2000/5/24 بعد اتهمته بسرقة عدة مصارف وصدر الحكم عليه في وقت لاحق وهو يقضي عقوبته الان في سجن رومية.

المصدر: آفاق عربية
التاريخ : ١٤ يوليو ٢٠٠٥

الجنوب اللبناني.. بين لعبة السياسة والتدخل الأجنبي

سمير سعيد

في أواخر يونية الماضي صوت البرلمان اللبناني بأغلبية كبيرة لصالح تعيين نبيه بري -الموالي لسوريا- لرئاسة البرلمان بعد دعم تحالف الحريري-جنبلاط, المعادي لسوريا, مما يشكل تحولا في اتجاه مطالب المعارضة اللبنانية, خاصة أن صلاحيات رئيس البرلمان تفوق صلاحيات رئيس الدولة.

وتأتي هذه الخطوة علي عكس ما أراده سفير واشنطن في بيروت «جيفري فلتمان» الذي مارس ضغوطا كبيرة باسم كل من واشنطن وباريس علي تحالف الحريري - جنبلاط لعدم التصويت علي تعيين بري لرئاسة البرلمان.

وقد جاء موقف الحريري هذا لتفادي الصدام مع الطائفة الشيعية التي تمثل شريحة كبيرة في المجتمع اللبناني وتمثلها حركتنا «أمل» بزعامة بري و«حزب الله» بزعامة حسن نصر الله.

وحتى لا يكون هناك صدام مع واشنطن أيضا وافق الحريري علي النصيحة الأمريكية «الملزمة» بأن يذهب الحريري لمقر ميشيل عون ليصفي ما بينهما من خلافات ولإقامة تكتل سياسي يشكل الحريري وجنبلاط وعون عماده لتشكيل الحكومة. وقد قابل عون خطوة الحريري, لدي علمه بأنها جاءت بدفعة أمريكية, بإيجابية وأعلن تعاونه مع تيار الحريري في تشكيل الحكومة, ولكنه أعلن في الوقت ذاته أنه لن يشارك في الحكومة, إلا أنه تم الاتفاق علي أن عون وتحالف الحريري- جنبلاط سيصوتان ضد بقاء لحود في منصبه مقابل التصويت لرئاسة عون.

ومن خلال هذه التحالفات والصفقات يتم عزل «حزب الله» ومنعه من المشاركة في السلطة.. تمهيدا لفتح الحوار من جديد حول نزع أو تسليم سلاحه, خاصة الـ 12 ألف صاروخ وقذيفة الموجودة في مخازن الحزب إضافة إلي إخراج قوات الحزب, من الجنوب اللبناني وإحلال قوات الجيش اللبناني بدلاً منها.

ومن أجل تنفيذ هذا المخطط الأمريكي تحركت كل من واشنطن وباريس لقطع خطوط النقل العسكرية التي يأتي السلاح والدعم «لحزب الله» من خلالها من إيران. وفي هذا

الإطار دشت واشنطن وأنقرة اتفاقاً يقضي بعدم سماح الأخيرة بتحليق الطائرات الإيرانية التي تحمل علي متنها أسلحة, والمتجهة إلى بيروت, في مجالها الجوي. وقد أدت هذه المساعي الأمريكية إلى دفع «حزب الله» للتحرك لوقف هذه المساعي وقطع الطريق عليها, خاصة بعد أن انهارت خطته السياسية عقب مصالحة الحريري وعون, وذلك بعد أن شكل «حزب الله» وعون تحالفاً في محاولة لجعل تشكيل حكومة في بيروت بلا «حزب الله» أمراً غير ممكن, وبالتالي يشارك حزب الله في الحكومة ومنها يصبح نزع سلاحه أمراً صعباً ومعقداً, أما بعد خطوة الحريري الأخيرة فقد تبددت آمال حزب الله وما خطط له.

حرب الجنوب

وبناء علي ما سبق فقد قرر «حزب الله» إشعال الجنوب اللبناني وإطلاق القذائف علي مواقع الاحتلال ومهاجمة القوات الصهيونية التي أسفرت عن مقتل جندي صهيوني وإصابة ثلاثة آخرين. وجاءت خطوة «حزب الله» هذه لتشكيل رسالة لواشنطن مضمونها أن كلما استمرت المساعي الأمريكية الهادفة لعزل «حزب الله», فعليها أنه تواجه ملف الحرب التي سيشعلها الحزب في الجنوب ضد الكيان الصهيوني وهذا ما لا تريده كل من واشنطن وتل أبيب, خاصة في ظل غرق الأولي في المستنقع العراقي وانشغالها بمحاولات البحث عن مخرج وانشغال الثانية بخطة الانسحاب من غزة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والأمنية علي الداخل الصهيوني» حيث يشكل اشتعال المعارك في الجنوب اللبناني جبهة ثالثة علي الحكومة الصهيونية هي في غني عنها, ويشكل في الوقت نفسه صداعاً جديداً لواشنطن بفعل الضغط الصهيوني الناتج عن وضع كهذا لإنهاء المعارك. إذا فاشتعال الوضع في الجنوب اللبناني يأتي من منطلق اللعبة السياسية داخل لبنان وتدخل القوي الخارجية فيها ليس إلا, ولم يأت في إطار تحرير مزارع شبعا. ويمكن أن تستخدم الحكومة الصهيونية هذا الوضع للضغط بقوة في اتجاه نزع سلاح «حزب الله» علي ضوء ما يشكله من عدم استقرار في منطقة الحدود اللبنانية الفلسطينية المحتلة. وإذا ما حدث هذا فإن الحزب سيصبح أمام ضغوط أقوى بدلاً من تخفيفها!

المصدر: الحياه

التاريخ: ١٦-١٧ يوليو ٢٠٠٥

القيود التاريخية والإقليمية والدولية على سير الديمقراطية في لبنان (2 من 2)
عمل السلطة التنفيذية ناقص والإصلاح الديمقراطي والمؤسساتي يبدو
شبه مستحيل

جورج قردم

القيود التي تثقل كاهل تمثيل الوطن والشعب، تثقل أيضاً كاهل رأسي السلطة التنفيذية في لبنان. فهنا أيضاً، شوّهت الطائفية لعبة المؤسسات قبل اتفاق الطائف وبعده. ومن الممكن القول إن اتفاق الطائف الذي قسّم السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، زاد من سوء الوضع الملتبس السائد حتى ذلك الحين.

في الواقع، بموجب الميثاق الوطني، حصل رئيس الجمهورية على الدور المستحيل، وهو دور حامى المؤسسات أي الشعب بكامله من جهة، ومن جهة أخرى، دور ممثل الطائفة المسيحية، لا سيما الموارنة فيها. وهذا دور متعب، لا بل مستحيل. فإذا بقي رئيس الجمهورية على حياد وترفع عن الصراعات الطائفية، سيعطى انطباعاً بأنه يخون أبناء طائفته ولا يهتم لمصالح الطائفة التي يفترض به تمثيلها. أما إذا اهتم بدعم طائفته وسعى إلى التعبير عن مشاعرها السياسية الطائفية بالنسبة إلى المسائل المحلية أو الإقليمية والدولية، وإذا أراد ترقية طائفته في النظام السياسي والإدارات الرسمية الكبرى، فسيعادي الطوائف الأخرى ويزعزع لعبة المؤسسات.

فرؤساء الجمهورية الذين ترفعوا عن الصراعات الطائفية لم يكونوا محبوبين جداً في الطائفة المسيحية، خصوصاً عندما لم تعكس سياستهم الإقليمية التفضيل الإيديولوجي للطائفة التي ينتمون إليها. أما أولئك الذين التزموا التزاماً كبيراً بحساسية طائفتهم السياسية فقد حظوا بشعبية أكبر، غير أنهم زعزعوا الاستقرار في البلد. وفي الأحوال كافة، إن الطائفة تضعف لأن رئاسة الدولة مسندة إليها من دون سواها. ففور انتخاب رئيس الدولة هذا، يصير موضع انتقاد عنيف في طائفته نفسها من كل الذين يعتبرون أنهم مؤهلون أكثر لشغل هذا المنصب وينوون كل النية أن يفوزوا به في الانتخابات المقبلة. لهذا السبب، نجد أن رئاسة الجمهورية تضعف باستمرار، وهذا ما يسهم في تجريد الدولة من صدقيتها. فليس من باب الصدفة أن يفسح انتخاب رؤساء الجمهورية المجال لصفقات إقليمية ودولية، فلا يعود الانتخاب داخل المجلس النيابي إلا مسألة شكلية. فالنواب يصادقون على خيار تمّ خارج سيطرتهم في كواليس السفارات الأجنبية والبلدان العربية المجاورة.

أما رئيس الحكومة، فقد صعب عليه الميثاق الوطني أن يكون حليفاً لرئيس الجمهورية على الدوام، وإلا سيبدو وكأنه خاضع له ولا يهتم بتعزيز مصالح الطائفة المسلمة، لا سيما السنية التي يفترض به تمثيلها. والجدير بالذكر أن رئيس الحكومة كان يتمتع بسلطات دستورية قليلة في النسخة الأصلية للدستور وقبل التعديلات التي أدخلها اتفاق الطائف. غير أن هذا لم يمنعه، عندما طرحت المسألة الفلسطينية بكامل وطأتها في لبنان، من شلّ عمل السلطة طوال أشهر حتى يرضخ إرادة رئيس الجمهورية بصون سيادة لبنان وإلغاء وجود التنظيمات الفلسطينية المسلحة. حتى أن المسألة الفلسطينية قد استعملت كأداة في محاولة لتغيير قواعد التوازن الطائفي في لبنان الذي اعتبره البعض منحرفاً لمصلحة الموارنة.

وقد أتت التعديلات الدستورية التي أدخلها اتفاق الطائف لتزيد من تفاقم مشكلات عمل السلطة التنفيذية وصفحتها التمثيلية. فيما أن سلطات رئيس الجمهورية اختفت بكاملها تقريباً، فقد انتقلت السلطة التنفيذية مبدئياً إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. في الواقع، إن نفوذ رئيس الوزراء المتجدد عبر اتفاق الطائف جعل من رئاسة الوزراء رمزاً حصرياً لنفوذ الطائفة السنية، لا بل «لكرامتها». وإذا كان الرئيس الهراوي ترك طوعاً الأمور على سجيبتها طوال سنوات رئاسته التسع، في ما عدا

بعض التصادم في نهاية ولايته (أشهر تصادم كان حول مشروع قانون الزواج المدني)، لم تكن الأمور على هذه الحال مع الرئيس لحدود. وأصلاً، لن تكون المعركة منصفة بين الرجل العسكري الذي لا يهتم كثيراً بصورته في وسائل الإعلام فيلغى حتى أموال الدولة السرية التي تغذي وسائل الإعلام والألعاب الخفية للصحافيين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، البليونير الذي يجيد أيما إجادة لعبة وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، ويخلق من حوله، في لبنان كما في الخارج، موالاة لا تشوبها شائبة وجواً من عبادة الشخص لا تهزه ريح. وسيظهر هذا التعبد لشخصه حتى بعد الحدود بعد عملية اغتياله الإجرامية التي كان لها وقع الزلزال في ظروف إقليمية ودولية دقيقة جداً، أي الظروف التي أوجدها القرار 1559 لمجلس الأمن في أيلول 2004.

وعلى غرار رؤساء الجمهورية الموارنة الذين لم يلعبوا دور «البطل» الطائفي وأرادوا أن يكونوا رؤساء للشعب كله، حصد رؤساء الوزراء السنة الذين ترفعوا عن الصراعات الطائفية ووضعوا أيديهم بأيدي رؤساء الجمهورية، عدم محبة الشعب لهم. ويكفي أن نذكر في هذا الخصوص سامي الصلح، أو شفيق الوزان، أو أخيراً عمر كرامي.

وكان من شأن الازدواجية القائمة في السلطة التنفيذية أن أدت إلى نظام الترويك الكريه، إذ أصبح رئيس مجلس النواب حكماً في النزاعات الرئاسية، إما مباشرة أو إذا اقتضى الأمر عبر الوسطاء من سورية. وتحولت الديمقراطية في لبنان إلى نظام محاصصة في دولة لم تعد مؤسساتها إلا ديكوراً براقاً زائفاً.

في ظل التمثيل النيابي الناقص والمنحرف، والسلطة التنفيذية المنقسمة الضعيفة... هل من الممكن إصلاح النظام اللبناني؟

الإصلاح الديمقراطي في لبنان...

هل هو مهمة مستحيلة؟

هل الإصلاح ممكن في ظل ديمقراطية ناقصة إلى هذا الحد وخاضعة لكل هذه القيود؟ أي قوى سياسية ستكون قوى التغيير القادرة على إطلاق عملية الإصلاح المؤدية إلى تحقيق السيادة الكاملة كما إلى الديمقراطية الفعلية لا الشكلية؟ كيف السبيل إلى تخطي هذه الطائفية الكريهة، وهي الداء والدواء الذي نعتقد أننا لا نستطيع الاستغناء عنه؟

لنبدأ أولاً بالقول هنا إنه ينبغي أخذ الواقع الطائفي في لبنان في الاعتبار. وينبغي أن نقوم بالإصلاح بشكل معتدل وألا ننجرف في منطق الإصلاحات المؤدية إلى تكريس الطائفية أكثر فأكثر في عمل المؤسسات، بحجة تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية. ففي ما يلي، لن نقترح إلا إطاراً وقائياً عاماً، أما روحية الإصلاحات وتوجهاتها فهي روحية وتوجهات إلغاء التطييف، بما أن هذا الإلغاء هو الوحيد الذي يسمح لنا بأن نحقق دولة كاملة السيادة وبالتالي بأن نؤمن للمواطنين شعوراً فعلياً بالحرية.

من أجل الوصول إلى الإصلاح، يمكن سنوك طريقين هما في الواقع مرحلتان إلزاميتان، ولا نستطيع حرق المرحلة الأولى كي نبدأ الثانية مباشرة. ينبغي أولاً تطبيق اتفاق الطائف الذي تحرر من عبء الوصاية السورية. والرئيس الحسيني نفسه الذي كان المحرك الرئيسي في هذا الاتفاق يعتبر أن بنود الطائف هي مبادئ كبرى ينبغي الانطلاق منها لبناء مؤسسات جديدة أكثر توازناً من سابقتها. فبما أنه الميثاق الوطني الجديد، لا يمكن تخطيه قبل تطبيقه الصحيح وتحديدده بموجب تشريعات دستورية. وأي مساس بهذا الاتفاق قد يكون هداماً لـ «العيش المشترك» في لبنان وقد يفتح المجال أمام المجهول.

فبحسب رأي الرئيس الحسيني ورأي لبنانيين كثر غيره، لم يعمل هذا الاتفاق كما يجب لأن نظام الترويك شوّهه، ولأن رجال الحكم في الجمهورية الثانية لم يصدروا التشريعات الإضافية الهادفة إلى إعادة تنظيم الدولة وإقامتها على الأسس الواضحة لدولة القانون. نذكر في هذا الإطار بأن

الرئيس الحص ندد هو أيضاً بنظام الترويكا هذا. كذلك، استنكر كاتب هذه السطور مرارا وتكرارا ممارسات الجمهورية الثانية وتحويل المؤسسات الرسمية إلى ممالك مقفولة وموقوفة لكبار زعماء الطوائف.

وفي هذا الإطار أيضاً، من المتوقع أنه، بعد وضع الجمهورية الثانية على السكة، وتحقيق الدولة الاستقلالية التي تسمح لها بالعمل لمصلحة الشعب كله، سيكون من الممكن بدء مرحلة جديدة من الإصلاح نصّ عليها الاتفاق نفسه، من خلال آلية إلغاء الطائفية السياسية المذكورة في اتفاق الطائف.

لا شك في أن وجهة النظر «المحافظة» هذه، هي وجهة نظر الحكمة اللبنانية التقليدية. فهي تناسب رؤية لبنان كمجموعة من الطوائف الدينية التي وقعت في ما بينها عقداً اجتماعياً. إنه منطق الديموقراطية الطائفية والتوافقية، لا منطق الديموقراطية القائمة على أساس استقلالية الفرد، ولا منطق سيادة الدولة الواحدة التي لا تقبل هيئة وسيطة بينها وبين المواطن.

كذلك، ليس منطق الدولة الفدرالية الديموقراطية إذ ما من وسيط أيضاً بين الدولة والمواطن، بل حيث تتألف الدولة من طبقتين ويكون ولاء المواطن للولاية العضو في الاتحاد الفيدرالي كما للاتحاد الفيدرالي نفسه. وفي رأينا، أكبر عائق في وجه حسن سير الدولة في لبنان، هو طبيعته كفيدرالية من الطوائف ووجود حساسيات سياسية متعارضة في ما يتعلق بالعلاقات التي ينبغي إقامتها مع القوى الإقليمية والدولية (وصفنا أخيراً هذه الحساسيات المتعارضة التي ينبغي المصالحة بينها من أجل إرساء أسس متينة لسيادة الدولة والقيام بإصلاح ناجح في مقال في «الحياة» بتاريخ 19-5-2005 بعنوان «نحو تخطي الانقسامات التقليدية»).

ولكن، من الصعب أن نتصور كيف نتخطى فوراً هذا الإرث الدستوري المتناقل من جيل إلى جيل، الذي يظهر الكثير من اللبنانيين تعلقاً كبيراً به. إذاً، لا بد من إطلاق عملية تطوير عقلية. كذلك، لا بد من إقناع اللبنانيين بأنه، من دون سلوك وطني معمق نفتقده تماماً، لا يمكن لأي شكل من أشكال الدولة الطائفية أن يؤمن السيادة الحقيقية ومجتمع العدل والقانون.

إن أكثر ما يميز لبنان ربما، هو الخلط بين الوطنية التي تعرف على أنها حسب الأرض والعاطفة السياسية للمصير من جهة، ومن جهة أخرى، السلوك الوطني، وهو مجموعة التصرفات الهادفة إلى احترام النظام العام في أدق تفاصيله وإلى الإسهام في المنفعة العامة. فاللبنانيون يتمتعون بقدر كبير من الوطنية، غير أنهم لا يتمتعون إلا بالقليل القليل من السلوك الوطني. وهذا ما يفسر أيضاً، بطريقة ما، غضبهم العظيم لعدم حصولهم على لبنان المثالي الذي لا يكفون عن الحلم به. فالمشكلة هي أن لبنان الذي يحلم به اللبنانيون يتألف من أيديولوجيات ورؤى متناقضة حول ماضي البلد كما حول مستقبله، أي أنه يترتب علينا العمل على إصلاح أنفسنا من أجل التقريب بين هذه الرؤى ومحاولة تحقيق التناغم بينها، أو على الأقل، إلغاء تناقضها.

وعنف الخطاب السياسي اللبناني الذي سمعناه بعد اغتيال الرئيس الحريري، يذكّرنا بالوطنية المقرطة غير المدروسة، القائمة غالباً على أجزاء مقطوعة. إما من خطابات قوية حول السيادة، وإما من خطابات لا تقل قوة حول محاربة الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية المشتركة على الشرق الأوسط. للأسف، يغطي هذان النوعان من الخطابات أيضاً، إلى حد كبير، ولكن ليس تماماً، الحساسيات الطائفية. ومن دون التوافق بين هاتين الحساسيتين، سيبقى إصلاح الدولة وهماً مثالياً، وستبقى مؤسساتنا السياسية معاقلة نفوذ مغلقة ومتناقضة.

لهذا السبب، لن ندخل في الكثير من التفاصيل بل سنكتفي ههنا باقتراح أفكار للإصلاح السياسي والدستوري، مع التذكير بضرورة احترام مرحلتى التغيير الذي سيتوصل اللبنانيون إلى الاتفاق عليه.

خطوط الإصلاح المؤسساتي في لبنان

1 - السلطة التنفيذية

يبدو لنا من الضروري أن يُنتخب رئيس السلطة التنفيذية، لدى انتهاء هذه الولاية، بالاقتراع العام. ففي هذا العالم الغارق في الإعلام المفرط المحيط بنا، لن يحظى رئيس الدولة السذي لا ينتخبه الشعب والذي ليس إلا صورة شكلية للحكم (كمملك أوروبا أو رئيس ألمانيا أو رئيس إيطاليا)، إلا بالقليل القليل من السلطة والصفة التمثيلية.

فالانتخاب على أساس الاقتراع العام سيسمح بإلغاء الالتباس بين تمثيل الطائفة وتمثيل الشعب كله، كما شرحنا أعلاه.

ينبغي أن تكون رئاسة الجمهورية مفتوحة أمام الجميع، لكن يمكن أن نعتد إطاراً وقائماً من خلال تنظيم انتخابات أولية. في هذه الانتخابات، لن يكون المرشحان الباقيان للدورة الثانية هما المرشحين الفائزين بأكثر عدد من الأصوات في لبنان كله فحسب، بل سيتعين عليهما أن يحصلوا على 15 أو 20 في المئة على الأقل من الأصوات على صعيد كل قضاء في الانتخابات الأولية. فمع نظام مماثل، وشرط أن يُستبعد نفوذ المال من اللعبة الانتخابية، لن يستطيع المرشحان المنتقلان إلى الدورة الثانية إلا أن يكونا من المعتدلين. ويمكننا أن نقوي هذا الإطار الوقائي إذا اشترطنا التالي: كل مرشح لم يحصل على 35 إلى 40 في المئة على الأقل من أصوات الطائفتين الكبريين (المسيحية والمسلمة)، لا يحظى بالأهلية لخوض الدورة الثانية.

وثمة إطار وقائي آخر وهو اشتراط التالي: إذا كان الرئيس المنتخب مسيحياً، سيتعين عليه حكماً اختيار رئيس وزراء مسلم، والعكس صحيح.

وينبغي أن تكون الولاية لست سنوات غير قابلة للتجديد، كما يمكن اعتماد ولاية الأربع سنوات القابلة للتجديد مرة واحدة. ولكن النظام الأول يبدو لنا أفضل: فرئيس الجمهورية الذي يُمنح ست سنوات للعمل، يمكنه أن ينجز إصلاحات مهمة. أما في النظام الثاني فلا يمكن للإجراء السهل الذي تمارسه الغوغائية والتسويات من أجل الفوز بولاية جديدة، إلا أن يبرد الحماسة الإصلاحية لدى الرئيس الذي لن يشاء التصادم مع مجموعات المصالح المختلفة.

وإذا اعتبرنا أن نظام انتخاب الرئيس بالاقتراع العام، هو أمر خطير على رغم كل شيء، يمكننا أن نعود إلى المجلس النيابي لانتخابه، ولكن سيصبح من الضروري أن يكون عدد النواب في المجلس أكبر بكثير كي نتفادي تأثير القوى الإقليمية والدولية بشكل حاسم على اختيار النواب.

كذلك، يمكننا طبعاً أن نفكر في نظام الرئاسة الدوارة أو الجماعية. لكن التجارب في هذا المجال نادرة وننانجها غير مقنعة تماماً، إلا في سويسرا التي يصعب تقليد ديموقراطية الكانتونات فيها، لا سيما في لبنان إذ تكاد الروح الوطنية حتى اليوم، تغيب عن الثقافة السياسية.

2 - النظام الانتخابي

لا شك في أن نظام الاقتراع الأغلبية في دورة واحدة هو الأسوأ بين الأنظمة، إلا إذا أردنا أن نكرس نظام الزعامة ووراثة التمثيل السياسي في بعض العائلات. وأظن أننا في لبنان، نستحق أفضل من استمرار هذا النظام الذي لا يتسجم مع فكرة الديموقراطية نفسها حيث يُفترض أن يشكل التفوق الأخلاقي والمعرفي معياراً أساسياً في اختيار الحكام. فحكم الزعماء يعني تحويل الديموقراطية إلى حكم الأثرياء، أي أنه نقيض الروحانية الجمهورية.

وحده النظام الانتخابي القائم على أساس التمثيل النسبي كقيل بأن يؤمن تمثيل كل التيارات السياسية الموجودة داخل الطوائف أو عبرها في ما يتعلق بالأحزاب العلمانية. كذلك، يسمح نظام التمثيل النسبي بتشجيع وجود الأحزاب السياسية التي تقدم برامج واضحة، في حين أن الاقتراع

بالأغلبية في دورة واحدة يشجع الشعبية الفردية أو تأثير المال ونفوذ عائلات الزعماء.

باختصار، إن إصلاح النظام الانتخابي أولوية مطلقة وضرورة طارئة وكبرى، وينبغي التساؤل حول عدم جاهزية اللبنانيين، من كل الميول، في هذا المجال. لقد تأخر كثيراً مناصرو النظام النسبي في خوض الحرب من أجل تحقيقه، وكانت النتيجة، مرة جديدة، أن سرزت الحسا سيات الطائفية. فمشاريع الإصلاح، إن من أجل الحفاظ على الدائرة الصغرى ونظام الأغلبية، أو من أجل النظام النسبي، لم تأخذ فعلاً في الاعتبار العيوب الأساسية الأخرى التي نعاني منها والتي حددناها في القسم الأول (تمثيل اللبنانيين في المهجر والاقتراع في محل الإقامة الفعلي، والأهمية المتساوية للأصوات في كل دائرة).

من الضروري أيضاً التنبيه إلى التطورات الديموغرافية والإبقاء على أطر وقائية مرنة... فهل يجدر بنا فعلاً أن نستمر في توزيع المقاعد النيابية بحسب الطوائف الفرعية أو أننا نستطيع الانتقال إلى نظام يكتفي بتوزيع هذه المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، من دون التوزيع الفرعي داخل هاتين المجموعتين الكبيرتين؟ على خلاف ما هو شائع، ستشكل الأصوات «المسيحية»، ولو قل عددها، عامل توازن وتحكيم بين الحساسيات المختلفة داخل الطوائف المسلمة نفسها. ألا يعتبر دور الحكم دوراً مهماً وأكثر رقياً من دور حشر المرشحين المسيحيين في دوائر صغيرة تشجع الزعامات الطائفية التقليدية بحجة تحرير الاقتراع من عبء الأصوات المسلمة الأكثر عدداً اليوم؟ هنا، يجب أن تظهر جدية في التفكير أكثر مما كانت الحال حتى الآن.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى إمكان خلق مجلس شيوخ كمجلس طائفي، كي نحرر مجلس النواب من القيود الطائفية في توزيع المقاعد النيابية. فإذا كان الأمر يتعلق بإرضاء الطائفة الدرزية و«زعامتها» الرئيسية، يبدو أن الثمن الذي ندفعه غال جداً، خصوصاً أن هذا يعزز أكثر فأكثر الطائفية المؤسساتية التي تمنع الدولة من العمل وتعمق تحقّق السيادة الوطنية الكاملة.

3 - دور الطوائف الدينية ووضعها

تبقى نقطة أساسية ينبغي التطرق إليها هنا، وهي دور الطوائف الدينية... فهل تتوافق الديموقراطية فعلاً مع إدخال الطوائف الدينية، ليس بصفقتها قاعدة للنظام العام فحسب، بل أيضاً بصفقتها محور الحياة السياسية؟ في الماضي، انتقد اللبنانيون المسيحيون أشد انتقاد، دور الديانة الإسلامية في الأمور الزمانية وتسييس المشايخ والمفتين وتأثيرهم في الطوائف المسلمة في البلد. غير أن الصورة التي نراها اليوم، على الأقل بالنسبة إلى الطائفة المارونية، هي صورة خلط تام بين الدور الروحي للكنيسة الذي أصبح ممحواً أكثر فأكثر لمصلحة دور سياسي كبير للبطريرك الماروني الذي تخضع له الطبقة السياسية المسيحية كلها تقريباً. قد نفسر هذا الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية عند المسيحيين، من خلال الظروف الاستثنائية التي شهدتها لبنان في السنوات العشرين الماضية، ولكن حبذا لو يتغير هذا الوضع بسرعة. فلا ينبغي للكنيسة المارونية أن تقحم مكانتها المعنوية في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية اليومية. فهذا أمر لا يندرج ضمن التقاليد اللبنانية والمسيحية، وإن استمر هذا الوضع فترة أطول ستضعف مكانة الكنيسة وسلطتها المعنوية.

في الواقع، لن نحظى بإصلاح ديموقراطي معتمق في لبنان إلا بعد إلغاء القرار رقم 60 عام 1936. ويجب أن يلغى دور الطوائف الدينية كقاعدة للنظام العام كما هو منصوص عنه في هذا القرار لتعود إلى دورها الأساسي الروحي والثقافي والاجتماعي. فهذا القرار هو الذي ما زال يسجن العلمانيين في المنطق الملتوي القائل بخلق طائفة جديدة ينضم إليها من يرغب في الخضوع لقانون أحوال شخصية مدني الطابع، مع العلم أن هذا ما نص عليه القرار 60، لكنه لم يطبق قط.

طبعاً، قد تكون هذه الخطوة الأولى. ولكن، أليس من الأفضل أن نطالب بقانون الأحوال الشخصية مدني موحد كقاعدة للنظام العام كما هي الحال في تركيا أو تونس على سبيل المثال، وفي الوقت نفسه أن نترك لكل لبناني بلغ سن الرشد، لو أراد ذلك، حق اختيار قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطائفة التي ينتمي إليها عوضاً عن الخضوع لقانون الأحوال الشخصية العام؟ لا شك في أن هذا سيثير موجة قوية من الاعتراضات في الطوائف المسلمة كما لدى السلطات الدينية المسيحية. ولكن، إذا تركنا لكل لبناني حق اختيار قانون الأحوال الشخصية الذي يريد الالتزام به، ألن يتوافق هذا أكثر مع روحية الديموقراطية الفردية ويؤمن بشكل أفضل الاحترام الكامل للحرية الدينية العزيزة جداً على قلب كل مناد بالديموقراطية وعلى كل مؤمن يحترم الحرية ولا يمارس أي شكل من أشكال التعصب والإكراه في الدين؟ هذا سؤال يستحق أن تفكر فيه.

بناء المستقبل

1 - التحرر من شعارات الجيل السابق

لا بد هنا من الاستشهاد بعبارة الأب المرحوم لوبري عام 1962 الذي أدار بعثة IRFED في لبنان، وهي التي استند إليها الجنرال شهاب في عمله الإصلاحي، فأقول إن لبنان يجد نفسه مرة أخرى اليوم «عند مفترق طرق». فبعد أن تحرر من الهيمنة السورية، ليس من المفترض أن تفرض قوى مهيمنة أخرى نفسها على لبنان مستفيدة من انتهازية الجزء الأكبر من الطبقة السياسية - الطائفية ومن الانقسامات التقليدية بين اللبنانيين. بالعكس، يجب أن يشكل الحوار القاعدة اليومية للحياة السياسية، ويجدر بنا أن ننبه طبقتنا السياسية حتى تلغي كل عنف في خطابها. فإذا لم تكن حذرين، فقد يتحول هذا العنف الخطابي مع الوقت إلى عنف جسدي. وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن نهني الجيل الشاب، بكل مذهب مجتمعة، لأنه تظاهر بشكل سلمي لمطالب متناقضة من دون أن تظهر العدائية.

ولكن، لا يجوز أن يكون العنصر الشاب أسير شعارات الجيل السابق وزعماء الطوائف أو قادتها الذين ينادون بها. فقد آن الأوان لتحرر من خضوعها للأشكال المختلفة للترجم لمروجي الحرب التي مزقت لبنان بين العامين 1975 و1990. آن الأوان لترمي ولاءها إلى الزعماء التقليديين جانباً كي تفكر في برامج الإصلاح وتوجهاته، لا في الشعارات الفارغة، وكي تحرر فعلياً لبنان من زعمائه الطائفيين الذين جلبوا الويلات على البلاد بشكل متكرر منذ عام 1840.

2 - تجديد رسالة لبنان كبلد رالد في المشرق العربي

إذا أردنا أن نتخطى التباينات الحادة التي مزقتنا منذ الاستقلال (وحتى في نزاعات القرن التاسع عشر)، فهذا يعني أن نخرج من منطق الطائفية التقليدية الذي يزج بنا في حلقة مفرغة متجسدة في وضع الدولة الحاجز الذي أنشأ هذه الطائفية منذ العام 1840. ولهذه الغاية، يجب أن يتوصل الجيل الجديد إلى التفكير باستقلالية في مصير جديد للبنان متحرراً من العنصر المأسوي والدامسي في تاريخنا المعاصر. يجدر بنا أن نستعيد رسالة الوجود اللبناني النبيلة، رسالته كرائد نهضة ثانية ضرورية أكثر من أي وقت مضى في المشرق العربي بعد أن أجهضت النهضة الأولى المجيدة بسبب اشتداد الحرب الباردة في المنطقة وتأسيس دولة إسرائيل الغاصبية. هذا هو إرثنا السري، ومن دون هذا الإرث، لن يكون لبنان إلا مكاناً للهو والتسلية للسياح ومركزاً للصفقات العقارية والمالية التي أسقطتنا في هاوية المديونية وبيع أجمل عقاراتنا لغير اللبنانيين.

هذا هو الوضع الذي يتعين علينا قلبه من الأساس، كي يصبح لبنان مركز تفوق فكري وثقافي ومعرفي يتسنى فيه أخيراً للعنصر الشاب أن يجد فرص عمل على مستوى كفاءاته وديناميته، بدل أن يهاجر إلى غير عودة، ويترك مصير البلاد إلى مزيد من التشنج الطائفي الفرغاني وانحراف الممارسة الديموقراطية واستمرار القيود عليها والبقاء على وضع لبنان دولة حاجز لا يتحكم بها أبناؤها.

باحث لبناني. وزير سابق.

المصدر: النهار

التاريخ: ١٧ يوليو ٢٠٠٥

النهار

الأزمة الوزارية تتدول وواشنطن تتهم سوريا بالعمل على "خلق لبنان" سياسياً واقتصادياً
بعد "الحصار" البري دمشق تفرض "حصاراً" بحرياً وتعتقل صيادين في الشمال
لحدود: لا أريد استثناء أحد ووضعنا خطير بلا أجهزة
السنيرة: التشكيلة الأخيرة هي وسيلتي للعمل والإنجاز

إذا كان الدخان الأبيض أو الأسود دليلاً على انفراج أو تعقيد في تأليف الحكومة سيتصاعد من لقاء جديد بين رئيس الجمهورية أميل لحود والرئيس المكلف فؤاد السنيورة، فإن مواقف لكل منهما أمس توحى أن الأمور ليست على ما يرام، انطلاقاً من التعارض بين الجانبين حول الصيغة الفضلى للحكومة العتيدة. علماً أن الرئيس المكلف الذي باشر جولة على رؤساء الطوائف سيجد اليوم أن الديمان المقر الصيفي للبطريركية المارونية مسرح بديل من الحوار حول التمثيل المسيحي عموماً والماروني خصوصاً في ضوء الاتصالات واللقاءات التي جرت مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير من بعيدا والعماد ميشال عون على السواء.

لحدود

ماذا لدى الرئيس أميل لحود ما يقوله حول التشكيلة الحكومية؟
خلال زيارته أمس لمستشفى سرحال مطمئناً إلى صحة نسيه نائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة المستقيلة وزير الدفاع الياس المر، أطلق لحود سلسلة مواقف هي الأولى له منذ اللقاء الأخير الذي جمعه أول من أمس والرئيس المكلف فؤاد السنيورة. فهو قال "أن الصيغ المطروحة ليست هي الصيغ التي يمكن أن تجبه بها الاخطار التي تحدى بنا".
وعندما قيل له أن الفريق الآخر يقول أن كرة تشكيل الحكومة أصبحت في ملعبه تساعل: "أي كرة؟ وأي ملعب؟". وأضاف:
"أنا كرئيس للجمهورية لا أريد استثناء أحد في التركيبة. هناك خلل كبير في توزيع الحصص لدى الطوائف، وخلل كذلك في توزيع الحقائق. المطلوب حكومة متوازنة يتمثل فيها الجميع.
وأنا في انتظار الرئيس المكلف والصيغة النهائية".
وتابع لحود: "جاءني كثيرون ممن يطالبونني بضرورة تأليف حكومة بأسرع وقت لأن هناك مساعدات دولية للبنان لا يجوز أن تلغى. وسألت المعنيين من الدول الكبرى عن هذه المساعدات فتبين لي أن ما قرره الدول الكبرى للبنان من مساعدات هي 40 مليون دولار، بينما قررت السلطة الفلسطينية ملياري دولار".
وتوقف عند الأمن فقال: "لا يجوز ترك البلد بوضع خطير كالذي هو فيه بعدما كان لبنان يعيش في نعيم أمني داخلي من خلال قوتنا الداخلية. لقد أطاحوا بالضباط الأمنيين بعد اغتيال الشهيد رفيق الحريري. وأطاحوا بالأجهزة الأمنية اللبنانية بدلاً من الالتفات حولها لملاحقة المخلين بالأمن والارهابيين. لا يجوز أن يبقى لبنان مكشوفاً أمنياً، لذا يجب أن تكون هناك حكومة قوية مع أجهزة أمنية قوية كذلك لجبه الاخطار التي تهددنا".
وعلم من مصادر مطلعة على موقف بعيدا أن رئيس الجمهورية واصل اتصالاته أمس مع مختلف الأطراف بمن فيهم

البطريك صفيير والعماد عون. ويتوقع ان يحيط لحدود السنيورة بالمعطيات التي سنتكون لديه، وان يطلع منه على حصيلة مشاوراته التي اجراها خلال الساعات الماضية ويتابعها اليوم. ولكن الموعد المبدئي للقاء المنتظر بينهما لا يبدو انه حدد بعد، في انتظار استكمال المشاورات المتواصلة في الاتجاهات المختلفة. وهذا ما سنبينه الساعات المقبلة، ولا سيما بعد زيارة السنيورة للديمان اليوم.

وتخوفت مصادر مراقبة من ان يؤدي رد الرئيس لحدود الصيغ الحكومية مرات، الى ازمة حكم قد تترك آثاراً غير ايجابية في الراي العام الدولي، تنعكس على الحكم برمته.

في حين ان سلسلة اتصالات برئيس الجمهورية عكست اتجاهاً لديه لتوقيع مرسوم تأليف الحكومة الجديدة مع احتمال اقدمه على خطوة غير مسبوقة هي رفضه توزيع قريبين منه وترك التركيبة الحكومية بكاملها للسنيورة والنائب سعد الحريري والغالبية النيابية من دون ان يتمثل فيها، فيلقي تبعة الحكم برمته على رئيس الحكومة وفريق عمله.

السنيورة

على نقيض مما يطرحه لحدود، أعلن الرئيس المكلف في مستهل جولة على رؤساء الطوائف، وقد بدأها بمفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، ان التشكيلة الاخيرة التي عرضها في بعثا اول امس "هي التي أستطيع ان اعمل من خلالها ومعها، على ان تتولى القضايا التي تشغل بال اللبنانيين. فاللبنانيون جميعاً يودون الاطمئنان الى الامور الامنية والى المستقبل، وبالتالي علينا ان نعمل سوية من خلال فريق عمل متجانس (...). يسمح للحكومة بالعمل والانجاز بدلاً من ان تصاب بشكل او بأخر بالشلل".

ويواصل السنيورة جولته اليوم فيزور الديمان في الحادية عشرة قبل الظهر، ثم في الخامسة عصراً متروبوليت بيروت للروم الارثوذكس الياس عودة، ويختتمها في السابعة بزيارة رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبد الامير قبلان.

صفيير - عون

وكان العماد ميشال عون اوفد بعد ظهر امس الى الديمان ثلاثة من "كتلة التغيير والاصلاح" هم النواب نعمة الله أبي نصر وفريد الياس الخازن وابراهيم كنعان للقاء البطريك صفيير، ناقلين اليه رسالة من رئيس كتلتهم تتعلق بالوضع الحكومي، وعادوا الى الرابية برسالة جوابية.

وفي معلومات لـ"النهار" ان الرسالة التي نقلها الوفد الى الديمان مفادها ان تغيب عون وحلفائه يعني تغيب 25 الى 30 في المئة من الشعب اللبناني، وسألت: "اين الوفاق ومد اليد للذان ينادي بهما الفريق الآخر؟".

وشرحت الرسالة موقف عون الذي يؤكد ان رئيس الجمهورية شريك في تأليف الحكومة، وان المادة 65 من الدستور التي اعطته حق استعمال الثلث المعطل، جاءت لتعطي الرئيس صلاحيات افقدته اياها نصوص الطائف. وان من حق الرئيس الحصول على ثلث النواب زائداً واحداً.

وفي المقابل رأى البطريك صفيير، وفق مصادر مطلعة أنه يجب التروي وعدم "سلق" المسألة، من دون ان يتوقف عند الاشخاص، مؤكداً ان من حق الموارنة اختيار ممثلهم في الوزارة كغيرهم، كما لهم حق لم يحصلوا عليه في اكثر من منطقة خلال الانتخابات النيابية الاخيرة. مع تنويهه بمزايا الاسماء المارونية المتداولة في الصيغ الحكومية المتداولة. وسبقت زيارة الوفد العوني للديمان زيارة قام بها النائب السابق سليمان فرنجيه الى الصرح البطريكي واجتمع بالبطريك الماروني وتداول معه الوضع العام لخمس واربعين دقيقة، ثم تابعا الحديث الى مائدة البطريكية.

وأوضح فرنجيه بعد اللقاء ان المطلوب هو العمل خارج مفهوم توزيع الحصص واعتبار الجميع مجموعة واحدة. ورأى ان المخرج من الازمة الحكومية الحاصلة هو "قليل من الايجابية من آل الحريري"، ناقلا عن البطريرك صفير اصراره على "تمثيل الجميع وعلى ان يختار الموارد ممثلهم".

وافادت معلومات ليلا ان عظة البطريرك صفير اليوم ستسبق لقاءه مع الرئيس المكلف. ونقل النائب ابراهيم كنعان عن البطريرك انه "غير مرتاح الى الوضع، اذ ان مفهوم غبطته لاتفاق الطائف ليس تغليب منطق الاكثرية العددية حتى داخل مجلس النواب، ولا هيمنة لفريق على فريق آخر".

بحر الشمال

وفي وقت تتفاقم ازمة الشاحنات التي اقلقت سوريا منافذ الحدود البرية في وجهها منذ نحو ثلاثة اسابيع، بدأ امس فصل جديد ولكن هذه المرة في البحر، وذلك عندما اقدمت البحرية السورية على توقيف خمسة صيادين في منطقة العريضة بحجة تجاوزهم المياه الإقليمية اللبنانية. وقد اعتصم صيادو الاسماك في ميناء طرابلس امام مقر النقابة احتجاجا على توقيف زملائهم مطالبين بالافراج عنهم، فيما اوضحت النقابة "ان الصيادين السوريين موجودون بكثرة في ميناءي العبدية وطرابلس ويعملون بشكل يومي من دون ان يتعرض لهم احد".

واجرى وزير الاشغال العامة والنقل عادل حمية اتصالا بنظيره السوري مكرم عبيد حول اعتقال الصيادين فوعده بحل هذه القضية وتخليه الصيادين الخمسة.

واشنطن

وفي رسالة لمراسل "النهار" في واشنطن هشام ملحم، اتهم مسؤولون اميركيون سوريا بشن حملة "قذرة" لخنق لبنان سياسياً واقتصادياً، من خلال اغلاق حدودها معه، وعرقلة تشكيل حكومة لبنانية جديدة"، وقالت ان الرئيس اميل لحود يشارك في هذه الجهود الرامية الى تقويض ارادة الشعب اللبناني. وأكدت ان هذه المحاولات تتناقض مع قرار مجلس الأمن 1559. وحذرت دمشق من انها تتشاور مع حكومات اخرى، من بينها فرنسا، "لارغام سوريا على وقف هذه الممارسات".

وجاءت هذه الاتهامات والتحذيرات في مقال للصحافية المخضمة روبن رايت نشرته امس صحيفة "الواشنطن بوست"، ونسبت فيه الى فريدريك جونز الثاني الناطق باسم مجلس الأمن القومي اتهامه الرئيس لحود الذي وصفته الصحيفة بأنه "حليف سوريا تم تمديد ولايته لثلاثة سنوات بضغط منها"، بأنه "يمنع تحقيق ارادة الشعب اللبناني... بسبب عرقلة جهود الرئيس المكلف فؤاد السنيورة تأليف حكومة جديدة".

ونسبت الصحيفة الى مسؤولين اميركيين قولهم ان سوريا قد عرقلت 3 محاولات حتى الآن من السنيورة لتأليف حكومة لا تكون خاضعة للسيطرة السورية وذلك للمرة الاولى منذ 29 عاماً. (جاءت هذه الاتهامات الاميركية لسوريا وللحود، بعد ايام من نشر "النهار" اتهامات مماثلة على لسان مسؤولين اميركيين آخرين).

واضاف جونز ان سوريا تحاول الآن "تقويض الاقتصاد اللبناني من خلال منع الصادرات اللبنانية الأمر الذي ادى الى ائتلاف ما تقدر قيمته بملايين الدولارات من المنتجات الزراعية المحملة في شاحنات متوقفة منذ السابع من الشهر الجاري على الحدود السورية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الخارجية ان عدد الشاحنات التي تحمل منتجات من مرفأ بيروت الى سوريا والعراق ودول الخليج، قد انخفض من 300 شاحنة في اليوم الى صفر خلال الاسبوعين الماضيين.

وأشارت الصحيفة الى ان المسؤولين الاميركيين والاوروبيين يواصلون اتهام سوريا بأنها لم تسحب جزءاً كبيراً من عناصر استخباراتها من لبنان والمقدر عددها بخمسة آلاف عنصر. وقال مسؤول في وزارة الخارجية ان هناك "الكثير من الأدلة" التي تبين ان سيطرة سوريا على لبنان لا تزال قوية. وتابع: "كل هذه الاجراءات تنتهك القرار 1559 الذي يدعو الى انهاء سيطرة سوريا على لبنان ووقف تدخلها فيه".

وذكرت الصحيفة ان الحكومة الاميركية حذرت سوريا من انها تتشاور الآن مع حكومات اخرى، بينها فرنسا، "لارغام" دمشق على وقف تدخلها في لبنان "ولتعزيز ديموقراطية لبنان واستقلاله".

ولكن السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى نفى للصحيفة وبقوة هذه الاتهامات ووصفها بـ"السخافة" وبأنها لا تستحق الرد. واضاف: "ليس هناك سياسي لبناني واحد شكك من التدخل السوري في ما يحدث الآن في المشهد السياسي اللبناني". مضيفاً: "وحدها الولايات المتحدة تتدخل في شؤون لبنان. وأوضح مصطفى "ان الاجراءات الامنية الجديدة قد خلقت بعض المشكلات للذين يريدون عبور الحدود". وبعدها اشار الى تصريحات المسؤولين السوريين في شأن اعتماد الاجراءات الامنية الجديدة، قال: "هذه ليست مسألة تستحق بيانات من وزارة الخارجية (الاميركية) وسيتم حلها ومعالجتها".

ولكن مسؤولاً في وزارة الخارجية ناقض السفير السوري قائلاً: "هذه ليست مسألة تتعلق بالتأخير والتفتيش، او اعتماد الاجراءات الجديدة التي تؤخر الحركة. بل هذه عقبة". وقدرت وزارة الخارجية ان اغلاق الحدود يهدد خمسين الف وظيفة في لبنان، كما ان قيمة الخسائر الزراعية قد كلفت لبنان مليوناً ونصف مليون دولار، وتصل قيمتها اليومية الى 300 الف دولار.

وكشفت الخارجية ان سوريا قد اتخذت اجراءات "عقابية" اضافية ضد لبنان بينها منع توزيع منتجات شركة لبنانية للمياه المعدنية بحجة ان غطاء قناني هذه الشركة سداسي النقاط ويشبه نجمة داوود السداسية على العلم الاسرائيلي، الامر الذي ادى الى اعتقال الموزع السوري لهذه القناني. ونسبت الصحيفة الى مسؤول في الخارجية الاميركية قوله: "من الواضح ان هذه الاجراءات تشكل خنقاً للقطاع الاقتصادي اللبناني الاكثر تعرضاً للضغوط، اي قطاع الزراعة والتجار الصغار (...). على ان سوريا كانت تاريخياً البوابة التي تعبرها المنتجات الزراعية والصناعية اللبنانية الى بقية دول المنطقة. وسوريا الآن تستخدم كل لعبة قذرة في قوانين الصادرات لديها لتحقيق اقصى درجات التعويق" على الحدود.

ومن المتوقع ان يعقد الاتحاد الاوروبي جلسة عمل غداً الاثنين في بروكسل للبحث في الازمة المتنامية في لبنان، وفقاً لما ابلغ دبلوماسي اوروبي للصحيفة. وسيحدث مبعوث الامين العام للامم المتحدة الى المنطقة تيري رود - لارسن الى وزراء خارجية الاتحاد. ويسعى بعض دول الاتحاد الاوروبي، وفقاً للمصدر الدبلوماسي ذاته، الى تنبيه سوريا بأن أي تعميق للعلاقات الاوروبية - السورية سوف يتوقف على درجة تعاون سوريا مع الاوضاع اللبنانية والفلسطينية.

المصدر: النهار

التاريخ: ١٧ يوليو ٢٠٠٥

النضال

من بيروت الى دمشق...

ان يتحدث المسؤولون السوريون عن اعتبارات امنية ادت الى الازمة المستجدة على الحدود مع لبنان، فهذا من حقهم. ولكن ثمة تصريحات تعكس انطباعات مختلفة يتقاطع شكل او بأخر مع حديث عن "اعمال تضيق وضغط متعمدة" تتمثل بصفوف طويلة للشاحنات تمتد كيلومترات على الحدود بقاعاً وشمالاً، ويشير الى ازمة سياسية اكثر مما يعبر عن اجراءات امنية. فعندما يتحدث نائب وزير الخارجية السوري السفير وليد المعلم عن "قلة الوفاء التي تسبب غصة"، والامين العام للمجلس الاعلى السوري - اللبناني نصري خوري عن "مناخ في الرأي العام السوري ضاغط على الدولة نتيجة بعض الاجواء ضد سوريا في لبنان"، فان في مثل هذا الكلام ما يوحى، بل ما يؤكد، ان القضية ليست امنية بحتة بمقدار ما تتم عن ازمة سياسية. مرة جديدة، من حق الادارة السورية ان تتخذ الاجراءات الضرورية في مواجهة ازمة ما، امنية كانت ام سياسية، ولكن ما يجري على الحدود، لا يمكن في النهاية ان يؤدي الى نتيجة لمصلحة اي من البلدين. فالمتضررون من الاجراءات الجديدة هم سوريون ولبنانيون وسواسية في المعاناة، والطريق لا تفتح امام الشاحنة السورية وتغلق امام "شقيقتها" اللبنانية والقاسم المشترك هو وجهة السير. من المصنع في اتجاه جديدة بابوس. من بيروت الى دمشق. ما ورد عن "قلة الوفاء" و"المناخ الضاغط في الرأي العام في سوريا" في كلام وليد المعلم ونصري خوري ينم عن مشكلة سياسية لا يمكن ان تعالجها الاجراءات الامنية. لقد اختلطت السياسة بالعلاقات الانسانية بين الشعبين الشقيقين. واللبنانيون مسؤولون عما آلت اليه الاوضاع تماماً كما السوريون واكثر. لم يحاولوا تحييد العلاقات بين الشعبين عن الازمة التي استجدت بين الحكام والسياسيين منذ انسحاب القوات السورية من لبنان في نيسان الماضي بقرار شخصي من الرئيس بشار الاسد. مسألة العمالة السورية في لبنان لن تكون عقبة في وجه اعادة "تطبيع" العلاقات، "رأس مالها" تنظيم هذه العمالة عبر وزارة العمل من جهة، وتحييد العمال عن السياسة وعدم زجهم في متاهات "الامن" من جهة اخرى. من الافضل تركهم وشأنهم يسعون وراء الرزق الحلال واسقاط الحجج التي يتلوى وراءها اصحاب الشعارات العنصرية غير المبررة بأي شكل من الاشكال. وفي داخل "الرأي العام" الذي اشار اليه نصري خوري، كانت الانتقادات اللبنانية لـ"الوجود العسكري والمخابراتي السوري في لبنان" مقبولة وتلقى تفهما على حد تعبيره، ولكن، بعد الانسحاب لم يعد هذا "الرأي العام" يجد مبرراً لها. وفي كل الحالات فان المشهد على الحدود، فيه ادانة للبنان وسوريا على حد سواء، وهو ان دل على شيء، فعلى ان كل الاتفاقات والمعاهدات التي وقعاها لم يظهر لها اثر، علما انها يفترض ان تتضمن آلية لحل الازمات... وان دل هذا المشهد على شيء فانما على ان النظامين في البلدين فشلا منذ ثلاثة عقود على الاقل، في بناء علاقات اخوية ومميزة حقاً، كما كانوا يدعون. كانت العلاقات "الشعبية"، اذا صح التعبير، على مر السنين اقوى من العلاقات بين الانظمة. في اسواق "الشام" يتوحد اللبنانيون والسوريون. لا مشكلة بينهم على الاطلاق. واكثر النقاشات حدة، لا يتعدى "الاسعار" وكم تساوي في اللبناني والسوري او الدولار... عندما "تتعرقل" على الحدود، تختفي حركة الذهب والاياب وتعلو "الصرخة" في اسواق الحميدية والحمرا والمرجة وابو رمانة كما تعلو في اسواق بيروت التي غابت عنها حركة السيارات السورية وخصوصاً ايام الجمعة من كل اسبوع، الاضرار مشتركة طبعا.

هذه الازمة ستنتهي. فالتاريخ علمنا ان ما من ازمة حدودية الا انتهت. التفاهم قدر البلدين، والتكاذب السياسي لا يقيم علاقات مميزة. فليترجم اصحاب الشعارات شعارات "الاخوة والتعاون والتسيق ووحدة المسار والمصير"، وخصوصاً في لبنان، ليترجموا شعاراتهم، ليقبلوا على دمشق وليسألوا ما المشكلة؟! كل الاتصالات الخجولة التي أجريت لم تصل حتى الى "المسكنات". ها هي أزمة الحدود تصل الى البحر حيث لم تكن هناك معابر ولا حدود ولا خطوط عسكرية قبل الازمة الاخيرة في "البر"... كان بعض الصيادين في "الاتجاهين" يضل الطريق ويتجاوز "حدود" البحر وكان "الخفر البحري" يكتفي احياناً بالسؤال عن هوية الصيادين. هنا تبدو المشكلة أكثر فأكثر مشكلة "مناخ" اكثر منها مشكلة أمنية، وفي الحاليين يكمن الحل فقط بالتعاون والتسيق حقاً هذه المرة، أقله كما يحصل على الحدود مع العراق.

ولعل أسوأ ما في هذه الازمة توقيتها، رئيس حكومة تصريف أعمال لا حول له ولا قوة. ورئيس حكومة مكلف في "الوضعية" نفسها. نجيب ميقاتي اتصل مرتين الاسبوع الماضي بصديقه الرئيس بشار الاسد فكان الجواب أن "القضية امنية" وفؤاد السنيورة قال انه سيزور دمشق بعد تأليف الحكومة ونيلها الثقة. وتحدث بلهفة وبصدق عن سوريا مؤكداً: "نحن دائماً نقول إن للبنان، باستثناء البحر، جراً واحداً هو سوريا". وفي المرحلة الانتقالية، لا من يصرف الاعمال، ولا "المكلف"، ولا وزير الاشغال العامة والنقل عادل حمية الذي اتصل أمس بنظيره السوري مكرم عبيد، ولا الامين العام للمجلس الاعلى اللبناني - السوري، يمكن أن يحلوا المشكلة، كل على طريقته، نصري خوري يقولها صراحة: المطلوب خطوة من لبنان في اتجاه سوريا والتفاهم على سبيل حل المشكلة وأنه "جاهز" لتنفيذ أي قرار سياسي "فلمت صاحب القرار"...

وسط هذه الاجواء، ثمة سؤال كبير هو: ما المانع في انعقاد قمة لبنانية - سورية؟ ألا تستحق التطورات الدراماتيكية المتسارعة منذ اشهر مثل هذه القمة؟ وهل ما يحول دون أن يبادر لبنان الى طلب انعقادها وعلاقات الرئيس اميل لحود مع الرئيس الاسد متينة وعميقة ولا تشوبها شائبة؟

اذا كان هناك ما يحول دون مثل هذه القمة وفي هذه الظروف بالذات، ما هو وما هي اسبابه؟ من حق اللبنانيين بالطبع، وكذلك السوريين، أن يعرفوا الجواب!

سمير منصور

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٧-١٠-٢٠٠٥



لبنان: ثلث لتعطيل أي حكومة!

عبدالله اسكندر الحياة - 05/07/17

لم يسبق لرئيس حكومة في لبنان ان كُلف بشبه إجماع المجلس النيابي. كما لم يسبق ان دعمت غالبية نيابية مطلقة رئيس وزراء مكلفاً. لكن فؤاد السنيورة لم يتمكن، رغم تسجيله هذين السبقين التاريخيين، من اعلان تشكيلته حكومته العتيدة بعد مرور اكثر من اسبوعين على تكليفه في الاستشارات الملزمة. وحتى لو اعلن السنيورة حكومته مطلع هذا الاسبوع، فانه يسجل سبقاً آخر يتمثل في عدم القدرة على ترجمة نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة التي افرزت غالبية واضحة، بما كان يفرض ان يكون اعلان الحكومة، بعد التسمية، مجرد اجراء شكلي، ما دامت الاكثريّة واضحة والتيارات المنتصرة في الانتخابات واضحة والدعم المضمون واضحاً ايضاً.

كل ذلك لم يحصل. وهذا يعني ان ديموقراطية الانتخابات التي تحدد في المبدأ منتصراً ومهزوماً لم تعمل في لبنان. في النظام الديموقراطي، هناك فائز في الانتخابات ينتقل الى الحكم، وهناك مهزوم ينتقل الى المعارضة. فالديموقراطية تعمل في المبدأ، لانها تظهر ان طرفاً يحوز على ثقة شعبية اكثر من غيره، وتعطي لهذا الطرف حق الحكم بغض النظر عن حجم انتصاره الانتخابي.

في الحالة اللبنانية، تعثرت اربع محاولات لتشكيل الحكومة، رغم توافر كل العناصر التي تفرضها الديموقراطية ليكون الرئيس المكلف مطلق اليدين في اختيار طاقمه الحكومي وبرنامج الحكم. اذن، ما عرفته محاولات السنيورة لترجمة الانتصار الانتخابي للتيار الذي ينتمي اليه، يخرج نهائياً عن سيرورة العملية الانتخابية وما تفرضه، وذلك على نحو يصبح التساؤل معه مشروعاً عن معنى الانتخاب. حتى لو تحفظ الجميع عن النظام الانتخابي الذي جرى في ظلّه الاقتراع الاخير.

أكثر من ذلك، فهم من الفشل الذي أصاب المحاولات الأربعة لتشكيل الحكومة أن المشكلة الأساسية لهذه التشكيلات أنها «تفتقد» الثلث المعطل، (أي أن تتضمن الحكومة ثلث عدد أعضائها من غير المحسوبين على رئيسها)، بما يتيح تعطيل أي قرار لا يصوت عليه هذا الثلث. أي أن هذه التشكيلات فشلت لأنها لا تتضمن العنصر الذي سيثقل حركتها لاحقاً. وبذلك، يمكن لرئيس الجمهورية الذي فقد صلاحية اختيار الحكومات ورئيسها (عبر الاستشارات الملزمة) وحل البرلمان إذا لم يعط الثقة لأي من هذه الحكومات، أن يفشل أي حكومة ما لم يضمن فيها قدرته على تعطيل عملها. ويصبح تشكيل الحكومات مرتبطاً بمدى تضمنها عنصر إفسال عملها، وذلك بغض النظر عن قوتها النيابية والتحالفات التي تنسجها.

التعديل الدستوري الذي جاء به اتفاق الطائف، لا يعطي لرئيس الجمهورية وحده الحق في احتكار «الثلث المعطل»، وإن في مقدوره المطالبة به وضمانه من أجل توقيع مراسم التشكيل. بل هو حق يمكن أن يطالب به أيضاً أي طرف يتمتع بقوة برلمانية يحتاج إليها أي رئيس مكلف لضمان الثقة لحكومته. وهو ما اشتراطته كتل برلمانية كبيرة على السنيورة. ولما كانت هذه الكتل يغلب عليها اللون الطائفي، ينقلب «الثلث المعطل» الذي أريد منه أن يكون أداة توازن في الحكم (بعد نهاية الحرب الأهلية) إلى فيتو في أيدي الطوائف اللبنانية الكبيرة وأداة تعطيل للعمل الحكومي.

جاءت تسمية السنيورة في إطار مضاعفات اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وبعد موجة التعاطف، خصوصاً في الوسط السني، والتي جاءت ترجمتها الانتخابية غالبية للمعارضة السابقة الممثلة بتياره وحلفائه. لكن التوازنات التي أرساها اتفاق الطائف لا تعطي حصّة سنّية في الحكم بحجم الانتصار الانتخابي. فجاء تعقيد التشكيل الحكومي ليصحح هذا الحجم، وليظهر أن الطوائف الأخرى، خصوصاً الشيعة، لن تتنازل عما أعطاهما إياه الاتفاق، لا في الحجم ولا في السياسة.

لكل هذه الأسباب تعثرت ولادة حكومة السنيورة. ولا شيء يدعو إلى توقع حياة طبيعية للحكومة المقبلة مهما كانت الصيغة التي ستروى عليها.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠٠٥

لارسن يطلعهم اليوم على مدى التزام دمشق وزراء خارجية أوروبا يبحثون المشكلات بين لبنان وسوريا

تتصدر المشكلات المستمرة بين لبنان وسوريا والاتسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة في آب المقبل والملف النووي الإيراني والتفجيرات في لندن، جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اليوم في بروكسل. ويتأخر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو الاجتماع الأول لوزراء خارجية 25 دولة أوروبية تحت رئاسة بلاده، الذي ينكب على دراسة الرد الأوروبي على التفجيرات التي استهدفت لندن. ومن المتوقع أن يصادق المجتمعون على القرارات التي اتخذها وزراء داخلية الاتحاد الأسبوع الماضي لتسريع تطبيق خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب.

ويقدم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن لوزراء خارجية الاتحاد ملخصا حول ما إذا نفذت دمشق تماما مطالب الأمم المتحدة لسحب قواتها وعناصر استخباراتها من لبنان (القرار 1559). وقال مسؤولون أوروبيون إن وزراء الخارجية قد يجددون دعوتهم دمشق لكي تتحرك من أجل تشجيع الاستقرار في المنطقة، لا سيما في لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية، عبر المساعدة في وقف تسلل المقاتلين من سوريا. ويقدم وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى المجتمعين تقريرا عن تطور المفاوضات مع إيران حول ملفها النووي، ونتيجة عملهم من أجل تحضير اتفاق حول ثلاثة مواضيع رئيسية تم التوافق عليها في باريس في تشرين الثاني الماضي، وهي قضايا نووية وسياسية وأمنية بالإضافة إلى تعاون اقتصادي وتكنولوجي. وحول الوضع في فلسطين، يقدم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا، عرضا لنتائج زيارته إلى المنطقة، فيما سيؤكد الوزراء دعمهم للاتسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وسيشدد الوزراء على ضرورة وجود تعاون أكبر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما سيعبرون عن قلقهم إزاء مقياس حكم السلطة الفلسطينية. ويبحث الوزراء أيضا موضوع مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد.

المصدر: الحياه

التاريخ : ١٩-وليو ٢٠٠٥

الأمم المتحدة تبغ الاتحاد الأوروبي قلقها من أزمة الحدود مع سورية...
البرلمان اللبناني يعفو عن جعجع ومعتقلي الضنية وعنجر في غياب نواب
«حزب الله»

نيويورك ، بيروت - راغدة درغام

ينتظر ان ينتقل قائد «القوات اللبنانية» المسجون الدكتور سمير جعجع الى الحرية خلال الايام المقبلة، بعد اقرار قانون العفو العام عنه في الأحكام الصادرة في حقّه، خصوصاً ادانته بالمسؤولية عن اغتيال رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي، وذلك بعدما أمضى في السجن 11 سنة وزهاء ثلاثة اشهر. وأعربت الامم المتحدة عن قلقها من الأزمة السورية - اللبنانية التي كانت موضع بحث خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في بروكسيل.

وعبر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المكلف مراقبة تنفيذ القرار الدولي الرقم 1559، تيري رود - لارسن، امام وزراء خارجية الاتحاد عن «قلق من ازدياد التوتر في العلاقات السورية - اللبنانية، الاقتصادية منها وتلك ذات العلاقة الأمنية».

وبحسب نائبة الناطق باسم الأمين العام ماري اوكابي التي تحدثت الى الصحفيين في نيويورك، بحث رود - لارسن الذي قدم عرضاً لوزراء الاتحاد بدعوة من رئاسته في جلسة رأسها وزير خارجية بريطانيا جاك سترو في بروكسيل، مع الوزراء في المسائل الآتية: «انسحاب القوات والأجهزة الاستخباراتية السورية من لبنان، سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، ونتائج الانتخابات النيابية والجهود المستمرة، في ظل النزاعات، لتشكيل حكومة جديدة، ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها في اطار بسط سيطرة الحكومة على كامل



انصار جعجع يحتفلون بالعفو. (ا ب)

الاراضي اللبنانية، كما دعا القرار 1559 واتفاقات الطائف».

وقالت اوكابي ان «رود - لارسن شدد على ضرورة التنفيذ الكامل لكل متطلبات القرار 1559، رغم التقدم الرئيسي في بعض فقراته».

وبعد المحادثات مع الوزراء دعا رود - لارسن كل الأطراف المعنية الى «الاستمرار في استخدام الحوار»، كما ناشدها ان تلجأ الى «الحكمة والوعي على اساس حق الشعب اللبناني بالاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي».

وقال: «كان الاجتماع بناء ومتطلعاً الى امام، وعكس تشابهاً مميّزاً على الصعيد الدولي كما عكس اجماعاً في السياسة المعنية بالقرار 1559».

وتابع لارسن: «هذا ما تعكسه الاستنتاجات للاجتماع والتي صدرت عن الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي».

وبحسب اوكابى «سيبقى رود - لارسن، نيابة عن الأمين العام، على اتصال وثيق باللاعبين الأساسيين. ولقد أجرى محادثات مكثفة في الايام القليلة الماضية مع الرئيس اللبناني اميل لحود ورئيس الوزراء المكلف فؤاد السنيورة وغيرهما».

وفي بيروت، أقر البرلمان اللبناني الجديد، في أول جلسة عقدها أمس، العفو عن جعجع متزامناً مع اقتراح قانون العفو عن موقوفى الضنية ومجدل عنجر والقرعون الذين ينتمون الى مجموعات اسلامية متشددة، والذين كانت محاكمتهم تأخرت خمس سنوات بعد اتهامهم بتأليف مجموعة ارهابية اصطدمت بالجيش اللبناني.

وتنظر مغادرة جعجع سجنه تحت الأرض في وزارة الدفاع، اجراءات رسمية بدءاً بتوقيع رئيس الجمهورية اميل لحود على المرسوم مروراً بنشره في الجريدة الرسمية المرجح اصدار ملحق استثنائي لها فور التوقيع، فيما ترى اوساط سياسية متعددة ان لحود قد يرد قانون العفو عن موقوفى الضنية ومجدل عنجر. وفيما أشارت معلومات لأوساط مقربة من عائلة جعجع الى انه سيغادر سجنه الى المطار مباشرة لينتقل الى الخارج من اجل اجراء فحوص طبية، تشكل عودته الى المسرح السياسي اللبناني الخطوة الثانية المهمة التي تأتي في سياق التحولات السياسية الكبرى على الساحة اللبنانية عقب الانسحاب السوري من لبنان، وبعد الخطوة الأولى التي تمثلت بعودة العماد ميشال عون من المنفى في 7 ايار (مايو) الماضي. ويعيد خروج جعجع الى الساحة المسيحية ثقلها في المعادلة اللبنانية لشعور المسيحيين بأن مرحلة الإدارة السورية للوضع اللبناني أبعثت رموزاً من قياداتهم عن المسرح السياسي في شكل أضعف دورهم فيه وفي السلطة، كما يعيد شيئاً من التوازن الى الوضع المسيحي نفسه ليصبح متعدد الأقطاب.

وحصل هذا التطور في وقت تستمر التعقيدات المحيطة بأزمة الحدود بين لبنان وسورية وبتأخر



سائق شاحنة في جديدة يابوس على الحدود اللبنانية - السورية. (ا ب)

تأليف الحكومة برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة. وفيما أعلن في بيروت الإفراج عن الصيادين التسعة الذين كانت اوقفتهن السلطات السورية، نتيجة اتصال لحود بالرئيس السوري بشار الأسد، واتصالات أجراها رئيس الحكومة المستقلة نجيب ميقاتي، أشارت مصادر سورية الى انه أفرج عن خمسة منهم فقط، وقالت ان دمشق سلمت مسؤولين لبنانيين «مذكرة رسمية» تطالب بالتعويض عن 36 قتيلاً و250 جريحاً سقطوا في لبنان.

وأفادت مصادر مطلعة ان تحرك الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في اتجاه دمشق لم يثمر، وأن اتصال الرئيس المصري حسني مبارك

بالرئيس الأسد اول من امس يرفع مستوى التحرك العربي مع سورية، لحلحلة الأزمة مع لبنان. اما في شأن أزمة تشكيل الحكومة، فقد كان لافتاً امس اعلان ميقاتي بعد لقائه لحدود ان هناك حلحلة للعقبات وأن الحكومة قد تظهر قريباً. وسيزور السنيورة رئيس الجمهورية صباح اليوم للبحث في موقفه من تشكيلة الـ 24 وزيراً التي كان قدمها إليه الجمعة الماضي، وساد التكتم على جهود جرت بعيداً من الأضواء لمعالجة العقد. إلا ان العماد ميشال عون اعلن مساء أمس ان «السنيورة يماطل في تشكيل الحكومة وأنا امام أزمة مفتعلة»، وانه قد الأداء «غير المقبول للسنيورة». وأعرب عون عن أمله بأن تشكل الحكومة في اقرب وقت، معتبراً انه من حق رئيس الجمهورية ان يغير في التشكيلة التي قدمت إليه وتقديم تشكيلته وأن هناك اشياء مقصودة يقوم بها السنيورة تمس في صلاحيات رئيس الجمهورية وفي الأصول والشكليات.

ورحب عون بخروج جعجع من السجن، مذكراً بالاتفاق الذي تم مع «القوات» على تخطي احداث 1990 وترك التاريخ للحكم عليه، وأن مسألة التوافق او التنافس في السياسة معها ستكون ضمن الأصول الديمقراطية وأن كل الاحتمالات مفتوحة.

واعتبر النائب سعد الحريري تعليقاً على تأخر تشكيل الحكومة: «ان ما يحصل غريب، هناك أكثرية نيابية أيدت ودعمت الرئيس السنيورة في حين يتم التعامل مع هذا الموضوع في شكل غير واقعي وكان الأكثرية غير موجودة. ان الإعاقة مدروسة وتهدف الى تعطيل البلد». وأضاف: «الآن البعض يتصرف كأن هذه الحكومة هي حكومة طائفية في حين انها ليست حكومة طائفية». وتمنى على حدود ان يأخذ في الاعتبار مصلحة البلد الذي يواجه صعوبات كبيرة «بدءاً من اغلاق الحدود اللبنانية - السورية بوجه اللبنانيين الذين يكونون كل احترام للشعب السوري». وقال: «موضوع الأمن مضخم بعض الشيء وما يحصل هو اجراء لإغلاق الحدود على لبنان».

المصدر: السفير

التاريخ: ١٩ يوليو ٢٠٠٥

على الطريق

... ومن يفتح في دمشق

باب الكلام عن لبنان؟

طلال سلمان

الطريق بين بيروت ودمشق مقفلة على الخطين بالغضب والمرارة وخيبة الأمل والرغبة في الانتقام. وليست مواكب الشاحنات الموقوفة عند <<خشبة القطيعة>> بسانقيها من الرجال المتروكين للشمس والرياح، والبضائع المصدرة إلى ما وراء جبل الغضب السوري، إلا المظهر السطحي للمرض الخطير الذي يتهدد علاقات الأخوة التي أنزلت من <<الطبيعي>> إلى <<المميز>> وجرى تقنينها في معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات لم يلمس لها أثر في حياتهم من قبل، ولا هي منعت هذه <<الإجراءات الأمنية>> المتعسفة، اليوم. الأخطر أن تلك المعاهدات لم تصمد لفورة الغضب التي أعقبت الانسحاب السوري، الذي تأخر عن مواعده الطبيعي فصار هزيمة، وصيرته أخطاء الممارسات مطلباً وطنياً وأداة ابتزاز دولي لسوريا ومدخلاً إلى الوصاية الأجنبية على لبنان، وبالتالي إلى محاصرة سوريا.

لكأن لبنان اليوم غير ما كان بالأمس، بل لعله أقرب لأن يكون نقيضه. ولكأن سوريا اليوم هي غير ما كانت بذاتها، وغير ما كانته في لبنان.

لكأن هوة عميقة انفتحت بين البلدين الشقيقين منذرة بمخاطر تتجاوز الحاضر إلى المستقبل، وتتخطى النظامين الحاكمين إلى الشعبين اللذين وصل الأمر بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى اعتبارهما <<شعباً واحداً في دولتين>>، ثم خطأ وريثه الرئيس بشار الأسد خطوة أوسع في اتجاه الاعتراف الرسمي والعملية بالجمهورية اللبنانية، كدولة شقيقة ولكنها مستقلة.

أخطر ما في هذا الوضع الشاذ الذي يحكم العلاقة بين البلدين، في هذه اللحظة، أنه متروك للريح لا يجد من يعالجه جدياً، ويخرجه من دائرة الانفعال إلى التصرف المسؤول والحافظ لمصالح الشعبين الشقيقين.

وأبأس ما في توقيته أنه يقع في لحظة شلل مطلق للسلطة في لبنان، العاجزة عن استكمال هيئاتها الرسمية بحكومة مسؤولة، بينما رئيس الجمهورية فيها معطل دوره، بالرغبة في تعديل الأمر الواقع مع وعيه بصعوبة مثل هذا التعديل في ظل ميزان القوى الداخلية الذي أفرزته الانتخابات بالأمر ووفق قانون مطعون فيه وبتوقيت لا يخدم غير الهياج الطائفي والمستفيدين منه.

هو لغم يعترض طريق إعادة صياغة العلاقات بين البلدين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر... التي لا تجد من يهتم بها بما ينقذ الأخوة من أن تتحول إلى قطيعة تستغلها قوى الوصاية الدولية لمصلحتها على حساب مصلحة البلدين في الحاضر والمستقبل؟

ولكن... من يجرف على فتح باب الحديث مع دمشق، ومتى وكيف يمكن أن تكون دمشق جاهزة للحديث مباشرة إلى لبنان لحسم القضايا والمشكلات والمسائل المختلف عليها وتصفية تركة <<العهد>> الذي صار ماضياً من أجل استنقاذ المستقبل.

ربما في مثل هذه الأيام من العام الماضي، أو قبلها بأسابيع، بدأ العمل دولياً لإخراج سوريا من لبنان. ولقد أفادت القوى الدولية ذات الغرض من تدهور العلاقات بين البلدين سياسياً، بالأساس، وافتراق التكتلات والتحالفات التي كان يجمعها <<الخط>> لأسباب شتى بينها اقتراب موعد انتهاء الولاية، والاستعداد لانتخاب رئيس للجمهورية. وكان أبأس ما تم الترويج له في هذا المجال أن بعض السياسيين اللبنانيين، الذين صنفوا فجأة <<معادين

لسوريا>> هم الذين حرّضوا <<الدول>> حتى أقنعوها ثم تبرعوا فكتبوا لها نص قرار مجلس الأمن الدولي 1559 . ومن أسف أن ثمة في دمشق من صدق هذه الترهات ومن اعتمدها في أحكامه وقراراته والتي كان أخطرها أثراً: قرار التمديد للرئيس لحود.

منذ تلك اللحظة انقطع حبل الكلام بين لبنان وسوريا، وانفتح البوغاز اللبناني المكبوت، بالمصلحة أو بالغضب، بخيبة الأمل أو بالرغبة، في وجه دمشق التي تبنت ضعيفة الحجة في ما أقدمت عليه، لا سيما أنها كانت تقدر على الأفضل للبنان ولها.. وبغير اعتراض جدي.

لم يكن تبرير التمديد ممكناً في لبنان، ومع أنه تمّ بالأكثرية النيابية فلقد كان مرفوضاً بما يشبه الإجماع الشعبي... وجاء القرار 1559، الذي استبقه بساعات، ليعطي التمديد أبعداً من الخطورة تجاوزت كل التقديرات، في بيروت كما في دمشق... فقد فقد التمديد <<سحره>> كسلاح دفاعي لا راد له، في وجه الهجوم الأميركي الفرنسي، بدليل أن هذا القرار صدر عشية إقرار التمديد بالأمر، وبتبريرات لم يستطع قبولها أقرب الحلفاء إلى دمشق.. فهم التزموا بغير أن يؤمنوا بجدوى التمديد، محمكين المسؤولية لصاحب القرار.

بعد التمديد تلتطخ الحوار المختل أصلاً والذي صار أشبه بأسطوانة مشروخة، بالدم: وقعت محاولة اغتيال مروان حمادة، أحد رموز معارضة التمديد، ما وضع المستفيدين من التمديد، والذين سيصير اسمهم بعد اليوم <<دولة النظام الأمني>>، في موقع المتهم بالجريمة.

وبعد التمديد اضطر كبير حلفاء دمشق، الرئيس رفيق الحريري، إلى الخروج من سلطة تبين له عملياً وبالتجربة المرة أن ليس له مكان فعلي فيها.

ثم كان أن انشطر الجسم السياسي، الذي رعت دمشق قيامه ونموه وتوزعه مسؤوليات السلطة ومغانمها، على نفسه، خصوصاً أن الحرب الدولية على دمشق قد تزايدت عنفاً، ثم إن الانتخابات النيابية كانت على الأبواب.. وكان من نتائج انشقاق الأكثرية على نفسها أن فرضت عزلة قاسية على رئيس الجمهورية. وحين شكّلت هذه الأكثرية حكومتها الكرامية كانت تلجأ إلى خط دفاع أخير متهاك ولا يملك من <<الذخيرة السياسية>> ما يكفي لحماية ذاته فكيف بحماية <<العهد الممدد له>>.

لم تتأخر الكارثة عن موعدها المرتقب، وإن كانت تجاوزت أي تقدير: فظهر الاثنين الأسود الواقع فيه 14 شباط 2005 تفجّر قلب بيروت وسقط رفيق الحريري شهيداً ومعه صحبة من أصدقائه ومرافقيه أبرزهم الوزير السابق ياسل فليحان.

ولقد أصاب الانفجار القاتل الوجود السوري في الصميم، فاخفت كل إيجابياته التي استهلكها الزمن والأخطاء والارتكابات، ولم يتبق منه إلا فعلة التمديد التي أسقطت الحصانات وحللت المحرمات وحوّلت لبنان إلى شعب ناغم يتفجر بطلب الثأر من الغلط السياسي الذي أرقص الدم وأدخل البلاد في دوامة الموت.

انغلق باب الحوار مع سوريا، تماماً: سدته الهتافات المعادية التي تجاوزت كل حد، فشملت إلى النظام الشعب، وصبّت جام غضبها على الموجودين في لبنان أو القادمين إليه، فضلاً عن الرموز السياسية التي ابتدعتها والتي تهاوت كالكرتون..

تبدى وكأن سوريا، التي استهلكت هذه الغضبة الثأرية، لم تعد ترغب في أن تسمع ما يقوله اللبنانيون فيها قيادة وجيشاً ومخابرات وصولاً إلى شعبها وكل ما يقولونه يسوؤها..

وتبدى كأن اللبنانيين لم يعودوا معنيين إلا بأمر واحد هو خروج سوريا من لبنان.. فمن حاول أن يبرئها من الدم حملها مسؤولية وقوع الجريمة (التي ما زال مرتكبوها مجهولين)، كما أحال إليها مسؤولية <<النظام الأمني>> الذي كانت ترعاه وتوجهه وتقوده.

في لحظة تهاوى كل ذلك البناء الذي استغرقت إقامته زمناً عزيزاً... وكان رد فعل سوريا مستهجنًا: انغلقت على مرارتها وقررت أن تنسى لبنان، إلا كمصدر للشر والخيبة ونقص الوفاء وتكران الجميل!

وقال قائل السوريين: ماذا يريد منا اللبنانيون أكثر؟! لقد اعترف رئيسنا بأننا قد ارتكبنا أخطاء.. ثم إننا قد انسحبنا من بلادهم فلماذا يطاردوننا داخل بلادنا! لماذا يحاولون أن ينقلوا إلينا أمراضهم الطائفية والمذهبية؟! لماذا يريدوننا أن نتنكر مثلهم لهويتنا وانتمائنا القومي وقيمنا العليا؟ لماذا يشهرون بنظامنا العلماني بينما تتعاطم هجمة الأصوليات علينا، كما في المنطقة بكاملها، بل في العالم قاطبة؟! لماذا يستعینون علينا بالأجنبي؟! لماذا يوقعون علينا الحرم بينما يجعلون عملاء إسرائيل نواباً وقيادات لعهدهم الجديد؟!

وقال قائلهم: لقد أخطأنا في لبنان. ارتكبنا أخطاء جسيمة، فعلاً.. لكن من يمثل <<الادعاء العام>> هو في الغالب الأعم شريكنا والمستفيد من وجودنا، مالا ونفوذاً، وجاهة وشعبية، ثروة وتسلطاً.. بل إن كثيرين من هؤلاء قد جلبوا علينا النقمة في لبنان وفي سوريا.

وزاد قائلهم فقال: لم يكن ثمة من شعار في الانتخابات النيابية، لا سيما في المناطق المتاخمة لحدودنا، والتي كانت مفتوحة على الدوام لهم، إلا العداء لسوريا. كان معيار النجاح البلاغة في شتم سوريا والسوريين، والتشهير بالحكم والشعب والجيش والمخابرات وصولاً إلى العمال الذين أسهموا في بناء لبنان، والذين أعطوه أكثر بكثير مما أخذوا منه.

لكن ما قاله اللبنانيون ظل مطلقاً، خصوصاً أن السلطة في لبنان منقسمة على ذاتها ومشلولة: لا هي معنية ولا هي قادرة على المطالبة، أو على الذهاب إلى دمشق لتصفية تركة الماضي..

كذلك فإن ما قاله ويقوله السوريون ظل مطلقاً، بذريعة أنهم يعانون بعد من <<الغدر اللبناني>>، وأنهم سينتظرون نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد (الذي سيثبت براءتهم منها) ليستأنفوا الكلام من خارج موقع المتهم بالقتل، ومن ثم المستعد للحساب عما تقدم من الأخطاء وما تأخر..

في انتظار ذلك كله نظل الطريق بين دمشق وبيروت مغلقة بالغضب الذي تعاضم فبات يشكل إيذاءً مباشراً لمستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقتين.

.. ويخلو الجو للتدخل الدولي كي يعمق الخلاف ويقنن القطيعة بين الشعبين، ويستخدم هذا المناخ المسموم لإيذاء البلدين الشقيقتين..

والكلمة بعد للقيادة السورية.

لقد شككت الأخطاء بحراً، يمكن للدول الأجنبية وليس لصيادي الأسماك المساكين أن تغرف منه لإحداث قطيعة قاسية بين الدولتين المتكاملتين..

وإذا كان لبنان يعاني من مشكلاته المعقدة والكثيرة فهل يمكن أن يشكل <<العقاب السوري>> مخرجاً من هذه المشكلات؟! وهل في مصلحة سوريا أن تتعمق وتتجذر مشاعر الحنق والغضب والخيبة بإجراءات تزيد من إيلام اللبنانيين والسوريين ولكنها لا تفيد مطلقاً في الخروج من نفق المشاعر العدائية إلى الأفق المفتوح لإعادة بناء هذه العلاقة على قاعدة من المصالح والإقرار <<باستقلال>> كل دولة من أجل التكامل لا التباعد، ولا خاصة القطيعة..

ولكن، ترى إلى من يوجه الخطاب في دمشق،

خصوصاً أن ليس ثمة من يجرو في بيروت على فتح باب الكلام معها، للتعذر فوق قمة السلطة التي انتهكت شرعيتها بالتمديد ثم انتهكت وطنيتها بما جرى بعد ذلك.. وما أخطره.

طلال سلمان

المصدر: النهار

التاريخ: ١٩ يوليو ٢٠٠٥

الإنجاز الثاني لانتفاضة الاستقلال بعد عودة عون من فرنسا
تحالف وطني حرر جعجع وسفره متوقع في اي لحظة
الولادة الحكومية مرجحة اليوم في لقاء لحود والسنهوري

وقدا جعجع في منزلها في بشري

انس وخلفهما صورته. (طوني فرنجية)



مع ان العفو المزدوج عن قائد "القوات اللبنانية" سمير جعجع والموقوفين في احداث الضنية ومجدل عنجر كان متوقعا منذ مدة، فان تصويت مجلس النواب عليه امس بغالبية من مختلف الطوائف والقوى، باستثناء نواب "حزب الله" والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، اضفى على الخطوة بعدا وطنيا لا ينفصل عن المناخ الذي ولده 14 آذار.

والواقع ان العفو عن جعجع يعتبر الانجاز الثاني لانتفاضة الاستقلال بعد عودة العماد ميشال عون، وجاء من ضمن تحالف وطني شامل من شأنه ان يكرس طي آخر صفحة من صفحات ذبول الحرب ويحقق المصالحة الشاملة. رغم كل ما تشهده البلاد من تجاذبات على خلفية تعثر ولادة الحكومة الجديدة. وقد جاءت ردة الفعل الشعبية الواسعة للعفو عبر تظاهرات الابتهاج وردود الفعل

السياسية المرحية من كل الاتجاهات، لتحول الحدث من حدث يختص بفريق "القوات اللبنانية" الى حدث وطني عام، تماما كما حصل لدى عودة العماد عون.

وعلى الصعيد القانوني اصبح جعجع من البارحة حراً بعد سجن دام 11 عاما سنة وشهرين وتسارعت التحضيرات لانمام عملية اطلاقه التي لم تعد تحتاج قانونيا سوى الى توقيع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لقانون العفو ونشره في الجريدة الرسمية. لكن ثمة ما يدفع الى الاعتقاد ان العد العكسي لاطلاق جعجع لن يطول ولن يستغرق سوى القليل من الوقت، وربما يطلق في اي وقت وفق ترتيبات خاصة جدا وبالغة التكلفة بحيث ينقل رأساً من سجنه في وزارة الدفاع الذي ادخل اليه امس جهاز تلفزيون مكنه من متابعة مجريات العفو عنه والاحتفالات الشعبية بهذا الحدث الى مطار بيروت ليسافر وزوجته النائبة ستريدا جعجع الى الخارج بغية اجراء فحوص طبية.

ولن يكون هناك ما يحول دون اطلاقه فور اتمام الترتيبات هذه وسط معلومات ترجح ان يحصل اطلاقه بسرية تامة ليسافر وزوجته الى فرنسا على الأرجح حيث ستجري له الفحوص ويبقى هناك للراحة مدة شهر يعود بعدها وزوجته الى لبنان بعد ان يكون قد اختار مكان اقامة ملائمة امنياً وسياسياً، وليعود الى العمل السياسي.

هل يؤدي هذا الحدث، رغم عدم ارتباطه مباشر بالشأن الحكومي، الى تركية انفراج حكومي بطريقة غير مباشرة اليوم؟ ليل امس اعلن ان رئيس الجمهورية اميل لحود سيستقبل في التاسعة والنصف صباح اليوم في قصر بعبدا رئيس الحكومة المكلف فؤاد السنيورة. وجاء تحديد هذا الموعد ليؤكد ما كان اعلنه صباح امس رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي بعد لقائه ولحود للنظر في الخطوات الممكنة لمعالجة الازمة الحدودية مع سوريا، من ان "تشكيل الحكومة الجديدة بات قريبا". وقد تحدثت اوساط السنيورة عن اللقاء المرتقب اليوم بتفاؤل حذر. وللمرة الاولى قالت ان الامور تبدو ايجابية ولم تستبعد ولادة

الحكومة اليوم.

لكن الاوساط القريبة من قصر بعبدا لم تبرز اي اتجاه حاسم وأشارت الى ان لحدود يتجه الى المطالبة باعادة توزيع حقائب ابرزها وزارة المال، وتحسين التمثيل المسيحي في ضوء ملاحظات لرئيس الجمهورية وملاحظات اخرى للبطريرك الماروني.

لحدود وميقاتي

وقد علمت "النهار" ان ميقاتي دعا خلال لقائه ولحدود امس الى بت الوضع الحكومي بأسرع وقت لانه ليس على استعداد للاستمرار في تصريف الاعمال الى ما لا نهاية. وقال للحدود "انا رئيس حكومة تصريف اعمال بعدما اصبحت الحكومة مستقبلة بحكم الدستور بعد الانتخابات وامامنا تحديات ومشكلات كثيرة من غير الممكن لاي حكومة بهذا الوضع ان تواجهها". وتطرق الى المشكلة الاقتصادية الناجمة عن الاجراءات السورية على الحدود مع لبنان وطلب من لحدود ان يطلب عقد اجتماع للمجلس الاعلى السوري - اللبناني. لكن لحدود رفض ذلك طالبا التريث. وقال ميقاتي: "ان المسألة هي بين دولتين واما العلاقات الشخصية فلا تكفي لاجاد حل جذري، وهناك مصالح متبادلة بين دولة ودولة والحكومة المستقبلة لا تستطيع اتخاذ قرارات. فطبعي ان يكون الحديث مع المستقبل لا مع الماضي، اي مع حكومة آتية لا مع حكومة مستقبلة". لكن لحدود تمنى عليه الاستمرار في تصريف الاعمال ما امكن مؤكدا له ان "حل مسألة الحكومة لم يعد بعيدا"، وابلغه ان ثمة "بداية حلحلة". وان الاتصالات مستمرة بينه وبين السنيورة عبر وسطاء واصدقاء مشتركين، وان الحكومة الجديدة قد تبصر النور "خلال الساعات المقبلة". وفهم ان لحدود قال لميقاتي انه حتى اذا لم تذلل نقاط التباين بينه وبين الرئيس المكلف فانه سيوقع مرسوم تأليف الحكومة ولكن بعد ان تستثنى منها الاسماء التي قد تحسب عليه.

وقد اجري لحدود اتصالا هو الاول بالرئيس السوري بشار الاسد منذ نشوء الازمة الحدودية، ادى الى الافراج بعد الظهر عن خمسة من الصيادين التسعة المحتجزين لديها. وكانت الجهود تكثفت امس لمعالجة ذيول الازمة الحدودية، وعقد بعد الظهر اجتماع للجنة الطوارئ الحكومية. كما ساهم النائب سعد الحريري في هذه الجهود واجري اتصالات ببعض الدول لتسهيل عمليات التصدير، وعقد لقاء مع الهيئات الاقتصادية.

وقال الحريري لـ "النهار": "تنبهننا الى ضرورات سوريا الامنية دفعنا الى البحث عن البدائل الجوية والبحرية التي من شأنها ان تعالج مشكلة تصريف المنتجات اللبنانية من دون تعريض امن سوريا لاي مصدر قلق".

المصدر: الحياه

التاريخ : ١٩-١٠-٢٠٠٥

الخنق بحبلين

حازم صاغية

ذاك ان النظام «القومي» في سورية غير معنيّ بالشعب، كل الشعب، في «القطر اللبناني الشقيق». وهو لا يستوفقه بتاتاً تسعير المشاعر العدائية، بل العنصرية أحياناً، داخل ما تفترضه اللفظية البعثية «شعباً واحداً في دولتين».

والخنق الأخوي هذا طريقة ونهج لهما سوابق تعود الى نيسان (ابريل) 1969 ثم ايار (مايو) 1973 وهكذا دواليك. فكلما أحسّ حكام سورية العسكريون بأن السياسة اللبنانية لا تطابق سياستهم ولا تنسج على منوالها اعتمدوا خنق الشعب اللبناني برمته.

ولئن نمّ سلوك كهذا عن بؤس الدعاوة القومية وبؤس الأخوة، فإن ايكال الاقتصاد السوري وقراره الى الأمن والاجهزة يعمّم الضحك الأسود. ذاك أن الأذية اللاحقة باللبنانيين (50 ألف فرصة عمل و300 ألف دولار يومياً) تبقى، على المدى البعيد، أقل من الأذية اللاحقة بسورية والسوريين. هكذا، يبدو، والحال هذه، ان الحرية الاقتصادية التي تعلن دمشق رغبتها في اعتناقها أقرب الى خرافة. كذلك يبدو سعي سورية المعلن للانضمام الى منظمة التجارة الدولية أشبه بالسعي الآخر المعلن لتحرير الجولان. وهي أزمة مقيمة في «الدولة» السورية قبل ان يحكمها العسكر بدليل الأزيمة الجمركية في أوائل الخمسينات التي دلت الى الحجم الضخم للدولتي داخل الديموقراطي، فكيف وقد انقضت عقود على موت الديموقراطي وتضخم الدولتي؟

وهي، على العموم، علاقة بلبنان مفادها ان نظاماً يخنق وبلداً يُخنق، لا تحول دون ذلك اتفاقات التعاون والتنسيق الموقّعة، ولا ارتباط دمشق باتفاق تحرير التجارة العربية الذي يفترض تسهيل انتقال البضائع بين البلدان العربية تمهيداً لتسهيل التبادل في الخدمات. وهو ما يندرج في طريقة سورية لم يسبق ان عرفها جوار، أخوياً كان أم غير أخوي. تنسحب الطريقة هذه على رفض اقامة تمثيل دبلوماسي، وعلى ممارسة الخنق الاقتصادي، وعلى تمرير السلاح والمقاتلين، وعلى تشجيع «المقاومة» لتحرير أرض حررت من دون ان يقال للعالم أن الارض التي لم تُحرر لبنانية. وهذه الاستثناءات غير المألوفة في الأعراف والعلاقات، والتي اعتمدت تمكيناً للوصاية، يعرف واضعوها مصاعب لبنان فيفركون جرحها بملح كثير. فهو لا يستطيع حل مشكلته عبر البحر لأن اقامة بنية تحتية للتجارة البحرية يرتب أكلافاً واعباءً لا يقوى عليها اقتصاد مدين كالاقتصاد اللبناني. فاذا حاول عدد من الصيادين البسطاء ان يغنموا لقمتهم بمبادرة بسيطة وحرفية وقعوا في الأسر

السوري. ويعرف النظام في دمشق ان المنفذ الاسرائيلي محرّم، يزيد في تحريمه ان حلفاء سورية اللبنانيين جعلوا مقاومة الدولة العبرية قدراً لا رجعة عنه، بغض النظر عن وجود أرض محتلة أو عدم وجودها، وبغض النظر عما اذا كان سائر العرب سيصالحون أم لم يكونوا. وقد كهدا ينبغي ألا يزحزحه، أو يدفع الى التشكيك به، جوع اللبنانيين. فاذا ما ظهر واحد منهم يطالب بتأمين اللقمة، ولو عبر اسرائيل، عدّ خانناً وعميلاً.

وعلى النحو هذا يلتف حول العنق اللبناني حبلان: وهم القومية العربية الأخوية الذي لا يحول دون الكفاءة الرفيعة في استخدامها لتعزيز قدرة الشقيق الاكبر على خنق الشقيق الاصغر، وضعف الوطنية اللبنانية التي تردع عن التوصل الى أي اجماع، ولو كان إجماعاً على طلب القوت. ذلك ان كثيرين من حاملي الحبل الثاني تصلهم أسباب حياتهم من خارج دورة الاقتصاد اللبناني أصلاً. فلماذا هذا العناء كله؟

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٠٠٥ يوليو ٢٠

سورية تحت المجهر الدولي

رندة تقي الدين

وصف وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست - بلازي القيود السورية على عبور الشاحنات اللبنانية الحدود بين البلدين بأنها «غير مقبولة».

وطالب بيان مجلس وزراء الخارجية الأوروبية دمشق بدعم الحكومة اللبنانية الجديدة والسيدة والسماح للبضائع والشاحنات التي تحمل سلعة زراعية لبنانية بعبور الحدود.

اذ لا يخفى على احد في الاسرة الدولية ان هذا الاجراء الذي يؤثر سلباً في المزارعين اللبنانيين هو بمثابة عقبة سورية جديدة امام رئيس الحكومة اللبنانية المكلف فؤاد السنيورة.

وكان لافتاً في حفلة القصر الجمهوري الفرنسي في 14 تموز (يوليو) الجاري اهتمام سفير دولة غربية مهمة بالدور السوري الحالي في لبنان. فالتصور الغربي حالياً ان سورية خرجت من الباب الاساسي في لبنان لكنها عادت اليه من النافذة مع حلفائها الاساسيين الذين بقوا في الحكم على كل ما حصل في 14 آذار (مارس). والانتطاع الدولي ايضاً ان سورية تريد عبر حلفائها واجراءاتها، تعطيل الغالبية التي فازت في الانتخابات التشريعية والتي أدت الى تكليف رئيس وزراء من أقرب المقربين الى الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وفيما ينتظر اللبنانيون رد الرئيس اميل لحود على عرض التشكيلة الحكومية التي قدمها السنيورة، فإن الوضع يتطلب الإسراع في تجاوز العطل السياسي الذي اصاب البلد منذ استقالة رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي. إذ ان البلد يواجه تباطؤاً في النشاط الاقتصادي من اغتيال الرئيس الحريري وما تبعه من تطورات. كما شهد، خصوصاً خلال الانتخابات النيابية، سجلاً غير علمي في المواضيع الاقتصادية والمالية. وساهمت الاوضاع الامنية غير المستقرة والاعتقالات والتفجيرات في هذا التباطؤ، ثم جاءت القيود على الحدود السورية - اللبنانية لتكفل كل ذلك، مما ادى الى تراجع حركة السياحة عن السنة الماضية وسجلت الفنادق نسبة اشغال بين 60 و65 في المئة من طاقتها في مقابل 100 في المئة العام الماضي.

ويكاد يقتصر عدد السياح العرب في لبنان على الذين يملكون منازل في البلد. ولهذا فإن رئيس الحكومة المكلف سيواجه في حال تمكن من تشكيل الحكومة سيولة أقل بين أيدي اللبنانيين. أما على الصعيد المالي والنقدي فقد تمكن لبنان من اجتياز المرحلة الصعبة بعد اغتيال الحريري فعادت الثقة وتمثلت في عودة التحويل من الدولار الى الليرة اللبنانية. كما تشهد الاسواق الثانوية (اليورو بند وأسعار الاسهم) ارتفاعاً مع استمرار نشاط الحركة العقارية. كما ان هناك ايجابيات في وضع سياسي واقتصادي وأمني رديء، تتمثل في صمود القطاع المالي والنقدي.

الا ان لبنان يتطلب اليوم حكومة قادرة على تنفيذ برنامج عناوينه معروفة وفي مقدمها معالجة المديونية والعجز في الموازنة

وإصلاح الإدارة، إذ إن هناك مؤسسات بحاجة للتفعيل مثل الكهرباء والضمان الاجتماعي والجامعة اللبنانية. وقدرة الحكومة على التحرك ستكون أساسية وهذه القدرة تتطلب وفاقاً سياسياً، وهو صعب المنال بحسب ما تشير الأوضاع الراهنة.

وفؤاد السنيورة كان وزير مال لمدة عشر سنوات ولديه خبرة في المصاعب السياسية التي حالت دون قيام الحريري بإصلاحاته. والسؤال اليوم: هل القيود السورية الاقتصادية على لبنان رسالة للسنيورة وسعد الحريري والأسرة الدولية بأنه لا يمكن للبنان أن يقلع من دون سورية؟ وإذا كانت هذه الرسالة فيعني ذلك أن سورية غير مدركة أن أوروبا وأميركا جديتان في متابعة أوضاع لبنان والسياسة السورية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ يوليو ٢٠٠٥

مشكلة أمنية.. أم انتقام سياسي
ماذا يحدث علي الحدود اللبنانية - السورية؟!

رسالة بيروت: فتحي محمود



لقطات لتكدس الشاحنات على الحدود اللبنانية - السورية

أيا كانت الدواعي الأمنية التي سببت أزمة الحدود السورية - اللبنانية بعد تكديس مئات الشاحنات هناك، فالحقيقة أن مثل هذه الأزمة لا يمكن عزلها عن العلاقات السياسية بين لبنان وسوريا، إما في خلفياتها أو في النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها.

خاصة بعد تطور الأمر إلى اعتقال الصيادين اللبنانيين الذين يدخلون المياه السورية، واتهام سياسيين لبنانيين لسوريا بأنها تسعى لفرض حصار بري وبحري علي لبنان، ويشير المراقبون إلي أن هذه ليست المرة الأولى التي تشهد الحدود اللبنانية - السورية أزمة عبور وانتقال أشخاص وبضائع، بل إن هذه الحدود لم تشهد حالة استقرار إلا بعد دخول الجيش السوري إلي لبنان في عام 1976، أما قبلها فكان الأمر عرضة للتوترات الدائمة، والتي بلغت حد إغلاق الحدود في حقبات عدة، وتعود أولى الأزمات إلي ربيع عام 1949، ودامت في تقلباتها نحو عام كامل، عندما شهدت سوريا أول انقلاب عسكري علي الحكم فيها، أوصل حسني الزعيم وأطاح شكري القوتلي، وفورا بدأ التباين في النظامين اللبناني والسوري ينعكس خلافاً بينية في الاقتصاد والتبادل وكل ما تشمله إدارة المصالح المشتركة، فكان أول حادث إغلاق للحدود بين البلدين، ودانما بقرار سوري، في 21 مايو 1949، في وجه انتقال البضائع وحركة المرور، واستمر هذا التجاذب الأول أشهراً طويلة، لم تتخلله إلا هدنة يوليو من عام 1949، حين قامت سلطة حسني الزعيم بتسليم زعيم الحزب القومي السوري انطون سعادة إلي السلطات اللبنانية، ليتم اعدامه في اليوم نفسه لتوقيع الحكومتين السورية واللبنانية اتفاقية اقتصادية، تنص علي توحيد الأنظمة المالية.

غير أن الهدنة لم تلبث أن انتهت صلاحياتها، خصوصاً مع استمرار الانقلابات في دمشق، إلي أن أصدرت السلطات السورية قرارها بفرضها الانفصال الجمركي ومنع نقل أكثر من خمسين ليرة سورية بين البلدين وحظر دخول البضائع وفرض الأذن المسبق لانتقال السوريين إلي لبنان.

وظل الوضع الحدودي علي توتر دائم، بين إغلاق وفتح، وبين قرارات سورية بمنع المصطافين من سوريين وعرب من الانتقال إلي لبنان، لكن اللافت أن الأسباب الاقتصادية والنظامية لأقفال الحدود، لم تعد وحدها سيدة التبريرات مع عهود الانقلابات، إذ سرعان ما انضمت إليها الذرائع السياسية - الأمنية المعلنة، مثل الاحتجاج علي حملات الصحف اللبنانية علي السلطات السورية، مثلما حدث عند إغلاق الحدود في يناير 1953 وفي فبراير 1954 وسواهما من المرات.

إلا أن الأزمة الحدودية الكبرى بين البلدين قامت بعد انقلاب البعث في 8 مارس 1963، فبعد اسبوع، في 15 مارس، أغلقت السلطة الانقلابية الجديدة في دمشق مرافق الحدود،

لنُفّتح بذلك سلسلة جديدة من تقلبات الاغلاق والتسهيل, استمرت بدورها فترة زمنية طويلة.

واستمرت لعبة الحدود هذه طيلة عقد كامل, مع فترات هدوء نسبي, وفترات تصعيد مفاجيء, كما حدث مع الانقلاب علي الرئيس السوري أمين الحافظ في فبراير 1966, وعرفت هذه المرحلة ثلاث محطات اغلاق حدودية بارزة, في يوليو وأكتوبر 1969 بسبب الخلاف علي الرسوم الجمركية, وفي اغسطس 1971 مع الرئيس حافظ الأسد, بعد تصاعد الخلافات السورية - الاردنية.

وبعد عقد كامل علي الحكم البعثي في سورية شهدت الحدود ازمتهما الكبرى الثالثة, يوم أعلنت وزارة الداخلية السورية في 8 مايو 1973 قرارا باقفال جميع المرافق الحدودية بين لبنان وسوريا, وحتى إشعار آخر, وكان التوتر اللبناني الفلسطيني قد بلغ ذروته في ذلك الوقت, واستمرت ازمة اغلاق هذه 3 أشهر وتسعة أيام كاملة, قبل أن تنتهي بقرار سوري بفتح الحدود.

واليوم, بعد جلاء الجيش السوري عن لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي 1559, تعود أزمة الحدود اللبنانية - السورية مرة أخرى, بعد تكديس منات الشاحنات التي تنطلق من لبنان حاملة البضائع اللبنانية المختلفة خاصة الخضار والفاكهة, إلي الدول العربية عبر سوريا علي الحدود لايام طويلة, نتيجة تشدد السلطات السورية في عمليات تفتيش هذه الشاحنات ببطء شديد قبيل السماح لها بدخول الاراضي السورية.

وقد أصيبت معظم القطاعات الاقتصادية اللبنانية بأضرار مادية جسيمة من هذه الأزمة وظهرت الانعكاسات علي القطاعات الزراعية, وعلي تجارة الترانزيت عبر المرافئ اللبنانية, والتصدير إلي الدول العربية, وتتجاوز خسائر القطاع الزراعي 600 الف دولار يوميا, لان أكثر من 80% من الانتاج الزراعي اللبناني من الحمضيات والموز والخضار والبندورة اضافة إلي الزراعات المحمية التي تصدر عبر سوريا إلي دول الخليج العربي والسعودية, وبتوقف هذا التصدير حاليا فالانتاج معرض للتلف داخل الشاحنات المتوقفة منذ ثلاثة اسابيع علي الطريق, ومحاصيل المواسم التي لاتزال علي الأشجار في البساتين أو في السهول تتعرض للتلف هي أيضا, لان السوق المحلية لايمكنها أن تستهلكها اضافة إلي أن حاجة هذه السوق هي 20% فقط من مجمل الانتاج الزراعي, مما دفع منات المزارعين إلي التظاهر في أكثر من منطقة واتلاف المزارعات علي الطرقات. وبالقرب من المنافذ الحدودية اللبنانية الثلاث مع سوريا, ظهرت الأوضاع الانسانية لسائقي الشاحنات جلية, من خلال حالات التذمر من الانتظار الطويل, لاسيما انهم يفترشون الأرض منذ اسبوعين ويعدون الساعات, ويستعطون الماء من سكان البيوت القريبة, وبدأ الوضع يزداد سوءا لدي السائقين الذين يعانون من نفاد المواد الغذائية والمازوت والمياه, وتجاوز عدد الشاحنات المنتظرة أكثر من 600 شاحنة اغلبها محملة بالخضار والفاكهة. وأشار عدد من السائقين إلي أن اغلب الشاحنات تحمل البطاطس اللبنانية, وفي شاحنات غير مبردة ومغطاة بشوادر يمنع فتحها بناء علي طلب شركات المراقبة, مما يعني ان محتويات هذه الشاحنات اصبحت معرضة للتلف وغير صالحة للاستهلاك, أما الأمن السوري, فلا يفتش اية سيارة أو يعير اهتماما للشاحنات المتوقفة وما يصيبها من خراب.

ولفت السائق اللبناني محمد اياد حسن إلى أن أغلب السائقين مستعدون لمساعدة الأمن في إجراءاته ولكن المهم التخلص من هذه المعاناة، وأشار سائق أردني إلى أن السلطات السورية لا يمكنها، وفقاً للاعراف والقوانين العربية والعالمية والتي تخص الجامعة العربية، منع مرور الشاحنات داخل أراضيها، خاصة شاحنات الترانزيت، إلى مختلف البلدان عبر الأراضي السورية وهي تستوفي بدل ذلك ضريبة مرور علي أراضيها علي كل طن دولارا واحدا اي خمسين دولارا علي كل شاحنة.

ويقول مصطفى السائق السوري الذي يعمل علي خط البضائع بين لبنان وسوريا وبعض الدول العربية منذ عام 1984، إنها المرة الأولى التي تواجهها فيها مثل هذه المشكلة الحدودية، وحتى في أسوأ الظروف الأمنية، أثناء الحرب اللبنانية، لم تعرف الحدود

المشتركة بين البلدين، مثل هذا الازدحام الشديد إلى درجة الاختناق، هذا الشلل شبه التام لحركة عبور الشاحنات الكبيرة علي الحدود اللبنانية - السورية شمالا، دفع بعض السائقين إلى افتراش الأرض يتظللون بشاحناتهم هربا من شمس حارقة في ظروف انسانية قاسية للغاية، بالتوقف لأيام طويلة، يعني بالنسبة اليها مصروفا زاندا في استهلاك الوقود والإطارات والميكانيك، فضلا عن المصروف اليومي للسائق من مائل ومشرب وسواه، بحسب تعبير أبودرويش، السائق الاردني الذي نفذ ما بجيبه ومبلغ الخمسين دولارا الذي كان يحتفظ به.

من جهتهم، رفع ابناء القرى المحاذية لتلك الطريق الدولي اصواتهم احتجاجا علي صعوبة التنقل لممارسة نشاطهم اليومي المعتاد، بسبب عرقلة السير وسد مداخل القرى والمنازل وتعطل حركة البيع والشراء في المتاجر التي يملكونها.

رئيس نقابة الشاحنات المبردة في لبنان موسي أبو عجوي أكد أن عدد الشاحنات والبرادات المتوقفة بين الحدود اللبنانية والسورية في نقطة حدودية واحدة هي منطقة المصنع تبلغ 400، منها 200 محملة بالخضر والفواكه، و200 محملة ببضائع منقولة من المرافئ اللبنانية، أو منتجة في مؤسسات ومصانع محلية.

وعن المراحل التي يمر بها البراد أو الشاحنة من لبنان إلى سوريا، واستطرادا إلى البلدان العربية قال أبو عجوي بعد انجاز المعاملات الجمركية عند السلطات اللبنانية يتوجه السائق إلى الجمارك السورية لإجراء المعاملات التقليدية، وبعد اتمامها يتم تحويل الشاحنات إلى الحرم الجمركي، الذي يقع علي بعد مئات الأمتار من الجمارك السورية، أي داخل الأراضي السورية، وبعد عملية التجميع في الحرم تنطلق الشاحنات في قافلة واحدة بحماية جمركية سورية إلى مركز المغادرة عند الحدود الاردنية أو غيرها، بمعنى ان الشاحنات أو البرادات لا يمكنها ان تتحرك منفردة بعد اجتياز الجمارك السورية، بل بقوافل منتظمة بحماية جمركية سورية، من دون المرور أو التوقف داخل الأراضي السورية.

واعتبر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية عدنان القصار ان العلاقات بين البلدين تمر بفترة عصبية وهي علي تفاقم، ويجب الاعتراف بوجود مشكلة واضحة المعالم واسبابها انقطاع الحوار بين قوي سياسية اساسية في لبنان بين القيادة السورية، بعد الوضع الجديد الذي نشأ عقب الانسحاب السوري من لبنان، اضافة إلى الانتقادات السياسية التي لاتزال تتعرض لها سورية من شخصيات لبنانية.

وتساءل: لماذا لانسهل امور المسافرين في السيارات الصغيرة ونخفف إجراءات التفتيش عليها إذا كان من الضروري تفتيش الشاحنات؟
وفي ظل غياب أي مؤشرات لانفراج قريب علي الحدود, وعدم جدوي الاتصالات التي اجراها المسنولون اللبنانيون مع نظرائهم السوريين, دعا الاتحاد العام لنقابات المزارعين والفلاحين في لبنان إلي اعلان حالة طوارئ اقتصادية وانشاء غرفة عمليات لمتابعة أوضاع المعابر الحدودية وإيجاد البدائل, ووجه نداء إلي شركات الملاحة والشحن البحري, لدراسة امكان توافر بواخر لنقل الشاحنات المحملة بالمنتجات الزراعية إلي ميناء العقبة الاردني لمتابعة طريقها من هناك إلي مقصدها.

وعلي الجانب المقابل, برر امين الجمارك السورية في مركز الجديدة الحدودية عمر شهاب عيسى تشديد إجراءات المراقبة علي الحدود السورية - اللبنانية بأسباب أمنية, وقال إن زيادة عمليات التفتيش احتياطات أمنية, مشيراً إلي أن الظروف في لبنان تتطلب أن نكون حذرين ومحتاطين امنيا وان نتخذ إجراءات أمنية أكثر, وأفاد ان السيارات المشكوك فيها يتم تفتيشها تفتيشا دقيقا حيث يمكن ان يستغرق تفتيش شاحنة عشر ساعات. لكن الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري نصري خوري كان أكثر صراحة عندما قال: ان المشكلة باتت تتخطي الهاجس الأمني, بحيث اصبح هناك موقف ردة فعل بسبب شعور المواطن السوري والرأي العام في سوريا بالاهانة, نتيجة هجوم بعض السياسيين اللبنانيين علي سوريا.

ومالم يذكره خوري ان الضغط السوري البري والبحري, علي لبنان, قد يكون رسالة إلي السلطة الجديدة التي أفرزتها الانتخابات النيابية في لبنان, أو جزءا من الملابس التي تحيط بعملية تشكيل الحكومة الجديدة, لتظل سوريا طرفا في المعادلة الداخلية اللبنانية في كل الظروف والأحوال.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ٢٠٠٥ - يوليو ٢٠٠٥

السنيرة يشكّل حكومة لبنان بعد 20 يوماً على

تكليفه

إجراءات الإفراج عن جعجع وموقوف في مجدل عنجر والضنية تبدأ غداً
وعائلة كرامي تشن هجوماً على قائد "القوات"

المستقبل - الأربعاء 20 تموز 2005 - العدد 1983 - الصفحة الأولى - صفحة 1

بعد عشرين يوماً على تكليفه
تشكيل الحكومة، وبعدها قدّم
أربعة مشاريع للحكومة
العنيدة حاولت احداها ضمّ
العماد ميشال عون إلى
السلطة التنفيذية، تمكّن
الرئيس فؤاد السنيورة من



تشكيل حكومته. وقد نال رئيس الجمهورية إميل لحود الذي تخلى عن مطلب ضم
عون إلى السلطة التنفيذية ووقع مرسوم التشكيل، ثلاثة وزراء لثلاث حقائب،
اثنان منها كان يطالب بها العماد عون نفسه، وبذلك بقي الياس المر نائباً لرئيس
الحكومة وزيراً للدفاع الوطني، وانتقل شارل رزق من وزارة الإعلام إلى وزارة
العدل، وحلّ محافظ بيروت يعقوب الصراف في وزارة البيئة.

وسمّي السفير فوزي صلوح المتفق عليه مع "حزب الله" وحركة "أمل" وزيراً للخارجية والمغتربين وتسلم ممثلاً "حزب
الله" محمد فنيش وزارة الطاقة وطراد حمادة وزارة العمل، فيما احتفظت "حركة أمل" بمحمد جواد خليفة، في وزارة
الصحة وسمت طلال الساحلي وزيراً للزراعة.

وكما دخل "حزب الله" للمرة الأولى إلى الحكومة، دخلت "القوات اللبنانية" من خلال جوزف سركيس في وزارة السياحة،
وكذلك دخلت "كتائب" الرئيس أمين الجميل من خلال النائب بيار الجميل في وزارة الصناعة.

وغاب "حزب الطاشناق" المتحالف مع العماد عون عن الحكومة وحلّ في المقعد الأرمني، للمرة الأولى، وزير من القوى
الأرمنية المتحالفة مع "تيار المستقبل" من خلال جان اوغاسابيان كوزير دولة لشؤون التنمية الإدارية، فيما حلّ عن مقعد
الأقليات سامي حداد وزيراً للاقتصاد.

وتمثّلت كتلة اللقاء الديمقراطي التي يرأسها النائب وليد جنبلاط بثلاثة مقاعد، فحلّ مروان حمادة في وزارة الاتصالات
وغازي العريضي في وزارة الإعلام ونعمة طعمة في وزارة المهجرين.

ودخل "التكتل الطرابلسي" للمرة الأولى إلى الحكومة من خلال النائب محمد الصفدي الذي عيّن وزيراً للأشغال العامة.

واحتفظ حسن السبع بوزارة الداخلية وانتقل خالد قباني من وزارة العدل إلى وزارة التربية والتعليم العالي ودخل النائب ميشال فرعون وزير دولة لشؤون مجلس النواب، وانتقل طارق متري من وزارة البيئة إلى وزارة الثقافة، وتمثلت زغرنا بالنائب نائلة معوض التي عيّنت وزيراً للشؤون الاجتماعية، ودخل جهاد أزور إلى السياسة من بوابة وزارة المالية. وبهذه التشكيلة، تكون قد أدخلت تعديلات بسيطة على المشروع الذي قدمه الرئيس السنيورة قبل أيام إلى الرئيس لحود، بحيث انتقلت وزارة العدلية إلى شارل رزق من الوزير بهيج طيارة وتم توزيع يعقوب الصراف بدل ع ضو تكتل "المستقبل" النائب عاطف مجدلاوي.

السنيورة

وعلى الرغم من هذا الـ"موزاييك" السياسي، أصرّ الرئيس السنيورة على التأكيد ان هذه الحكومة ستعمل كفريق واحد، رافضاً كل التصنيفات.

وقال: "لي أمل كبير انها سوف تعمل كفريق عمل متضامن في ما بينها لتكون على مستوى القضايا والمسائل الداهمة والتحديات الكبرى التي نواجهها". وأشار إلى ان العلاقة مع رئيس الجمهورية تنطلق من الرغبة الشديدة والصادقة في التعاون، والعلاقة يحكمها الدستور أيضاً، كاشفاً انه اتفق مع الرئيس لحود على ان تكون العلاقة مباشرة بينهما من دون وسطاء ووسائل اعلام.

ولفت إلى ان الصورة التذكارية العاشرة قبل الظهر، وبعدها يعقد مجلس الوزراء جلسة لاختيار لجنة لصوغ البيان الوزاري.

ورفض الحديث عن حصص، وقال: "نحن أمام مجلس وزراء متكامل ومتجانس، وبالتالي ينظر إليه كفريق عمل وسيصرف على هذا الأساس".

عون

وفيما أبدى الرئيس السنيورة احترامه لحق عون بالمعارضة، فضلّ رئيس "تكتل الإصلاح والتغيير" إرجاء التعليق على صدور الحكومة إلى مؤتمر صحافي يعقده في الثالثة من بعد ظهر اليوم في دارته في الرابية، وإن كانت أوساطه رحبت بمبدأ صدور التشكيلة على قاعدة وجوب انطلاق البلاد في سلطة تتحمل المسؤولية ومعارضة تحدّد مأخذها من مجريات الأمور.

لحود يوقع العفو

وسبقت موافقة لحود على التشكيلة الحكومية، إقدامه على توقيع قانوني العفو عن ملفات "القوات اللبنانية" ومتهمي مجدل عنجر والضنية، الأمر الذي سيمكن بدء ترتيبات الافراج عن الموقوفين مع صدور الجريدة الرسمية، قبل ظهر غد الخميس.

وفيما كانت السيدة ستريدا جعجع تؤكد ان علامات الفرح بدت على وجه زوجها المسجون منذ 21 نيسان 1994، كانت عائلة الشهيد رشيد كرامي تشنّ حملة عليه تؤكد فيها انه هو من ارتكب جريمة اغتيال الرئيس كرامي.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ٢٠ يوليو ٢٠٠٥

مراسيم قبول استقالة الحكومة السابقة وتشكيل الجديدة ٢٤ وزيراً: ٧ من المستقبلية و ٣ سابقون و ١٣ للمرة الأولى

صدرت مساء أمس، على اثر اللقاء الثاني بين رئيس الجمهورية ابيل لحود والرئيس المكلف فؤاد السنيورة، ثلاثة مراسيم تتعلق بقبول استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وتسمية فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء، وتشكيله الحكومة الجديدة. ووقع المرسومين الأولين الرئيس لحود، فيما وقع الثالث الرئيسان لحود والسنيورة.

مرسوم قبول الاستقالة

وأذاع المراسيم الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء سهيل بوجي. وجاء في نص مرسوم قبول استقالة حكومة نجيب ميقاتي والذي يحمل الرقم ١٤٩٥١، ما يأتي: «ان رئيس الجمهورية، بناء على المادة الأولى: قبلت استقالة الحكومة التي يرأسها السيد محمد نجيب ميقاتي. المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

مرسوم تسمية السنيورة

وجاء في المرسوم الرقم ١٤٩٥٢ تسمية فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء: «ان رئيس الجمهورية، بناء على الدستور لا سيما البند ٣ من المادة ٥٣ منه، بناء على المرسوم الرقم ١٤٩٥١ تاريخ ١٩/٧/٢٠٠٥ المتضمن لقبول استقالة الحكومة التي يرأسها السيد محمد نجيب ميقاتي، يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يسمي السيد فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

مرسوم تشكيل الحكومة

أما مرسوم تشكيل الحكومة الذي حمل الرقم ١٤٩٥٣، فنص على الآتي: «ان رئيس الجمهورية بناء على الدستور لا سيما المادة ٥٣ منه، بناء على المرسوم الرقم ١٤٩٥٢ تاريخ ١٩/٧/٢٠٠٥، المتضمن تسمية السيد فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين السادة:

فؤاد السنيورة	رئيساً لمجلس الوزراء
البياس المر	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
مروان حمادة	وزيراً للاتصالات
ميشال فرعون	وزير دولة لشؤون مجلس النواب
غازي العريضي	وزيراً للإعلام
محمد جواد خليفة	وزيراً للصحة العامة
شارل رزق	وزيراً للعدل
خالد قباني	وزيراً للتربية والتعليم العالي
حسن عكيب السبع	وزيراً للداخلية والبلديات
طراد صنج حمادة	وزيراً للعمل
طارق متري	وزيراً للثقافة
نعمة طعمه	وزيراً للمعجرين
نانة معوض	وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد السقدي	وزيراً للأشغال العامة والنقل
محمد فنيش	وزيراً للطاقة والمياه
أحمد فتفت	وزيراً للشباب والرياضة
جان أوغاسبيان	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية
بيار الجميل	وزيراً للصناعة
فوزي سلوخ	وزيراً للخارجية والمغتربين
جوزف سركيس	وزيراً للسياحة
سامي حداد	وزيراً للاقتصاد والتجارة
طلال الساحلي	وزيراً للزراعة
يعقوب الصراف	وزيراً للبيئة
جهاد لزغور	وزيراً للعلمية

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

الوزراء الجدد

٥ احمد فتفت

- وزير الشباب والرياضة.
- مواليد طرابلس ١٩٥٣. متأهل من رولا مظلوم ولهما ولدان.
- والده النائب السابق محمد خضر فتفت انتخب نائباً عن الضنية. المنية لدورتي ١٩٦٠ و ١٩٦٨.
- خريج جامعة «لوفان» الكاثوليكية في بلجيكا في الطب الداخلي والجهاز الهضمي.
- كان عضواً في «الجمعية الملكية للجهاز المشمي» في بلجيكا.
- تولى مهمة مسؤول المكتب الصحي لـ «التجمع الوطني للعمل الاجتماعي»، وهو عضو مجلس تنسيق «التجمع».
- عضو مؤسس في المجلس الثقافي في الضنية.
- رئيس فرع «النجدة الشعبية» في طرابلس.
- انتخب نائباً في الاعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

٥ جان أوغاسبيان

- وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.
- متأهل من ناديا جلوان ولهما ابنة واحدة: ريتا.
- تابع دراسته الثانوية في مدرسة «الشانقل».
- التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم في العام ١٩٧٧. حائز شهادة في علم الإدارة والموازنة في الولايات المتحدة.

- تدرج في الجيش حتى رتبة عقيد. خدم في لواء انحرس الجمهوري بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ مسؤولاً عن أمن الرئيس وأمن الرئاسة، ثم مساعداً لقائد انحرس الجمهوري.
- قدم استقالته من الجيش بتاريخ ٣ / ٢ / ٢٠٠٠.
- إنتخب نائباً في دورتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

• نائلة معوض

- وزيرة الشؤون الاجتماعية.
- مواليد بشري العام ١٩٤٠. أرملة الرئيس الشهيد رينه معوض ولهما ولدان.
- تلقت دروسها في مدرسة «الفرانسيسكان» وانتسبت الى الكشافة في مدرسة «الناصرية».
- درست الإنكليزية في بريطانيا، وفي جامعة القديس يوسف تخصصت في الأدب الفرنسي.
- عملت صحافية في جريدة «الأوريان».
- عينت نائباً في العام ١٩٩١، وانتخبت في دورات ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥.

• طلال الساحلي

- وزير الزراعة.
- ولد في الهرمل العام ١٩٥٢، متأهل.
- حائز على دكتوراه في العلوم الهندسية اختصاص اتصالات، وكفاءة في العلوم الهندسية اختصاص اتصالات.
- الإنجازات العلمية: براءتا اختراع لهوائيات تعمل على موجات المايكرويف، ومعادلة جديدة لحساب معامل الإنزياح الموجي لشبه الموصل الصناعي.
- عضو مجلس ادارة «المجلس الوطني للبحوث العلمية» (١٩٩٨-٢٠٠١).
- استاذ مساعد في كلية الهندسة، الجامعة اللبنانية (١٩٨٥-٢٠٠٥).
- رئيس قسم هندسة الكهرباء والإلكترونيك في الفرع الثالث لكلية الهندسة في الجامعة اللبنانية من العام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠٠٢.
- باحث في قسم الهندسة الكهربائية في جامعة سيدني، أستراليا.
- باحث ومعيد في معهد للاتصالات الراديوية. سانت بترسبورغ.
- باحث مؤلف من الجامعة اللبنانية الى «المدرسة الوطنية العليا للاتصالات»-باريس (٢٠٠١)، والى مدرسة «البوليتكنيك» في مدينة نانت في فرنسا (٢٠٠٣).
- أنجز ١٢ مشروعاً أكاديمياً.
- الأبحاث والنشر العلمية: ورقة مؤتمر علمي ١٩٨٢، براءتا اختراع في العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤، تقريران علميان في العامين ١٩٩٢ و ٢٠٠٠، و ٤ مقالات علمية في الأعوام: ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٦ و ٢٠٠٤.
- اللغات: العربية، الفرنسية، الإنكليزية والروسية.

• بيار الجميل

- وزير الصناعة.
- مواليد بكفيا في ٢٣ أيلول ١٩٧٢، وهو النجل البكر للرئيس أمين الجميل. متأهل من باتريسيا الضعيف من زغربا.
- تلقى علومه في مدرسة «الفرير» - الشانغيل (ديك المحدي)، وفي «اليسوعية» في مدينة نيس الفرنسية.
- نال اجازة في الحقوق من جامعة «الحكمة».

• فوزي صلوح

- وزير الخارجية والمغتربين.
- مواليد ١٩٣١ القماطية. قضاء عاليه. متزوج من هند بسمة وله ثلاثة اولاد: زينة وماشم وباسل.
- تلقى علومه الابتدائية في مدرسة «النهضة» التابعة للرهينة الباسلية الحلبية في بركين، والتكميلية والثانوية في «الجامعة الوطنية» في عاليه وحاز الشهادة في العام ١٩٥٠.
- حائز على بكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٥٤).
- مارس مهنة التعليم ما بين العامين ١٩٥٥ و ١٩٥٧.
- مدير العلاقات العامة في «مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر» في فرعا في بيروت (١٩٥٧-١٩٦٠).
- التحق بالسلوك الديبلوماسي اللبناني في العام ١٩٦٠ وتقلب في المراكز الآتية: قائماً بأعمال لبنان في ليبيا (١٩٦٢-١٩٦٤)، رئيس بعثة لبنان في سيراليون (١٩٦٤-١٩٧١)، الإدارة المركزية في وزارة الخارجية والمغتربين (١٩٧١-١٩٧٨)، سفيراً في نيجيريا (١٩٧٨-١٩٨٥)، سفيراً للبنان في الجزائر (١٩٨٥-١٩٨٧)، مديراً للشؤون الاقتصادية في الإدارة المركزية (١٩٨٧-١٩٩٠)، سفيراً في النمسا ومدنياً للبنان لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومفاوضاً للبنان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٩٠-١٩٩٤)، سفيراً لدى بلجيكا ومفاوضاً لدى الاتحاد الأوروبي وسفيراً مقيماً للبنان في إمارة لوكسمبورغ (١٩٩٤-١٩٩٥).
- مثل لبنان في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.
- عمل مستشاراً سياسياً لرئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الراحل الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين ولرئيس مجلس النواب السابق عادل عسيران لدى اجتماعات اللجنة السادسة المكلفة ايجاد حل للقضية اللبنانية في العام ١٩٨٩.
- حائز عددا من الأوسمة والميداليات.
- نائب رئيس اللجنة الفاحصة لدى مجلس الخدمة المدنية للمرشحين لوظيفة ملحق دبلوماسي في ثلاث مباريات.
- الامين العام له الجامعة الإسلامية» في لبنان منذ العام ١٩٩٨.
- مؤلفاته: «الواقع اللبناني قضايها وآراء»، «الواقع الاقليمي والدولي»، «قضايا ومواقف»، «تحولات دولية في ظل العولمة»، «امركة النظام العالمي. الاخطار والنداءات»، «السفير فوزي صلوح سيرة ومسيرة» (تحت الطبع).

• محمد الصفدي

- وزير الأشغال العامة والنقل.
- من مواليد طرابلس ١٩٤٤ متأهل من منى سيداوي.
- أكمل دروسه الثانوية في مدرسة «برمانا هاي سكول».
- مجاز في إدارة الأعمال من «الجامعة الأميركية» في بيروت.
- بدأ حياته المهنية بالعمل في حقل التجارة في طرابلس، ثم انتقل إلى بيروت في العام ١٩٦٩ فأسس لنفسه أعمالاً تجارية مهدت له السبيل إلى المملكة العربية السعودية في العام ١٩٧٥، بحيث توسعت أعماله في عدد من الدول العربية وأوروبا من خلال مشاريع استثمارية متنوعة شملت قطاعات البناء والإسكان والطيران والتكنولوجيا والسياحة والمصارف.
- منذ العام ١٩٩٥ يدير أعماله انطلاقاً من لبنان من خلال «مجموعة الصفدي القابضة».
- انتخب نائباً عن طرابلس للمرة الأولى في العام ٢٠٠٠، ثم في العام ٢٠٠٥.
- رئيس لجنة الصداقة اللبنانية الألمانية منذ العام ٢٠٠٠.
- عضو لجنة الصداقة اللبنانية الكويتية منذ العام ٢٠٠٠.
- أطلق في العام ٢٠٠٠ «مؤسسة الصفدي التنموية» وهي منظمة غير حكومية تعمل في حقل التنمية البشرية (زراعة، بيئة، تكنولوجيا، صحة، تربية، رياضة).
- عضو في: مجلس المستشارين في معهد جون كينيدي - جامعة هارفرد. بوسطن، ومجلس الأبناء في «الجامعة اللبنانية الأميركية»، ومجلس أمناء «مؤسسة تدريب الرواد اللبنانية»، ومجلس أمناء جامعة الجنان.
- حائز على وسام الاستحقاق من جمهورية ألمانيا الاتحادية.

• نعمة طعمة

- وزير المهجرين.
- مواليد المخخارة العام ١٩٣٤، متزوج من تيريز عطية وله ثلاثة أولاد: ياسمين، يوسف ويعنى.
- تلقى علومه الابتدائية والثانوية في المخخارة ومدرسة «الفرير ماريست» في يونيو.
- تخرج مهندساً مدنياً من «الجامعة الأميركية» في بيروت.
- أسس «شركة المبانى للمهندسة والمقاولات والبناء» في العام ١٩٧٢.
- ساهم في العديد من الشركات والمصارف، وعضو مجلس إدارة في أكثر من شركة.

•••

• جوزيف جورج سركيس

- وزير السياحة.
- مواليد العام ١٩٤٩، الدورة. بيروت. متأهل من منى غازي سعد، ولهما ثلاثة أولاد: جورج، بيتر وأنطوني.
- حائز على دبلوم في الهندسة المدنية. فرع الأشغال العامة من جامعة القديس يوسف في بيروت.
- عضو نقابة المهندسين اللبنانيين.
- عضو في مجلس بلدية بيروت ورئيس لجنة الرياضة والشؤون الاجتماعية بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤.
- مدير مكتب بيروت في «شركة المبانى للمهندسة والمقاولات» منذ العام ١٩٩٢ وحتى تاريخه.
- مدير عام «الشركة السياحية للمهندسة والمقاولات» في بيروت بين العامين ١٩٨٢ و ١٩٩١.
- عمل كمهندس بعد تخرجه في شركات سعودية وكندية.
- عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب بين العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٣.
- مسؤول عن منطقة بيروت في «القوات اللبنانية» منذ العام ٢٠٠٢ وحتى اليوم.
- يتقن اللغات: العربية، الفرنسية والإنكليزية.

•••

• يعقوب الصراف

- وزير البيئة.
- مواليد العام ١٩٦٢، طرابلس. متأهل وله ولدان.
- حائز على شهادة الهندسة المدنية من «الجامعة الأميركية» في بيروت.
- عضو نقابة المهندسين اللبنانيين.
- شغل مناصب عدة كمدير مساعد لعدد من المؤسسات والشركات الفرنسية والمغربية واليوناني منها (غينتولي، جترايتر وجيوسيل).
- محافظ بيروت منذ العام ١٩٩٩ وحتى اليوم، ومحافظ جبل لبنان بالوكالة منذ العام ٢٠٠٢.
- يتقن اللغات: العربية، الفرنسية والإنكليزية.
- حائز على الجنسية الفرنسية.

•••

• سامي حداد

- وزير الاقتصاد والتجارة.
- مواليد العام ١٩٥٠، متأهل من حنان فاخوري، وله ولدان: كريم وريا.
- حائز على شهادة الاقتصاد من «الجامعة الأميركية» في بيروت.
- خضع لدورات تدريبية في جامعة هارفرد، وفي المصرف الاحتياطي المديرالي في نيويورك.
- تقلب في مناصب عدة في الشركة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي حتى وصل الى منصب مدير فرع «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» منذ العام ٢٠٠٠ وحتى اليوم.
- عمل في مصرف لبنان كمساعد لحاكم المصرف بين العامين ١٩٧٩ و ١٩٨١.
- مدير سابق لمصرف «سوسيتيه جنرال». فرع الحمراء.
- يتقن اللغات: العربية، الفرنسية والإنكليزية.

•••

• محمد قنيش

- وزير الطاقة والبيئة.
- مواليد بلدة معروب قضاء صور ١٩٥٣، متأهل من حنان سلمان ولهما خمسة أولاد: ياسر، حمزة، فاطمة، علي ورضا.
- تلقى دراسته الابتدائية في «معهد الريحاني» والثانوية في مدرسة «برج البراجنة الرسمية» والجامعية في «الجامعة اللبنانية».
- يحمل إجازة في الرياضيات من كلية العلوم في «الجامعة اللبنانية»، وإجازة في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية في «الجامعة اللبنانية».
- عمل في إطار اللجان الإسلامية في الضاحية الجنوبية من أجل مواجهة الاحتلال الصهيوني ورفع الحرامان عن أهالي الجنوب والضاحية خلال السبعينات.
- شارك في التصدي للاجتياح الصهيوني لبيروت خلال الحصار الذي فرضه العدو على العاصمة.
- شارك في التمرد لاتفاق ١٧ أيار من خلال العمل الشعبي خلال المواجهات التي حصلت مع السلطة آنذاك.
- اعتقل في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤ على يد القوات الإسرائيلية وأدخل زنزين معتقل انصار، وسجون الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- زاول مهنة التدريس في مادة الرياضيات للمرحلة الثانوية.
- إنخرط في «حزب الله» مع بداية تشكله وتسلم مسؤوليات عدة منها: مسؤول منطقة الجنوب خلال فترة الاحتلال، عضو في شوري القرار، عضو في اللجنة السياسية التي تشكلت مع إنطلاقة العمل تنقيصي ومسؤول عن العلاقات الخارجية.
- تولى مسؤولية رئاسة المكتب السياسي.
- انتخب نائباً عن المقعد الشيعي في صور في دورة ١٩٩٢ ونائباً عن بنت جبيل في دورات ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.
- عمل في المجلس النيابي من خلال كاتبة «الوفاء للمقاومة» على الدفاع عن حقوق المواطنين وساهم في بلورة العديد من القوانين.
- عضو المؤتمر القومي الإسلامي، وعضو مؤسس في «الهيئة الوطنية لمقاومة الاحتلال» وفي «لجنة المتابعة لدعم قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية».

•••

• جهاد أزغور

- وزير المالية.
- مواليد سيرا الضنية في العام ١٩٦٦، متأهل من رولا زرق.
- تلقى علومه في مدرسة «الفرير» جبيل، وأكمل تعليمه الثانوي في مونتيليبه، فرنسا، وحصل على إجازة في العلوم المالية من جامعة «باري نوف دوفين» فرنسا.
- حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة باريس، وشهادة من معهد العلوم السياسية في باريس، وحائز على دكتوراه من معهد العلوم السياسية في باريس ومن جامعة هارفرد في أميركا.
- عمل في مؤسسات مالية عدة في فرنسا وأسسها شركة الاستشارات العالمية «ماكيزي»، وشركة «سان غوبان».
- شغل منصب مدير لمشروع الأمم المتحدة والبنك الدولي في وزارة المالية منذ العام ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠٤. وأشرف خلال هذه الفترة على البرنامج الإصلاحي في وزارة المالية.
- خبير لدى مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة.
- استاذ محاضر في الجامعة الأميركية سابقاً.
- له مؤلفات عديدة باللغتين الفرنسية والإنكليزية في حقل الاقتصاد والمال.

المصدر: عمان

التاريخ: ٢٠ يوليو ٢٠٠٥

مشكلة تشكيل حكومة أم مشكلة وطن

حسين عبدالله

كاتب وصحفي لبناني

تأليف الحكومة في لبنان ليس امرا سهلا ولا يخضع لموازن القوى النيابية، انما هو خليط عجيب غريب من الاعتبارات التي لا يمكن لاحد معرفة حقيقتها، ولذلك كلما اقفلت ثغرة انفتحت اخرى وبقيت الازمة في البلاد مفتوحة على الاحتمالات .

ومحاولات السنيورة الصعبة والشائكة لتأليف حكومة جديدة في لبنان ليست يتيمة ولكنها الاولى التي يحاول اللبنانيون علنا القول انهم يملكون مفاتيح التشكيل والتأليف ومع ذلك تبدو مهمة السنيورة مستحيلة مع ان التدخل السوري غير موجود والذي كان سببا لاكثر من ثلث لبنان ان يتظاهر رافضا هذا التدخل لان اللبنانيين ليسوا قاصرين ولا يحتاجون لوصاية خلافا لرأي الرئيس اللبناني السابق الياس الهراروي الذي قال سابقا وحين كان في سدة الرئاسة ان اللبنانيين لم يبلغوا سن الرشد بعد. اذن التعثر المتزايد في تشكيل الحكومة يدل في جانب من جوانبه على فشل اللبنانيين في الاتفاق على صيغة سياسية واحدة لادارة البلاد طالما ان هناك تباعدا في التوجهات الوطنية والمصالح، وهذا لا يعني بحال من الاحوال ان تصاعد الدخان الابيض ايدانا بنجاح السنيورة في تشكيل الحكومة يلغي الخلافات العميقة بين اللبنانيين لكن الضرورات تفرض عليهم عدم البقاء في حالة الفراغ الدستوري خصوصا في هذه الظروف بالذات. وقد يكون السبب الرئيسي لعدم الاتفاق اللبناني على تشكيل حكومة دون صعوبات هي المهمات التي تنتظرها وهي كثيرة ومتشعبة لا بل كل واحدة منها مصدر قلق وتوتر بين اللبنانيين الذين رفعوا شعارات اثناء الانتخابات وعادوا بعدها مباشرة الى الانقلاب عليها و كأن لكل مرحلة شعاراتها وعناوينها فشعار التحالف الواسع في الانتخابات وتجاوز العقبات التي تثيرها بعض العناوين المتصلة بالصراع مع اسرائيل وسلاح المقاومة والتشديد والوفاق الداخلي ضاع في حماة التنافس على الحصص الوزارية التي عكست محاولة حثيثة من قبل البعض لاحتلال مواقع وزارية على خلفية الحرب الاهلية الانقسامية في لبنان التي انتهت عام 1990 عسكريا ولكنها ما تزال مستمرة سياسيا بعناوين مختلفة. بحيث ان هناك قلقا من قبل بعض الطوائف من طوائف اخرى اذا استولت على وزارات اساسية وهناك شعور بالغبن من قبل طوائف اذا لم تأخذ حصتها في الوزارة وهناك اكثر من ذلك بكثير ما يثير التساؤل: لبنان الى اين؟ وهل هو وطن بالفعل ام مجموعات طائفية تتفق اليوم وتختلف غدا . انه من المؤسف ان تبقى حرب تشكيل الحكومة دائرة عل نطاق مخيف لان الحصص لم تكن عادلة لابل من المحزن ان يظهر اللبنانيون للعالم ان الاتفاق فيما بينهم هو صعب في حين الاختلاف من اسهل الامور وكان الوصاية الخارجية مطلوبة وهي على كل حال شهدت تبديلا فقط في الهوية فبدل الوصاية السورية حلت الوصاية الامريكية وقد يكون هذا السبب في العرقلة الدائمة في الحكومة لان لبنان يفاخر انه متعدد الثقافات والعديد من ابنائه لايفقهون الثقافة الامريكية او الفرنسية والسورية.

المصدر: النهار

التاريخ: ٢٠ يوليو ٢٠٠٥

واشنطن تتجه إلى تشديد الضغوط على دمشق مع تحريك "قانون تحرير لبنان وسوريا"

واشنطن - من هشام ملحم :

أفادت مصادر أميركية مطلعة أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش تدرس عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تشديد الضغوط الاقتصادية والسياسية على سوريا، بما فيها احتمال إعلانها تجميد أية ودائع لمسؤولين سوريين بارزين في المصارف والمؤسسات المالية الأميركية، لضلوعهم في دعم الإرهاب أو تورطهم في أعمال غير مقبولة أو فاسدة، كما فعلت أخيراً عندما جمدت ودائع وزير الداخلية غازي كنعان، ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان سابقاً رستم غزالة.

وتزامن ذلك مع تجديد بعض الأعضاء في الكونغرس دعواتهم إلى اقرار مشروع قانون يعرف باسم "قانون تحرير لبنان وسوريا" كان طرح للمرة الأولى في آذار الماضي في مجلس النواب، وهو يهدف إلى تكثيف العقوبات التجارية والاقتصادية على دمشق ومعاقبة دول أو أفراد، إذا تبين أنهم يساعدون سوريا على نحو غير مقبول، وتوفير الدعم لقوى المعارضة السورية لتحقيق "التحول الديمقراطي في سوريا".

وقالت المصادر إن هذه التحركات تكتسب صفة الألاح في ضوء الإجراءات العقابية التي فرضتها سوريا أخيراً على دخول الشاحنات اللبنانية أراضيها، وتعتر تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة الذي تحمل واشنطن دمشق بعض المسؤولية عنه. وأوضحت أن الأجهزة الأميركية، مثل وزارتي الخارجية والخزانة ومجلس الأمن القومي وغيرها، تدرس احتمال معاقبة شخصيات سياسية وعسكرية سورية تتولى مناصب بارزة في القيادة السورية. ولفتت إلى أن الأسماء قد تشمل "شخصيات بارزة مسؤولة في أجهزة المخابرات، وحتى من اقرباء الرئيس بشار الأسد".

ويتحدث المسؤولون الأميركيون منذ سنوات عن قائمة بأسماء عدد من المسؤولين السوريين البارزين من عسكريين ومدنيين ورجال أعمال معروفين من أبناء بعض المسؤولين السابقين والحاليين الذين أثروا بطرق مشبوهة، أو تورطوا في دعم الإرهاب تحت غطاء الهيمنة السورية العسكرية والسياسية على لبنان.

وأضافت المصادر أن فرض عقوبات مالية أو تجارية جديدة هو أيضاً قيد الدراسة، مشيرة إلى أن الإدارة الأميركية تراقب من كثب ما إذا كانت دمشق ستنفذ المطالب والشروط التي قدمتها وزارة الخزانة الأميركية في أيار 2004، بعد إعلانها أن المصرف التجاري السوري، وهو المصرف الرئيسي الذي تعتمد سوريا في تعاملاتها المالية الدولية، يمارس تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ستيفارت ليفي في شهادة له أمام لجنة المصارف في مجلس الشيوخ الأربعاء الماضي أن "القواعد المقترحة" التي قدمتها وزارة الخزانة تشمل "اصلاح النظام المصرفي، واتخاذ اجراءات فورية وفعالة لوقف تدفق الاموال عبر الحدود السورية الى العراق".

وفي مؤشر لكون الحكومة الأميركية تدرس اتخاذ اجراءات عقابية اخرى ضد سوريا، قال ليفي ان قرار تجميد اموال غازي كنعان ورستم غزالة "كان خطوة أولى ومهمة لتسمية مسؤولين سوريين بارزين يتدخلون في التطورات السياسية اللبنانية"، و"سواصل استخدام الوسائل المتاحة لنا للضغط على سوريا لاتخاذ الاجراءات الملموسة لمعالجة مطالبنا". وكان مسؤولون اميركيون وسوريون قالوا ان دمشق نفذت بعض هذه المطالب الاميركية، ولكن ليس كلها، وذلك في محاولة لاقتناع واشنطن بعدم مقاطعة المصرف التجاري السوري، لان هذا الاجراء سيلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد السوري ويزيد العزلة المالية لسوريا في العالم.

وأكد السوريون من جهتهم ان ثمة حاجة ماسة الى اصلاح القطاع المصرفي السوري نظراً الى تخلفه التقني والاداري، وليس فقط لمعالجة المطالب والشروط الاميركية.

ولا تزال هناك نزاعات مالية ناتجة من حرب العراق، بما فيها مصير 264 مليون دولار مجمدة في المصرف التجاري السوري طالبت واشنطن وبغداد باعادتها الى الحكومة العراقية، لكن دمشق، التي تقول ان هذه الاموال يجب ان تصرف لشركات سورية لها عقود وصفقات مع العراق، رفضت ذلك وطلبت من الحكومة العراقية التفاوض معها في هذا الشأن، وهو امر لم يحصل حتى الان. ويعتقد ان رغبة واشنطن في اعادة هذه الاموال الى العراق، هي من الاسباب التي اخرت اتخاذ الاجراءات العقابية في حق المصرف التجاري السوري.

تحرير لبنان وسوريا

والاسبوع الماضي، بعثت رئيسة اللجنة الفرعية للشرق الاوسط في مجلس النواب النائب الجمهوري اليانا روس ليتنن، وزميلها الديموقراطي اليوت اينغل برسالة الى النواب لجمع التواقيع على مشروع "قانون تحرير لبنان وسوريا"، اللذين رعياه ووقعه ثمانية نواب، قبل وضعه على الرف خلال التطورات العاصفة التي شهدتها لبنان منذ شباط الماضي. وإذا أقر ووقعه الرئيس بوش يصير قانوناً ملزماً، مثل "قانون محاسبة سوريا".

وجاء في الرسالة أن سوريا تواصل "التدخل لمنع لبنان من التمتع الكامل بسيادته واستقلاله"، الى سعيها للحصول على اسلحة الدمار الشامل، ورعاية الارهاب. ورأت ان قدرة سوريا على مواصلة هذه السياسات يمكن لجمها "اذا تم وقف الاستثمارات الاجنبية في القطاعات المهمة في الاقتصاد السوري وفقاً كاملاً او خفضت الى حد كبير". وأضافت ان "قانون تحرير لبنان وسوريا" يوفر "الالية الصحيحة لدعم الشعب اللبناني في هذا المجال، وفي الوقت نفسه الضغط على سوريا لوقف سياساتها التدميرية، ودعم المعارضين والناشطين في مجال حقوق الانسان المؤيدين للديموقراطية في سوريا في جهودهم لتحرير أنفسهم من الحكم الديكتاتوري القمعي".

ومشروع القانون هذا مماثل الى حد كبير في مضمونه لقانون "تحرير العراق" الذي أقره الكونغرس بمجلسيه عام 1998. وطرح النائبان من اصل لبناني، الجمهوري داريل عيسى والديموقراطي نك رحال، مشروع قرار يعبر عن رأي الكونغرس ويهنيئ الشعب اللبناني على اجرائه "انتخابات نيابية ديموقراطية ناجحة للمرة الاولى من دون قوات اجنبية منذ انتخابات ما قبل الحرب الاهلية عام 1972". وعندما أشاد النص بالتقاليد الديموقراطية الحيوية في لبنان، وأبرز الاهمية التي علقها قرار

مجلس الامن 1559 على اجراء انتخابات حرة ونزيهة في لبنان، وبعدها لاحظ تزايد المشاعر الطائفية خلال الانتخابات، قال أن ثمة وعياً في البلاد لكون السيادة والاستقلال والتسامح السياسي يمكن ان تتحقق "عندما يصير الولاء لمصالح لبنان الوطنية القوة المحركة لتشكيل السياسات الوطنية للبنان".

وهنا مشروع القرار الشعب اللبناني "على تصميمه على التظاهر السلمي والتجمع واجراء الانتخابات النيابية في شهري ايار وحزيران 2005، وممارسة حقه في التصويت في وجه الاغتيال السياسي لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، والتفجيرات والترهيب".

وفد من الكونغرس

ويصل الى بيروت الاحد المقبل وفد من مجلس النواب الاميركي برئاسة النائبين الجمهوري كورت ويلدون والديموقراطي نك رحال، ويضم بعض الاعضاء في لجان القوات المسلحة والامن الوطني، بمن فيهم سولومون أورتيز (ديموقراطي) وسيلفستر رايبس (جمهوري) ومارك سودور (جمهوري) وتوماس كول (جمهوري)، لعقد لقاءات مع سياسيين لبنانيين وزعماء الكتل النيابية المختلفة في مجلس النواب.

وكان الوفد يرغب في اضافة دمشق الى بيروت، لكن وزارة الخارجية الاميركية، في مؤشر آخر لاستياء واشنطن من الممارسات السورية في لبنان، وأخرها القيود الحدودية الجديدة، نصحت الوفد بعدم زيارة العاصمة السورية في هذا الوقت.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٠٠٥-٢٠ يوليو

محطة أخيرة

ساطع نور الدين

عندما قررت سوريا فرض حصار بري على لبنان، لم تكن ترد فقط على حملة معادية تعرضت لها من قبل غالبية اللبنانيين في الأشهر القليلة الماضية، بل كانت ترد أيضا على الحملة الأميركية والفرنسية التي استهدفتها في الفترة ذاتها.. وهي بلا شك تتوقع ان تستثمر الخطوة في المجالين اللبناني والدولي على حد سواء. الانباء الواردة من وراء الحدود توحى بان دمشق فرضت الحصار من اجل التأثير على تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة وعلى صياغة بيانها الوزاري، لانها تخشى ان يجنح لبنان الخارج حديثا من تحت الوصاية السورية نحو الاندماج في الخطط والمشاريع الدولية المعادية، وصولا ربما الى الانخراط في مفاوضات ثم في معاهدة سلام منفردة مع اسرائيل.

اذا صحت هذه الاتباء، وهي على الأرجح صحيحة، فانها تعبر عن اساءة مزدوجة للبنان الذي علمته التجارب المريرة انه لا يستطيع ان يكون معاديا لسوريا ولا يتمتع بالامكانات لكي يعمل ضدها، حتى اذا رغب بذلك بعض ابنائه.. وهي رغبة مشكوك بوجودها، واذا وجدت فانها لا تقدر على مواجهة الغالبية اللبنانية الساحقة التي تريد افضل العلاقات بين الشقيقتين، كما لا تستطيع ان تقف في وجه حلفاء دمشق وشركائها اللبنانيين الاقوياء. اما الخشية السورية الضمنية، التي يعكسها الحصار، من ان يعمد لبنان الى التفرد بالذهاب الى طاولة مفاوضات مع اسرائيل، فانها تمثل اهانة كبرى للغالبية اللبنانية اللبنانية الساحقة التي قاتلت العدو الاسرائيلي حتى قبل ان تتلقى الدعم من دمشق، والتي كانت ولا تزال تعارض تلازم المسارين، لان لبنان ليس جاهزا وليس راغبا طبعا في الذهاب الى معاهدة سلام مع اسرائيل حتى تحت المظلة السورية..

اقصى ما يمكن ان يشكله لبنان من خطر على سوريا هو ان ينجح النموذج اللبناني للاصلاح والتغيير، برعاية دولية لا تزال ضعيفة ومتردة، وهو امر يحتاج الى وقت طويل وما زال بإمكان دمشق ان تنافسه او حتى ان تحققه قبل بيروت.. وعندها تنتفي الحاجة الى الحصار البري او البحري، وتستقيم العلاقة بين الدولتين والشعبين، وتستبعد فرص التدخل الدولي بينهما.

لكن يبدو ان هذا التدخل الدولي صار حتميا، سواء باستغاثة من بيروت او بطلب من دمشق نفسها.. لان لبنان ليس مؤهلا الان ولا في المستقبل المنظور لفك الحصار، ولان الوسيط العربي المفترض ليس متوافرا وليس مرغوبا ايضا من قبل الجانبين اللبناني والسوري، ولان الازمة الحدودية اتخذت من اللحظة الاولى صفة ازمة بين دولتين لا تحل بمعزل عن الشرعية الدولية.

وبهذا المعنى، يمكن التكهن بان سوريا لن تفك الحصار عن لبنان قبل ان يفك الحصار الدولي عليها، الذي لم يفرض لاعتبارات لبنانية فقط ...

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢١-وليو ٢٠٠٥

رأى
www.damalhazrat.com

«الحياة» حاورت المدير السابق لاستخبارات الجيش اللبناني بعد استماع لجنة التحقيق الدولية الى معلوماته (الأخيرة)... جوني عبده: قلت للحريزي سيغثالونك فلم يخف ولعله صدق التطمينات... لبنان المستقل يجب ان يحافظ على مصالح سورية وهي مطالبة بسياسات مقنعة

>

<حاوره غسان شربل الحياة - //05/07/21

في هذه الحلقة يتحدث المدير السابق لاستخبارات الجيش اللبناني جوني عبده عن لقائه الأول مع رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وعن لقائه الأخير معه قبل أيام من استشهاده في 14 شباط (فبراير) الماضي. ويتطرق عبده الى محطات قريبة وبعيدة.

وهنا نص الحلقة الثالثة والأخيرة:

< غاب رفيق الحريري فيما المنطقة تجتاز مرحلة انتقالية؟

- تكلمت عن رفيق الحريري انه قادر على قيادة الشعب وليس ان يقوده الشعب من ضمن استراتيجية معينة لها علاقة بالمنطقة ككل، هناك مدرستان في اسرائيل، واحدة كانت تقول انه يجب ان نقيم سلماً مع العالم العربي وان تبقى الانظمة العربية كما هي اي بمعنى الديكتاتورية، بمعنى التوتاليتارية. لماذا؟ لان الشعوب غير جاهزة للسلام مع اسرائيل، بالتالي فإن القيادات هي التي تفقد شعوبها وتجبرها على القبول بتسويات سلمية في المنطقة. اما المدرسة الثانية فتقول ان هذه الطريقة لا تصنع لنا سلاماً سوى مع الانظمة وليس مع الشعوب كما حصل مع مصر، بالتالي يجب نقل العالم العربي من حالته الحاضرة الى حالة الديمقراطية حيث يمكن جداً ان يقوم سلام مع الشعوب وليس مع الانظمة.

وهذا الرأي الثاني قبلته اميركا. وهذا أكبر خطر حصل على العالم العربي لسبب نعتي الحريري ملفوفاً بالعلم اللبناني. بسيط، هو ان العالم العربي كي ينتقل من وضعه الحالي الى الديمقراطية سيقع في مطبات طويلة وعريضة وقع العراق في مثلها. حتى اذا وصل الى نتيجة سيأخذ الامر بين 20 و30 سنة على الأقل، بالتالي ستحصل خضات في العالم العربي كله. اسرائيل تتقدم ونحن نتراجع. والاميركيون قبلوا هذه السياسة الاسرائيلية واعتبروا انه ربما نستطيع اقامة ديمقراطية في العالم العربي. حتى في لبنان حيث هناك نظام ديمقراطي، على الأقل في ظواهره، هذا النظام ليس قادراً على إقامة سلام مع

رائيل ولو أقدمت سورية على ذلك، إلا في حال كان على رأس الدولة شخص يقول للشعب وقمنا السلام وستسكتون رغماً عنكم، الى أن يستطيع ان يركز هذه التسوية على قواعد متينة. النظام السوري الحالي الذي يبدي كل استعداد للتفاوض، لا يستطيع دخول تسوية مع اسرائيل اذا انقلب الى نظام ديموقراطي، بالتالي اذا كانت هناك فعلاً مصلحة للعرب وللبنان وسورية في قيام سلام عادل وشامل مع اسرائيل، لا بد من قيادات في العالم العربي مثل القيادة السورية كي تستطيع تمرير هذه

التسوية بقرار شخص وليس بقرار شعوب واصوليات، وإلا بقيت الحروب والخصومات الى أبد الأبد. لهذا السبب ما قاله جميل السيد عن الديكتاتورية وعن وجود ديكتاتور عادل يجب ان لا يكون لأسباب داخلية، بل لأسباب خارجية، كي يستطيع ان يتخذ قرارات استراتيجية مهمة هو مقتنع بأنها لمصلحة شعبه، بالتالي يستطيع فرضها على شعبه.

< هل يعني هذا انك متخوف من ان تكون الدعوة الاميركية الى نشر الديمقراطية بداية مرحلة طويلة من زعزعة الاستقرار في المنطقة؟

- طبعاً، لكنها للأسف لن توصلنا الى الديمقراطية الغربية التي يريدون. نحن ليس عندنا هذا النوع من الديمقراطية.

< نفهم من ذلك انك تعارض ان يصبح لبنان منبراً للمعارضة السورية؟

- طبعاً، بالتأكيد. اي معارضة لأي نظام عربي ممنوع، وبصورة خاصة سورية.

< من أجل سلامة لبنان؟

- طبعاً.

< هذا ينسحب ايضاً على الاعلام ألا يكون منبراً ضد سورية؟

- طبعاً، يجب ان تكون هناك قوانين في لبنان قاسية جداً على الاعلام بحد ذاته. ولست خائفاً ان يتهموني بأنني أريد ان اضبط الحريات، هذا ليس صحيحاً، الحريات يجب ان تكون مسؤولة، وأي خربطة ضد النظام السوري انطلاقاً من لبنان تعني ان الديمقراطية عندنا مستخدمة لأذى الآخر، ونحن لسنا هكذا. نحن لا نقول بعدم انتقاد فلان او فلان على ما يفعل، بل ان لا يكون الانتقاد لنظام اختاروه هم، فما علاقتنا بهذا الموضوع؟

< هل يعني ذلك ان نترك مسألة النظام السوري للسوريين والمصريين للمصريين؟

- طبعاً، والفلسطيني للفلسطينيين بصورة خاصة. يسألونني كثيراً في الصحافة عن رأيي في موضوعي العراق وفلسطين فلا أجيب، ليس من اختصاصي اعطاء نصائح وتنظيرات عن العراق، انا أقول فقط انني مع ما يتفق عليه العراقيون ومع ما يريدونه، وكذلك الامر بالنسبة الى الفلسطينيين والمصريين وسواهم، وإلا كيف استطع ان افرض موافقتهم على ما نتفق عليه؟ اذا تدخلنا في شؤون الآخرين يعني اننا نسمح لهم بالاعتراض على ما نتفق عليه.

< ألم تزر سورية أبداً؟

- بلى، أكثر من مرة، والتقيت مسؤولين سوريين.

< متى؟

- من زمان، أول ما تسلم الرئيس الياق الهراوي منصبه طلب إننا خاصا من الرئيس الراحل حافظ الاسد بأن يستطيع مقابلي، لانه كان مقيماً في البقاع، وكان يعرف انني من المغضوب عليهم، وكان يخشى ان يكلفني الامر حياتي اذا زرته.

حتماً لم أكن لأذهب لان الذهاب الى البقاع كان عن طريق سورية. ذهبت بطائرة رفيق الحريري الى دمشق، والتقيت عبدالحليم خدام وحكمت الشهابي وذهبت لاحقاً بسيارة حكمت الشهابي الى أبلح للقاء الرئيس الهراوي، وكان يومها بحاجة الى ان أخرج من اللقاء وأعلن ان لا شرعية سوى شرعيته.

< بمن التقيت هناك؟

- رأيت اميل لحود.

< وهل كانت هذه المرة الأخيرة التي تلتقي فيها لحود؟

- اعتقد بأنها المرة الاخيرة، نعم.

< متى كانت آخر مرة شاهدت فيها الرئيس الحريري؟

- كان في فرنسا قبل أربعة او خمسة ايام من جريمة الاغتيال، والتقيته في منزله هناك.

< هل كان خائفاً؟

- كلا، حاولت ان أخيفه فلم يخف. قلت له سيفتالونك فلم يخف. كانت هناك تطمينات.

< هل أنت متأكد انهم طمأنوه؟

- نعم طمأنوه، اخبرني بذلك. قالوا له لا تهتم إذ تم تنبيه الجميع الى انه لا يمكن المسّ بك ولا بوليد جنبلاط. طبعا طمأنة الفرنسيين والاميركيين كانت أقوى من تخويفي له وكان طبيعياً ان يميل الى تصديقهم.

< هل شهد أحد غيركما هذا الحديث؟

- نعم كان هناك آخرون. طبعاً كان يمنعني من ان اتحدث امام زوجته عن موضوع الخطر، لم يكن يريد ان تخاف، ولكن كان هناك اكثر من شخص موجودين أثناء حديثنا.

< متى تعرفت الى الحريري للمرة الاولى؟

- تعرفت اليه في القصر الجمهوري، عند وديع حداد مستشار الرئيس امين الجميل، وقال لي هل تغلني معك؟ ونزلنا سوياً الى منزل الياس الهراوي.

< هل تفتقد رفيق الحريري الذي كان يأتي الى باريس؟

- حتى الآن لا أزال غير مصدق انه مات، وهذا يجعلني مشوشاً قليلاً. اتحدث كثيراً مع اصدقاء وبينهم بازيل يارد، فيقول لي أحياناً عندما انتقد بعض الامور: "لم تستفك بعد. رفيق الحريري مات وانت تظن انه لا يزال حياً. يجب ان تفكر على اساس انه توفي، وإلا ضاعت افكارك".

< من أبلغك خبر مقتله؟

- في البداية قالوا لي ان هناك انفجاراً قوياً وقع قرب الفينيسيا، اتصلت فوراً ببازيل يارد وقلت له أين الحريري، قال لماذا، فأخبرته بأمر الانفجار. أجرى اتصالاً ثم عاود الاتصال بي وقال ان الحريري في البيت، فسألته من أخبره عن ذلك وهل تحدث معه، فقال لا بل عامل المقسم هو من قال لي انه في البيت. اتصلت بصديقي الضابط ريمون معلوف وقلت له ان يبحث عن وليد جنبلاط لانني كنت استنتجت ان الحريري سالم، وسرعان ما اتصل بي وقال لي ان جنبلاط في منزله. فصرت اتساءل إذا لماذا المتفجرة قرب مصرف بريطاني؟ وبعد قليل جاء اول خبر يفيد ان بعض عناصر مرافقة الحريري اصيبوا. كان عندي صديق يدعى سليم حسن فسألني رأيي فقلت له "العوض بسلامتك لانه لو كان الحريري حياً لتحدث عبر التلفزيون... لا بد انه قتل". تركت مكنتي وتوجهت الى المنزل حيث فتحت التلفزيون وكانت فضائية "المستقبل" لا تقول شيئاً وفضائية "إل بي سي" تقول ان الانفجار استهدف موكب الحريري، وبعد قليل أعلنوا انه توفي.

< هل تخشى ان يكون الاضطراب الحالي في لبنان فرصة للارهاب الدولي ليستخدم ايضا الساحة اللبنانية؟

- ليست مجرد خشية، بل انا متأكد من ان الوضع الذي نعيشه والتأزم في العلاقة مع سورية يجعلان هذا النوع من الارهاب يفتح المجال امام ارهاب دولي كبير. قرأت في حديث جميل السيد ان الأصوليات لا تتربى في لبنان، هذا ليس صحيحاً بل يمكنها ان تتربى فيه، الأصوليات تنمو في لبنان أكثر من بلاد أخرى، لأن النظام يتمتع بحريات أكبر. قد يكون نموها بطيئاً، لكنه يصبح في وقت لاحق سريعاً الى درجة تفاجئ جميع الناس بمدى تورط الارهاب الدولي. والأصوليات أخطر شيء على لبنان الذي يعرف أن الهدف الاستراتيجي يكمن في توريث "حزب الله" بعمل داخلي يؤدي الى فتنة تلهيه. ويقضي هذا الهدف أيضاً بأن تكون علاقتنا بسورية مبنية على تجاهلها. وعندما يكون هناك تجاهل سوري ونية اسرائيلية، يتشكل خطر كبير، فيقال: "أيهما أخطر نفوذ ما، أو فتنة".

< هل تتفق مع من يقول إن الأجهزة الأمنية باتت ضعيفة الى درجة يصعب عليها ضبط الأمن في لبنان؟

- ليست (المشكلة في) الأجهزة الأمنية بل السياسة. وإذا نظفنا الأجهزة الأمنية كما نريد، أي أن نجعلها تنفذ سياستنا، هل ستكون سياستنا عدائية لسورية؟ ونطلب من الأجهزة تنفيذ هذه السياسة ليتسنى لنا القول إن لبنان "بألف خير". الأجهزة الأمنية يجب أن تخضع للسياسة اللبنانية الكبرى، وإذا كانت الأخيرة عرجاء في العلاقة اللبنانية - السورية سينعكس ذلك على الأجهزة في موضوعي أمن لبنان وسورية. فهل يمكننا القول إن لبنان بألف خير؟ أقول مجدداً: لن يكون كذلك.

المهم في الأساس السياسة التوافقية، واقناع سورية بها. ويمكن أن لا تقتنع دمشق التي تعتبر أن اللبنانيين غدارون، لأنهم عندما جاء الأميركيون والفرنسيون اليهم تخلوا عنها كلياً. ولا يمكنك أن تلومهم بالمظاهر التي تحصل. هل يمكن أن نقول للسوريين إننا لا نؤيد المظاهر في الشكل الذي تعتقدون به؟ بل بالعكس، هل سنستخدم الأجواء الدولية المواتية للبنان ضد سورية أو نفتح أبواب المجتمع الدولي لسورية؟ إذا كانت سياستنا أن نغلق الأبواب ونترك أميركا تواجه سورية، فهذا أكبر خطر على لبنان. عن قناعة، أقول: إما أن يكون لبنان وسورية منفتحين على المجتمع الدولي وإما ننفذ سياسة خارجية من حيث لا ندرى.

< هناك حديث في لبنان عن تطبيق القرار 1559، وتحديد سلاح "حزب الله". كيف تنظر الى هذا الأمر؟

- في رأيي أن تطبيق الطائف قد يكون أفسى من 1559 في ما يتعلق بسلاح المقاومة، لأن لدى الطائف آلية تنفيذ تنص على إرسال الجيش الى الحدود الجنوبية. فكل القرارات الدولية بدءاً بالقرار 425 لا تنص على ذلك، إنما تطالب باستعادة سلطة الدولة اللبنانية على جنوب لبنان، الأمر الذي قد يحصل عبر قوى الأمن الداخلي ومؤسسات إدارية. أما اتفاق الطائف فيقول حرفياً: إرسال الجيش الى الحدود الجنوبية والتعاطي بهذا الموضوع وفقاً لاتفاق الهدنة الذي يمنع السلاح على جانبي الحدود. وإرسال الجيش الى الجنوب يعترض عليه "حزب الله" وكثير من الناس. لدي نظرية مهمة: لا يمكن اللبنانيين ولا العرب ولا أحداً في الدنيا أن يجبرنا على أن نثق بإسرائيل وألا نثق بالمقاومة. بمعنى أن نزيل المقاومة ونترك إسرائيل التي يقولون لها متى تهاجم أو لا تهاجم. أن تخترق أو لا تخترق. عندما نجد منظومة رادعة يمكنها تطمين اللبنانيين وكل الناس من اختراق إسرائيل جواً وبحراً وبراً، يكون سلاح المقاومة موضوع تفاوض. ولكن، لا يمكن أن يكون سلاح المقاومة موضوع تفاوض، إذا لم نجد هذه المنظومة الردعية.

كانت هناك قوات دولية في الجنوب، وحصل الاجتياح الاسرائيلي عام 1982. فإذا سحبنا سلاح المقاومة نكون كذباها وصدقنا إسرائيل. هذه منظومة أساسية ردعية.

أما على "حزب الله" أن يثبت للبنانيين أنه حزب لبناني وليس شيئاً آخر. باستشهاد نجله على الحدود الجنوبية دفاعاً عن لبنان ومقاومة لإسرائيل، قدم حسن نصر الله أكبر تضحية. لا يمكن "حزب الله" أن يدافع عن أولاد المسؤولين السارقين. لا يقدر أن يبدأ بالتحريير والاستقلال ودحر الاحتلال الاسرائيلي، ثم يعطي انطباعاً في الداخل بأنه ضد "انتفاضة الاستقلال". على "حزب الله" أن يلبنن ذاته وألا يكون على علمه اسم "المقاومة الاسلامية في لبنان"، بل يجب أن يغيرها لتكون "المقاومة الاسلامية اللبنانية". فالأولى تعني أن الحزب جزء من المقاومة الاسلامية في العالم، موجود في لبنان. وهذا لا يقبله

اللبنانيون ويجب أن لا يقبله "حزب الله". الحزب لبناني بحت وخلق للبنان منظومة تردع أي اختراقات اسرائيلية. فاسرائيل تفكر منذ مرة قبل أن تهاجم لبنان بسبب وجود هذه المقاومة. وممنوع أن يبحث أحد في سلاح المقاومة، قبل إيجاد هذه المنظومة الردعية التي تظمن اللبنانيين الى أن اسرائيل لن تتعدى وتخترق جنوب لبنان. هذه هي الحقيقة. جل ما في الأمر أن على الحزب أن يثبت لبنانيته وليس تلقى الأوامر من الخارج.

< هل تعتقد بأن موضوع إقالة الرئيس اميل لحود ذهب الى غير رجعة، بحكم التوازنات التي أفرزتها الانتخابات النيابية؟

- هذا سؤال يسأل حقيقة. فإذا سرنا وفقاً للطرق الدستورية، لا يمكن أحداً أن يقبل الرئيس لحود. حتى لو وقع 128 نائباً على ذلك، يمكن الرئيس لحود عدم التوقيع على التعديل. أما الأمر الذي يثير القلق، بالنسبة الى الطوائف في لبنان، فهو ان رئيس المجلس شرعي ولا غبار على شرعيته، ورئيس الوزراء المكلف شرعي، وتبقى علامات استفهام حول شرعية رئيس الجمهورية ووجوده. فيأتي رؤساء الدول وممثلوها الى لبنان، ويزورون جميع المسؤولين الا رئيس الجمهورية، وكأنهم يقولون لنا أن رئيس الجمهورية المسيحي ليس شرعياً. أنا كمسيحي، أتساءل كيف يكون ممثل المسيحيين في الحكم، اذا جاز التعبير، لأنني أكره هذا الصنف من الكلام، رئيساً غير شرعي أو مشكوكاً في شرعيته؟

مشكوك في شرعيته لأن التمديد حصل بالاكراه أم لا؟ لأن أول بند في القرار 1559 يقول: لا تتلاعبوا بالدستور. فعدلنا الدستور ومددنا لرئيس الجمهورية. فلتأت لجنة عدلية دولية وتقول لنا ان حصل التمديد بالاكراه أم لا. فإذا لم يحصل بالاكراه، عندها نثبت شرعية رئيس الجمهورية ويأتي جميع الناس لزيارته. أطلب أن تكون هناك لجنة عدلية دولية لأن المجتمع الدولي لا يقر بشرعية رئيس الجمهورية. وإذا حصل التمديد بالاكراه، فعلى رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته ويرحل. وإذا لم يكن هناك اكراه، فليكمل مدته للنهائية.

< هل تؤثر محاولة اغتيال المر في هذا الموضوع؟

- لا أعتقد. هناك من يرغب في القول إن رئيس الجمهورية مستهدف في هذه العملية. لكنني أقول أن الوزير المر له حيثية كافية منفصلة عن كونه صهر الرئيس، تجعل منه رجلاً مستهدفاً. فهو رجل جريء قام بأعمال جريئة في مواضيع عدة، خصوصاً موقفه الأخير المتمثل برفضه دخول الوزارة لأن هناك ضغوطاً لتلا يكون وزيراً للداخلية. وهو يعرف من أخرجه من وزارة الداخلية. وعندما سألوه عن يتهم في محاولة اغتياله، قال في تصريحات: "الذين أخرجوني من الوزارة". بالتالي للمر حيثية أخرى غير كونه صهر رئيس الجمهورية، وليس صحيحاً أنها صفته الأولى.

< في حساباتك الشخصية، هل تعود الى البلد وتعيش فيه؟

- لا.

< وهل تتوقع أن تتخذ قراراً من هذا النوع في المدى القريب؟

- لست أنا الذي اتخذ قراراً في هذا الموضوع، بل على اللبنانيين اتخاذ قرار بالوفاق في ما بينهم والحوار مع سورية واقناعها بأننا لسنا ضدها وجعل الوفاق اللبناني - اللبناني لمصلحة الوفاق اللبناني - السوري.

وعندها، يمكن القول إن هناك استقراراً في لبنان. اليوم، يتخذون اجراءات أمنية حول النواب. أنا أسميها "خبط عشواء". نرى كيف نحمي فلاتاً وغيره، لكن الأمن مناخ. هذه الاجراءات تشكل 10 في المئة من الأمن، وبقية الحماية تتكون من سياسة ومعلومات.

< هل تتفق مع القول إن ركائز الاستقرار تكونت من التحالف مع سورية ودعم المقاومة، وأن القرار 1559 هز ركائز هذا الاستقرار؟

- القرار 1559 ساهم في خروج الجيش السوري بهذه الطريقة التي لم يحبها أحد على الاطلاق. وهذا القرار جعل المجتمع الدولي يغط على هذا البلد. وهذا القرار والتمديد في صورة خاصة أديا الى تدهور الأمن وسيدخل الارهاب الدولي مجدداً كما أدخل القرارات الدولية واشترك الدول (في صنع القرار) لمصلحتها وليس لمصلحة لبنان.

< أنت قريب من عائلة الحريري وصديق لها. كيف تقوم تجربة سعد الحريري؟

-- تجربة سعد فاجأتني بنجاحها لأنني أعرف أن والده كان لا يتيح له كثيراً التعاطي بالسياسة. كان يرسله أحياناً في مهمات سياسية الى باكستان وغيرها. هذا الشاب لم يغط في تفاصيل السياسة اللبنانية، لكنه استوعب الأمور في سرعة وأدى نجاحاً. ولو كان والده حياً لحقق النجاح ذاته بلا شك. لكن سعد الحريري حقق نجاحاً كبيراً خلال ثلاثة أشهر. كان نجاحاً باهراً بالفعل، وأصبح سعد الرجل الجامع بين اللبنانيين ويتعاطى مع كل الفرقاء، كأنه مؤمن كلياً بأن الوحدة الوطنية تشكل الجدار المانع للفتنة في لبنان. ونجاح سعد في تحقيق ذلك في هذه الفترة القصيرة يعد انجازاً كبيراً. وأعتقد بأن سعد أطل

الله عمره سيكون عماداً في الأساس والبنية الوطنيتين.

< هل تعرفه منذ زمن طويل؟

- أعرفه منذ 23 عاماً، أي عندما كان في الـ13 من عمره.

< هل تعتقد بأن مفاعيل تظاهرة 14 آذار (مارس) المليونية، ذهبت؟

- أعتقد بأن سعد الحريري قدم حسابات الوحدة الوطنية وتماسكها على حساب حق الأكرية في أن تحكم. طبعاً هناك حديث عن تسويات وتنازلات. شعوري ان سعد الحريري اعتبر المسألة عملاً وطنياً يستحق بعض التضحيات لأن التحديات التي يواجهها لبنان من الاغتيالات الى المشكلات والاستحقاقات الاقتصادية، تحتاج الى ارادة لبنانية جامعة لمواجهة. يمكن القول ان بعض مفاعيل 14 آذار بدأ في الذوبان. أنا ارى ان خطأ حصل في عملية تشكيل الحكومة. تمت وكان السوريين لا يزالون

موجودين. قبل الوجود العسكري السوري كانت الكتل تستشار، لكنها لم تكن تسمى شخصاً واحداً لمقعد وزاري بل كانت تطرح ثلاثة أو أربعة أسماء. بدت الصورة وكأن لا أحد يشارك رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب في صلاحياتهما، ولكن حين جاءت صلاحيات رئيس الوزراء تقدم الجميع للمشاركة فيها. طبعاً صلاحياته تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ولكن من دون ان تضعه كل كتلة أمام خيار وحيد. السوري كان يفرض التشكيلة الحكومية. الآن لا أحد يفرضها.

< تركت مديرية المخابرات قبل 23 عاماً، لماذا بقيت على المسرح وكيف؟ ما هو سر قوتك الذي أبقى هاجس جوني عبده موجوداً لدى المسؤولين؟

جوني عبده. - اشكرهم من كل قلبي على الروايات التي ينسجونها حول دوري، فلولاها لما كنت موجوداً. اعطيك مثلاً. كلما أجريت حديثاً تلفزيونياً كان هم الأجهزة الأمنية لا ان ترد عليّ، بل ان لا يعلق أحد عليها. سر قوتي؟ لا أعرف. بلا شك لعلاقتي مع الرئيس الحريري دور. ولعلاقتي مع الرئيس الهراوي دور على رغم ان العلاقة اصبحت بالبرود بعد سنتين من توليه، وصارت البطولة ان يدعوني الى الغداء. طبعاً تعرض الهراوي لضغوط. وحين كنت سفيراً في فرنسا قيل لي ان الرئيس الهراوي سيدعو الى جلسة لمجلس الوزراء لاقالتك وقلت يومها للرئيس الحريري: "اذا كان قبضاً فليفعها". أنا متابع للأوضاع ولدي تجربتي السابقة.

< هناك من يقول انك أسقيت من الكأس التي أسقيت الآخرين منها، أي تنصت على أناس ثم تنصتوا عليك وضايقت أناساً ثم ضايقوك؟

- أعود مجدداً الى حديث السيد، قال انه لم يضر أحداً. هذا كلام يقوله كل مسؤول أمني وكل مدير مخابرات. انا أقول ان العنصر المهم في الموضوع هو التزام معايير أخلاقية صارمة، خصوصاً في مسائل التنصت. قلت لك انهم لاحقوني في خصوصيات. يوم كنت في المخابرات وبفعل التنصت كنا نحصل على معلومات عن خصوصيات ولكن لم يحدث ان هددنا سياسياً بمعلومات شخصية. لم نفعل هذا. كان التنصت بالنسبة لي لوحة للوضع السياسي من دون ان اهتم بالعلاقات الشخصية الحميمة لفلان أو فلان. اذا سنلت عن فلان اعرف توجهه، ولكن لا أقول شيئاً عن صداقاته النسائية أو غيرها.

< هل تنصت على رئيس الجمهورية؟

- ذات يوم طلبت من الرئيس الياس سركيس السماح لنا بوضع القصر الجمهوري على التنصت. سألتني عن السبب فأجبت بأن هناك معلومات عن ان أشخاصاً يتصلون من القصر لمتابعة مسائل خاصة بهم، ونريد ان نعرف من هم. وافق. بعد ثلاثة أيام استدعاني الرئيس وطلب مني وقف التنصت قائلاً ان مجرد معرفته بالتنصت سببت له ارباكاً في الحديث على الهاتف. وطبعاً أوقفنا التنصت. كان محظوراً علينا التنصت على شخصين هما رئيس الجمهورية وقائد الجيش. كان من الممنوع ان تنقل اليّ الشتائم التي تستهدفني وتعرف بواسطة التنصت. فأنا انسان ونقل الشتائم اليّ قد يؤثر على موقعي من هذا الشخص أو ذلك. أنا ايضاً لم أكن اطلع الرئيس على الشتائم التي تستهدفه كي لا يتأثر قراره باعتبارات شخصية. على سبيل المثال كان الرئيس سليم الحص ينتقد رئيس الجمهورية باستمرار. لم ننقل اليّ الرئيس سركيس مثل هذه الانتقادات.

< هذا يعني انكم كنتم تنتصتون على رئيس الحكومة؟

- لا. رئيس الحكومة لم يستهدف بالتنتصت، ولكن، يمكن ان يتصل بشخص هاتفه موضوع على التنتصت. ثم اننا أحياناً كنا نريد معرفة دقة المعلومات التي ينقلها شخص الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

التنتصت يحتاج الى تدريب وقراءته ايضاً. سأكشف لك مسألة هي ان ثلاثة مخبرين لدينا قتلوا في بيروت الغربية بسبب عدم تقنية المعلومات لدى رئيس الحكومة. كنا نكتب ان المسألة خطيرة وان الاشارة اليها قد تكشف المخبر. الرئيس الحص لم يكن معتاداً على هذه المسائل. نفترض انه مجتمع بياسر عرفات ومرت مسألة تتعلق بمعلومات وصلته فقد يشير الى هذه المعلومات لتأكيد ما يقول وطبعاً من دون أي رغبة في الحاق أذى بأحد. لهذا السبب وبعد مقتل الثلاثة أوقفنا الإخبار السري عن رئيس الحكومة. الرئيس شفيق الوزان شرحنا له ما حصل سابقاً وزودناه بالمعلومات، ولم يستخدمها الا في تشكيل نظرة الى الأمور.

< اتهمت مديرية المخابرات في عهدك بإرسال سيارات مفخخة.

- ذات يوم استدعاني الرئيس سر كيس. قال لي: انفجرت سيارة في مركز "جيش لبنان العربي" (كان منشقاً عن قيادة الجيش اللبناني ابان حرب السنتين) وكل الناس يقولون انك انت ارسلتها فهل هذا صحيح؟ لم أجب. سألتني: لماذا لم تجب. ألح فقلت له ان لا علاقة لنا بالأمر، وهو صحيح. ثم شرحت له اننا لا نريد ان نؤكد أو ننفي للمحافظة على قدر من توازن الرعب. اذا كشفنا اننا لا نستطيع توجيه ضربات مؤلمة ستصير كل مراكز الدولة هدفاً لتفجيراتهم. يجب أن نبقى لديهم اعتقاداً بأننا نضع سيارات مفخخة كي نحمي هيبة الدولة، أي كي نخيفهم ونردعهم، ومن دون ان نضع مثل هذه السيارات. لو كنا في فرنسا أو سويسرا أو غيرهما كان يجب ان نسارع الى كشف ان المخابرات لا تقوم بهذا النوع من الاعمال. في بلد منقسم وفي حالة حرب، على الأجهزة الرسمية ان تحاول ترميم هيبة الدولة والاحتفاظ على الأقل، بصورة القادر على رد الضربات بمثلها. أقول هذا للأسف.

الآن وبعد مرور الوقت أقول: لم نقدم مرة على أي عمل يلحق ضرراً بحياة المواطنين. ولا مرة. خطفنا أناساً تحت ستار اننا قادرون على القتل والتفخيخ. خطفنا من كان خطفه مبرراً للحصول على معلومات.

ذات يوم كنت في منزلي وتبلغت ان اطلاق نار من عناصر فلسطينية استهدف ضابط المعلومات في الجيش اللبناني في الجنوب قاسم سبيني واصيب بجروح. كنا نريد نقله الى بيروت للعلاج والطرقات مقطوعة بالحواجز وخفنا ان يقتل على الطريق. اتصلت بصلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" وخاطبته بلهجة قوية قلت له "أريد ان أبلغك شيئاً

إذا لم تأخذه في الاعتبار تكون أنت المسؤول. إذا تعرض قاسم سبليني لأي شيء خلال نقله من الجنوب الى بيروت انصحك وانصح الآخرين بمن فيهم رنيك (ياسر عرفات) بأن لا تناموا في بيوتكم". سمعت زوجتي الحديث وراحت ترتجف. أحضرنا قاسم سبليني ولم يتعرض لشيء، وعرفت ان قادة المنظمة لم يناموا في منازلهم على مدى ليلتين. أوردت هذه الحادثة لأقول ان الدولة تحتاج في الظروف الصعبة الى ممارسة الهيبة. كانوا يسألونني عن السيارات المفخخة فكنت أبقى الغموض قائماً، ولكن أقول اليوم اننا لم نضر أحداً من المواطنين اللبنانيين.

خطفنا اشخاصاً وحققنا معهم، وبينهم قاتل السفير الاميركي فرنسيس ميلوي. لا أنكر ان مسؤولو التحقيق مارسوا ضغوطاً نفسية وجسدية احياناً من أجل كشف جريمة أو خطة، ولكن لم تحدث تصفيات، للأسف بلادنا عنيفة وبعض الأساليب المعتمدة في الغرب قد لا يصلح دائماً عندنا.

< هل تعتبر تطبيع العلاقات مع سورية شرطاً للاستقرار في لبنان؟

- من دون أدنى شك؟ يجب ان ننجح كلبنانيين في اقناع سورية بأن الوفاق بين اللبنانيين في لبنان مستقل، ليس موجهاً ضدها، وبأن لبنان حريص على مصالح سورية كما هو حريص على مصالحه. كذلك يجب ان يؤكد الجانب اللبناني انه لن يسمح بأن تكون الاراضي اللبنانية منطلقاً لأي عمل يضر بسورية ومصالحها وأمنها، وان لبنان لن يسمح باتدلاع فتنة تبدأ على ارضه وتنتهي في سورية. على لبنان القيام بكل ما يطمئن سورية. أقول اكثر من ذلك على رغم تمسكنا بالحريات الاعلامية يجب ان تكون هناك تشريعات تحول دون اي حملات اعلامية انطلاقاً من لبنان لتغيير النظام السوري، موضوع النظام في سورية يجب ان يترك للسوريين، تماماً كما يجب ترك موضوع النظام اللبناني للبنانيين.

وهنا اريد ان أقول للسوريين ان لا يرتكبوا خطأ الاعتقاد بأن ما يفعلونه في لبنان او المنطقة سيؤدي الى قيام حوار بينهم وبين الاميركيين أو الغرب عموماً. اذا حصل تغيير جذري في العقلية السورية في التعاطي مع لبنان، وتم ترسيخ الوفاق اللبناني - اللبناني والوفاق اللبناني - السوري، فإن هذا التغيير يمكن ان يفتح العلاقة مع الغرب. في اعتقادي، الغرب يراقب كيف تتعاطى سورية مع لبنان. واذا كان لبنان هو السبب الذي خرب العلاقة بين سورية وكل من الولايات المتحدة وفرنسا، فإن لبنان هو الذي يعيد هذه العلاقة، اذا تمكن لبنان وسورية من اقامة علاقة مميزة فعلاً. قصة ان سورية لا تهادن لبنان الا بعد توسط اميركا او فرنسا خطأ يجب تلافيه. بواقعية أقول، الحل هو مع سورية شرط ان نقنعها وأن تنتهج بدورها سياسات مقنعة. الاهتمام الدولي الحالي بلبنان ربما يكون مؤقتاً، لأسباب لا تتعلق بلبنان وحده.

اللبنانيون لم يفرقوا ما بين المافيا والشعب السوري هدى الحسيني

من خلال ما يجري على الحدود اللبنانية - السورية، وما تتعرض له الشاحنات اللبنانية، وما يجري في عرض البحر من مصادرة فرق خفر السواحل السورية لزوارق الصيد اللبنانية، وتأكيد وزير النقل السوري مكرم عبيد على أن الفعل السوري قانوني لأن الزوارق دخلت المياه الإقليمية السورية، يتبين أن الضغوط الدولية على سوريا، تعكسها هي ضغوطا اقتصادية على لبنان، من منطلقين، الأول أن دمشق لا تعرف حتى الآن الأبعاد النهائية للضغوط الدولية عليها، وإن كان اراحها تصريح وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في 24 من الشهر الماضي بأن الإدارة الأميركية لا تفكر بتغيير النظام في دمشق، والثاني أن هذا قد دفع بالمسؤولين السوريين إلى «التصرف»، كما المسؤولين اللبنانيين، عندما لم يفرقوا ما بين مسؤولين سوريين، سياسيين وأمنيين، وما بين الشعب السوري.

ما يثير المسؤولين السوريين، هو أن الضغوط الدولية كما يرونها، هي عبارة عن جمع حسابي لـ«ضغوط لا نستطيع أن نرى فيها صورة متكاملة»، كما ينقل لي احد المصادر السورية، خصوصا ان هذه الضغوط بحد ذاتها متناقضة، لكنها كلها موجودة، بمعنى ان أي طرف اميركي، يريد ان يضع الضغوط على سوريا يضيفها بطريقة حسابية على بقية الضغوط. وحسب دمشق، هناك ما بين ستة وسبعة عناصر في تركيبة الإدارة الأميركية، يضاف الى ذلك سوء الفهم الصعب ما بين دمشق وواشنطن، فلا سوريا، حسب المصدر تدرك ما تقصده واشنطن، ولا أميركا تدرك ما تعنيه دمشق! اما عناصر الإدارة الأميركية حسب الرؤية السورية فهي كالتالي: هناك الرئيس جورج دبليو بوش ووزيرة الخارجية رايس، وهناك نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ثم هناك كارثيل النفط، واللوبي المسيحي الإنجيلي، وهناك اللوبي اليهودي والمحافظون الجدد وبقية الجمهوريين، وهناك الديموقراطيون ولوبي لبناني صغير.

يرى المصدر السوري أن المحافظين الجدد هم أصحاب نظرية سحب الغطاء عن طاولة الشرق الأوسط، ليسقط كل شيء بشكل مختلف فيبرز وضع جديد قد يمكن الأميركيين من السيطرة على المنطقة بشكل أفضل، لأنهم لا يستطيعون السيطرة على الوضع الحالي، ويقول: «هذه هي المعادلة التي يسمونها: الفوضى المنظمة. وقد برزت المفارقة بينهم وبين الرئيس بوش في العراق، فالمحافظون الجدد لا يهتمهم استتباب السلام في العراق، بل يهتمهم التسبب بفوضى وفوضى أخرى في كل الشرق الأوسط حتى يبرز الوضع الجديد، في حين تتطلع إدارة بوش الى السلام في العراق وتريد الهدوء فيه، هنا نحن أمام طرحين متناقضين.

أما الإنجيليون فإنهم، كما تقرأ دمشق، يريدون طرد العرب من فلسطين لاعتقادهم بقرب عودة السيد المسيح، ويريدون بالتالي إخراج المسلمين وكل قوة يمكن ان تترك نفوذها على فلسطين، وهذا يشمل سوريا، وسيلي ذلك إبعاد اليهود عن فلسطين، أو تحويلهم عن الدين اليهودي، ولأنه لا يمكن إقناع

اليهودي بالتخلي عن ديانته، لا يبقى سوى إبعاده، ويدخل هنا حسب المصدر السوري، اللوبي اليهودي الذي يتطلع الى الإنجليبين كحلفاء، طالما انهم يريدون إبعاد العرب والمسلمين، لكن إذا ما وصلوا الى وضع يقتربون من تحقيق الفوز، يتدخل عندها اللوبي اليهودي لردعهم، وبالطبع فاللوبي اليهودي أقوى من الإنجليبين. ويصل الحوار الى كارتيل النفط الذي يريد، حسب المصدر، ان تنتشر القوات الأميركية على منابع النفط لأن الدول لا تعني له شيئاً، وتجمع شركات النفط يفضل شرق أوسط مكون من جزر تقع على بحيرات نفطية، وحسب محدثي السوري، فإن تشيني ورامسفيلد «أكثر واقعية»، لأنهما يريدان المحافظة على عظمة الولايات المتحدة، ويريدان النجاح عسكرياً في العراق، في حين تريد الإدارة إيجاد ميكانيكية خروج وتتحدث بالتالي عن الحرية والديموقراطية.

وسط هذه العوامل ترى سوريا أن التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري هو وسيلة ضغط «يمكن لأي عنصر من هذه العناصر استعمالها لمزيد من الضغط على دمشق، وإذا كان في استطاعة أي من هذه العناصر التأثير على التحقيق بطريقة تؤذي سوريا، فإنه لن يتردد». هناك في سوريا من يعتبر أن الانسحاب من لبنان كان فقط قراراً سورياً تأخر تنفيذه، ومع الخروج العسكري والأمني بعد «إقامة» دامت ثلاثين عاماً تقريباً، يراهن بعض المسؤولين السوريين على أن اللبنانيين سيعودون الى دمشق لأنهم «لا يمكنهم الاستمرار من دوننا»، ويخففون من وقع نتائج الانتخابات على أساس ان حزب الله وحركة أمل ووليد جنبلاط لا يزالون كما هم، المسيحيون غيروا قياداتهم، اما فريق الحريري فكسب 20% اكثر في البرلمان وخرج الموالون الآخرون لسوريا، هذا يعني، كما تحسب دمشق، أن 20% فقط غيروا مواقعهم، وهي في انتظار عودة بقية اللبنانيين، خصوصاً كما تشير المصادر السورية، الى أن وليد جنبلاط يجري محاولات حثيثة لإعادة العلاقات بين المختارة ودمشق، ويطلعني محدثي على تصريحات اعطاها جنبلاط لصحيفة «ذي أستراليان» في 18 الجاري جاء فيها: «لا يمكننا ان نبقي، او نسمى: المعادون لسوريا (...) لقد كنت واحداً من الأساسيين وأكبر حلفاء سوريا، لكن عندما طلبت منا التجديد للحدود (الرئيس اللبناني)، قلت لهم، لا. ويرفض محدثي إبلاغي برد الفعل السوري على هذه - الوساطات -، لكنه يرفض الاتهام بان بلاده تغلق الحدود في وجه الاقتصاد اللبناني، ويربط ذلك بالممارسات الأمنية السورية. لكني، علمت أن معركة جبل قاسيون، التي وقعت مؤخراً دارت بين متمردين سوريين والحرس الجمهوري، وليس بين «عرب متطرفين» كما قالت المصادر السورية، وكان ذلك لإظهار أن سوريا عرضة هي الأخرى للإرهاب، ولحث إدارة الرئيس الأميركي على التخلي عن سياسة العزل المتخذة ضد سوريا. ويشكو محدثي المصدر السوري، من أن الإجراءات السورية ليست أكثر من رد فعل على التصرف اللبناني، ويقول: «انهم (اللبنانيون) يعذبون المسافرين السوريين، لقد هلكتنا الفضائيات اللبنانية، بقولها إن الاتفاقيات الموقعة بين البلدين هي لصالح سوريا، ولم يعد اللبنانيون يفرقون ما بين المافيا والشعب السوري، انهم يرحمون السوريين بالشتائم منذ ثلاثة أشهر، الدلع له حدود. ويضيف محدثي، إذا كان رستم غزالة ضايق السياسيين، لماذا لا يطلب لبنان محاكمته، بدل إنزال الشتائم بالشعب السوري..»

ويبدو كأن الإجراءات السورية الأخيرة، لمعاقبة لبنان واللبنانيين اتخذت لتهدئة غضب الشعب السوري والتخفيف من الاحتقان الذي يشعر به على مختلف الأصعدة، وقد يكون المسؤولون في دمشق رأوا في هذه الإجراءات وسيلة لتحويل أنظار الشعب السوري عن الترتيبات التي تسعى دمشق لاتخاذها تخلصاً

من الضغوط الدولية، وتأجيل الاستحقاقات الداخلية الكثيرة، لكنها تبقى خطوة هروب الى الأمام. ويتخوف الإصلاحيون في سوريا من ان تنعكس كل هذه الإجراءات ضدهم، لأنه ممنوع في سوريا أن ينشر الناس ردود فعلهم في الصحف، او ان «يشتموا» لبنان أو أي دولة عربية، لا بل، وبسبب قانون الطوارئ، هناك قرار بالسجن 30 يوماً لأي سوري يجرؤ على إهانة لبنان. ويروي السوريون ان الناس

في بلادهم يشتمون اللبنانيين بين بعضهم بعضا عبر الرسائل الهاتفية، ويخبرني أحدهم، أنني كلبناني إذا زرت دمشق اليوم لن أشعر بأي ردة فعل، «ليس لأن كل الناس يحبون اللبنانيين، أكيد هناك من يحب اللبنانيين، إنما الأكيد أيضاً، أن هناك من يريد أن يشتم لبنان واللبنانيين إنما لا يجرؤ». من جهته يعترف المصدر السوري بما فعلته الأجهزة الأمنية في لبنان، لكنه يضيف: انها حكمت لبنان كما تحكم سوريا، إذ كيف يطبقون حكم نظام ديمقراطي وهم لم يسمعوا به إطلاقاً، وهل اعتقد اللبنانيون أن الأجهزة السورية هي النرويج تساعد السويد؟ الآن أي موظف سوري يتخذ إجراءات ضد اللبنانيين، يصفق له السوريون من اعماق قلوبهم، وكان السوريون لاحظوا أن الفضائيات اللبنانية المفترض أنها مع دمشق، مثل «المنار» والـ «ان بي ان»، سكتت في المرحلة السابقة ولم تدافع، ويلاحظون أيضاً، أنها عادت الآن الى مواقفها المتوقعة، ومعها الـ «نيو تي في».

المصدر: السفير

التاريخ: ٢١-٢٠٠٥

لا شيء إلا الحقيقة

جوزف سماحة

نطق ديتليف ميليس. قال كلاماً من شقين. يؤكد الأول منهما بعض ما هو متواتر من معلومات عن التحقيق اللبناني بخصوص جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ويؤكد الثاني منهما بعض ما ورد في تقرير لجنة نقصي الحقائق برئاسة بيتر فيتزجيرالد.

لقد استشهد الرئيس الحريري بعملية انتحارية بواسطة شاحنة <<الميتسوبيشي>> التي يظهرها الشريط الشهير، ولكن شبهة تحوم حول التصرف اللاحق في مسرح الجريمة. ربما كان الجديد اللافت في المعلومات التي نُشرت أمس هو الانتقال من التعميم إلى التخصيص لجهة تحديد الجهات والأشخاص <<المشتبه>> بهم في <<العبث>> بالمسرح.

يوحى ميليس أنه يعرف أكثر وأنه يملك قناعات محددة. غير أنه لا يفصح عنها مكتفياً برمي الشبهة وملمحا إلى أن الاتجاه، بعد <<اختتام>> التحقيق، هو إلى تشكيل محكمة تتولى المتابعة (لبنانية أو دولية؟).

وتولد انطباع أمس بأن التركيز سيتناول القسم الخاص ب<<ما بعد>> الجريمة وليس القسم الخاص ب<<كيف حصلت>> بما يوحى أننا سنبقى في دائرة الاستدلال وقد لا نصل إلى <<الحقيقة>> المرغوبة. إلا أن السياق اللاحق للجريمة أدى إلى فرض (أو محاولة فرض) صلة خاصة بين <<كيف>> و<<من>> بمعنى أن الفاعل معلوم لمجرد أن التفجير حصل تحت الأرض!

لا ندري لماذا اختار ميليس أسلوباً ملتويّاً لقول ما يريد قوله. وهو أسلوب ملتوٍ بمعنيين. الأول هو مخاطبة اللبنانيين المعنيين مباشرة بالموضوع عبر صحيفة فرنسية بدل التوجه إليهم مباشرة كما سبق له أن وعد. والثاني هو تمرير بعض ما يعرفه ولا يريد تبنيه بالكامل عبر التقرير المرفق الذي كتبه مندوب <<لغو فيغارو>> جورج مالبرونو.

لقد سبق للمحقق الدولي أن عقد مؤتمراً صحافياً في بيروت. ثم التزم الصمت. ومن حق اللبنانيين التساؤل عن سر التوقيت الذي اختاره للكشف عن جانب من <<الحقيقة>> بالتزامن مع الموضوع الحكومي والتأزم في العلاقات السورية اللبنانية والتسويات المعقودة داخلياً بما في ذلك حول حقبة <<العدل>>.

يجب الافتراض أن ميليس يعرف ماذا يفعل. ويعرف أنه لا يحقق في جريمة عادية حتى بمقاييس ما سبق له أن تولاها. إن كل كلمة يقولها يمكن لها أن تترك آثاراً دراماتيكية على كامل التركيبة اللبنانية، كما على العلاقات اللبنانية السورية. ومن حق المواطنين مطالبته بأن يعرف أيضاً أنه من غير الجائز له أن يقلد سياسيين ونواباً

وإعلاميين في إطلاق الكلام على عواهنه. ولعله من الواجب أن يشرح له أحد ما الانعكاسات الكبيرة لهذه الوجهة في التحقيق أو تلك، وأن يقدم له عرضاً تفصيلياً عن الآثار التفصيلية لتغليب رأي على آخر، هذا في حال كان مسموحاً بالإدلاء بآراء.

يعطي الرجل، أحياناً، انطباعاً بأنه يفتعل توازنات سياسية في المعطيات التي يدلي بها. فبعد مؤتمره الصحافي اليتيم الذي أشار فيه، لأول مرة، إلى أرجحية التفجير فوق الأرض، تسربت الأنباء على تحقيق أجري مع قائد الحرس الجمهوري. وشهدنا، أمس، التوازن إياه الذي لم تقلل منه التوضيحات اللاحقة.

إن الجهات <<المشتبه بها>> مطالبة بتوضيح موقفها أكثر إذا استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وعليها أن تدرك أن ما تتجنبه اليوم قد تضطر إليه غداً في محكمة وتحت القسم. وكذلك لقد بات ملحاً أن يوضح بعض أصحاب الفرضيات موقفهم في ضوء ما بات ثابتاً ومؤكداً، ولا بأس إن أقدموا على اعتذار عن الوثائق والخرائط والمعطيات التي قالوا إنها دامغة.

لا أحد يريد لميليس أن يسكت. على العكس. إنه مطالب بأن يكون أكثر شفافية حيال اللبنانيين وأن يكون، طبعاً، أكثر دقة، أو أن يكون بالدقة الممكنة التي تخدم سير التحقيق، وتتقدم نحو الحقيقة، وتدرك، من دون وجل، أن عناوين وطنية كبرى في لبنان مرتبطة بما يصل إليه التحقيق الدولي.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ٢٠٠٥ يوليو ٥

اعتبر ان جريمة اغتيال الحريري لا تشبه الهجمات الانتحارية التي لا يمكن محاكمة منفذها

ميليس: مصطفى حمدان مشتبه به وساستجوب رستم غزالة قريباً

المستقبل - الخميس 21 تموز 2005 - العدد 1984 - الصفحة الأولى - صفحة 1

كشف ديكتيف ميليس ردّ يس لجنة التحقيق الخاصة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري للمرة الأولى منذ وصول اللجنة إلى لبنان، ان جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري "لا تشبه الهجمات الانتحارية التي لا يمكن محاكمة منفذها"، مشيراً الى ان لديه شكوكاً تتعلق بقائد لواء الحرس الجمهوري اللبناني العميد الركن



مصطفى حمدان لانه أعطى الأوامر "بتنظيف" مسرح الجريمة.

وقال ميليس في حديث أجرته معه صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية ونشر امس "انه

بموجب التفويض الممنوح من الأمم المتحدة، يجب أن تنتهي اللجنة مهمتها في منتصف أيلول المقبل، وهذه مدة معقولة، إذ أن التحقيق في مثل هذه الحوادث، إما أن يصل إلى نتيجة في فترة ثلاثة إلى ستة أشهر، أو أن الأمر يتطلب سنوات. لا اعلم بعد ما اذا كنا بحاجة لتمديد مهمتنا، لكننا نعمل كي تنتهي مهمتنا في 15 أيلول المقبل."

واضاف "لقد استجوبنا حتى اليوم مئات الأشخاص. والجزء الأكبر من العمل لم يتم بعد. لكن واستناداً للشهادات التي تلقيناها، لدينا مشتبه به واحد هو (العميد الركن) مصطفى حمدان (قائد لواء الحرس الجمهوري). لقد فتشنا منزله ومكتبه واستجوبناه لأكثر من تسع ساعات. لقد تعاون معنا. وكان من أول الأشخاص الذين استجوبناهم، لأننا كنا نملك معلومات

تشير إلى أنه كان أحد الذين أعطوا الأوامر لتعديل معالم مسرح الجريمة مباشرة بعد الحادث"، متسائلاً "ماذا نظف مسرح الجريمة؟ عمداً؟ إهمالاً؟ للسببين معاً؟ لدي فكرة واضحة إلى حد ما، لكننا ما زلنا في مرحلة التحقيق ولا يمكنني أن أقول لكم أكثر".

وحول ما اذا كانت سوريا ستسمح للجنة باستجواب مسؤولي أجهزتها الأمنية في لبنان خلال مرحلة اغتيال الحريري، قال ميليس "لقد تلقينا ضمانات. وهناك تأكيدات سورية سابقة مفادها ان دمشق مستعدة للتعاون. بالتالي وكما قلنا منذ البدء في مهمتنا، كل شخص كان يتولى مسؤولية تتعلق بالأمن في لبنان خلال فترة الاغتيال يجب أن يستجوب. وهذا يشمل (العميد الركن) رستم غزالة (رئيس فرع الأمن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان). لم يعد في لبنان حالياً لكننا سنستجوبه قريباً جداً".

واكد رداً على سؤال حول ما اذا كان سيعلان من هو وراء اغتيال الحريري، "ان اللجنة في لبنان لهذا الامر. وان الامم المتحدة اتاحت كل الوسائل لهذه اللجنة المدعومة بنحو مئة خبير، للوصول في مهمتها الى النهاية".

واضاف "لم أر في حياتي فريقاً من المتخصصين قادراً على مثل هذا النوع من التحقيق. لا أعرف إذا كنا سنتوصل إلى القول من يقف خلف هذا الاغتيال، لكنني متفائل بحذر". وتابع ان "الشهود، خصوصاً ضباط الامن لا يترددون ابداً في الكلام. وفي نهاية التحقيق، سنقدم تقريراً للسلطات اللبنانية، وهدفنا تمكينها من محاكمة الأشخاص المشتبه بهم، ولا أريد بعد ثلاثة أشهر من التحقيقات أن نكون قادرين فقط على القول للبنانيين، من أعطى الأوامر "لتنظيف" مسرح الجريمة، يجب أن نصل إلى نتائج أخرى. هذه الجريمة لا تشبه الهجمات الانتحارية التي لا يمكنك معرفة منفيها. في قضية الحريري يمكنك معرفة المشتبه بهم".

وعزا طلبه إلى اسرائيل المساعدة قائلاً "ان الاسرائيليين معروفون بان لديهم استخبارات جيدة خصوصاً تكنولوجية. لقد اتصلنا بهم لتزويدنا بمعلومات حول جريمة الاغتيال. واعطونا معلومات جيدة".

في غضون ذلك، اصدر مكتب الامم المتحدة في بيروت توضيحاً حول تصريحات ميليس، اكد فيه ان الاخير لم يوجه اي اتهام الى العميد حمدان او غيره في هذه القضية.

وقال رئيس مكتب الاعلام الاقليمي للامم المتحدة في بيروت نجيب فريجي في بيان له ان ميليس "اشار في حديثه الى صحيفة الفيغارو الى ان هناك شبهات حول من قد يكون اصدر اوامر بتغيير معالم مسرح الجريمة وذلك لا يعني انه اتهم اي فرد". واذاف ان "قرار الاتهام النهائي يصدر عن القضاء اللبناني مثلما نصت عليه مهمة ميليس".

المصدر: الثورة اليمنية

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٥

ملفات ساخنة بانتظار الحكومة اللبنانية الجديدة

"الخميس، 21 يوليو-2005" - بيروت/ وكالات الأنباء

أكد الرئيس اللبناني اميل لحود أمس أن لبنان يواجه تحديات كبرى إثر زلزال جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري إذ تركت آثارا لا يمكن أن تنتهي قبل معرفة الحقيقة.

ودعا لحود خلال ترأسه الاجتماع الأول للحكومة اللبنانية الجديدة التي أعلن عن تشكيلها برئاسة فؤاد السنيورة أعضاء الحكومة إلى التعاون والعمل الموحد والالتفات إلى مصالح المواطنين.

وقال: إن ثمة أشياء كثيرة تتطلب المعالجة، ويعاني منها اللبنانيون وفي مقدمتها الكهرباء والقضايا الاجتماعية والصحية وغيرها من القضايا على صعيد المؤسسات العامة وضرورة العمل فيها على قاعدة الشفافة، مشيراً إلى ذلك ليس صعباً إذا حسنت النوايا.

من جهته قال رئيس الوزراء السنيورة: أتمنى أن تعمل الحكومة كفريق عمل واحد لا سيما وأننا نواجه تحديات كبيرة ابتداء من الأمن والسياسة، وانتهاء بالاقتصاد والقضايا الاجتماعية وهذا يتطلب تعاوناً وسعيًا ومبادرات نقلت فيها من الكلام ونكثر فيها من العمل لتأكيد التواصل مع المواطنين.

وأكد السنيورة ضرورة الإسراع في استلام الوزارات لبدء العمل بسرعة، لأن البلاد في سباق مع الزمن، وأعرب عن رضاه من التشكيلة الحكومية التي قال أنها ستكون حكومة منتجة.

من جانبه قال وزير الإعلام غازي العريضي في تصريح للصحافيين إثر الجلسة أن مجلس الوزراء ناقش العناوين الرئيسية للبيان الوزاري الذي على أساسه ستعال الحكومة ثقة مجلس النواب إذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة مؤلفة من تسعة وزراء، وهم نائلة معوض، مروان حمادة، شارل رزق، طارق متري، خالد قباني، فوزي صلوخ، ميشال فرعون، سامي حداد، ومحمد فنيش.

وذكر أن مجلس الوزراء خلال جلسته الأولى قد ناقش العلاقات مع سوريا التي يجب أن تكون صحية وسليمة.

وقد استهل المجلس الاجتماع بالوقوف دقيقة حدادا على الراحل رفيق الحريري وعلى النائب باسل فليحان والصحافي سمير قصير و جورج حاوي وجميع المواطنين الذين قتلوا في حوادث الاغتيال.

وكان قد تغيب عن الجلسة الأولى للحكومة نائب رئيس الحكومة- وزير الدفاع الياس المر لدواع صحية ووزير المهجرين نعمة طعمة لوجوده خارج البلاد.

يذكر أن الحكومة اللبنانية قد شكلت أمس الأول من 24 وزيراً بمشراكة الكتلة النيابية باستثناء التكتل الذي يرأسه النائب ميشال عون.

وأجمعت الصحف اللبنانية على أنه بدأ واضحاً من الحكومة الأولى التي تشكلت بعد الانتخابات النيابية أن تيار المستقبل وحلفاءه حصلت على أكثرية أعضاء البرلمان

"72 مقعداً" قد تخلوا عن الاحتفاظ بأكثرية الثلثين مقابل تخلي رئيس الجمهورية وفريقه عن الحصول على الثلث المعطل. وأضافت: لكي تأمن المعارضة السابقة أكثرية الثلثين لمصلحتها فإن عليها التحالف مع الأصدقاء حزب الله وحركة أمل. واعتبرت "السفير" الحكومة الجديدة أنها حكومة التحالفات والمهام الملتبسة، مشيرة إلى أن نحو 20 يوماً من المساومات والمداخلات انتهت إلى إبعاد رنديس تكتل (الإصلاح والتغيير) ميشال عون وإرضاء الرئيس أميل لحود. من جهتها رأت صحيفة "النهار" أن حكومة السنيورة هي "حكومة الساعة الأخيرة" مشيرة إلى أنها تحمل مبادلات وتناقضات ومفاجآت. أما صحيفة "الشرق" فرأت أنها حكومة اتحاد وطني من 24 وزيراً من دون النائب عون.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠٠٥

الأمم المتحدة تنفي اتهام قائد الحرس الجمهوري اللبناني في مقتل الحريري السنيرة يطلب وساطة الجامعة العربية لانهاء الخلافات مع سوريا

بيروت باريس وليم ويصا، أ.ف.ب، أ.ش.أ:
قال ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ان هناك شبهات حول المسئول عن تغيير معالم مسرح الجريمة، ولكن الامم المتحدة نفت ان يكون ميليس اتهم قائد الحرس الجمهوري اللواء مصطفى حمدان. وفي تصريحات لصحيفة نوفيجارو الفرنسية قال ميليس ان فريق التحقيق يمتلك معلومات مفادها ان حمدان اصدر اوامر لتغيير مسرح الجريمة مباشرة بعد الاعتداء الذي استهدف الحريري، ونقلت الصحيفة عن قاضي التحقيق تساؤله لماذا تم تنظيف 'موقع الاعتداء' وهل حدث ذلك عمدا ام اهمالا أو كلاهما معا؟! و اضاف ميليس قائلا لدي فكرة واضحة بما فيه الكفاية. لكننا لسنا بعد في مرحلة التحقيق ولا نستطيع قول المزيد و اضاف رئيس لجنة التحقيق الدولية 'لقد فتشنا منزله ومكتبه واستجوبناه لاكثر من تسع ساعات' مؤكدا ان اللجنة ستقوم قريبا جدا باستجواب الرئيس السابق لجهاز الامن والاستطلاع للقوات السورية التي كانت تعمل في لبنان العميد الركن رستم غزالي، وفي وقت لاحق اصدر مركز الاعلام الاقليمي للامم المتحدة في بيروت بيانا توضيحيا قال فيه ان ميليس لم يوجه الاتهام الي حمدان أو أي شخص آخر.

لبنان وسوريا

وبعد ساعات من تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة أعلن رئيس الوزراء فؤاد السنيورة انه طلب مساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لحل الخلافات القائمة بين لبنان وسوريا والتي انعكست بشكل شبه تام في انتقال البضائع بين البلدين، وقال 'لقد اتصلت بعمره موسى حول هذه المسألة. ليس من واجب الجامعة العربية ان تساعد الدول العربية؟' و اضاف ان لبنان وسوريا بلدان عربيان شقيقان جاران لهما مصالح مشتركة وتاريخ ومستقبل معا. وبالتالي سنقوم بكل جهد لتكون لدينا علاقات صحيحة، انطلاقا من قيمنة ومبادئنا العربية، حتى تكون هذه العلاقات فعليا، صادقة وحميمة وصحية لا تشوبها شائبة' وكان موسى قد دعا الي تفاهم سياسي بين دمشق وبيروت بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان. وفي وقت لاحق قالت صحيفة 'الثورة' الرسمية السورية ان سوريا ستطالب الحكومة اللبنانية الجديدة بتعويضات للعمال السوريين الذين تضرروا في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري. ونقلت الصحيفة عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل دبالا الحاج عارف قولها ان سوريا ستبدأ مع الحكومة الجديدة مفاوضات فيما يتعلق بموضوع التعويض.

تحديات الحكومة

وتعليقا على تشكيل الحكومة شددت الصحف اللبنانية أمس على التحديين الاساسيين اللذين تواجههما الحكومة وهما تطبيق قرار مجلس الأمن 1559 وتحديد البند المتعلق بنزع سلاح حزب الله، والاصلاحات السياسية والاقتصادية. واعتبرت صحيفة 'السفير' ان المطلوب من الحكومة بلورة سياسة لبنانية جامعة تؤسس لموقف واحد أو متقارب بشأن الملفات الخلافية التي تبدأ من العلاقات مع سوريا والموقف من قرار مجلس الامن الي العناوين الاصلاحية الداخلية.

المصدر: اللواء اللبنانية

التاريخ: ٢٣ يوليو ٢٠٠٥

واشنطن تنهي مقاطعة لحود وتسعى لضمان الهدوء على الحدود... مع الإسحاب من غزة
 راييس تفاجئ لبنان: دعم الإصلاحات وتذكير بموجبات القرار 1559
 لجنة الصياغة تعود للاجتماع مساء لبيان "متسجم ومتكامل" ومجلس الوزراء مرجح غدا



لحود ورايس في بعبدا (تصوير: جمال الشمعة)



.. ومع بري في عين التينة



مؤتمر صحافي مشترك للسنيورة والوزيرة الأميركية (تصوير: سمير المصري)



الحريري ورايس، وبدا السفير فيلتمان، امام ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري
 (تصوير: طلال سلمان)

ضمّت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس لبنان الى جولتها الشرق أوسطية
 على نحو مفاجئ، أمس، وأمضت ما بين 6 الى 7 ساعات في بيروت، نقلت خلالها
 "رسالة دعم الى الحكومة اللبنانية الجديدة" و"تهنئة الشعب اللبناني على رغبته

الجامعة بالديمقراطية"، على نحو ما قالتها في الطائرة التي أفلتها الى بيروت من القدس المحتلة، وزادت عليها في العاصمة اللبنانية، دعوة لبنان الى "الوفاء بالتزاماته بما يتعلق بموجبيات القرار 1559".

لكن اللافت أن الزيارة التي ارتدت في توقيتها أهمية كبيرة، أنهت قطيعة مع الرئيس إميل لحود، يبدو أنها جاءت تسديداً لثمن تسهيل تشكيل الحكومة الجديدة.

وانشغلت الأوساط الرسمية والدبلوماسية بتقصي أبعاد الزيارة المفاجئة، من دون أن يعرف ما إذا كان لبنان قد تبّلع بالموعد قبل مجيئها، وجرى تكتم حولها لأسباب أمنية، مع الإشارة الى أن سفير لبنان في واشنطن فريد عبود موجود في بيروت.

وبعد قليل من مغادرة راييس بيروت، حيث شملت لقاءاتها الرؤساء الثلاثة لحود ونبيه بري وفؤاد السنيورة والنائبين سعد الحريري والعماد ميشال عون الذي التقته في مقر السفارة الأميركية في عوكر، وزيارتها أيضاً ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري، هز انفجار في منطقة محاذية لوسط بيروت، في شارع متفرع من شارع مونو، في تطور فسّر بأنه على صلة بزيارة راييس (راجع الخبر في مكان آخر).

وأوضحت مصادر التقت الوزيرة الأميركية أنها لم تحمل رسالة لإزعاج الوضع اللبناني، أو للضغط عليه بالنسبة الى مسألة تطبيق القرار 9551، وأنه كان هدفها إبلاغ كل الأطراف بضرورة تأمين الاستقرار للبنان ودعم الحكومة الجديدة. لكن مصادر دبلوماسية غربية ربطت الزيارة بدعوة المسؤولين اللبنانيين الى ضبط الوضع على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وهذا ما يفسر قطع زيارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة، والمجيء الى بيروت ثم عودتها الى رام الله للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وهو ما يستوجب بالتالي إنهاء القطيعة مع الرئيس لحود، بالرغم من أن نائب مساعد وزيرة الخارجية اليزابيث ديبيل كانت قد زارت بيروت قبل عشرة أيام واستثنته من لقاءاتها بطريقة فيها الكثير من "التعبير المباشر".

على كل حال، فإن راييس أطلقت من بيروت جملة مواقف، بدأتها بتأكيد دعم واشنطن للبنان في تحقيق الإصلاحات والعودة الى مسيرة النمو الاقتصادي، وقالت إنه لا يوجد شريك أكثر دعماً للبنان من الولايات المتحدة، مشددة على أنه يجب أن يكون لبنان حراً من أي تأثير أجنبي، معربة عن اعتقادها بأن لبنان سيلتزم بموجبيات الدولية، في إشارة الى القرار 9551، وقالت إنه إذا تقدّم لبنان في هذا الاتجاه سيحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي، لأن هذا المجتمع ملتزم لبنان حراً من العنف والارهاب.

وشددت راييس على تمسك الولايات المتحدة بتطبيق القرار 9551 كاملاً، وأملت أن يتعامل اللبنانيون مع هذا القرار الذي يشكل مطلباً دولياً بمسؤولية، ولفنت الى أن "حزب الله" الذي أدرجته الولايات المتحدة على لوائحها للمنظمات الارهابية "تاريخه مصبوغ بالدماء ولم يتغيّر، وبالتالي فإن موقفنا منه لم يتغيّر".

لكنها اضافت انه سيكون لنا تعاون جيد مع الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية التي تنوي تنفيذها، وانتقدت راييس إغلاق سوريا منذ أكثر من ثلاثة اسابيع معابرها الحدودية مع لبنان في وجه شاحنات النقل الخارجي، وقالت: "الجيران لا يقلقون حدودهم امام جيرانهم"، واعتبرت ان هذا الوضع "مزعج جداً".

وشددت على عدم رغبة واشنطن في التدخل في الشؤون اللبنانية، وقالت: "ممتاز ان يتمكن اللبنانيون من تقرير مصيرهم بأيديهم، والولايات المتحدة لا ترغب ان تملي الامور المستقبلية على لبنان".

من ناحيته أكد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في المؤتمر الصحافي المشترك مع راييس، اثر انتهاء محادثاتها في السراي، التزام لبنان باحترام قرارات الشرعية الدولية موضحاً ان تطبيق الشق المتعلق بنزع سلاح "حزب الله" يجب ان يتم التوافق بشأنه بين الاطراف اللبنانية.

وقال: "يتضمن القرار اجزاء علينا ان نتخذ القرار بشأنها داخل لبنان في اطار الوحدة بين اللبنانيين، مشيراً الى ان الولايات المتحدة واصدقاءها يقدرون عمل الحكومة من اجل برامج الاصلاح وكيفية معالجتها للقرار 1559 التي تتطلب تفهماً وصبراً.

واعترفت مصادر مطلعة ان زيارة رايس الى قصر بعبدا، اعادت الاعتبار الى الدور الذي تعول عليه الولايات المتحدة من قبل الرئيس لحود في دعمه عمل

الحكومة الجديدة، واهمية مساهمته في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي المطلوب منها القيام بها من ضمن مهمات اخرى.

ووفق المعلومات المتوافرة عن اللقاء في قصر بعبدا، فإن رايس اكدت ان زيارتها للبنان هي ترجمة للدعم الاميركي والوقوف الى جانب لبنان في عملية الاصلاح التي يبدأها.

اما القرار 1559 الذي تناولته رايس من ضمن المواضيع الداخلية الاخرى، فقد اكدت تفهم بلادها لموقف لبنان من تطبيقه ومن لبنانية التوجه في تطبيقه، اي ان واشنطن لا تمنع من ان يتم تنفيذ القرار على الطريقة اللبنانية من دون ضغط او بالقوة.

وقالت ان الولايات المتحدة التي تنتظر تطبيق هذا القرار تتفهم ان يتم ذلك من ضمن الحوار بين اللبنانيين حوله.

وعلم ان رايس هنأت رئيس الجمهورية على انجاز الاستحقاق الانتخابي في مستهل اللقاء الموسع الذي عقدها، وسألت عن صحة صهره الوزير الياس المر وهنأته بسلامته من الحادث الذي تعرض له.

وعلم ايضا ان رايس استطلعت موقف لحود من القضايا المطروحة واستمعت الى وجهة نظره فأبلغها ان اللبنانيين مصممون على العمل معاً من اجل نهوض بلادهم واعادة الاستقرار اليه، مؤكداً انه سيعمل مع الحكومة الجديدة كفريق عمل واحد من اجل تعزيز وحدة لبنان وسيادته، مشيراً الى ضرورة معرفة الذين ارتكبوا جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والجرانم التي تلتها.

وابرز لحود امام رايس اهمية الحوار بين اللبنانيين حول القضايا المطروحة لا سيما القرار 1559.

وهو ركز ايضاً على موضوع الامن وطلب مساعدة دولية تتعلق بكشف الجرائم والتفجيرات التي حصلت لان لبنان ليس لديه التقنية اللازمة لهذا الامر.

تجدر الاشارة الى ان رايس هي اول مسؤول اميركي كبير يزور لبنان منذ زيارة سلفها وزير الخارجية كولن باول في ايار من العام 2003. وهو كان زار لبنان عبر بوابة دمشق.

من جهة ثانية، تقرر ان يعقد مجلس الوزراء جلسته لاقرار البيان الوزاري غداً الاحد، بدلاً من اليوم، بعدما تأخرت اللجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان في انجازه حسب ما كان مأمولاً.

وعزت مصادر وزارية ذلك الى نقاش حول بنود تتعلق بالقرار 1559 وسلاح المقاومة.

ووصف وزير الاعلام غازي العريضي النقاش بأنه كان جدياً وشاملاً، وقال ان "البيان سيكون متكاملًا ومتماسكًا".

ولفت الى ان البيان "سيعكس الروح الجديدة في ادارة شؤون لبنان في ضوء المتغيرات التي حصلت في البلد، وهو يشمل كل المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها".

وقال ان اللجنة ستعقد في الثامنة من مساء اليوم اجتماعها الاخير لقراءة اخيرة للبيان.

من جهة اخرى سئل العريضي عن رأيه في كلام وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس؟ فقال: "كما قالت رايس" الاميركيون يقررون في الولايات المتحدة مصيرهم ومستقبلهم" ونحن في لبنان نقرر مصيرنا ومستقبلنا، قرارنا واضح في هذا الامر لدينا برنامج إصلاحي وهي قالت إنهم يريدون دعم لبنان فليدعموا هذا القرار وهذا البرنامج".

على صعيد آخر، عرفت الحدود اللبنانية - السورية في نقطة العبودية - الدبوسية بالنسبة لازمة الشاحنات انفراجات نسبية في دخول الشاحنات المحملة بالبضائع. وعلمت "اللواء" بأن حوالي 150 شاحنة وبرادا محملة بالخضار دخلت الى الاراضي السورية ترانزيت وسط تسهيلات مهمة، يتوقع ان تزداد مع الايام المقبلة، خصوصاً بعد تأليف الحكومة وقرار البيان الوزاري وتفعيل العلاقات الجيدة بين البلدين الشقيقين، وظهرت آثار الحلحلة على وجوه السائقين الذين ابدوا فرحهم بالانفراج الذي يتوقع ان ينتهي في الايام القليلة المقبلة.

وكان رئيس اتحاد الغرف اللبنانية عدنان القصار زار مدينة اللاذقية لتقديم واجب

تعزية واجرى اتصالاً برئيس اتحاد الغرف السورية الدكتور راتب الشلاح وبحث معه في الاتصالات التي اجراها الشلاح مع المسؤولين السوريين لحل ازمة الحدود وتم الاتفاق على ضرورة قيام وفد اقتصادي لبناني بزيارة سوريا.

وعقد اجتماع لمجلس رجال الاعمال اللبناني - السوري في دمشق برئاسة القصار وأجرى مباحثات مع المسؤولين السوريين لايجاد الحلول اللازمة للمشكلة الحدودية بصورة خاصة.

المصدر: عمان

التاريخ: ٢٤-٢٥ يوليو ٢٠٠٥

حزب الله هل بدأ المرحلة الجديدة في مسيرته؟ حسين عبدالله

مشاركة حزب الله بشكل مباشر في الحكومة اللبنانية يعني الاعتراف به كجزء اساسي من النسيج السياسي اللبناني على الرغم من استمرار الحظر الأمريكي عليه باعتباره منظمة ارهابية في نظر واشنطن.

ودخول حزب الله الى الحكومة لا يمكن اعتباره خيارا ذاتيا فقط مرتبطا بحسابات الحزب وانما محليا واقليميا فالحزب غير زاهد بالمناصب الحكومية لكنه لم يعلن رغبته بالمشاركة لان هناك من كان يرفض رؤية وزير للحزب في اية حكومة.

ولذلك عندما نرى الان حزب الله طرفا اساسيا في اللعبة الداخلية وله وزيران في الحكومة يعني ان مرحلة جديدة قد بدأت في لبنان خصوصا وان حكومة السنيورة هي حكومة شبه اجماع نيابي باستثناء المعارض الوحيد لها العماد ميشال عون الممثل بشكل غير مباشر بالرئيس لحود. ووجود هذا النسيج المختلف داخل السلطة التنفيذية في لبنان يدل على ان الحكومة ليست حكومة عادية وانما حكومات مهمات عديدة ولذلك حرص حزب الله ان يكون مشاركا في قراراتها وهو لذلك قاتل قتالا مستميتا مع حليفه الشيعي الاخر حركة امل كي لا تنتقل حقيبة وزارة الخارجية الى غير الشيعة علما ان السياسة الخارجية في لبنان لا يرسمها الوزير وانما مجلس الوزراء لكن كان هناك قلق لدى حزب الله وحركة امل من جنوح اي وزير لا يكون من قبلهم وعلى علاقة مباشرة معهما نحو صياغة سياسة تلتقي مع المطالبات الامريكية الضاغطة لتنفيذ الشق الثاني من القرار 1559 المتعلق بنزع سلاح المقاومة خصوصا وان الحزب يرى ان خيار المقاومة المسلحة بات ملحا اكثر من اي وقت مضى في ظل استمرار الخطر الاسرائيلي على لبنان والمنطقة وان الحزب مستمر في مقارعتة لاسرائيل حتى اشعار اخر الا ان ذلك لا يعفيه من اخذ موقعه في اللعبة الداخلية و ان يكون رقما له وزنه في المعادلة لا بل بيضة قبان احيانا ، وبالتالي لا يستطيع احد تجاهله او القفز فوقه. ولان المسألة فيها شيء من شعور تولد لدى الحزب ان ابقاء الوجه فقط على الجبهة مع اسرائيل، له مفاعيله السلبية على وضعيته وشعبيته في بلد تتفاقم فيه الازمات بشكل مفرغ والاولويات هي في تأمين لقمة العيش والعمل. وجد حزب الله نفسه مطالبا من قبل قاداته وجمهوره بتعديل اولوياته واعطاء القضايا الاجتماعية حيزا كبيرا في شعاراته وهو يحاول الان التوفيق بين ثنائية عمله يد تقاوم على الحدود مع اسرائيل ويد تساهم في العمل السياسي الداخلي هذا اذا كانت الامور لبنانية صرفة ومشاركة حزب الله في الحكومة غير خاضعة لاية اعتبارات خارجية، اما اذا كانت هناك تبدلات في المعطيات التي كانت سائدة سابقا والتي اوجدت عدم رغبة لبنانية اقليمية دولية بتوزيع الحزب فان النقاش يفتح حينئذ على ما اذا كانت مشاركة الحزب في السلطة التنفيذية هي في سياق بدء مرحلة جديدة في لبنان خصوصا وان الفرنسيين وعبر الرئيس شيراك قالوا سابقا انهم يؤيدون بقوة اندماج حزب الله في الحياة السياسية اللبنانية في حين اقترح المبعوث الدولي تيري رود لارسن دمج حزب الله في الجيش اللبناني وهو ما كان رئيس كتلة حزب الله في البرلمان اللبناني محمد رعد سابقا الى امكانية تحول الحزب الى جيش احتياط للجيش اللبناني وحفظ سلاحه في المستودعات، في حين كشف وزير حزب الله طراد حمادة عن لقاءات بينه وبين مسؤولين امريكيين اطلقت عليها واشنطن تسمية قناة اتصال. ويأتي ذلك كله على خلفية اتصالات بعيدة عن الاضواء يجريها اوروبيون مع قادة في حزب الله تحمل ترغيبا وتهديدا، ترغيبا بان

الاتحاد الاوروبي على استعداد لتقديم مساعدات مادية كبيرة جدا للحزب لاعادة اعمار الجنوب والبقاع مقابل نزع سلاحه وتهديدا بان لا احد بإمكانه تقديم ضمانات بان تبقى الامور على نطاقها الحالي في الجنوب وبالتالي تهدد امن المنطقة ككل. وعلى الرغم من الحزب كان ولا يزال لديه جواب واحد على المطالبين بنزع سلاحه هو من يعطينا ضمانات من عدم شن اسرائيل عدوانا على لبنان ولا يقفل باب الحوار حول مستقبل سلاحه خصوصا وانه يشعر ان الامور تتغير وبالتالي قد تكون المشاركة في الحكومة مؤشرا مهما على بدء مرحلة جديدة في مسيرة حزب الله.

المصدر: الدستور

التاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠٠٥

تحليل سياسي: التحولات اللبنانية ما بين التوافق والتجاذب الداخلي والتأثير الخارجي!

* كتب محرر الشؤون العربية

عاش لبنان في الأشهر الأخيرة جملة من الأحداث والمتغيرات السياسية تمثلت في عمليات اغتيال ومحاولات اغتيال لرموز سياسية وفي تفجيرات مختلفة على فترات متفاوتة، وكان هنالك مخاض متسارع في لبنان تمخض عن انتخابات نيابية جديدة وتشكيل حكومة مؤخراً بعد حوالي شهر من انتهاء الاستحقاق الانتخابي، وهنالك الكثير من التطورات المتسارعة في لبنان، فبالإضافة الى التفاعلات الداخلية هنالك الاهتمام الخارجي والتأثيرات الإقليمية والدولية ولعل زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس للبنان هي تعبير عن هذا الاهتمام المتزايد والذي يعبر عنه اصلاً القرار 1559 والذي يعني بشكل ضمني وصاية دولية على لبنان.

ونقول بعض التحليلات ان زيارة رايس للبنان جاءت لتكريس الوضع الجديد الذي نشأ بعد الانتخابات النيابية، كما انه جاء لدعم الحكومة الجديدة بعد ايام من ولادتها، وذلك لمواجهة توتر العلاقات حالياً بين سوريا ولبنان خاصة مسألة الشاحنات وبعض الضوابط الأمنية على الحدود السورية - اللبنانية، ولكن يبدو ان الدعم الأمريكي للحكومة اللبنانية الجديدة مرهون بموقف لبنان من تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم 1559 وخاصة ما يتعلق بحزب الله حيث يطالب هذا القرار كما هو معروف بتجريد كل الميليشيات اللبنانية من سلاحها وهو ما عبرت عنه كوندليزا رايس في تصريحاتها التي تهجمت فيها على حزب الله بالإضافة الى ما اعلنته الحكومة الأمريكية رسمياً بأنها لن تتعامل مع وزير الطاقة اللبناني لأنه ينتمي الى حزب الله.

وإذا كانت وزيرة الخارجية الأمريكية تعبر عن الاهتمام الأمريكي بالشأن اللبناني فإن هذا الاهتمام تبدى منذ اليوم الاول بعد نشوب الازمة اللبنانية على اثر اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري حيث كان الحضور الأمريكي وكذلك الفرنسي قوياً في لبنان وخاصة في الانتخابات اللبنانية عندما مثل السفير الأمريكي في لبنان دور

المندوب السامي وقام بتفقد مراكز الاقتراع واجراء الاتصالات مع المرشحين، ولذلك لم يكن غريباً ان تكون المشاورات التي سبقت تشكيل الوزارة متأثرة بموازن القوى وكذلك كانت متأثرة بالنفوذ الخارجي والوصاية الدولية، وبما يعني بشكل واضح ان لبنان بات بعد الانتخابات النيابية في مواجهة استحقاقات واوضاع جديدة ليست منفصلة عن الماضي ولكن مع تطلع للمستقبل على ضوء التطورات الراهنة، حيث يجمع اللبنانيون على ان بلدهم قد دخل مرحلة جديدة بعد الانتخابات النيابية، كما تتفق كل

الاطياف السياسية على ان لبنان قد دخل في مرحلة تأسيس ثانية بعد التأسيس الاول قبل حوالي 60 عاماً بعد الاستقلال وعبر الميثاق.

والصيغة القديمة للبنان عبر الدستور اللبناني في العام 1926 وعبر ميثاق الاستقلال في العام 1946 كرسست الحالة الطائفية، وتأتي الانتخابات اللبنانية لترسيخ الحالة الطائفية المستمرة والتي استشرت مجدداً من خلال الانتخابات.

بعد الاستقلال كما هو معروف استأثر المسيحيون الذين كانوا يشكلون اكثرية والمسلمون السنة الذين كانوا اغلبية نافذة تحكم لبنان مع اعطاء كل الطوائف ادوارها ومواقعها العادلة المحترمة، ولم يكن سراً ان المسيحيين كانوا يستندون الى دعم الدول الغربية وخاصة فرنسا، اما المسلمون السنة فكانوا يتمتعون بعمق عربي، وكان سنة لبنان يبرزون في الازمات لاعادة التوازن لعلاقات لبنان العربية، وهو توازن يحرص عليه كل اللبنانيين السنة، مثلوا حالة رمزية للنظام السياسي العربي الشامل الذي ظل وجهه سنياً قبل انهياره وتمزقه بعد احتلال العراق للكويت في العام 1990 وبعد احتلال العراق في العام 2003 الخ.

وهناك اليوم تحولات في لبنان واعادة تأسيسه في الزمن الامريكي عبر حديث عن اعادة تشكيله في اطار الهجمة الامريكية التي جعلت من اعادة صياغة بلدان المنطقة عنواناً معلناً وهدفاً اساسياً لحملتها العسكرية والسياسية على المنطقة، ويواجه لبنان هذا الاستحقاق الجديد في ظل ظروف مختلفة حيث يختفي الدور الرسمي العربي في لبنان، وتسنأثر امريكا بالشأن اللبناني من خلال مظلة دولية تتمثل بالقرار 1559 وعبر انسياق فرنسي ولا مبالاة من بقية دول العالم.

ومن خلال الانتخابات النيابية اختفت اسماء شخصيات لبنانية كبيرة من كل الطوائف، ولكن حسب التركيبة الحالية يمكن التأكيد على انه لا توجد شخصية سنية واحدة في البرلمان يمكن ان توكل لها مهمة تشكيل الوزارة اللبنانية الا بمباركة آل الحريري الذين اختاروا فؤاد السنيورة ودعموه لتشكيل الحكومة.

هكذا اختزلت الزعامة السنية في البرلمان اللبناني بالسيد سعد الحريري ممثلاً لآل الحريري، والذي يكفي ان نقرأ حديثه لمجلة «نيوزويك» لنعرف انه لم يفكر يوماً في السياسة، ويعترف انه لا يملك اية خبرة سياسية، كما انه يعبر من خلال هذه المقابلة عن موقف واضح مؤيد لأن يكون القرار 1559 هو قاعدة التغيير وهو ايضاً متناغم كلياً مع الطروحات الامريكية الفرنسية!!.

والذي لا شك فيه هو ان التحليل الموضوعي ورصد كل الوقائع والتوجهات في لبنان يحتاج الى مجلدات ولكننا فقط اشرنا للعنوان العريض للمرحلة الحالية التي بدأت بتبلور مؤسسات جديدة ابرزها مجلس نيابي جديد وحكومة جديدة تحظى برضى امريك ومع ان العماد ميشال عون الذي ظل خارج التشكيلة الحكومية يقول ان هذه الحكومة تمثل الماضي ولا تمثل المستقبل ومما قاله عون «ان هذه الحكومة محت آثار الصراع السياسي بين تيار الحريري ورئاسة الجمهورية وحدث ائتلاف حكومي نتمنى ان يدوم ويعطي نتائج جيدة على مستوى الوطن، لقد اسهمنا في لقائهم وكان التعايش بين بعضهم بعضاً اهن من التعايش معنا، ويقول عون «اليوم هم انفسهم الذين حكموا لبنان خلال 15 عاماً عادوا يحكمون لبنان مجدداً».

وقد استدرك عون قائلاً انه في المعارضة يكمل الدور الذي تقوم به الحكومة وهو غير آسف على عدم المشاركة في الوزارة الجديدة التي تعثر تشكيلها كثيراً نظراً للاختلاف على الحصص والمواقع وتورد جريدة «الحياة» من بيروت تحليلاً لوقائع ولادة الحكومة الجديدة حيث تشير الى ان التوافق تم خوفاً من الفراغ حيث كان العديد من القادة السياسيين في لبنان يرون ان تأخير تشكيل الحكومة متعمد للبقاء على الفراغ والحؤول دون تولي الاكثرية المعارضة مقاليد الامور وقد ابلغت اوساط متعددة واكبت عملية التأليف جريدة «الحياة» ان من الطبيعي ان يكون الضغط الدولي من اجل الاسراع في التأليف من العوامل التي اسهمت في اخراج الحكومة الى النور، وتضيف هذه الاوساط انه من خلال حركة سفراء الدول الكبرى لا سيما امريكا واجتماعاتهم العلنية مع فرقاء مختلفين واتصالات موفد الأمم المتحدة الذي نصح رئيس الجمهورية والآخرين بضرورة الاسراع بتشكيل الوزارة، وهناك اقرار بأن توافق العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية قد اسهم في تشكيل الحكومة الجديدة حيث باتت الحاجة ملحة لولادة هذه الحكومة التي يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية مهتمة جداً ببلورة وضع جديد في لبنان ولذلك كانت زيارة وزيرة الخارجية الامريكية للبنان هي كما اشرنا تعبر عن هذا الاهتمام، واعلاناً عن دعم الولايات المتحدة الامريكية للتغييرات التي حصلت في لبنان وبشكل خاص انسحاب الجيش السوري من لبنان قبل اجراء الانتخابات النيابية التي تمت على مراحل بدأت اولها في 29 ايار الماضي وانتهت بعد اربعة اسابيع، وتواصل الحراك السياسي اللبناني قبل الانتخابات النيابية وبعدها وصولاً الى تشكيل حكومة السيد فؤاد السنيورة التي تمثل الاغلبية والتي تمثل بدايات التحول والمرحلة الجديدة.

المصدر: انوار اون لاين
التاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠٠٥

البيان الوزاري يتجنب القرار 1559 ويشير الى التمسك بالشرعية الدولية الحكومة تعمل لتعزيز العلاقات اللبنانية - السورية والحفاظ على المقاومة

بعد اربع جلسات مطولة، اقرت اللجنة الوزارية المختصة في اجتماع عقده مساء امس برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، الصيغة النهائية لمشروع البيان الوزاري الذي يتألف من 30 صفحة ويعتبر الاطول في تاريخ الحكومات في لبنان. وسيعقد مجلس الوزراء جلسة عصر اليوم لقرار البيان. وقال وزير الاعلام غازي العريضي بعد اجتماع اللجنة مساء امس (ان البيان الوزاري سيكون شاملا، ويتطرق الى كل القضايا والمواضيع). مشيرا الى ان البيان لم يأت على ذكر القرار 1559، بل اعتمدنا الصيغة التي اتفقنا عليها منذ اليوم الاول وقبل زيارة وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس الى بيروت.

وتابع يقول (ان هناك مسألة جديدة في البيان الوزاري، وهي ان ثمة تحديدا لسياسة الحكومة في كل وزارة من الوزارات، وبالتالي نحن امام 22 مشروعا لـ 22 وزارة اضافة الى الجانب السياسي العام).

رزق

أما وزير العدل شارل رزق فقال في تصريح لمحطة NBN مساء امس، ان البيان الوزاري شامل وطويل ويتناول جميع الوزارات في الحكومة كما يختلف في لهجته، هناك مقدمة من صفحتين او ثلاث تؤكد توجهات الحكومة في هذا المنعطف الاساسي في السياسة اللبنانية. ثم يفصل بعض القضايا: الموقف من تعديل نظام الانتخابات، والمواضيع المتعلقة بالقضاء والعلاقة بين لبنان المقيم والمغترب. كما هنالك حصة كبيرة للموضوع الاقتصادي. واعتبر الوزير رزق ان البيان اضافة الى العمل الذي تقوم به الحكومة وبرنامجه، يؤسس لمرحلة جديدة اكثر رسوخا ومثانة للعلاقة اللبنانية - السورية.

وقال: ان البيان لم يأت على ذكر القرار 1559 بل اتي على تأكيد التمسك بالشرعية الدولية، وعلى الثوابت اللبنانية والموقف اللبناني بالنسبة لجميع

قرارات الشرعية الدولية. ويؤكد حق المقاومة، والتمسك بالمقاومة معتبرا انها ليست ميليشيا بل تتبع من ردة فعل لبنانية شاملة ضد الاحتلال الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه نوكد اننا واقعيون ونشدد على تنفيذ قرارات الامم المتحدة وعلى رأسها القرارات التي تكرس حقوق الشعب الفلسطيني وضرورة ادانة الاحتلال.

وأعلن ان البيان الوزاري لم يذكر سوى قرار واحد، هو القرار 194 الذي يكرس حق عودة الفلسطينيين.

وأشار الى ان مجلس الوزراء سيجتمع في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم لقرار البيان.

وكان الوزير رزق ادلى صباح امس بتصريح قال فيه: ما فهمته من البيان الذي قدمه لنا رئيس الحكومة عن زيارة وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس الى لبنان انه كان هناك جدل طويل وعميق نظرا لخطورة المواضيع التي اثيرت، ولكن فهمت ايضا انه اتفق على صيغة يمكن القول انها صيغة اميركية - لبنانية جيدة ستعكس على البيان الوزاري في ما يتعلق بالقرار 1559 وستكون صيغة مرضية للجميع. فلبنان يتمسك بالقرارات الدولية بشكل شامل وليس انتقائيا. وهنا اشيد بايجابية ومساهمة ممثل حزب الله في الحكومة).

حزب الله

أما على صعيد المقاومة فقد رأى رئيس المجلس السياسي في (حزب الله) النائب محمد رعد (ان القرار 1559 جاء من اجل استئصال كل ما يدعم قوى الممانعة الاساسية في لبنان ونزع عناصر المقاومة ونحن نتعاطى مع هذا القرار على انه البلاغ الرقم واحد ضد كل قوى التحرر في الوطن).

وقال: نحن لا ننظر بايجابية تجاه التعاطي المرن من البعض تجاه القرار 1559، ونحن نتعاطى في هذا الموضوع على اساس اسوأ النيات لاننا ذاهبون في اتجاه المواجهة اذا كان المسار الذي سيسلكه التعاطي اللبناني هو القبول بهذا القرار. وهذا الامر سيقود حتما الى ضرب الاستقرار في البلد وتحقيق مواجهة داخلية نحن نحسب حسابها، وعلى الآخرين ان يتهياؤوا من دون تهويل او تحد او مكابرة.

جنبلات

وفي موضوع سلاح المقاومة قال رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد

جنبلاط انه (لا بد من التذكير مجدداً بأن المقاومة الوطنية والاسلامية هي عنوان الكرامة، والعزة، وهي مناعة الجسم اللبناني الوطني والاسلامي، والحصانة لوحدتنا ولاستقلالنا الحقيقي ولسيادتنا، وحتى الحديث عن مزارع شبعا بات تفصيلاً امام العنوان الأساسي، والإلحاح الغربي واليومي في ما يتعلق بالقرار 1559 الخارج عن اية اصول، فانه على ما يرمى الى ايجاد لبنان العنصر الأساسي لحمايته، والى إلحاق لبنان بهيمنة او حلف مشابه للسابع عشر من أيار الذي كان لنا الشرف مع غيرنا من القوى الوطنية والاسلامية في كسره وتحطيمه وإزالته، الأمر الذي سمح لاحقاً بتحرير الأرض المحتلة، معظم الأرض المحتلة في الجنوب. فكفانا تنظيراً وتهويلًا).

الحريري

وفي واشنطن، اعرب سعد الدين الحريري امس عن (ثقله التامة) بالامم المتحدة في التحقيق الذي تجريه حول اغتيال والده.

وقال الحريري امس في مقابلة مع شبكة التلفزة الاميركية (سي.ان.ان) من بيروت، ان (التحقيق يسير في الاتجاه الصحيح).

ورداً على سؤال عما كشفتته صحيفة (لوفياغرو) الفرنسية نقلاً عن رئيس لجنة التحقيق ديتليف ميليس الذي قال ان قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان مشبوه في الاغتيال، قال الحريري انه يريد (مزيداً من المعلومات حول الموضوع. واعتقد... ان الاشارة الى احد ما بأصبع الاتهام يمكن ان يكون مسيئاً).

وفي موضوع انسحاب القوات السورية من لبنان، قال الحريري (نعم، انها انسحبت). وأضاف (اعتقد ان الجنود السوريين قد انسحبوا منذ فترة وآمل في ان تكون اجهزة الاستخبارات السورية قد انسحبت ايضاً).

وحول مشاركة (حزب الله) في العملية السياسية اللبنانية، فيما تعتبره واشنطن منظمة ارهابية، اشار الحريري الى ان بلاده (هشة جداً). وقال (ينبغي ان نحل هذه المسألة في ما بيننا).

ورداً على سؤال عن الاخطار المحتملة على حياته، اجاب الحريري انه يعتقد بوجود خطر. وقال (هذا هو السبب الذي يحملني على العمل معظم الوقت في

منزلي). وأضاف (اعتقد أن لدي مهمة وهذه المهمة تنطوي على خطر. وأنا سعيد للقيام بها).

دمشق

على صعيد آخر، قال كاتب افتتاحية صحيفة (البعث) السورية امس (لا اريد الحديث بالتفصيل عن الشحن الغرائزي ضد سوريا والسوريين في بعض وسائل الاعلام في لبنان ام من قبل بعض السياسيين اللبنانيين الذين حرضوا او شتموا او اساءوا الى سوريا وشعبها وقيادتها).

وأضاف (تصاعدت منذ عدة اشهر وحتى الآن الحملة ضد سوريا ومواقفها تارة ينسب لها التدخل في العراق واحيانا في فلسطين وثالثة في لبنان الى ما هنالك من تهمة جاهزة هدفها التحريض وارباك سوريا وخلق متاعب لها ومواقف دولية ضدها). وأكد انه (مطلوب منهم الاعتذار للشعب السوري ولقيادته. الشعب الذي دفع الدم والمال والجهد من اجل ان يكون لبنان واحدا موحدا).

وقالت صحيفة (الاقتصادية) السورية (بعض الساسة اللبنانيين انزعجوا عندما ضاعفت سوريا اجراءاتها الامنية على حدودها مع لبنان). وأضافت (ان سعد الحريري اعلن عن بدائل للترانزيت عبر سوريا من خلال المرافئ والمطارات اللبنانية... ما الذي ينتظره سعد الحريري لوضع هذه البدائل موضع التنفيذ?). وتابعت (فما سمعناه من شتائم وقرأناه من مقالات وتحليلات اقتصادية كافية لتجعلنا اول المطالبين بإلغاء الاتفاقيات الموقعة مع لبنان والتي لم تستفد منها سوريا يوما... ان سوريا كانت ولا تزال وستبقى دولة لديها اكتفاء ذاتي في كل المجالات وليست بحاجة الى احد وتحديد لبنان. فكل الاتفاقيات التي وقعت كانت في مصلحة لبنان وإلغاؤها مطلب شعبي سوري وليس لبنانيا كما يعتقد البعض).

المصدر: عمان

التاريخ: ٢٥ - يوليو ٢٠٠٥

حكومة السنيورة والعنوانان الساخنان

بيروت: حسين عبدالله

للمرة الاولى في تاريخ الحكومات اللبنانية تعطي حكومة جديدة في بيانها الوزاري الوضع الخارجي اهتماما يفوق الاهتمام بالوضع الداخلي المثقل بالازمات على مختلف الصعد وهذا يعود الى التحديات الضخمة التي تواجه حكومة السنيورة وعلى رأسها قرار مجلس الامن رقم 9551، والعلاقات المتوترة مع سوريا التي بقيت قواتها في لبنان ثلاثة عقود. ومن الواضح ان الوصاية الجديدة على لبنان واشنطن وباريس تراقبان باهتمام وعن كثب كيفية تعاطي حكومة السنيورة مع هذين الموضوعين اللذين شكلا ويشكلان مدخلا اساسيا لتعزيز الوصاية الجديدة على لبنان وتطالب واشنطن وباريس الحكومة اللبنانية تنفيذ مضمون الشق الثاني من القرار الذي يشدد على نزع سلاح حزب الله. وكان هذا عاملا في تقريب وجهتي النظر الأمريكية والفرنسية على الرغم من تباين بين الطرفين في الالية التي يجب ان تتبع لنزع هذا السلاح حيث تؤكد فرنسا على حوار داخلي يصل في النهاية الى الغاية المطلوبة مع اعترافها ان حزب الله قوة اساسية في المجتمع اللبناني. الا ان واشنطن التي لا ترفض بالمطلق الحوار الداخلي بين اللبنانيين حول سلاح حزب الله خصوصا بعدما بات الحزب ممثلا في الحكومة تقول ان ما يهملها بشكل سريع ان ترى خطوات ايجابية على صعيد توسيع رقعة سيطرة الحكومة جنوبا عبر نشر الجيش لتقليل من نفوذ حزب الله على المنطقة وانهاء التوتر على الحدود اللبنانية الفلسطينية وقد يكون ما تضمنه تقرير أنان الاخير يتوافق مع توجه واشنطن حيث جدد دعوته القوات المسلحة اللبنانية الى ان تبرهن الآن قدرتها على الحفاظ على الأمن في كل المناطق اللبنانية بعد تقليص عدد كبير من القوات العسكرية اللبنانية من مناطق في الجنوب ونشرها في الداخل بعد انسحاب القوات النظامية السورية تنفيذا لقرار مجلس الأمن 1559. وما يريده أنان من تشديده على ان تثبت تلك القوات قدرتها على ضمان الامن في جميع الاراضي اللبنانية هو رد الذريعة لدى اكثر من دولة عضو دائم لدى مجلس الامن ان القوات المسلحة اللبنانية عاجزة عن القيام بهذه المهمة. اما العلاقات مع سوريا فهي العنوان الساخن الذي تصطدم بمفاعيله السلبية حكومة السنيورة وذلك ازاء تصاعد التشنج بين البلدين بسبب الاجراءات الحدودية. ويبدو ان التصريح الذي أدلى به النائب العربي في الكنيست الاسرائيلية عزمي بشارة بعد مقابلته الرئيس اميل لحود امس في قصر بعبدا ان من الضروري (الكف عن السؤال ماذا تريد سوريا من لبنان لانه ان الاوان لان يقرر لبنان ماذا يريد هو من سوريا) انطوى ضمنا على رسالة سورية صريحة. وبحسب معلومات فان بشارة الذي مهد لزيارته لبنان باجتماع مع مسؤولين سوريين كبار تجمعهم بهم صلات وثيقة ولقاءات دورية سمع هذه العبارة من دمشق والتي تنطوي على اكثر من مغزى هي في صلب رد الفعل السلبي السوري على موقف المعارضة اللبنانية من الانسحاب الشامل للجيش السوري من لبنان في 26 ابريل الفائت. اما ابرز ما تضمنته الرسالة السورية غير المباشرة هذه فهو ان على السلطة اللبنانية الجديدة ان تجيب عن سؤال من شأنه ان يدفع بالعلاقات اللبنانية السورية الى الاستقرار كما الى التصعيد، وهو الآتي: اي استراتيجية للبنان في المنطقة؟

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٦- يوليو ٢٠٠٥

لبنان والصراعات الخفية

مصطفى الفقي

جسد لبنان لعالمه العربي واحة للحرية على امتداد عشرات السنين خرج منه المفكرون وانتشر المهاجرون حتى صار بقعة غالية ومزدهرة في المشرق العربي. إنه لبنان جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة، وشكيب أرسلان، وغيرهم من كواكب الفكر الإنساني وأعلام الأمة العربية، وبقدر ما لهذا القطر الجميل من مكانة بقدر ما أحاطت به الأطماع وتناوبت عليه الضغوط واستهدفتها المخططات، تارة تضرب وحدته الوطنية وأخرى تضرب ازدهاره الثقافي وثالثة تضرب استقراره وأمنه. إنه لبنان الذي عرف الحرب الأهلية الطويلة في نهايات القرن الماضي وها هو يشهد الاغتيالات التي تطيح برموزه السياسية والإعلامية وفقاً لمخطط لا يريد لذلك البلد أن يستقر وأن يتقدم، خصوصاً أن لديه المقومات التي تكفل ذلك. وكى لا تضيع أفكارنا في زحام الألفاظ فإننا نوجز ما نريد رصده من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن لبنان عانى في العقود الثلاثة الأخيرة ما لم يكن متوقعاً، فخرج من حرب أهلية إلى أزمة اقتصادية ثم موجة إرهابية. ولبنان لا يستحق ذلك لأسباب كثيرة لعل أهمها أنه يمثل متنفساً بالنسبة الى المنطقة ونموذجاً يجب الحفاظ عليه واحترام التعددية فيه والوقوف ضد محاولات العبث باستقراره وأمنه.

ثانياً: أثبتت الدراسات السكانية أن المجتمعات ذات التنوع في تشكيلاتها الدينية والقومية هي أكثر تقدماً من المجتمعات الأحادية التكوين، فالتعددية نعمة وليست نقمة كما أنها مظهر من مظاهر التعايش الآمن والشعور المشترك والانصهار الوطني الذي يؤدي إلى تعظيم الفائدة من طوائف المجتمع والتنوع الفكري فيه والتعدد لديه، وهو ما يثري شخصية ذلك المجتمع ويدفعه إلى أمام.

ثالثاً: لعبت الطائفة دوراً حاكماً في تشكيل الحياة السياسية اللبنانية بدأ من ميثاق 1943 وصولاً إلى «اتفاق الطائف» الذي سعى لإيقاف الحرب الأهلية وتكريس وحدة لبنان في إطار المصالحة بين طوائفه. وأنا أعتقد أن تعايش الطوائف اللبنانية يمثل نموذجاً طيباً في مجمله كما أن الانصهار الاجتماعي قائم ولا توجد تلك المشاعر العدائية بالمعنى الحقيقي للكلمة بين جماعاته. والسبب في ذلك هو التقارب العددي بين مكونات التركيبة السكانية فنسبة المسيحيين إلى المسلمين متقاربة وذلك الأمر بين الشيعة والسنة أو الموارنة والدروز، فلكل طائفة في لبنان وضع واضح ولا يوجد طغيان حقيقي لطائفة على غيرها سواء كان ذلك على المستويين السياسي أو الاجتماعي.

رابعاً: إن خصوصية العلاقات اللبنانية - السورية هي مظهر لحقيقة تاريخية، وأنا ممن يظنون أن إقليم الشام الكبير يصيغ دوله بخصائص مشتركة نتيجة الوحدة الجغرافية والاندماج التاريخي والتداخل السكاني، لذلك فإن الاعتراف بهذه الأوضاع يجعل سورية ولبنان دولتين تربطهما علاقات قوية خصوصاً من الناحيتين الأمنية والاقتصادية، ولكن قد يكون الاختلاف متملاً في درجة انفتاح النظام السياسي لدى كل منهما وتأثيره على الحريات العامة وحركة الأفراد ونوعية الحكم.

خامساً: إن إسرائيل تنظر تاريخياً إلى لبنان باعتباره النموذج المنافس من حيث المستوى الديمقراطي وطبيعة الانفتاح على الغرب فضلاً عن المهارة الاقتصادية وقوة الجذب السياحي. ولعل ذلك يفسر إلى حد كبير جزءاً من دوافع إسرائيل لاجتياح لبنان عام 1982 وتغذيتها للصراعات الخفية فيه. إذ أن لبنان المزدهر لا يسعد إسرائيل بينما لبنان المنقسم المضطرب يكفل جزءاً من طموحات إسرائيل الإقليمية وأهدافها الاقتصادية.

سادساً: إذا كان لبنان هو جسر المرور بين الشرق العربي والغرب الأوروبي فإن لذلك تداعيات من حيث درجة الاهتمام به والحرص عليه. ولعل النموذج الفرنسي خير شاهد على ذلك. وربما يفسر لنا أيضاً درجة حماس باريس لإنهاء الدور السوري في لبنان، باعتباره من وجهة نظر الرئيس الفرنسي جاك شيراك غير بعيد عن مسلسل العنف الأخير في الدولة اللبنانية.

سابعاً: إن عروبة لبنان مسألة جدلية والاعتراف بخصوصيته أمر ضروري. وحرص على ذلك زعيم مثل عبد الناصر في أوج الزخم القومي والوحدة العربية. وقال السادات من بعده «ارفعوا أيديكم عن لبنان»، كما سعى السعوديون بقوة لتأمين سلامة لبنان والحفاظ على هويته. وكان من أدواتهم في ذلك رجال من مثل الرئيس الراحل رفيق الحريري وسياسات من نمط «اتفاق الطائف» والجهود المبذولة لإقراره. وهنا يتعين علينا أن نشير إلى أن عروبة لبنان لا تختلف بين الطوائف، فمسيحيو الشام مثلاً ينحدرون من أصول عربية عاشت قبل الإسلام ثم تعايشت معه، فالارتباط بين الدين والقومية لا ينسحب بالضرورة على الحالة اللبنانية.

ثامناً: إن مسلسل الاغتيالات الأخير الناجم عن تفجيرات غادرة هو محاولة لإرباك الواقع اللبناني وخطط الأوراق فيه، خصوصاً أن الجرائم طالت الطوائف المختلفة بغير تفرقة والاتجاهات السياسية المتعددة من دون تمييز، وهو ما يعني أن لبنان مستهدف بدرجة كبيرة في أمنه واستقراره، وأن شبح الإرهاب الكنيبي يطل عليه بين الحين والآخر وهو ما يعني أيضاً أن هناك قوى إقليمية ودولية تسعى لزرع ألبان سياسية واجتماعية في الساحة اللبنانية، خصوصاً أن مسلسل الانفجارات ارتبط باتسحاب القوات السورية من لبنان.

تاسعاً: إن الشعب اللبناني الذكي النشط الذي عرف الهجرة إلى الخارج مبكراً وسعى نحو الرزق في كل مكان، بدءاً من الأمريكيتين مروراً بالساحل الغربي الأفريقي وصولاً إلى كل بقعة في العالم، هو شعب قادر على ارتياد المستقبل وفك رموز الحاضر والاستئناس بعبرة الماضي. إنه الشعب اللبناني الذي يعيش الحياة ويهوى المغامرة ولا يتوقف عن التقدم.

عاشراً: إذا كنا نتحدث عن الصراعات الخفية والأطماع المحيطة في لبنان فإننا نشير أيضاً إلى تأثير القضية الفلسطينية فيه والمواجهة المستمرة بين جنوبه والدولة العبرية، وهي مواجهة تفرز عدداً كبيراً من الصراعات المكتومة والمشاعر الخفية.

هذه ملاحظات استعنا بها للرد على كل ما يقلب في الملف اللبناني في هذه الظروف الصعبة، حتى يؤمن الجميع بأن الوطن اللبناني كل لا يتجزأ، كما أن المصاعب التي تواجهه والمخاطر التي تحيط به هي أمور عرفها ذلك البلد الصامد منذ سنوات طويلة، كما أن التقاليد السياسية ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ اللبناني وتجعل منه بحق نموذجاً مبهراً في هذه المنطقة.

من العالم، كما أن الساحة اللبنانية تعتبر تلخيصاً كاملاً للساحة العربية تحمل أمراضها وتجسد مشاكلها وتنعكس عليها الصراعات الموجودة في الفضاء العربي كافة، وهو أمر فطن إليه اللبنانيون وتحدثوا عنه، ولكن ظلت المخططات تتوالى ضد ذلك الشعب العربي الشقيق تعبت بأمنه وتطيح باستقراره وتحاول تغيير ملامح الحياة المتفتحة فيه. ولعلي أشير هنا إلى ظواهر ثلاث لا تزال تمارس كثيراً في المستقبل اللبناني وهي:

(أ) ان الزعامات التقليدية للطوائف اللبنانية ومنطق الوراثة الذي يحكمها يجعل المسرح السياسي يشبه التعبير القبلي أكثر من كونه تمثيلاً سياسياً عصبياً. وهذه ظاهرة لا ينفرد بها لبنان بل هي شائعة على امتداد دول العالم الثالث، وقامت تركيباً الحياة السياسية في لبنان على هذا النمط الطائفي والعائلي في الوقت نفسه. وأن لذلك البلد الرابع كي يخرج من عباءة ذلك التاريخ الذي يستحق لبنان في مستقبله ما هو أفضل منه.

(ب) أن الحياة النيابية اللبنانية تعتبر أكثر تقدماً من نظيراتها في معظم الدول العربية، فالكتل النيابية تتميز بالحيوية إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول المنطقة، كما أن الانتخابات البرلمانية تتميز بقدر كبير من الشفافية التي تبدو غريبة على الساحة العربية.

(ج) أن التداخل بين الدين والسياسة في لبنان لا يخفى تأثيره، بل هو يمارسه في وضوح وعلاوية يستحقان التأمل كما أن حجم المجاملات الدينية في لبنان يدعو إلى الإشادة وبشير الاحترام.

إن لبنان الذي يعاني حالياً من صراعات تحتية ومؤامرات خفية هو نفسه لبنان الذي واجه أعتى التحديات وانتصر بروحه وإرادة الحياة فيه على العقبات كافة، وستحمل له السنوات المقبلة ما يمكن أن يكون تعويضاً عن معاناته الطويلة ومشاكله المستمرة وتضحياته الكبيرة.

كاتب مصري.

المصدر: تشرين السورية

التاريخ: ٢٧ يوليو ٢٠٠٥



صحيفة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة تشرين للصحافة والنشر - دمشق - سورية

بيان حكومة السنيورة يؤكد على علاقات مميزة مع سورية: لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لاستهدافها..
المقاومة حق طبيعي في مواجهة الأطماع الإسرائيلية

دمشق

صحيفة تشرين

صفحة أولى

الأربعاء 27 تموز 2005

في رحمة المواقف والتحركات والصراخ والتصريحات السياسية والاعلامية المشحونة نارة بالاستفزاز ونارة بحبوب «مهدنة» مراعاة للمصالح، وفي رحمة كيل الاتهامات باتجاه هدف واحد، والزيارات العرّبة منها والمفاجئة الى لبنان وكان آخرها وفد من الكونغرس جاء ليشد أزر اللبنانيين بعد يومين من زيارة الأنسة كوندوليزا رايس التي حرصت على حشر زيارتها تلك بين زيارتين لـ«اسرائيل» ولا أحد يجهل مغزى ذلك، مثلما حرصت على تذكير اللبنانيين بالقرار 1559 وبضرورة نزع سلاح حزب الله مع محاولات غير صريحة لجر لبنان خارج محيطه العربي والحاقه بتحالفات مشبوهة دون ان يغيب عن هذا الازدحام الحديث من قبل البعض عن «أزمات افتراضية» والتباكي منها مثل ما بصرون على تسميته «أزمة الشاحنات» على الرغم من التأكيد السوري الموثق بزيارات اعلامية ميدانية على أنها تعود لأسباب تقنية وأمنية محضة.

وسط كل هذا الازدحام أقرت حكومة السيد فؤاد السنيورة بيانها الوزاري المطول بعد تعديلات طفيفة لم تمتد الى محاوره الرئيسية بحسب ما تداولته بعض وسائل الاعلام اللبنانية.

واستناداً الى بيانها الوزاري أطلق البعض على حكومة السنيورة صفات مختلفة «انتقالية.. اصلاحية.. حكومة تسويات» لكنها سمت نفسها حكومة «الاصلاح والنهوض» وتحت هذا العنوان بالضبط جاء بيانها الوزاري الذي من المفترض ان يناقشه المجلس النيابي الخميس المقبل وعلى أساسه تتقرر ثقة المجلس التي ترى بعض الأوساط انها مضمونة.

كثيرة ومتنوعة هي العناوين التي تضمنها البيان حيث توزعت بين الشأن الداخلي والخارجي وان جاء بند العلاقات العربية والدولية في مقدمتها وجاء العنوان الشامل لها: حسن العلاقة مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها في إطار السيادة والحفاظ على المقاومة والحرص على علاقات مميزة وراسخة مع سورية.

ومع اننا لا نريد استباق التطبيق العملي على الأرض الذي سيكون هو المعيار الأساسي، ولأننا لا نريد الحديث عما يتعلق بالشأن الداخلي اللبناني لأنه يخص اللبنانيين وحدهم، فسنوقف عند ما يتعلق بمحاور انتماء لبنان الى محيطه العربي والعلاقة مع سورية.

فحسناً فعلت حكومة السنيورة عندما أكدت في بيانها «إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك والتزامها أعلى درجات التضامن العربي في إطار جامعة الدول العربية».

وحسناً فعلت عندما أكدت أيضاً «حرصها على إقامة علاقات صحية وجدية ومميزة وراسخة مع سورية مرتكزة في ذلك على روابط الأخوة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة».

كما أكدت «التزامها ان لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية تأكيداً لمبدأ ان أمن لبنان من أمن سورية وبالعكس».

وفي ملف الصراع العربي - الاسرائيلي اعتبرت حكومة السنيورة في بيانها «ان أساس عدم الاستقرار في المنطقة يعود الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من إقامة دولته المستقلة على أرضه». «وأكدت تضامنها مع الشقيقة سورية وأهمية تنسيق المواقف من الصراع العربي - الاسرائيلي».

وفي موضوع المقاومة رأى البيان «ان المقاومة اللبنانية تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الاسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية، والاستمرار في رفض التوطين».

البيان الذي خلا من أي إشارة الى القرار 1559 أكد «حرص الحكومة على التمسك باحترام القانون الدولي وحسن العلاقات مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها وذلك في إطار السيادة والتضامن والوحدة الوطنية».

وفي هذا السياق رأت أوساط إعلامية لبنانية ان البيان الوزاري لحكومة السنيورة اعتمد «الطائف» مستنداً له قائلة: انه يحفل بالأفكار الاصلاحية مثلما جاء في صحيفة «السفير» التي أبرزت ما جاء في البيان من ان «لبنان ليس مقراً ولا ممراً لتهديد سورية» كما أبرزت ان «المقاومة حق بمواجهة التهديدات والأطماع الاسرائيلية ولاستكمال تحرير الأرض»، بينما رأت «النهار» ان «البيان» الوزاري «31 صفحة من التعهدات والالتزامات الاصلاحية للتغيير وإعلان حسن نيات لسورية والمجتمع الدولي».

وتحت عنوان «البيان الوزاري نصوص للتسويات.. حكومة انتقالية دون انتقال» قالت «الديار»: يبدو واضحاً انها حكومة للتسويات، فهي تريد القرار 1559 ولا تريده..

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٨ يوليو ٢٠٠٥

سوريون يحاصرون لبنانيين

وسام سعادة

سوريون يحاصرون لبنانيين. لبنانيون يحاصرون فلسطينيين. سوريون ولبنانيون وفلسطينيون يحاصرون بعضهم بعضاً ويحاصرون أنفسهم ويتحاصرون. هذه حال العروبة في بلاد الشام، وهي حال مزمنة ومستفحلة، فعلية تدمير وشالج العلاقة بين الشعوب الشامية جارية على قدم وساق منذ بضعة عقود، وهي تتخذ منذ السبعينيات، شكل حرب أهلية بلاد شامية، تبنت بشكل ساطع وأساسي في المراحل المتعاقبة لحرب لبنان، وتبقى إمكانات تجدد هذه الحرب الأهلية البلاد شامية قائمة طالما ظلت الأسباب تجدد نفسها وتبني لها أشكالاً جديدة: عجز القطب الدمشقي عن أداء دور المركز في سوريا خصوصاً بعد محنة الهروب الى الأمام في الوحدة مع مصر أو الهروب الى الورا مع الانفصال عن مصر وتحول المناطق الطوائف الطرفية الى بدل عن المركز، وعجز الكيانية اللبنانية عن الاستمرار في المارونية السياسية وعجزها عن تجاوز المارونية السياسية في الوقت نفسه، وتعرض المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها لظلم ذوي القربى أو حتى للظلم الذاتي الذي مارسه بحق نفسها. كل هذه الأسباب كانت تدفع الشعوب الشامية الثلاثة العاجزة عن تأمين مقدمات الكيانية الوطنية الحديثة الى توتير العلاقة في ما بينها. كان الشغيلة اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون هم دائماً وقود هذا التوتير، وهم اليوم <<مكسر عصا>> أكثر من ذي قبل. ليس ما يذكر ببداية من نوع أن ظروف عملهم وسكنهم تجمع في ما بينهم بما يكفي. ليس ما يذكر ببداية أن مصالحهم تتضرر حكماً إذا ما كان التوتير سيد الموقف في العلاقة بين شعوب بلاد الشام. على هذا النحو، فقد جرى التنكيل بعشرات الشغيلة السوريين في لبنان ابتداء من شباط، ولم تكن هذه المرة الأولى التي ترمى فيها قنبلة يدوية على خيمة للعمال السوريين. أما القول بأن كل الأحداث فردية أو <<غامضة>> فهذا يطرح بذاته مشكلة أخرى: مئات بل آلاف العمال السوريين الذين قضوا جراء الظروف الرقبة للعمل. يبقى <<نكران جميل>> المارقين أمراً مشروعاً وناقعاً، أما نكران جميل آلاف الشغيلة الذين أعادوا إعمار لبنان بأبخس تكلفة لليد العاملة فهو من أقرف مظاهر العنصرية، والحق أن لبنان إن تميز بفرادة ما، فبشدة العنصرية تجاه الأقربين.

في الوقت نفسه فإن الاعتراف بجميل هؤلاء العمال يتوقف على نكران جميل من يتصرف مع شغيلة لبنان وفلاحيه وسائقي شاحناته بوقاحة شديدة عند الحدود اللبنانية السورية، في تصور باهت يخال انه بإجراءات كهذه انما يطيل عمر <<استقرار>> السلطة المركزية إن هو حفز السوريين على مبادلة اللبنانيين شعور الكراهية ذاته، وهذه طريقة فريدة في تخلي دمشق عن أفضل ما في الأدلوجة البعثية واستبقاء ما عدا ذلك من مقولات بالية.

أما في ما عني المعدمين الفلسطينيين، فهم رهينة طمس حقيقة أن الإرهاب الذي أودى بحياة الحريري وقصير وحاوي ورفاقهم هو بشكل مباشر أو غير مباشر إرهاب دولة إن لم يكن إرهاب دولتين لا دخل لحلم دولة فلسطين به.

وبعد، يتعرض العراق لجراحات تفتيتية، أما البلاد الشامية فمقسمة ومفتتة من أصل. أما الآن فإنها تتعرض لمزيد من التفتيت يترافق في الوقت نفسه مع تقوية النزعات الكيانية، وبخاصة السورية واللبنانية، قبل تخلعهما شبه الأكيد، وذلك من خلال رفع منسوب العنصرية.

يجري ذلك ببسر شديدة، دون أي مضادات حيوية جديدة، هي بمثابة الضرورة العاجلة حالياً، ضرورة التحرك في جنق، في بيروت، في مخيمات الشتات تحت مطالب طارئة ثلاثة:

1 التحقيق والتعويض في ملف العمال السوريين الشهداء، وتوسيع هذا التحقيق الى الكشف عن حقيقة ما كانت تعانيه فئات الشغيلة السورية في لبنان.

2 رفع الحصار عن شغيلة ومزارعي لبنان وعودة العمال السوريين الى لبنان معززين مكرمين لهم حقوق وواجبات.

3 رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان وإفساح المجال لتسيير داخلي ديموقراطي ضمنها، مع توسيع وتجذير ما أطلقه وزير العمل اللبناني من بادرة حسن نية تجاه العمالة الفلسطينية، ومواصلة النضال حتى تأمين كل الحقوق الاجتماعية والمدنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان بصرف النظر عن موعد قيام الدولة الفلسطينية، وبالتوازي مع حقوق سياسية وثقافية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٥

أعلنت انها لن تتعامل مع ممثلي حزب الله في الحكومة والبرلمان
واشنطن تمنح لبنان 35 مليون دولار.. وتنتقد التدخل السوري في شنونه

بيروت- من فتحي محمود- واشنطن من هدي توفيق
في الوقت الذي أعلنت فيه الإدارة الأمريكية عزمها تقديم مساعدة فورية إلى لبنان بقيمة
35 مليون دولار وانتقدت استمرار التدخل السوري في الشئون اللبنانية والحصار
السوري الاقتصادي ضد لبنان. أعلن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة انه سيقوم
بزيارة إلى دمشق فور نيل حكومته ثقة البرلمان.

فقد أعلن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى ديفيد وولش أن إدارة
الرئيس الأمريكي جورج بوش طلبت إلى الكونجرس الموافقة على مساعدة فورية للبنان
بقيمة 35 مليون دولار، مشيراً إلى أن مؤتمراً للمانحين الدوليين للبنان سيعقد في بيروت
الخيريف المقبل. جاء كلام وولش خلال جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في
مجلس النواب الأمريكي حول لبنان عنوانها لبنان عند مفترق طرق، وتناولت الأولويات
الوطنية اللبنانية بعد التطورات الأخيرة.

وأشار وولش إلى ان الكثير من التحديات ما زالت تواجه لبنان، بما في ذلك الحاجة إلى
التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن 1559، والذي يتضمن دعوة لنزع اسلحة الميليشيات
كلها.. يجب على الجيش اللبناني ان ينتشر في كافة أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب
تنفيذاً للقرار 1559.

وقال المسنول الأمريكي ان هناك وجوداً سورياً خفياً على الرغم من انسحاب القوات
السورية من لبنان. وأضاف ان استمرار تدخل سوريا في الشئون الداخلية للبنان، هو
مصدر قلق لدينا، بما في ذلك حصارها الاقتصادي على طول الحدود اللبنانية السورية.

وشن وولش هجوماً قوياً على حزب الله وقال ان الإدارة الأمريكية لن تتعامل مع ممثلي
الحزب في الحكومة اللبنانية والبرلمان ولن تعقد لقاءات مع وزير الطاقة والمياه
اللبنانيين اللذين ينتميان إلى الحزب. ووصفه بأنه منظمة إرهابية.

في هذه الاثناء، ينتظر ان يتبلور موعد زيارة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى دمشق
فور نيل حكومته الثقة، وقالت مصادر رسمية لبنانية إن الزيارة ستتم في وقت قريب
جداً، علي أن يحدد موعدها بدقة في الساعات الثماني والأربعين المقبلة.

المصدر: النهار

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٥

لبنان - سوريا: "مبني عراق"؟

من حيث المبدأ، يزور الرئيس فؤاد السنيورة دمشق غدا الأحد من أجل انفاذ العلاقات الثنائية بين البلدين والتي تحتاج الى الجهد الكثير، لا بل اكثر من ذلك، انها تحتاج الى رغبة صادقة من ناحية السلطات السورية التي تتحكم في مصير العلاقات بعدما انتقل التصعيد من الساحة اللبنانية الى الساحة السورية، مع اليقين ان ثمة فارقا جوهريا بين التصعيدين هو ان اللبنانيين صعدوا للهجة ضد سوريا في لبنان وسياساتها والاطياء الكبيرة التي ارتكبتها النظام، الى ان اشتعلت الارض. اما التصعيد السوري فهو يأتي كرد فعل على استقلال لبنان وتخلصه من ربقة النظام المافيوخي المخابراتي الذي حكم البلاد سنوات طويلة. اما قضية العمال السوريين والضحايا الذين سقطوا والارقام المبالغ فيها الى حد بعيد، فتشكل الذريعة الدعائية التي يستخدمها النظام من اجل اثاره الشارع السوري ضد اللبنانيين لحرف الانتباه عن الاخطاء التي ارتكبتها النظام في لبنان، وربما كان في حاجة الى محاسبة داخلية تحول دون العودة الى سياسات مماثلة في المستقبل.

ورب قائل انه لو كانت في سوريا محاسبة ديموقراطية، اقله لسلوك النظام خارج الحدود، لما وصلت الامور الى ما وصلت اليه مع لبنان.

لا نقول هذا الكلام من اجل تسعير الخلاف بين البلدين، فنحن ضنينون بتلك العلاقات، على ان تكون سوية ومتوازنة تعكس رغبة مشتركة في بناء صرح متين يقدم العام على الخاص، على اساس اعتراف سوري صريح بان لبنان بلد يحق له ان يتمتع باستقلاله وان يرفض كل تدخل او محاولة فرض وصاية او هيمنة عليه، اكانت اجنبية (اميركية او فرنسية) ام عربية (سوريا). فاذا كان لبنان يرفض - اعاد البيان الوزاري تأكيد ذلك - ان يكون ممرا او مستقرا لاي تهديد او تأمر على سوريا، فانه في المقابل يحق لنا في لبنان ان نطلب من الاخوة السوريين التزاما عمليا لمنع التأمر على بلادنا انطلاقا من سوريا او برعاية من جهات سورية. هذا معناه عمليا وقف تهديد الامن اللبناني وسلامة الناس، والتوقف عن تهديد الاستقرار، والاهم من ذلك كله ان تلغي الجهات المعنية لائحة الاغتيالات لشخصيات لبنانية تشمل كما بات معروفا سياسيين واعلاميين ورجال اعمال. ومن دون قطع سوريا كل انواع التعامل مع جهات تنتمي الى النظام الامني السابق (امنيون ومدنيون وحزبيون) ستظل العلاقات على تأزمها، بفعل استمرار احد طرفين في التعامل مع الطرف الآخر على انه ساحة سائبة ومفتوحة على تصفية الحسابات والانتقامات. من هنا املنا من رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة الذي نعرف كم هو صادق في رغبته في اعادة بناء علاقات اكثر من مميزة مع الاخوة السوريين - املنا ان يكون حديثه مع نظرائه صريحا كل الصراحة، وخصوصا على المستوى الامني الذي لا يختلف لبنانيان على صلة جهة ما في سوريا (او مرتبطة بسوريا)

بالاستقرار الذي تعيشه البلاد. هذه هي المهمة الأولى للسنيرة، ان يعمل على رفع "حالة الطوارئ" السورية في لبنان! ان للنظام السوري مصلحة في تبريد الازمة مع لبنان، وذلك على عكس التحليل الذي يقال انه سائد في دمشق. فمحاولة تحويل لبنان "ميني عراق" تجربة قد لا يتكرر نجاحها مرة اخرى، وخصوصا ان سوريا تحت مجهر المجتمع الدولي الذي يرى في تقاطع فرنسي - اميركي مستمر انها تقف وراء كل الاحداث الامنية التي حصلت منذ محاولة اغتيال مروان حماده حتى محاولة اغتيال الياس المر. ثمة اقناع في باريس كما في واشنطن - وفق مصادر دبلوماسية اوروبية في باريس - بأن النظام السوري لم يتوقف عن محاولاته لزعة الاستقرار في لبنان، وانه يعمل بلا كلل لتحويل هذا البلد "ميني عراق". ومن هنا تضيف هذه المصادر ان فرنسا والولايات المتحدة مستعدتان لاتخاذ تدابير ردعية في وجه هذه المحاولات التي لا تتوقف عند الامن وانما تتعداه الى الحصار الاقتصادي الذي تقوم به دمشق والذي يمكن ان ينتج منه في مدى منظور تحرك للمجتمع الدولي (اوروبا - الولايات المتحدة) من اجل البدء بفرض عقوبات على دمشق، مع العلم ان باريس لا تحبذ سياسة العقوبات. ولكن التحليل السائد على المحور الثنائي الفرنسي - الاميركي هو ان النظرة الى النظام في سوريا تتحدد في ما تتحدد، في ضوء سياساته في لبنان.

بناء على ما تقدم، يمكن القول ان للبنان وسوريا مصلحة في انقاذ العلاقات المشتركة، وبسرعة. ونحن من ناحيتنا نعرف ان اللبنانيين يجمعون على ذلك لكنهم يريدون من النظام السوري سلوكا جديدا نابعا من تغيير فعلي في النظرة الى كل من لبنان والشعب اللبناني على انهما لم يعودا جزءا من ارث في جمهورية وراثية عربية تحكمها معادلة، "اما ان يبقى لبنان ملكنا واما ان نحوله ميني عراق".

اما بعد، فبالنوفيق يا دولة الرئيس فؤاد السنيرة في مساعيك الطيبة في دمشق الحبيبة، رغم كل كل شيء!

علي حماده - باريس

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ اغسطس ٢٠٠٥

الأسد ورئيس وزراء لبنان يبحثان حل المشكلات بين البلدين
السنيرة: لن تكون قاعدة لضرب سوريا.. ولن نوقع سلاما منفردا

دمشق - من محمود عبدالوهاب

اختتم رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة زيارته للعاصمة السورية دمشق التي استغرقت عدة ساعات بحث خلالها مع الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء ناجي عطري سبل تسوية الخلافات التي نشبت بين البلدين منذ الانسحاب السوري من لبنان في ابريل الماضي.

وفي لقائه مع الرئيس الأسد استعرض السنيورة الوضع الداخلي في لبنان والأجواء السياسية، وشدد على التزام لبنان بالألا يكون قاعدة لضرب سورية، وعدم توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل.

وأكد السنيورة أن بيان حكومته رفض إدراج ما طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية حول قضية سلاح المقاومة وعودة بقايا جيش لحد.

وجدد السنيورة رغبة حكومته في إقامة علاقة استراتيجية مع سورية تتفق مع القضايا الأساسية والرئيسية التي لا خلاف حولها وهي عروبة لبنان وتطبيق اتفاق الطائف ووحدة المسارين وشرعية المقاومة.

وكان في استقبال السنيورة لدي وصوله صباح أمس الي دمشق نظيره السوري المهندس محمد ناجي عطري، الذي عقد اجتماعا ثنائيا مغلقا مع السنيورة قبل اللقاء مع الرئيس الأسد.

وبحث رئيسا الوزراء في اجتماعهما السبل والآليات لبناء قاعدة لصيغة علاقات جديدة بين البلدين تراعي علاقات الأخوة التاريخية والمصالح المشتركة في ظل التطورات الجديدة، وأن تتسم العلاقات بالخصوصية والندية في الوقت ذاته في اطار اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين وتحت مظلة ضرورة تنفيذ اتفاق الطائف كاملا.

كما بحث السنيورة خلال الاجتماع المشكلات التي تواجه العلاقات بين بيروت ودمشق خاصة أزمة الشاحنات اللبنانية على الحدود السورية والتي تتفاقم أثارها يوما بعد يوم.

وأكد السنيورة في تصريحات للصحفيين عقب المحادثات ضرورة تعزيز العلاقات بين سوريا ولبنان.. مشيرا الي أن هناك خطوات سوف تتخذها الحكومة اللبنانية لتحريك عمل اللجان المشتركة بما يؤدي الي حل لكل القضايا العالقة.

وأعرب السنيورة عن أمله في ايجاد حل سريع لموضوع الشاحنات الذي وصفه بأنه موضوع عابر بالنظر لما يربط البلدين الشقيقين من علاقات تاريخية ومستقبلية.

من جانبه، أكد عطري أنه بحث مع السنيورة جميع القضايا التي تهم البلدين ومعالجة المعوقات والصعوبات التي تعترضها.

على الصعيد نفسه، استقبل عطري الدكتور فيصل كلثوم رئيس اللجنة الأهلية للمفقودين السوريين في لبنان.

وقدم كلثوم خلال اللقاء عرضاً لطلبات ذوي المفقودين.. معرباً عن أمله أن تتم تسوية هذا الموضوع بما يخدم الشعبين الشقيقين.

في هذه الأثناء، طالبت صحيفة البعث السورية بتشكيل لجنة شعبية لمعرفة مصير المفقودين السوريين البالغ عددهم 795 شخصاً والذين اختطفوا على حواجز الميليشيات المتقاتلة إبان فترة الحرب الأهلية.

وأكدت الصحيفة ضرورة إغلاق هذا الملف قبل أي حديث جدي ومسئول عن الرغبة في إزالة الشوائب وإعادة بناء العلاقة المشتركة على أسس جديدة وراسخة.

وأشارت الصحيفة الناطقة باسم حزب البعث إلى وجود رغبة شعبية سورية عارمة بفتح جميع الملفات دفعة واحدة، وإنجاز قراءة متكاملة لتاريخ مرحلة سابقة مشتركة بهدف وضع النقاط على الحروف والكشف عن الماضي بكل ملبساته وخفاياه.

المصدر: الحياه

التاريخ: ١ أغسطس ٢٠٠٥

الزيارة كسرت الجليد في أزمة العلاقات وتميزت بالصراحة... لقاء «سريع ومفيد»
للسنيورة مع الأسد في دمشق ووعود بعودة حركة الشاحنات الى طبيعتها قريباً

«دمشق، بيروت - سمر ازمشلي

في اول زيارة له للخارج بعد نيل حكومته الثقة، وفي اول لقاء لبناني - سوري منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان في نهاية نيسان (ابريل) الماضي وقبل ثلاثة ايام من موعد عقد القمة العربية الطارئة في شرم الشيخ في مصر، اجري امس رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة محادثات في سورية توجت بلقاء الرئيس الدكتور بشار الاسد عند الواحدة والنصف ظهراً تناول مستقبل العلاقات بين البلدين في ضوء الازمة الحدودية في حضور رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري وامين عام المجلس الاعلى اللبناني - السوري نصري خوري.

عطري والسنيورة خلال المؤتمر الصحافي بعد اختتام المحادثات في دمشق أمس. (رويترز) واكد الاسد، بحسب بيان مشترك صدر عقب المحادثات، «حرص سورية على اقامة افضل العلاقات مع لبنان انطلاقاً من روابط الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة وعبر تشاور توافقي وتعاون مخلص وبناء في اطار سيادة واستقلال كل منهما».

وأضاف البيان ان الجانب السوري «رحب بما جاء في البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الجديدة بخصوص التزامها ان لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم او قوة او دولة تستهدف المصالح بأمته أو أمن سورية».

واعتبرت مصادر رسمية في بيروت ان زيارة السنيورة اسهمت في كسر الجليد المسيطر على العلاقة الثنائية على خلفية التباينات السياسية والامنية لاغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وافسحت في المجال امام خلق المناخ الملائم للبحث في القضايا المشتركة بعيداً من اجواء التوتر التي كانت وراء التأزم الذي تمر فيه العلاقات والتي ظهرت جلياً من خلال التدابير والاجراءات السورية المتخذة على نقطتي الحدود في الشمال والبقاع والتي اثرت سلباً في حركة عبور الشاحنات برأ الى دول الخليج العربي عبر الاراضي السورية.

وكان السنيورة اجري محادثات مع نظيره السوري فور وصوله الى دمشق، وحضر هذه المحادثات عن الجانب اللبناني مستشار الرئيس السنيورة السفير محمد شطح، فيما حضرها عن الجانب السوري معاون الامين العام لرئاسة مجلس الوزراء تيسير الزعبي، مدير مكتب رئيس الوزراء احمد عبدالعزيز، مدير ادارة الوطن العربي في وزارة الخارجية رستم الزعبي، اضافة الى خوري. وتناول البحث خلال الاجتماع العلاقات الثنائية بين لبنان وسورية والمشكلات التي تعترضها، وخصوصاً مشكلة عبور الشاحنات عند الحدود اللبنانية - السورية والسبل الآيلة الى معالجتها. وقال الرئيس السنيورة بعد الاجتماع: «لقد انجزنا اول جولة من المباحثات وسنقوم بزيارة سيادة الرئيس الاسد». وسئل: «هل سيصار الى حل مشكلة الحدود اللبنانية - السورية»؟ اجاب: «بالنسبة الى هذا الامر يجب ان ننتظر حتى نهاية المحادثات ودائماً نأمل ونتوقع خيراً ونعمل لذلك».

وعن شعوره لرؤية العدد الكبير من الشاحنات عند الحدود اللبنانية - السورية اجاب: «شعوري الدائم بأن هذا الامر يجب ان يكون عابراً، ففي أي بلد في العالم لا تكون العلاقة هكذا بين جارين، فكيف الامر بين بلدين شقيقين وبينهما علاقات تاريخية، وعلاقات مستقبلية، وبالتالي كل الناس يحرصون على ايجاد حل سريع لهذه المشكلة».

ورداً على سؤال عن غياب الوزراء اللبنانيين المعنيين عن المحادثات قال: «هذه الاجتماعات خطوة اولى، ومن الطبيعي ان العلاقات بين البلدين يجب ان تتعزز دائماً، وبالتالي هناك خطوات يجب ان تتخذ من الحكومة اللبنانية لتحريك عمل كل اللجان المشتركة بما يؤدي الى ايجاد حلول لكل القضايا وتأخذ العلاقات اللبنانية - السورية خطوات الى الامام».

وسئل: هل اللجنة المشتركة في حاجة الى اعادة احياء وحتى المجلس الاعلى؟ اجاب: «هذا أمر طبيعي».

وسئل: هل بحثم في موضوع القمة العربية الاستثنائية؟ اجاب: «لم نبحث في هذا الموضوع». وعن موضوع الحملات الاعلامية؟ اجاب: «فلننتظر قليلاً».

وكان السنيورة وصل عند التاسعة والنصف صباحاً الى جديدة يابوس، حيث كان في استقباله وزير الدولة رئيس بعثة الشرف بشار الشعار وخوري، وبعد استراحة قصيرة انتقل السنيورة والشعار الى مجمع صحارى حيث اقيم له استقبال رسمي، وكان في مقدم مستقبليه عطري. وبعد عزف النشيدين الوطنيين اللبناني والسوري استعرض الرئيسان السنيورة وعطري ثلثة من حرس الشرف قبل ان يغادرا الى مقر رئاسة الحكومة لبدء الاجتماع الموسع الذي حضره وزراء النقل والسياحة والري والاقتصاد.

واقام للسنيورة غداء في مطعم فرساي حضره وزير الخارجية فاروق الشرع.

وانتهت محادثات السنيورة في دمشق الى اعلان في مؤتمر صحافي عقده مع العطري في مقر رئاسة الوزراء بعد اللقاء، عن وعود ستؤدي الى تسريع الاجراءات لدخول الشاحنات اللبنانية الى سورية وتعزيز الممرات البرية مما يسمح باتسياب حركة البضائع في شكل سليم ومن دون معوقات وذلك بعد استكمال الترتيبات اللازمة في سورية بما يتعلق بالهواجس الامنية.

ووصف السنيورة لقاءاته مع المسؤولين السوريين بالجيدة وانها اتسمت بالصراحة الشاملة في اطار العلاقات الاخوية التي يجب ان تسود بين البلدين. وقال ان لقاءه مع الاسد كان سريعاً ومفيداً وتم البحث في شكل عملي جداً، والتوافق على القواعد التي تستند اليها العلاقات والخطوات العملية لمعالجة كل القضايا التي تهم الشعبين وتخدم مصالح البلدين المشتركة.

ورداً على سؤال عن موضوع الحدود، قال عطري ان «ما نطلبه الامن والاستقرار في لبنان لأن أمن البلدين مشترك، والحركة على المعابر البرية الحدودية ستعود خلال فترة قريبة الى طبيعتها»، لافتاً الى ان «ما جاء في البيان الوزاري للحكومة الجديدة يجسد عمق العلاقات الاخوية».

وجدد السنيورة الحرص على ان لبنان لن يكون لا مقراً ولا مستقراً لأي قوة ضد سورية أو غيرها.

وبحث خلال اللقاء في تفعيل عمل اللجان المشتركة وموضوع الامن.

لا مشاركة سورية في احتفال عيد الجيش اللبناني

تردد أمس انه لن يشارك وفد عسكري سوري في الاحتفال الذي تقيمه قيادة الجيش اللبناني في باحة تكتة الفياضية لمناسبة مرور ستين عاماً على تأسيس الجيش والذي يتخلله تقليد السيوف للضباط الخريجين من المدرسة الحربية برتبة ملازم لمصلحة الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والامن العام وأمن الدولة والجمارك.

وكانت قيادة الجيش وجهة دعوة رسمية وكعادتها منذ العام 1991 الى قيادة الجيش السوري لحضور الاحتفال الذي يقام في الاول من آب (اوغسطس) من كل عام لمناسبة عيد تأسيس الجيش، لكن لم تتبلغ حتى عصر امس موافقة رسمية سورية على ارسال وفد عسكري رفيع لحضور الاحتفال.

واذ عزت مصادر سياسية الغياب السوري عن المشاركة في عيد الجيش الى الاجواء السياسية المسيطرة على العلاقة بين البلدين، قالت ان الغياب ليس موجهاً ضد الجيش اللبناني ومواقف قائده العماد ميشال سليمان بمقدار ما ان الظروف الراهنة لا تسمح بايفاد وفد عسكري سوري رفيع لهذه الغاية.

ويتخلل الاحتفال عرض عسكري رمزي، يلقي في خلاله رئيس الجمهورية اميل لحود خطاباً سياسياً في حضور رئيسي المجلس النيابي نبيه بري والحكومة فؤاد السنيورة والنواب والوزراء والسفراء العرب والاجانب والملحقين العسكريين المعتمدين لدى لبنان.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢ أغسطس ٢٠٠٥

عطري أكد معلومات «موثقة» عن اجتماع عقده في شمال لبنان جماعة «الاخوان» في سورية... السنيورة: ازمة عبور الشاحنات انتهت واعدة نظر في اتفاقات لمصلحة الجانبين

دمشق، بيروت - ابراهيم حميدي، محمد شقير

أكد رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، فور عودته مساء أمس الى بيروت من دمشق بعد لقائه الرئيس السوري بشار الأسد ومحادثات مع نظيره السوري محمد ناجي عطري، ان الزيارة حققت أهدافها «وتوصلنا الى انجاز مهم يتعلق بإيجاد حل للآزمة الحدودية يقضي بتسهيل عبور الشاحنات الى دول الخليج العربي عبر البر السوري».

الرئيس بشار الأسد مستقبلاً رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة. (ا ف ب) ووصف السنيورة في تصريح الى «الحياة» محادثاته مع الأسد بالإيجابية جداً، لافتاً الى ان اجتماعه به كان قصيراً لأن كل المشكلات العالقة كانت حلت في اللقاءات مع عطري «الذي تفاهمنا معه على كل المواضيع المشتركة التي أثبتت». وقال ان قراراً سورياً بتسهيل حركة العبور اتخذ، وأن هناك تدابير ستقوم بها السلطات السورية المختصة لهذه الغاية، «وأظن ان المشكلة انتهت خصوصاً ان المشكلات الأمنية المتعلقة بأزمة الحدود تمت معالجتها».

واعتبر السنيورة ان ما قاله عطري، في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده فور انتهاء المحادثات، يتناول المواضيع التي أثبتت على قاعدة الرغبة المشتركة في التوصل الى حلول عملية، مؤكداً انه تحدث مع كبار المسؤولين السوريين بـ «نفس عروبي»، مشيراً الى ان الحكومة اللبنانية حاضرة لإعادة النظر في أي نقطة من نقاط الاتفاقات المعقودة بين البلدين «انطلاقاً من احترامنا لها وأن أي شيء في حاجة الى تعديل سيلقى تجاوباً لبنانياً من ضمن الاحترام المتبادل بين البلدين بطبيعة العلاقة المتميزة، خصوصاً اننا نعيش في عالم متغير يتطلب إعادة النظر في بعض الاتفاقات لمصلحة البلدين والشعبين في آن معاً».

وأجرى السنيورة، فور عودته الى بيروت، اتصالاً برئيس الجمهورية اميل لحود أطلع فيه على نتائج محادثاته في دمشق التي ستكون اليوم أحد أبرز البنود على جدول أعمال الجلسة الطارئة لمجلس الوزراء الذي سينظر ايضاً في تشكيل الوفد اللبناني الى القمة العربية الطارئة في شرم الشيخ المقررة الأربعاء.

وكان السنيورة وعطري عقدا، فور انتهاء المحادثات، مؤتمراً صحافياً مشتركاً أكد فيه الأخير ان المحادثات تأتي «انطلاقاً من قدسية العلاقة المتميزة بين البلدين والتي بذلت سورية كل طاقتها وإمكاناتها للحفاظ عليها». ووصف السنيورة محادثاته في دمشق بأنها «جيدة جداً... وتميزت بالصراحة الكاملة وبالعلاقة الأخوية التي يجب ان تسود البلدين وبالرغبة الصادقة في دفعها الى الأمام استناداً الى المصالح المشتركة».

وقال انه تم التوصل الى ضرورة مواصلة الاجتماعات وتحريك عمل اللجان المختلفة لتقويم هذه العلاقة بشكل موضوعي

واتخاذ ما يجب اتخاذه من اجل تعزيزها.

وقال رئيس المجلس الاعلى السوري-اللبناني نصري خوري لـ «الحياة» بعد لقاء الأسد - السنيورة، ان السنيورة «جدد التزام اتفاق الطائف في شأن عدم استخدام لبنان لتهديد الامن القومي لسورية، والتزام ما جاء في البيان الوزاري في شأن مستقبل العلاقات بين البلدين».

وقبل مغادرة السنيورة، صدر بيان رسمي عام تضمن بعض الاشارات السورية في شأن رفض التوطين في لبنان، كما تضمن التزام الجانبين «العمل على بناء علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، والابتعاد عن كل ما من شأنه المساس بهذه العلاقات المميزة بقوة، وتغليب المصلحة المشتركة على أي اعتبار آخر من خلال مؤسسات فاعلة وأسس واضحة ومجالس وهيئات ناشطة تلبي آمال وتطلعات البلدين اللذين يتوقان فعلاً الى تعميق أو اصر التعاون والتفاعل المتبادل والتضامن عبر تشاور توافقي وتعاون مخلص وبناء في اطار سيادة واستقلال كل منهما».

وبعدما رحب الجانب السوري بـ «البيان الوزاري اللبناني خصوصاً ما يتعلق بالتزام لبنان ان لا يكون ممراً او مستقراً لأي تنظيم او قوة او دولة تستهدف المساس بأمنه او امن سورية تأكيداً لمبدأ أمن لبنان من أمن سورية»، شدد الطرفان على موضوع التنسيق بينهما في ما يتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي انطلاقاً من قناعتهم بأن عدم استقرار المنطقة يعود الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حق العودة». كما شددوا على ضرورة تفعيل مبادرة السلام التي اقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002.

الى ذلك، علمت «الحياة» ان عطري قدم «معلومات موثقة» عن اجتماع قيادة «الاخوان المسلمين» في شمال لبنان، وواعد السنيورة بـ «التحقق» منها، متعهداً ان «لا يكون لبنان ممراً او معبراً لأي تهديد أمني» لسورية.

وسأل السنيورة عطري خلال الاجتماع عن مدى صحة الكلام عن حصول اجتماع لـ «الاخوان» في بيروت، فأجاب رئيس الوزراء السوري ان «المعلومات تفيد أن اللقاء حصل في شمال لبنان، وأن لدى دمشق معلومات موثقة عن ذلك سترسل الى الجانب اللبناني عبر الاقنية الرسمية بينهما»، الامر الذي دفع السنيورة الى «التعهد بالتحقق من الموضوع، باعتبار ان ذلك قد يكون حصل» قبل تسلمه رئاسة الحكومة، قبل ان يؤكد ان «لبنان لن يكون ممراً او معبراً لأي تهديد أمني لسورية».

وفي بيروت، أكدت شخصية لبنانية حليفة لدمشق فضلت عدم ذكر اسمها لـ «الحياة» ان وفد «الاخوان المسلمين» وصل الى بيروت من طريق عمان، وأجرى لقاءات في مكان ما لم تحدد مع مسؤولين في جماعات اسلامية متشددة.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢ أغسطس ٢٠٠٥

ملف السفارات لم يفتح وملف الحدود طوي فوراً ومصير الاتفاقات بيد لبنان

دمشق أبلغت السنيورة مخاوفها من التدخل الأجنبي

إبراهيم الأمين

هل فتحت زيارة الرئيس فؤاد السنيورة الباب أمام صياغة جديدة للعلاقة بين لبنان وسوريا؟ منذ ما قبل وصول السنيورة الى دمشق، كانت الدوائر الجمركية والامنية على الحدود قد تلقت تعليمات جديدة تقول لها بفتح الحدود كما كانت عليه في وقت سابق على الاجراءات، وأن يصار الى غياب المشهد الثقيل خلال يومين او ثلاثة ايام على ابعد تقدير. علما بأن اللجان المشتركة بين البلدين والمتخصصة بالحدود والشؤون الجمركية سوف تلتقي قريبا لوضع برنامج عمل جديد، يأخذ بعين الاعتبار ما هو مستجد، سواء بما خص المناخ بين الطرفين او الشق الامني الذي يشكل هاجسا جديدا لدى المسؤولين السوريين ولو انه ليس بالحجم الذي قدم يوم تبرير الاجراءات التي ظلت من دون منطق قوي وأخذت الطابع الثأري غير المستحب بين طرفين يسعى احدهما على الاقل لحفظ اعلى قدر من المودة والتنسيق مع الطرف الآخر.

لكن المشكلة تكمن في مكان آخر، حيث ان الفريق السياسي اللبناني الذي يتحدث عن الندية وعن العلاقات المستقلة خارج إطار أي نفوذ، هو نفسه الفريق الذي يلوح باللجوء إلى الأمم المتحدة (يقصد الولايات المتحدة) لكي تمارس الضغط الكافي على سوريا لإجبارها على سلوك آخر تجاه لبنان. وهذا الفريق الذي يطالب بسيادة كاملة لكل من لبنان وسوريا على أراضيها وعلى القرار في بلديهما، يعتبر انه لا يحق لسوريا اتخاذ أي إجراء من طرف واحد على الحدود، وبالتالي فإن الاجراء السوري يمثل بالنسبة لأعداء سوريا في لبنان (باعتبار انهم تجاوزوا مرحلة الخصومة معها)، عدوانا يجب مواجهته والرد عليه، ولأن حال السيادةيين الجدد فقيرة، فهم سيطلبون العون من دول الوصاية الجديدة، أي من الولايات المتحدة وفرنسا للقيام بالامر. وهو ما ترافق مع لهجة فرنسية اكثر استفزازا تجاه سوريا وتجاه فريق كبير في لبنان تعيد إلى الازهان <<النظرة الاستعمارية>> لهذه الدولة التي تتصرف قيادتها السياسية الآن وكأنها نادمة على موقفها من الحرب على العراق او انها نادمة لأنها استجابت لجانب من ضغط الرأي العام عندها المناصر للقضية الفلسطينية، فكان استقبال ارييل شارون مرافقا للكلام عن نزع سلاح المقاومة في لبنان وعن عدم ممانعة فرنسية في تغيير النظام في سوريا. وهو ما يجعل فرنسا تشبه الولايات المتحدة وبريطانيا، ما يعني انها تدفع بنفسها إلى مكان سوف يجعل منها هدفا لأعمال انتقامية

توصف اليوم بـ <<الاعمال الارهابية>>.

ومع ذلك، فإن لسوريا استراتيجية واضحة في لبنان على ما يقول اكثر من مسؤول فيها، وتفيد بأن التمسك بوحدة لبنان يعني نوعا من الامان الذي تحتاج إليه سوريا، وانه كلما تعرض لبنان لخطر التفكك كانت الانعكاسات على سوريا سلبية، كما هي الحال في وضعية لبنان خاضع لوصاية دول غريبة ولا سيما الدول التي تقود هجوما معلنا وكاملا ضد سوريا. وهذه الاستراتيجية تتطلب ايضا بقاء لبنان بهوية عربية ويعيش في فضاء عربي وليس خلاف ذلك، خصوصا ان في لبنان تيارات سياسية تدعو الى التغريب لا الى التعريب، بالمعنى السياسي والثقافي وحتى الحضاري، اعتبارا منها ان في ذلك ارتقاء للبنان نحو مصاف الدول الغربية المتقدمة. وأخيرا فإن سوريا معنية، دون أي مداورة، بأن لا يكون لبنان ممرا او مقرا لتحركات سياسية او امنية او خلاف ذلك من الاعمال التي تستهدف النظام السياسي او النظام العام او الامن في سوريا.

وبالنسبة لدمشق فإن الامر لا يعالج فقط بجمل او بيانات او خطب او مواقف، بل بخطوات واضحة على الارض. وهو ما جعل دمشق ترحب بالبيان الوزاري الصادر عن الحكومة، كما رحبت بترؤس الرئيس السنيورة لهذه الحكومة، وهي تجد فيه <<من يعيد بناء الجسور القوية بين البلدين لتحقيق المصالح المشتركة>>، بالاضافة الى ان في دمشق من يعتقد <<ان السنيورة يمثل اتجاها سياسيا لا يقود لبنان ولا يدفع به نحو التهلكة السياسية او غير السياسية>>. ومن هذا المنطق رحبت دمشق على طريققتها بالسنيورة، واستقبلته بحفاوة وأسمعته كلاما مباشرا وواضحا حيال مسائل كثيرة. وأبلغته رأيا ايجابيا بالحكومة وبالبيان الوزاري لكنها لفتت انتباهه الى انها غير مرتاحة الى التدخل الاجنبي المكثف في الشؤون اللبنانية وإلى انها لا تثق كثيرا بالتكتل السياسي الذي يقوم الآن على الاغلبية النيابية في لبنان ولا تجد فيه ممرا آمنا للعلاقات بين البلدين.

وبحسب المتابعين فإن البحث بين السنيورة والقيادة السورية لم يتطرق الى موضوع صياغة مختلفة للعلاقات المباشرة بين البلدين، وان موضوع انشاء سفارتين في البلدين لم يجر تناوله مطلقا. وفي ما خص الاتفاقات الثنائية، ابلغت القيادة السورية رئيس الحكومة ان دمشق مستعدة للتعامل مع الملف كما تفترض القواعد، ان لناحية تطوير الاتفاقات او لناحية اعادة النظر في أي منها او فيها جميعا. وسمع السنيورة ان دمشق تنتظر موقفا او تصورا لبنانيا حيا مستقبلا هذه الاتفاقات. ولفنت المصادر المتابعة الى ان المطلب الرئيسي الذي أثاره الرئيس السنيورة كان يتصل بأزمة الحدود وسير الشاحنات الناقلة للبضائع اللبنانية عبر سوريا الى الدول العربية، وقد تمت تلبية المطلب فورا واتفق على رفع مستوى التنسيق بين اللجان المتخصصة.

من جانب الاهتمامات السورية بدا ان الامر يتعلق بأمر اخرى اضافية لا تتصل فقط بالآليات المؤسسية للعلاقات الثنائية، بل بالمناخ الاجمالي الذي تجري في إطاره الأمور الآن. وعرضت القيادة السورية ملاحظات سياسية حيال عناوين كثيرة تخص موقع لبنان في الصراع العربي الاسرائيلي والانزعاج السوري من الاجواء الاعلامية

والسياسية التي تركز في حملاتها على سوريا اضافة الى المسائل الخاصة بالعلاقات الثنائية في مختلف المجالات، واستمعت الى تأكيد من جانب السنيورة على مسائل تخص موقف لبنان من أي عملية للسلام في المنطقة ومن حق لبنان في المقاومة حتى استعادة كل الاراضي المحتلة، والمسؤولية اللبنانية ازاء عدم حصول أي عمل عدوان سياسي او امني او اقتصادي ضد سوريا من قبل لبنانيين او من خلال الاراضي اللبنانية.

وإذ بدا ان دمشق مهتمة جدا بعلاقة جدية وقوية مع الرئيس السنيورة فهي تعاملت معه على أساس انه رئيس لحكومة لبنان لا باعتباره ممثلا لجهة سياسية معينة، علما بأن الاخير حرص على القول ان زيارته والمواقف التي يدلي بها لا تعكس موقفه الشخصي بل تعكس موقف التكتل السياسي الذي رشحه لتولي رئاسة الحكومة وهو التكتل الذي يشكل الائتلاف القائم والممثل داخل الحكومة نفسها. وهو أعرب عن اعتقاده بأن منح هذه الحكومة الفرصة لكي تثبت فعلا ما اعلنته قولا من شأنه تعزيز العلاقات بين البلدين.

المصدر: الحياة
التاريخ: ٦ أغسطس ٢٠٠٥

على ماذا تتأسس العلاقات؟

حازم صاغية الحياة - 06/08/05

في السجال المتواصل الذي يطاول العلاقات السورية - اللبنانية، هناك لازمة دائمة التكرار مفادها أن لبنان ينبغي أن لا يكون «شوكة في خاصرة سورية». والشوكة المقصودة ذات سنين مروسين جداً، أحدهما إسمه حرية الاعلام والثاني إسمه استضافة معارضين سوريين فوق أرض لبنان.

ومؤدى هذه المآخذ التي ذكرتها دمشق الرسمية صراحة في الأيام الأخيرة، كما أرفقتها بالعقاب الموجع للاقتصاديين اللبناني والسوري، ان لبنان ينبغي أن يكون أقل ديموقراطية. فهو حين يتيح درجة أعلى من حرية الصحافة يكون يسىء الى «العلاقات الأخوية». وهو يفعل الشيء نفسه حين يستقبل معارضين لأنظمة الحكم في بلدانهم، خصوصاً ان المعارضة في عرف البعث الحاكم صنو المروق والتخريب.

يمرّ هذا الطلب كما لو أنه عادي وطبيعي، وبالعادة والطبيعية نفسيهما يردده لبنانويون كثيرون يتباهون باعتبار العلاقة مع سورية أولوية تتقدم على حرياتهم السياسية والاعلامية والديموقراطية، وعلى وظيفة بلدهم وصورتهم، وعلى طريقة حياتهم.

والحال أننا لا نسمع، في المقابل، طلباً يفترض أن يكون العادي والطبيعي والصحي، بل المنطقي، وهو أن سورية ينبغي أن تكون أكثر ديموقراطية من أجل الارتقاء بـ «العلاقات الأخوية» بين البلدين وتطويرها.

وهو اختلال في التوازن غريب، إذ يلوذ من يطلب الديموقراطية لـ «أخيه» بالصمت المطبق، ويستولي عليه الحرج، فيما يتدجج بالبلاغة والصوت الجهير من يطلب الاستبدال لـ «أخيه»، واجداً من يردد دعواه بين أبناء البلد «الشقيق الأصغر» أنفسهم.

والاختلال هذا لا يفسره إلا الفارق في القوة المحضة. بيد أن الفارق المذكور يتغذى على ثلاثة: أن اللبنانيين منقسمون طائفيًا بما يُضعف تمسكهم بنظام حر، وأن السورييين ممنوعون أصلاً من المطالبة بنظام حر، فيما ترسانة الكلام الأيديولوجي الجاهز تجعل الأقل ديموقراطية صاحب المصالح الوطنية المعرضة لتهديد «الغزوة» الأميركية والاسرائيلية، فيما ترسم الأكثر ديموقراطية بوصفه حليف هذا التهديد.

ما لا يرقى اليه الشك أن توصل لبنان وسورية الى علاقات مستقرة ونامية بينهما ضرورة للبلدين ولشعبيهما، لا يجادل في ذلك الا مترمّت. لكن من الضرورة التوكيد على أن «المادي» الذي يخسره لبنان من جراء سوء العلاقات يعادله «المعنوي» الذي تخسره سورية وتحتاجه على نحو قاهر.

وبالمعنى هذا، يكون في صالح البلدين إبقاء المسألة هذه في الذهن، وهي أن مطالبة دمشق بالانفتاح أفيد وأصح من مطالبة



بيروت بالانغلاق. وتأسيس العلاقات على قاعدة الحرية إنما يجعلها، نظرياً وعملياً أيضاً، أقوى مما لو تأسست على قاعدة الخوف من القوة المحضّة والتهديد بالخنق والحصار، فضلاً عن نقاط الضعف في الكيان الأصغر والأضعف.

وهذا جميعاً معطوف على أن العلاج بالرقابة غداً فاقداً جدواه في الزمن الاتصالي الراهن. ذلك أن ما لا تنشره الصحف تنقله التلفزيونات، وما لا تذيعه التلفزيونات يبثّه جهاز الانترنت. والعالم، في آخر المطاف، غداً فضاءات مفتوحة وأذناً صاغية وعيوناً رائية على نحو تقف فيه الرقابات عاجزة، ويؤول جهودها الى النفايات.

المصدر: الوحدة

التاريخ: ٨ أغسطس ٢٠٠٥

مع من تبدأ دمشق حوارها في لبنان!?

اللاذقية

الوحدة

دراسات

الأثنين 8 / 8 / 2005

سليم عبود

أزمة الشاحنات بدأت من جديد على المعابر الحدودية توارت ففتت الأصوات من جديد ببدء الحوار لحل الأزمة. بدأت الأزمة كلها بين لبنان وسورية في هذا الرتل الطويل من السيارات المتوقفة عند البوابات الحدودية التي أقامتها ذات يوم «سايكس بيكو» .. وتفرضها اليوم «الاملاءات الخارجية على أطراف لبنانية.

حقيقة .. لا بد من الحوار .. الحوار الجاد والصادق لوضع كل أوراق الأزمة التي فرضت على البلدين .. والسؤال المهم جداً:

مع من ستبدأ دمشق حوارها في لبنان!?

السؤال ضروري , ودمشق تسأل عن الطرف اللبناني الرئيس للحوار .. أهو الحكومة اللبنانية الجديدة .. أم الأحزاب السياسية ذات الصبغة الطائفية , أم المرجعيات الدينية أم الطائفية أم الاقطاعية أم الاقتصادية أم مع الوجهاء الاجتماعيين أم مع وسائل الاعلام التي تنشر ثقافة الكراهية

والعنصرية!?

عندما ترى سوريا جدوى للحوار .. بالتأكيد سيكون مع الحكومة اللبنانية .. وليس مع أطراف أخرى أيا كان وضعها في التشكيلة السياسية أو الاجتماعية أو الطائفية في لبنان .

هل تملك الحكومة اللبنانية اليوم قدرة اتخاذ القرار في أي حوار جاد مع سوريا لمعالجة الأزمة , أية أزمة نشأت أو من الممكن أن تنشأ! .. أم أنها نفسها موضع خلاف لدى اللبنانيين , وأن ما سينبثق عن أي حوار بين الحكومتين السورية واللبنانية سيكون موضع تجاذب وخلافات واجتهاد من هذا الطرف أو ذاك , وربما ماتوافق عليه هذه السفارة أو تلك! ..

الصحافي علي حمادة يقول في النهار تحت عنوان ساخر «مع السنيورة في رحلته الدمشقية».. ويضع نفسه في موضع الموجه للرئيس السنيورة .. يكتب : فليذكر دولة الرئيس أن معالجة أي أزمة مع الأشقاء السوريين - ولا أدري إن كانت كلمة أشقاء جاءت في موضع السخرية أيضاً - يجب أن تراعى الكرامة الوطنية اللبنانية، فلا يشعر اللبنانيون لحظة واحدة أن رئيس حكومتهم القوي بثقة غالبية نيابية وشعبية مشهودة إنما ذهب إلى دمشق - لا سمح الله - من تحت.

إذا كان النظام الإعلامي يمنح الحرية في القول والكتابة , ولكن الصيغة تحمل روحاً عدوانية , ودعوة إلى الغضب السريع في وجهه السوريين كما فعل أبطال 14 آذار - بحسب رأيهم - عندما راحوا يهتفون بعنصرية بغیضة : سوريا طلعي برا
هذا هو خطاب بعض الجهات الفئوية..

ليت السيد علي حمادة تطرق إلى الذاهبين والراجعين من عوكر , وتساءل : هل كان هؤلاء في عوكر تحت أم من فوق.. وإن كان في وجودهم هناك تحت أم فوق على حساب كرامة لبنان واستقلاله?!

يبقى السؤال: مع من تبدأ دمشق حوارها في لبنان و عوكر نتدخل وتملي كل شيء?!

المشاهد البعيد أو المواطن الطيب البسيط .. يعتقد أن الأزمة بين لبنان وسورية في تلك السيارات المتوقفة عند الحدود لغضب دمشق من اللبنانيين..

المشهد بهذا الفهم الأولي يتجاوز ما يتم في لبنان ضد العلاقة السورية اللبنانية, ويتجاهل المؤامرة على دمشق من عوكر في لبنان لتحويل

دمشق إلى بلد متفجر غير مستقر.

نسأل أي لبناني :

هل لبنان اليوم بوضعه الحالي هو الخاصرة الأمانة لسوريا?!

و نقترّب أكثر من الأسئلة المباشرة:

هل عوكر بعيدة عن كل ما جرى ويجري.. وهل المخابرات الإسرائيلية اليوم خارج الساحة اللبنانية وخارج الأحداث فيها , وخارج تلك الأصوات التي تعلن عداها لعروبة لبنان وعروبة سوريا؟! وخارج ما يخطط لسوريا؟! وهل الأخوة والتاريخ والدم تسمح بأن يكون لبنان ممراً ومقراً لكل ما يجري!؟

الإسرائيليون اعترفوا أنهم يمتلكون تسجيلات صوتية لكل المكالمات الهاتفية في لبنان بدءاً من مكالمات رئيس الجمهورية إلى مكالمات سائق الشاحنة المتوقفة على الحدود وتنتظر إشارة العبور إلى مكالمات شابة لبنانية مع صديقها ..

نسأل السيد علي حمادة في ذلك : هل كرامة لبنان وسيادته واستقلاله فوق أم تحت!؟

ليست المرة الأولى التي تمر فيها العلاقات السورية اللبنانية بأزمة.. سوريا لم تكن السبب ولا مرة واحدة في الأزمة .. ولم يكن اللبنانيون أيضاً سبباً مباشراً في الأزمة .. كانت دائماً هناك قوى خارجية تهدف إلى ضرب العلاقة التاريخية مع سوريا, لأن هذه العلاقة تضر بمصالح القوى الخارجية, وبالدولة الصهيونية.

الصحف الإسرائيلية رأت في خروج القوات السورية من لبنان فرصة لإحياء اتفاق 17 أيار وضعفاً لقوة المقاومة واعترف شالوم وزير خارجية إسرائيل بأن الدولة الصهيونية كانت وراء القرار 1559 ..فماذا نقول عن هذا القرار إذا كانت وراء وجوده كله إسرائيل.

تتفاخر أطراف لبنانية ذات صلة وثيقة بإسرائيل وأمريكا أنها كانت وراء القرار 1559 و وراء خروج القوات السورية .. فكيف للباحث في الشأن اللبناني أن يكتب عن الأحداث غير المرئية التي تخطط ضد سوريا في لبنان!؟

القضية أكبر من مسألة الشاحنات المحملة بالخضار.. وتتجاوز السيارات المتوقفة.. واللبنانيون جميعهم يعرفون ذلك.. أطراف لبنانية تستقوى

بالخارج, وتريد أن تحصر الأزمة بهذا المشهد الذي تقدمه المحطات الفضائية على الحدود السورية اللبنانية.. بأن كل ما بين سورية ولبنان من أزمة هي تلك السيارات المتوقفة لأن سورية تريد الضغط على المواطن اللبناني الفقير الطيب في لقمة عيشه, وهذا اللبناني الطيب لا يعرف شيئاً عن صناعة الموت التي تحضر للمواطن الطيب البسيط في سوريا .

مشهد الشاحنات المتوقفة على الحدود لا يعكس حقيقة الأزمة الكامنة في تلك الجيوش الكثيرة لقوى الاستخبارات الغربية للنيل من سوريا.. وبتلك الأطراف اللبنانية التي لا تؤمن بالعلاقات الأخوية والتاريخية مع دمشق .. وفي تلك المرجعيات الطائفية والسياسية التي تحرص على استمرار الكراهية لسوريا وتصف وجودها في لبنان بالاحتلال.. والمشكلة في تلك الأيدي الأثمة التي قتلت العمال السوريين و تلك الأيدي التي تلقي الحجارة على السيارات السورية داخل الأراضي اللبنانية.. والمشكلة في عدم اتفاق اللبنانيين على قرار واحد ورأي واحد وعلى الطريقة التي تتحقق فيها سيادة لبنان واستقلاله..

بعضهم يرى أن عوكر هي نبض استقلال لبنان, وآخرون يميلون إلى فرنسا وآخرون يرون أن إسرائيل دولة جارة كما هي سوريا دولة جارة..

ويجاهر بعضهم بضرورة قيام علاقات مميزة مع تل أبيب.. ألم يطرح بعضهم مشروع العفو عن العملاء من جيش لحد! ..فهل يتفق كل اللبنانيين على رأي واحد حول الدولة الصهيونية.. وحول المقاومة وعلى القرار 1559?.

الأزمة في لبنان وليست في سوريا أو مع سوريا..

بعد الرابع عشر من شباط أي بعد اغتيال الحريري راحت بعض الجهات اللبنانية ترفض عروبته جهاراً وترفض عروبة لبنان وتستمطر كراهيتها على دمشق..

الأزمة إذا .. أكبر من خروج القوات السورية وأكبر من مقتل عدد من العمال السوريين بكل خسة ودنائة.. الأزمة في أسلوب التعامل الحاقدم مع خروج القوات السورية.. وفي نظرة تلك الأطراف إلى تلك القوات وهم يهتفون «سوريا طلعي بره».. والأزمة في الطريقة العنصرية التي قتل فيها العمال السوريين.. وفي انسجام تلك الأطراف الحاقدة مع كل من يكره سوريا ويعمل على الإضرار بأمنها وسيادتها وقرارها.

يظل السؤال قائماً: «من ستحاور دمشق في لبنان لبناء علاقات متينة قوية وقادرة على الصمود والتحدى للقوى المعادية لأي تقارب سوري

لبناني.. لأن أي تقارب لبناني سوري في عمقه هو تقارب في الدم والتاريخ.. وهم يرفضون ذلك.

المصدر: المنار الفلسطينية

التاريخ: ١٠ أغسطس ٢٠٠٥

(..في ظل الفدرلة الأمريكية للشرق الأوسط..!)
(سوريا ولبنان الى أين؟!)

بقلم: المحامي / محمد احمد الروسان*

*.. بعد انتهاء حرب اقليميه طاحنه في الشرق الأوسط / الحرب العراقيه الايرانيه / ودخول وخروج صدام حسين الكويت , عبر تحالف دولي فريد من نوعه دعت واشنطن الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط , فكان مؤتمر مدريد عام 1991 م ... ان انعقاد أي مؤتمر دولي والذي كان دائما يأتي عقب كل حرب اقليميه , علامه فارقه ومهمه أساسيه على أن هناك حلقة جديده أم لا من حلقات التغيير ا لذي ابتدأته واشنطن (عربيا) في العراق .

*.. عقب احتلال العراق لم تطرح واشنطن مؤتمرا " دوليا" للسلام (مثلا) في الشرق الأوسط !! وهي ترفض ذلك !! وهذا يعد مؤشرا سياسيا شمولي على أن احتلال العراق ليس الآ خطوه أولى على الطريق ! ولكن أي طريق ؟! نعم انها طريق فدرلة الشرق الأوسط حكومة الرئيس بوش الثانيه , أسلوبها ألطف من حكومته الأولى ... ولكن أجدته الراديكاليه لم تتغير وعلى رأسها ((فدرلة الشرق الأوسط)) ... وهذه الفدرله للشرق الأوسط لن تسير به نحو ديمقراطه يبشر بها المحافظون الجدد , بل نحو رسم خطوط نزاع جديده بين المجموعات السياسيه والدينيه والعرقيه التي تتشكل منها المنطقه / تمهيدا" للعب بها واثارتها لا حقا" والمنطقه الشرق الأوسطيه مقبله على صراعات تدوب كل قدراتها لمصلحة القوه الاسرائيليه المتعاضمه .

*... الانتهاء من خطوة احتلال العراق , يعني أن هناك خطوات على جبهات أخرى , حيث يكون في نهايتها الدعوه الى مؤتمر دولي يرسم الخرائط النهائيه للمنطقه وللمصالح

المختلفه للدول ذات العلاقة في الهدف والمصلحه المتساوقه والحلقه الثانيه , لن تكون ايرانيه / بالرغم من التسخين على هذه الجبهه, أمريكا " واسرائيليا" , مع تسخين على سبيل الأستحياء أوروبا" / لا بل أنها حلقه عربيه (سوريا عبر لبنان) وبدأت باغتيال الحريري وتنفيذ القرار 1559 بحذافيره والضغط ما زالت مستمره على دمشق ... حيث غدت في قلب دائرة النار التي نصبتها السياسه الأمريكيه , في ظل مناخات ابتزاز متتاليه هندسيه ليتم في النهايه الأنصياح الكامل للأجندة الأمريكيه ذات الطبيعه الأتسوناميه.... فهي / أي / سوريا في دائرة الضغط الأمريكي المنظم , وهام المحافظون الجدد في واشنطن , وضعوا على رأس أجندتهم الراديكاليه العاجله , اقتحام سوريا من الداخل , باسقاط النظام مباشرة" باعتباره مماثلاً لنظام صدام حسين في العراق المحتل و ونظام طالبان في أفغانستان ولم يشفع لدمشق انسحابها بسرعه من لبنان , وأنها حدثت من نشاط المنظمات الفلسطينيه فوق الأراضي السوريه , وانها أعلنت استعدادها للتفاوض مع اسرائيل بدون شروط مسبقه , وانها أكدت مراقبتها لحدودها مع العراق المحتل , وانها قدّمت معلومات استخباريه لواشنطن حول التنظيمات الإرهابيه , كما انها رحبت بحكومته عراقيه جديده منتخبه , وانها بدأت باقامة علاقات دبلوماسيه مع العراق المحتل , اعترافاً بالأوضاع الجديده , وانها اعترفت بارتكاب الخطيئه في لبنان عن علم ... كما عملت وتعمل واشنطن على بتر أصابع النظام السوري في لبنان , ولغمت علاقاته مع العديد من اشقائه العرب , والهبت حدوده مع العراق المحتل , ووضعته دوماً في دائرة الأشتباه والأتهام المساند للأرهاب الأممي وحيازة اسلحة الدمار الشامل العراقيه ... فهو اذاً نظام متهم الى أن يثبت ويثبت (بضم الياء وكسر الباء) العكس.

* وهكذا وضعوا سوريا في دائرة الأستهداف المنظم , واستفردوا بها ... بينما تراجع كل الأدوار فالدور الأوروبي يلتقي مع الدور الأمريكي في الهدف وان اختلف في

الوسيلة ، الدور العربي أصيب (بالجلطة) - (الآ ما رحم ربي ، وعلى رأسهم الأردن الذي وضع ويضع كل امكاناته وعلاقاته في خدمة الأشقاء في سوريا) - بعد أن غرق كل نظام عربي في مأساته لا يقوى حتى على مساعدة نفسه ، والدور الإسرائيلي يتصاعد في التحريض والأستفزاز والأبتزاز والتهديد الدائم بالحرب ، والدور الإيراني / داعم لسوريا بحدود / كونه منشغل في مأساته هو الآخر.

*واشنطن في تنفيذها لأجندتها الراديكالية في فدرلة الشرق الأوسط تسعى الى تأكيد معاني السطوة والسيادة على مفردات القرية الكونية ، والى عولمة القيم باعتبارها مؤثرا "فاعلا" يضمن بالضرورة ترسيخ المشروع العولمي الأمريكي بأصالته بالمعنى السلبي والمنتحي ! كما أنها تسعى نحو تطبيق سياسات العولمة بالقوة العسكرية لتحقيق أمنها الأستراتيجي ، وهي تعتمد في تقسيمها الجيوبولوتيكي للعالم على معيار واحد ، هو الأمن المطلق الأستراتيجي الأمريكي .

عضو المكتب السياسي في الحركة الشعبية الأردنية

المصدر: السفير

التاريخ: ١٧ اغسطس ٢٠٠٥

وقائع لم تُنشر عن مسرح الجريمة والسيارات والحمض النووي والانتحاري والشاحنة الناسفة

ما الذي يؤخر ميليس في إنهاء تحقيقه في اغتيال الحريري؟
القضاء اللبناني ليس <في الصورة الكاملة> .. والتنصت والتصوير الجوي من <<الدول>>

تناقض في التحقيق الأولي ونقص التجهيز مكن فيتزجيرالد من
<<الاستنتاج السياسي>>

ابراهيم الأمين



رافعة تحمل سيارة في ساحة جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري (علي علوش

غادر رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس بيروت، امس، الى جنيف في مهمة قصيرة

تتخللها اجازة راحة، بعدما توصل فريقه الى التفاصيل شبه الكاملة التي تجيب على السؤال الاول
الخاص بعمله وهو: كيف قُتل الرئيس رفيق الحريري؟

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٢ اغسطس ٢٠٠٥

لجنة التحقيق الدولية تستجوب ثلاثة ضباط سوريين في جريمة اغتيال الحريري

بيروت أ.ف.ب، أ.ش.أ:



رفيق الحريري

كشفت مصادر صحفية لبنانية أمس أن ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري استجوب "خطيا" ثلاثة ضباط سوريين. وذكرت الصحيفة بدون ان تحدد مصادرها أن ميليس بعث برسالة إلى الحكومة السورية طلب فيها مقابلة الضباط الثلاثة وهم العميد

رستم غزالي رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان سابقا والعميد محمد خلوف رئيس فرع المخابرات السورية في بيروت سابقا وكذلك العميد جامع جامع في إطار التحقيقات التي يجريها حول اغتيال الحريري عارضا الاجتماع بهم في مقر اقامته في بيروت أو في مكتب للأمم المتحدة في دمشق أو مكاتبهم. وأضافت الصحيفة أن سوريا أبلغت الأمم المتحدة موافقتها علي مبدأ الاستماع إلي شهادات الثلاثة في إطار تسهيل مهمة لجنة التحقيق، لكنها قالت إن القوانين التي تحفظ السيادة السورية تمنع ممثل الضباط السوريين أمام قاض أجنبي ولذلك طلبت أن يتم الأمر من خلال رسالة تصل إلي وزارة الخارجية السورية. وبالفعل أعد ميليس اسئلة مطولة ومفصلة للضباط الثلاثة ووجهها عبر الأمم المتحدة إلي وزارة الخارجية السورية حيث سيتولي الضباط الاجابة عنها خطيا كشهود كانوا موجودين أثناء وقوع الجريمة في الجيش السوري الموجود في لبنان.

اما المعطيات التفصيلية التي باتت بحوزته، فقد استندت في معظمها او طابقت نتائج التحقيقات التي أجرتها الجهات اللبنانية المعنية خلال الاسابيع الستة التي تلت عملية الاغتيال، برغم العرقله السياسية والادارية التي تعرضت لها المؤسسات المعنية تحت وطأة الحملة غير المسبوقة على ما وصفته قوى 14 آذار بـ <<النظام الامني اللبناني السوري المشترك>>. والتحقيقات او الافادات التي حصل عليها ميليس وفريقه من نحو 150 شخصية لبنانية استمع اليها منذ بدء عمله، وفرت اجابات على بعض الاسئلة الفرعية الخاصة بهذا العنوان، ولكن ميليس اراد من خلالها فتح الباب امام العنوان الثاني من التحقيق: من قتل رفيق الحريري؟

قبل مغادرته لبنان، اجتمع رئيس لجنة تقصي الحقائق بيتر فيزجيرالد بضباط من قوى الامن الداخلي اللبناني، وناقش معهم الفرضيات الخاصة بعملية التفجير، ومساعدوه الذين أجروا فحوصاً تقنية ومخبروه في لبنان وفي خارجه، كانوا وافقوا على فرضية التفجير من فوق الارض، لكن الذي خلط الاوراق، هو التضارب المفاجئ بين ثلاثة تقارير أعدت من قبل مؤسسات امنية وعسكرية لبنانية، واحد أعدته مديرية المخابرات في الجيش اللبناني وقال بتفجير سيارة مفخخة بالموكب، وثان أعدته الجهة المعنية في قوى الامن الداخلي وقال بتفجير سيارة مفخخة من فوق الارض، لكن التقرير الثالث هو الذي أعده سلاح الهندسة في الجيش اللبناني، والذي قال بان التفجير تم من تحت الارض. وقدم الضابط المسؤول عن هذه الوحدة مطالعة شرح فيها نظرية التفجير من تحت الارض، متحدثاً عن عملية تفخيخ جرت لـ <<عبارات>> موجودة تحت الارض في منطقة السان جورج، وقدر العبوة بمئات الكيلوغرامات من الـ <<حتى.ان.تي>>.

كان فيتزجيرالد قد تلقى من خبراء رافقوه تقارير اقرب الى ما أعدته مخابرات الجيش وقوى الامن الداخلي، ثم جرى البحث في معطيات توفرت لدى التحقيق اللبناني عن سيارة <<الميتسوبيتشي>> البيضاء التي ظهرت في شريط المصرف البريطاني، على ان ثمة ما اربك الشرطي الايرلندي في شهادة احد الضباط اللبنانيين، والتي تقول بان عناصر من قوى الامن الداخلي هي التي أحضرت قطعاً من السيارة ورمتها في الحفرة التي خلفها الانفجار.

ومع أن فيتزجيرالد ابلغ من يهمة الامر انه بصدد اعداد تقرير حول المناخ الذي رافق الجريمة او سبقها، وانه غير معني بوضع تقرير يحتاج الى تحقيقات، الا انه اورد في تقاريره اشارات تضمنت المسائل كافة، من فرضية الانفجار فوق الارض الى فرضية الانفجار تحت الأرض الى

<<خبرية>> قطع

السيارة المرمية في الحفرة.. لكن مرافقيه من الخبراء، قالوا لنظرائهم اللبنانيين، إنهم يوافقون على تقديراتهم وإنهم يعتقدون ان التحقيق اللبناني يسير في الاتجاه الصحيح.

.. وتشكلت لجنة التحقيق الدولية وحصل سجل لا يزال خفياً في أروقة مجلس الامن الدولي حول سبب رفض مرشحين عدة تولى الأمر، قبل ان يحضر اسم ديتليف ميليس ويفوض بالمهمة.

ووصل ميليس الى لبنان برفقة فريق يضم خبراء من دول عدة وان كان هو يتكلم على الالمان منهم بصورة خاصة، واستقرت اقامته في فندق <<الموفينيك>> لمدة من الوقت قبل ان ينتقل الى فندق صغير معزول في <<المنتيفردي>> ولاسباب امنية مختلفة، برغم انه تردد ان وثائق سرية سُرقت من غرفته في الفندق البحري، وان حاسوباً يحتوي على معلومات خطيرة قد جرى تهريبه، وان أعضاء في الفريق العامل معه يتجولون بطريقة تؤثر على عملهم. الا أن مصدراً موثقاً قال ل<<السفير>> إنه لا صحة لهذه الشائعات، وإن حكاية المواد المسروقة، تستند إلى أن مترجمة تعمل مع ميليس تعرضت لعملية نشل في الوسط التجاري وفقدت حقيبتها الجلدية والتي لم تكن تحتوي على أي أوراق تخص عملها، لكن المصدر أكد ان ميليس وبعد الانتقال الى <<المونتيفردي>> فرض قانوناً شل بموجبه <<الحركة السياحية الخاصة>> على كل من يعمل معه الا بموجب اذن منه. حتى انه اعطى تعليمات صارمة لفريق المحققين والخبراء الذي يعملون معه بان لا يتوسعوا في الحديث مع نظرائهم اللبنانيين الا وفق ما هو مقرر سلفاً. وحصل ان طلب مسؤولون لبنانيون ايضا حول بعض المسائل من مساعدي ميليس الا أن هؤلاء رفضوا وأجابوا بانهم سوف يثيرون الامر مع رئيسهم الألماني قبل التحدث في هذه النقاط.

التحقيق الميداني

بعد ساعات قليلة على حصول الانفجار، كانت الجهات التي تعمل على جمع الأدلة قد توصلت الى نتائج عامة، لكن التدقيق التفصيلي مع المسح الشامل لمسرح الجريمة يقتضي وقتاً اطول بكثير مما هو معتمد في جرائم سابقة. والضجة رافقت عملية نقل سيارات من موكب الرئيس الشهيد الى دكنة الحلو، والحديث غير محسوم بعد حول من طلب إزالة معالم مسرح الجريمة وفتح الطريق والنقاشات المستمرة حتى عند الجهات القضائية حول الجهة المسؤولة عن هذه الخطوة، وما اذا كان قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان هو من طلب من المدير العام السابق لقوى الامن الداخلي اللواء علي الحاج القيام بذلك ام انه هو من طلب الى المدير العام في وزارة الاشغال

فادي النمار القيام بالأمر... (جرت حتى الآن تحقيقات مركزة ولا تزال مستمرة حول هذه الفقرة، ولم يحصل ان قدم أي شخص معنى بهذه الحادثة لا أمام القضاء اللبناني ولا أمام لجنة التحقيق الدولية أي إقرار متكامل ومقنع حول الشريط الحقيقي لهذه الأحداث، علما ان مواجهة تمت بين الحاج والنمار وتبين أن العميد هشام الأعور المسؤول عن جمع الأدلة كان حاضراً خلال الاتصال بين الرجلين، وهو من ابلغ النمار أن فريقه يحتاج إلى وقت طويل حتى يُنجز مسح المسرح وانه سوف يبلغ الجهات المعنية في وزارة الداخلية متى ينتهي من عمله وساعتها يتخذ القرار بإزالة معالم المسرح وفتح الطريق، وهو الأمر الذي تقرر، أمس، ان يحصل في الخامس عشر من أيلول المقبل بعد توافق تم بين رئيس لجنة التحقيق الدولية وبين الفريق القضائي اللبناني المعنى بالملف).

وإذا كانت النتائج الأولية قد أشارت إلى وجود بقايا لسيارة من وزن ثقيل، فإن البحث السريع أو البحث المتأنى الذي حصل في الأيام التي تلت الجريمة، قد توصل الى جمع قطع كثيرة من سيارة الميتسوبيتشي >> بما فيها ما كان قد >>انغرز>> في الحفرة بسبب الموجة الانفجارية التي دفعت بقطع من أسفل السيارة الى الارض، علماً أن الاجزاء الامامية بما في ذلك قطع صغيرة جداً قد تم العثور عليها في الامكنة التي تقع في المكان المقابل لخط سير موكب الحريري، أي في اتجاه مسبح عجرم، كذلك تبين ان قطعاً أخرى قد طارت وسقطت في البحر على الجهة اليمنى، وكذلك وجدت آثار صغيرة في فندق السان جورج وفي ابنية مجاورة. وفي وقت لاحق طلب الى فريق من الغطاسين النزول الى الماء حيث تم العثور على قطع كثيرة من السيارة المقصودة بينها القطعة التي دلت على أن مقودها الى اليمين وليس الى اليسار. وجرى في هذه الاثناء تصوير كامل بصورة ثابتة (فوتو) ومتحركة (فيديو) لكل ما هو موجود ولكل ما حصل بما في ذلك عملية نقل سيارات موكب الرئيس الحريري الى ثكنة الحلو. حتى ان قطعاً عدة من السيارة اياها قد نُقلت الى مقر الادلة الجنائية في قوى الامن الداخلي. وحين طلب الفريق الدولي إعادتها الى مكانها، حصلت عملية تصوير تبين ان جزءاً منها قد تم ترتيبه بطريقة >>بوليسية>> ومن قبل جهات معروفة لدى فريق التحقيق، وجرى استخدام هذه الصور في الكلام عن ان السيارة ليست موجودة وان قطعها أحضرت الى ساحة الجريمة. وهو الامر الذي تبين أنه كان مدار تحقيق في مكتب المدعي العام السابق وعندها تمت مواجهة كل من أعد التقارير الخاصة بطبيعة الانفجار ونوعيته، وعندها طلب الى الجهات الثلاث إعادة النظر بالأمر وإعداد تقرير موحد. علما ان ضابط سلاح الهندسة

قدّم افتراضات جرى دحضها من قبل خبراء دوليين (من ألمانيا وسويسرا) بعدما عاينوا <<العبارات>> التي جرى الحديث عن أنها كانت تحوي على المتفجرات، وتبين أنها لا تتسع أصلاً لكمية المتفجرات الجاري الحديث عنها، كما أن وضعها بعد الانفجار لا يشير إلى أنها كانت تحوي على المتفجرات بدليل أن ثلاثة من جدران هذه العبارات كان لا يزال موجوداً، بينما تظهر الخصائص الهندسية والكيميائية لتركيبية هذه <<العبارات>> ونوعية الباطون المستخدم في بنائها وسماكتها أنها لا تمكنها من تحمل قوة الانفجار وإنها كانت سوف تندثر تماماً وهو ما لم يحصل، بل إن القطع المفقودة منها جرى العثور عليها في طوابق غير مرتفعة كثيرة وتبين للخبراء الدوليين أنها ناتجة عما يسمونه ب<<عصف الانفجار>>.

الأشلاء وفحص المتفجرات

في هذه الأثناء، كانت الجهات المعنية من خبراء لبنانيين ودوليين يعملون على جمع الأدلة، وقد تم أخذ عينات من تراب ومن آثار غبارية على السيارات والجدران الموجودة في المكان وعلى قطع السيارة وتم نقلها إلى مختبر تعود ملكيته لإحدى المؤسسات التربوية الجامعية الخاصة في بيروت، حيث جرى التدقيق في نوعية المتفجرات وحجمها، وقد جرى استخدام آلات قياس عالمية بالنسبة لحجم الحفرة وحجم دائرة تناثر الأشلاء والدمار وسعة دائرة التأثير غير المباشر بالانفجار (تناثر بعض الزجاج في امكنة بعيدة نسبياً عن المكان) لاجل تحديد حجم العبوة، ومع ذلك فإن التقاطع لم يكن كاملاً بين الجميع، على أن كل من عمل على هذه النقطة أكد أن العبوة تزن أكثر من 750 كيلوغراماً، وأن العينات التي أعطت نتيجة صحيحة أشارت إلى أنها من مادة ال<<تي.ان.تي>>. في هذه الأثناء كانت عملية البحث عن الأشلاء البشرية تسير ببطء، إلى أن تدخل البروفسور فؤاد أيوب وفريق من معاونيه (بدير قسماً ومختبراً لهذه الأعمال في الجامعة اليسوعية)، وهو أجرى مسحاً شاملاً ودقيقاً طاول كل المنطقة الممتدة من ما قبل مفرق <<الفينيسيا>> حتى مسبح عجرم، حيث نجح في العثور على كميات كبيرة من الأشلاء البشرية وقطع اللحم الصغيرة المخلوطة بالتراب وخلافه من الأدوات التي تبعثرت جراء الانفجار.

لكن أيوب كان يعمل على فحص ال<<حدي.ان.اي>>. وقد اختلطت الأولويات في هذا المجال، بين فريق من الخبراء اللبنانيين الذين طلب إليهم التدقيق في ما إذا كانت الأشلاء تعود إلى الفلسطيني أحمد أبو عدس الذي ظهر في شريط بثته محطة <<الجزيرة>> متبنياً تنفيذ الجريمة، وبين أفراد

عائلة مفقودين في مسرح الجريمة ارادوا كشف مصير اولادهم او التعرف عليهم. وهو ما اقتضى منه انتظار ما يقارب الثلاثة أسابيع قبل أن يحصل على عينة من الحمض النووي العائد لكل من قتل او أصيب في الانفجار وخصوصاً للقتلى والمفقودين، بما في ذلك ما أخذ من والدته ابوعدس ومن افراد عائلات ثلاثة سوريين، وكذلك من افراد عائلة احد مرافقي الحريري الذي مزق الانفجار جسده. وبعد ان أجرى ايوب فحصاً دقيقاً وقام بعملية الفرز، تبين أن 27 قطعة تزن الاثقل بينها بضعة غرامات تعود الى شخص واحد، ولكنه غير معروف، ولم ترد أي عينة لحمضه النووي خلال فترة التحقيق هذه. وعندها برزت المفاجأة الكبرى في خلاصة تقرير ايوب التي تقول: إن هذه الاشلاء تعود الى الشخص الذي كان الاقرب الى نقطة الانفجار.. يعني انها تعود الى الانتحاري!

بالطبع لم يكن بمقدور ايوب، ولا هي مسؤوليته أن يعلن عن وجود انتحاري، وعلى ما يقول مصدر معني بالتحقيق <>ان التدقيق الذي جرى لاحقاً بنوعية الاصابات التي جاءت في موكب الرئيس الحريري اظهرت انه ربما كانت هناك محاولة لابعاد السيارة من المرافق الشخصي للرئيس الحريري يحيى العرب (ابو طارق) وهو ما يفسر اقترابه الشديد من السيارة المفخخة ما أدى الى تمزق جسده، اضافة الى الاصابات المباشرة والكبيرة بالآخرين ومنهم الرئيس الحريري والنائب باسل فليحان<>.

الانتحاري والسيارة

في هذه الاثناء، كان التحقيق يحاول التوصل الى خلاصات مباشرة حول هوية صاحب هذه الاشلاء والى مصدر السيارة المفخخة. في هذا المجال، حصل إرباك آخر في عملية التأكد من أن كل السيارات الموجودة في لبنان ومن الصنع ذاته ومن النوع ذاته موثقة وبالتالي فإن السيارة المفخخة ليس لها قيود في لبنان ولم يكن بمقدور احد التعرف على مصدرها. علماً ان ميليس نفسه عمد لاحقاً الى مراسلة دول عدة بينها سوريا والاردن وقبرص ومراكز تابعة للامم المتحدة لاجل التدقيق في الامر، وجرى العمل بطلب منه للحصول على كل القطع العائدة لهذه السيارة، وقد نجح خبراء من فريقه بالوصول الى قطع إضافية من قعر البحر ومن مسرح الجريمة أيضاً. اما بالنسبة للانتحاري المفترض، فقد جرى التدقيق في اشلانه، وفيها ثلاث قطع واضحة: <>ضرس من فكه، قطعة صغيرة من قفصه الصدري وجزء من ابهام احدى يديه<>. وقد تم أخذ

البصمة من قطعة الإبهام لأجل التعرف على صاحبها خارج لبنان بعدما اظهرت التحقيقات الجنائية في لبنان انها لا تعود الى اي من المطلوبين او المراقبين او المشكوك في امرهم. علما ان متخصصاً قال إن عملية التدقيق تتطلب وقتاً طويلاً اذا كان المطلوب مطابقتها مع كل البصمات الموجودة لدى الدولة اللبنانية والناجمة عن معاملات ادارية او أية امور اخرى. معلومات ميليس الخاصة

لكن لميليس طريقته الخاصة، وهو عندما اعلن في اول مؤتمر صحافي له عن السيارة البيضاء، كان قد تثبت من معاونه من انها تحمل المتفجرات. لكنه لم يكن قد حصل على معلومات حول مصدرها او مصدر المتفجرات الموجودة على ظهرها، علما ان ثمة تقريراً قيل انه غير رسمي يفيد بان الشاحنة كانت تحوي ايضا على قذائف مدفعية وليس فقط على متفجرات. واعتمد ميليس لاحقاً استراتيجية من شقين:

الاول: يتصل بالتحقيقات التي تشمل عناوين سياسية وهي المرحلة التي جمع من خلالها معلومات عن الواقع السياسي والامن والخلافات السياسية ونوعية العلاقات التي كانت تربط الحريري بالجهات الاخرى في الحكم وفي سوريا. وهو تناول تفاصيل كثيرة تخص عمل الاجهزة الامنية وتوقف ملياً عند ملف التنصت واستمع الى تقديرات حول احتمال وجود مجموعات اصولية اسلامية في المخيمات او خارجها كانت تملك الامكانيات لتنفيذ مثل هذه العمليات وتقديرات موجودة لدى اجهزة امنية لبنانية حول هذا الامر.

الثاني، ويتعلق بالتجسس التقني، وهو لهذه الغاية استند الى صلاحية موجودة لديه وتمنحه حق الإطلاع والاستماع الى شخصيات لبنانية او غير لبنانية دون اضطراره لابلاغ القضاء اللبناني بالتفاصيل، كما استند الى مراسلات جرت مع دول اقليمية ودولية لاجل الحصول على معلوماتها حول الجريمة.

ويبدو بحسب مصدر معني، ان ميليس قد تلقى هذه المساعدة، وعندما حاولت الجهات اللبنانية المعنية الحصول على معلومات من هذا النوع، تلقت اجابات سلبية من نوع: <<انه طالما هناك لجنة دولية تابعة للامم المتحدة تتولى التحقيق، فان الدول تتعامل مع التحقيق الدولي وليس مع التحقيق المحلي>>.

وحسب المصدر المعني فإن ما طلبه ميليس هو:

أولاً: صور من اقمار اصطناعية التقطت لمسرح الجريمة قبل وأثناء الجريمة وبعدها. والتثبت من فرضية انه ربما كان هناك اكثر من شاحنة مفخخة تتجول في المنطقة بعد خروج موكب الحريري من ساحة النجمة.

ثانياً: تسجيلات لمكالمات هاتفية جرت بين اشخاص معروفين سياسيين او امنيين او متهمين مفترضين او جهات لها علاقة بالارهاب جرت قبل واثناء وبعد الجريمة.

ثالثاً: تسجيلات لمكالمات هاتفية تمت بين شخصيات يتابعها التحقيق الدولي بدقة، وهو يملك لائحة بارقام هواتفها الثابتة او النقالة او اللاسلكية وثمة معطيات موثقة بين يديه حول حصول بعض المكالمات ولكن يحتاج الى معلومات حول ما دار في هذه المكالمات.

رابعاً: تسجيلات لمكالمات هاتفية لاشخاص جرى تسجيل بصمة الصوت الخاصة بهم عند جهات تعمل على مراقبة لبنان بصورة خاصة او بصورة عشوائية.

خامساً: ملف السيارة المفخخة وشهادة المنشأ وخط سيرها قبل الوصول الى لبنان.

سادساً: نوع المتفجرات ومصدر صناعتها وطريقة بيعها او تهريبها الى لبنان او هوية الجهة التي كانت تمتلكها.

سابعاً: تقرير حول البصمات العائدة الى الانتحاري المفترض وما اذا كانت تتطابق مع اشخاص مطلوبين في دول اخرى او في لبنان.

ثامناً: تقارير حول عمل وتحركات جهات اصولية تتحرك بين لبنان وسوريا والاردن والعراق ودول اخرى.

تاسعاً: تقارير عن نوعية التنسيق الجاري بين الاجهزة الامنية العاملة في لبنان والاجهزة الامنية السورية.

حقيقة أم إيهاء؟

وعليه، فإن ثمة تفاصيل كثيرة، وتقارير يقول المعنيون إنها تقع في أكثر من عشرين الف صفحة مدونة لدى الجهات المعنية ومترجم جزء كبير منها الى اللغتين العربية والانكليزية، وثمة بحث اضافي ونهائي طلبه ميليس حول مسرح الجريمة، وهو يفترض انه سينتهي منه قبل نهاية المدة الاصلية لعمله بايام قليلة، وبعدها سوف يطلب ميليس بحسب التقديرات نحو ثلاثة اسابيع او شهرا على ابعد تقدير لاجل الخروج بنتائج حاسمة. ولكن الاسئلة الساخنة هي:

هل سيقدم ميليس لوحة كاملة عن طريقة تنفيذ الجريمة، وعن الاشخاص الذين قاموا بها، وعن الجهات التي تقف خلفهم وعن الجهات التي وفرت لهم الدعم المباشر او غير المباشر، وما هي حدود وخلفية التقصير او الاهمال الذي جرى قبل وبعد الجريمة من قبل السلطات اللبنانية.. ام ان ميليس سوف يكتفي برواية عن كيفية مقتل الحريري ويوزع إحصاءات ذات طابع سياسي حول الاسئلة الاخرى؟

المصدر: اللواء اللبنانية

التاريخ: ٢٠ اغسطس ٢٠٠٥

من ينقل البلاد الى ساحات المواجهة والتبشير بالخراب بعد صدور
تقرير اللجنة الدولية؟!
الخانفون من كشف حقيقة اغتيال الحريري بدأوا بالتحرك للتشكيك
بمصادقية ميليس

كتب محرر الشؤون الأمنية:

تصاعدت في الأونة الاخيرة وتيرة الحديث عن الاستحقاق اللبناني والدولي القادم الدايم وهو تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وما سينجم عنه من نتائج على كل الصعيد المحلية والعربية والدولية. ولنن استمر رئيس اللجنة القاضي ديتليف ميليس وفريقه في اتباع سياسة السرية والكتمان، وفي التعاطي الايجابي بحده الأدنى مع الاعلام، فإن الخانفين مما قد يتضمنه التقرير اخذوا يقولونه ما لم يقله ويؤولون ما يصرح به على هواهم وبما يخدم غاياتهم.

وقد دفعهم هذا الخوف الى التشكيك باللجنة وبصدقيتها وبطريقة تحقيقها، وصولاً الى استقراء مسبق لاستنتاجاتها ولاتهامها بالعجز عن تحديد هوية الجناة، والاستعاضة عن تقصيرها باستقراءات سياسية بما يرتأيه الغرب وتهواه الولايات المتحدة، ويخلصون الى ان نشر التقرير الدولي سوف يؤدي الى نتائج سلبية تؤثر على "المصالح اللبنانية العليا".

لكن الرأي العام اللبناني لا يمكن خداه بمثل هذه التسريبات المعروفة المصادر، فكيف بالرأي العام الدولي الذي ينظر الى الجريمة على انها "جريمة العصر" وانها نفذت بأسلوب سفاحي القرن الماضي وبأنها تحد سافر لأمال الشعب اللبناني ولتوجهات المجتمع الدولي.

التنسيق بين اللجنة الدولية والقضاء اللبناني مصادر قضائية مطلعة ردت على بعض الاسئلة التقنية "دون المساس" بسرية التحقيق كما سبق وتعهدت لميليس، فأفادت ان القضاء اللبناني المختص مطلع على ما يكفي ومواكب لمجريات التحقيق الدولي، لكن جهات متضررة ادعت ان القضاء اللبناني ليس "في الصورة الكاملة" طالما انه لم يسرب لها بعض المعلومات كما تعودت ان تنزود من الجهات القضائية السابقة.

كما دافعت هذه المصادر عن تحقيق ميليس بأنه اذا اكتفى، كما يدعون، باكتشاف كيف اغتيل الرئيس الحريري دون تحديد هوية الجناة والاستعاضة عن هذا التقصير بتوجيه اتهامات وافتراضات سياسية، فإنه بذلك لن يتميز عن تقرير لجنة

التقصي التي رأسها فينز جبر الد.

واكتفت هذه المصادر بالقول إن تحقيقاً يجريه مائة خبير او يزيد بصلاحيات موسّعة ليس كاستنتاجات لجنة مؤلفة من بضعة خبراء لا يتمتعون الا بصلاحيات التقصي والاستماع "لمن يرغب". (انتهى كلام المصادر القضائية).

التشكيك بطريقة التحقيق وبسلامته

اما استغلال اللغظ الذي دار حول طريقة التفجير فوق الارض او تحتها والعودة من جديد الى فرضية "ابو عدس"، والى الاصرار على تحميل "قوى 14 آذار" مسؤولية تضليل التحقيق وليس اولئك الذين أزالوا معالم الجريمة من مكان الانفجار، فهو كلام عفا عنه الزمن وحسمه التحقيق وبات من الواضح ان المقصود بإثارته هو تبرئة اركان النظام الامني السابق وإبعاد التهم عن قيادات الاجهزة الامنية السابقة وإصاقها بأي فريق من فرق الجريمة المنظمة المنتشرة في انحاء العالم "برسم الأيجار".

وليس ادل من نية ذر الرماد في عيون الرأي العام اللبناني سوى اعتماد تلك العبارات المشككة التي تدس في الاعلام حول "ملايسات" تعيين ميليس دون سواه رئيساً للجنة، وحول "الضجة" التي أثيرت بسبب نقل سيارات موكب الرئيس الشهيد من ساحة الانفجار، وحول "خبرية" رمي قطع من سيارة ميتسوبيتشي في حفرة الانفجار، فصار المنكر معروفاً والمعروف منكراً..

وقد بات هذا الاسلوب الذي طالما اعتمدته اجهزة النظام الامني السابق غير مستحب وغير مقبول ويصدع على الرأي العام هضمه مهما ردد عليه.

من الذي يهدد المصالح اللبنانية العليا وأمن البلاد؟

على ان أخطر ما تسوقه مثل هذه التسريبات هو ذلك التهويل وتلك التهديدات المقنع منها والسافر، اذ صار ميليس هو لب المشكلة وتقريره هو الذي سيجر البلاد الى الخراب، وليس

اولئك القتلة الذين تجرأوا على أعلى السلطات واستهدفوا السلم الاهلي.

فيجزمون بأن التحقيق الدولي صار مطية لسياسة الغرب والولايات المتحدة وبأنه يهدف الى جعل الساحة اللبنانية ساحة حروب ومواجهات ونسوا وتناسوا انهم هم الذين حولوا ساحات البلاد وشوارعها الى ساحات صراع ونزاع وبرعوا في إسقاط الحكومات بشتى الوسائل والاساليب، حتى الدواليب، مغتتمين فرص الخلل السياسي التي خلقوها لقضم السلطات والصلاحيات تباعاً.

وتزداد التصريحات والتلميحات وقاحة حين يقترحون على قادة البلاد وعلى اهل الفكر والرأي ان يستعدوا منذ الآن الى فرز ما يقبلون وما يرفضون من تقرير اللجنة الدولية "حفاظاً على امن لبنان واستقراره الداخلي". اي انهم يطالبون المظلوم بتقديم المزيد من التنازلات من حقوقه ليؤمن للجنة الامن والنجاة من الذي يقف وراء هذه التسريبات؟

لم يعد خافياً على احد من الذي يقف خلف هذه التسريبات وفي ذلك اكثر من دليل واكثر من حجة.

كما بات الدافع لهذه التسريبات معروفاً: ان هو الا الخوف مما قد يطالهم بنتيجة هذه التحقيقات فيعمدون الى التستر وراء دول او احزاب او طوائف، "فيكبّرون حجرهم" الى حد التهويل بربط مصيرهم بمصير البلاد.

لكن ما يلفت من هذه المحاولات ليس محتواها فقط بل ما تشير به اليها بأن "رأس الافعى" لا يزال سليماً وبأن بعض مخلفات النظام الامني السابق لا تزال فاعلة وبأنها لا تزال مصرة على القيام بأدوارها التحريضية المعتادة التي ادى بعضها الى التحريض على قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

ان في استمرار اصدارهم مثل هذه الحملات لدليل جازم على ان السلطات اللبنانية الحالية متساهلة في حماية سلمها الاهلي لا بل متراخية عن لجم الذين ادخلوا البلاد في متاهة استغرقت خمس عشرة سنة ولما تتعافى منها بعد، بدلاً من وضع مثل هؤلاء اما في السجون او في الإقامة الجبرية ومنعهم من تخريب البلاد مجدداً.

كيف سيواجه لبنان الاستحقاق القادم والداهم؟

من يجرو بعد الذي جرى على تغطية الحقيقة وتوريتها؟ ومن الذي يغامر بأن يبقى لبنان اذا كان مسلسل القتل سيستمر؟ واذا اظهرت الدولة واجهزتها عجزاً عن وقفه ومحاسبة مرتكبيه؟ اية دولة تجرؤ على تغطية المجرمين بعد هذا الصدى السيء والمفجع للجريمة؟ وبعد ان قرر المجتمع الدولي التحقيق معهم ومحاكمتهم؟

هل يمكن لدولة عربية او إسلامية بعد الذي حصل ان تبرر هذه الجريمة النكراء او تضرب عرض الحائط بنتائج التحقيق؟ هل يمكن لحزب او طائفة في لبنان ان يجاهرا في الدفاع عن عصابة من المجرمين؟ وهل بإمكان مسؤولي ذلك الحزب او تلك الطائفة ان يتحملوا التبعات الخطيرة والسوداء التي قد تلتخ تاريخهم ومستقبل اولادهم في لبنان وخارجه لسنوات وسنوات؟ هل يمكن لأي رئيس عربي او مسؤول حزب ان يتراجع عن كلامه الطيب في رثاء الرئيس الحريري او ان يستبدل استنكاره

السابق للجريمة الفظيعة باستنكار ما قد يصدر عن لجنة التحقيق دفاعاً عن المجرمين؟
الانظار كلها مشدودة صوب ما ستخلص اليه لجنة التحقيق الدولية:

مصادقية اللجنة على المحك ومصادقية المجتمع الدولي الذي وعد بكشف الحقيقة وكذلك مصادقية ايران المسلمة وسوريا العروبة والمملكة العربية السعودية الشقيقة والصديقة والمحبية الى الرئيس الشهيد.

على المحك ايضاً مصادقية لبنان الدولة والرغبة الصادقة والقادرة على بناء نظام ديمقراطي حر وعادل وآمن.
مصادقية القضاء اللبناني باتت معلقة بحبلها الاخير بعد بدعة القاضي فهد التي هدمت ما صدعته فتاوى عضوم، فهل يتحرك القضاء النزيهون على كثرتهم للدفاع عن شرف مهنتهم ورسالتهم السامية؟

رؤساء البلاد على المحك قديمهم وجديدهم: خطاب القسم يحتضر وإنقاذه رهن بحركة شجاعة من صاحبه، ووعود رئيس المجلس النيابي استحققت وبيان الحكومة الوزاري قد يصبح عرضة للسخرية اذا ميّعت القضية وتوصلنا بعد صدور نتيجة التحقيق الى قضية كبيرة بأسماء واضحة لكن بلا

موقوفين ولا متهمين. فتكون الدولة قد أطلقت بيدها رصاصة الرحمة على هيبتها وعلى مصداقيتها. ويصبح التنحي حكماً وقسراً لا مئة ولا اختياراً.

مقابل مصير الوطن وبعد استشهاد أهم الرؤساء لم يعد لأي شخص اعتبار فوق الوطن وفوق مصير شعب بأسره، ولم يعد لمتهمين حصانة مهما علت رتبهم العسكرية ومهما بلغت مراتبهم السياسية.

نوابنا الكرام على المحك: عشرة منهم كفيلون بهزّ عروش أركان الدولة جميعاً إذا ما ظهر عجز بعضهم أو تأمره. والقانون فوق الجميع كما يردد للرئيس لحدود دائماً، وتطبيق قانون محاسبة الرؤساء كفيل بإحقاق الحق وتصحيح المسار. مصداقية القوى المسلحة والأجهزة الأمنية الجديدة على المحك أيضاً وهي أمام امتحان ليس بالهين إذ ربما كان عليها عما قريب أن تثبت أنها خط جديد بدم جديد أو أنها امتداد للنظام البوليسي القديم. فهل ستملك الجرأة على متابعة التحقيقات من حيث انتهت لجنة التحقيق الدولية وهل ستداهم وتوقف المشتبه بصلوهم في الجريمة أم تداهم المخابئي بعد أن يفر منها المطلوبون؟

مصداقية الإعلام اللبناني على المحك أيضاً وإيضاً لأن بعضه

لا يزال ينقل "بأمانة" ما يريده أركان النظام الأمني السابق ويتبناه وكأنه لا يزال يعيش رعب الأيام السالفة وخوفه من عودتهم واستمرارهم في سياسة الابتزاز والتهديد.

مصداقية جماهير 14 آذار هي أيضاً قيد التفحص والمراقبة إذ إن هناك من يراهن على أن حركة 14 آذار "طفرة" انتهت ولا يمكنها أن تتكرر لأن الناس قد أدوا ما عليهم بالتظاهر والحشد ثم انتخبوا ممثلي 14 آذار نواباً ويبقى على عاتق السياسيين فقط إتمام المسيرة من دون الجماهير وفي ذلك معنى خطير مؤداه أن الناس عادوا ليقفوا على الحياد بين النظام الديمقراطي المنشود وبين النظام البوليسي "الكامن والمتحفز للعودة" فأني مستقبل ينتظر الشعب؟

الكل مسؤول وكلّ مسؤول في مجال اختصاصه وعمله وموقعه.

وإذا صحّ ما يردده رجال السياسة ووسائل الاعلام ان نتيجة التحقيق تؤدي الى انفجار اشد فتكاً من الانفجار الذي اودى بحياة الرئيس الحريري فإن على الشعب اللبناني ان يستعد ليس بتخزين المواد الغذائية هذه المرة بل بالوقوف، مرة جديدة، صفاً واحداً بمسلميه ومسيحييه، بمتظاهري ساحتي الشهداء ورياض الصلح معاً، كما تعهد خطباؤهما، لإحقاق الحق وللمطالبة بالإسراع في تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وإلا فإن النظام الامني البوليسي عائد وبقوة وبقسوة هذه المرة وسوف يكون التوقيف والتنكيل والقتل اشد وأعمّ ولن يستثنى احد، واذا تراخت الجماهير وسهّلت له العودة الى الحكم فإنه لن يسمح لا بمظاهرة ولا بحشد ولا بتصريح ولا بتلميح وسيبيع ويشترى لبنان واللبنانيين حتى يسترضي القاضي والداني من كل قوى العالم.

ليس القاضي ميليس هو الذي سينقل البلاد الى ساحات المواجهة والمعارك بل اولئك الذين اغتالوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ومن بعدهم.

لقد استشهد الذي لو بقي حياً لسامحهم ولعفا عنهم مقابل ان يدعوا البلاد لشأنها والسياسة لأهلها، لكنهم خافوه فكرهوه فقتلوه.

وغداً موعد لبنان مع الحقيقة فهل يكون ميليس على مستواها؟ وهل يكون لبنان على مستوى المسؤولية؟

المصدر: تشرين

التاريخ: ٢١ أغسطس ٢٠٠٥

مسيرة العلاقات السورية - اللبنانية بين الإجحاف والإنصاف «13» أول إنجازات الجيش العربي السوري في لبنان

حسان علي

أمام تمادي موجة العنف الجديدة والإصرار على رفض تطبيق اتفاق الطائف الذي حظي بمباركة اللبنانيين، ودعم الدول العربية، ودول العالم قاطبة من خلال البيان الذي صدر عن مجلس الأمن وأيد هذا الاتفاق، كان من الواضح أن سورية وحدها القادرة على وضع حد لهذه الآلام والمآسي بعد أن فشلت القوة المتعددة الجنسيات في تحقيق ذلك عام 1982 وسبقها فشل قوات الردع العربية التي شاركت فيها معظم الدول العربية التي سحبت جنودها من لبنان عند إطلاق أول رصاصة على هذه القوات من قبل المعارضين لإنهاء الحرب.

وكان من الواضح أيضاً أن على سورية التزامات بمقتضى رعايتها لاتفاق الطائف والاتفاقات الأخرى، ولهذا قامت

القوات السورية في شهر تشرين الثاني عام 1990 بتنفيذ عملية عسكرية بناء على طلب رئيس الجمهورية اللبنانية والحكومة اللبنانية الجديدة، التي تشكلت بعد إقرار اتفاق الطائف من قبل المجلس النيابي، وتمكنت القوات السورية من إنهاء التمرد العسكري الذي أدى إلى تعطيل تنفيذ اتفاق الطائف، وهكذا أدت العملية العسكرية التي نفذتها القوات العربية السورية بمساندة الجيش اللبناني إلى فتح الطريق أمام أطول فترة للسلم الأهلي منذ جلاء القوات الفرنسية عن لبنان في عام 1943، ولولا قيام القوات السورية بهذه العملية لاستمر الاقتتال الداخلي إلى وقت طويل ولسقط الكثير من اللبنانيين ضحايا لحروب تحولت في السنوات الأخيرة التي سبقت العملية التي نفذتها القوات السورية إلى اقتتال بين أطراف الخط السياسي الواحد،

حيث دارت الحروب ليس من أجل برامج ومبادئ سياسية، بل من أجل الزعامة والسيطرة على هذه المنطقة أو تلك من قبل هذا الزعيم أو تلك الميليشيا، ما وضع لبنان على حافة انهيار مروّع على الصعيد البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إذاً، السلام الذي حظي به لبنان منذ عام 1990 وحتى نهاية عام 2004 حيث تحول لبنان من أكثر بلدان العالم اضطراباً على الصعيد الأمني إلى أكثرها استقراراً، ما كان ليحدث لولا الدور الذي لعبته سورية، ويخطئ من يعتقد أن هذا النجاح كان عسكرياً وأمنياً فحسب، ذلك أن دولاً أخرى (إسرائيل والدول المتعددة الجنسيات) أرسلت إلى لبنان أكثر من عدد القوات السورية بأربعة أضعاف في عام 1982 ولكنها فشلت في إنهاء الحرب، رغم تعاون بعض الفئات اللبنانية معها، بل إن الصراع ازداد ضراوة ولم يهدأ إلا بعد انسحاب القوات الأجنبية والإسرائيلية من أجزاء واسعة من لبنان ونجحت سورية حيث أخفق الآخرون، وكان هذا النجاح ثمرة لعاملين أساسيين ميزا السياسة السورية في لبنان:

العامل الأول، إصرار سورية على أن يكون الحل الذي يصار إلى اعتماده عادلاً ومنصفاً لجميع الفئات اللبنانية وأخذاً مصالح وهواجس جميع الفئات بعين الاعتبار بمعزل عن مواقفها من سورية، وبمعزل عما إذا كانت مرحبة أو رافضة للدور السوري في لبنان، ولهذا كان هناك قبول لدور سورية من أغلبية الفئات اللبنانية،

على عكس موقف هذه الفئات من دور الدول الأخرى التي سعت أو ادعت أنها تعمل من أجل حل الأزمة اللبنانية التي طالت أكثر من اللازم.

العامل الثاني، لم تكتف سورية فقط باتخاذ مواقف منصفة وعادلة إزاء مطالب جميع الفئات، بل لعبت دور الوسيط لتذليل الخلافات التي تنشأ بين الحين والآخر وتدفع القوى المحلية اللبنانية للعودة من جديد إلى شكل من أشكال المواجهة، وكانت أغلبية اقتراحات سورية لحل الخلاف تجد القبول لدى الفئات اللبنانية المتصارعة، وكان أن ترتب على هذا الدور ترسخ مسيرة الاستقرار وتوطدها وقدرتها على تخطي كل الأزمات التي اندلعت خلال السنوات الأربع عشرة التي رعت فيها سورية السلم الأهلي في لبنان، ولعل هذا هو الذي أدى موضوعياً إلى انغماس سورية أكثر من اللازم في بعض تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، وهو ما لم يعجب بعض الفئات اللبنانية التي كانت تتطلع للعودة إلى سياسة الامتيازات والاستثناء وكانت سورية عبر سياساتها، تشكل عقبة في وجه هذا التطلع وهو ما دفع هذه الفئات إلى استغلال رياح التدخل الخارجي وسعي الدول الكبرى لمحاصرة سورية عقاباً لها على سياساتها القومية لتنظيم المعارضة الواسعة ضد الدور السوري في لبنان.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥

السنيرة يؤكد حرص حكومته على كشف ملايسات جريمة اغتيال الحريري والجرائم الأخرى

رئيس الحكومة اللبنانية: مباحثاتي مع خادم الحرمين
الشريفين وولي العهد كانت مثمرة للغاية

بيروت - الرياض: «الشرق الأوسط»

قال رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيرة أمس إثر محادثات اجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي العهد الامير سلطان بن عبد العزيز، إن المباحثات تركزت على «كل ما يهم الامتين العربية والاسلامية من امور ولاسيما في لبنان بعد الحادث الجلل الذي اصاب لبنان باغتيال الرئيس الشهيد الحريري»، و اضاف ان المناقشات تعرضت للتطورات الاخيرة التي شهدها لبنان، معرباً عن امتنانه «للمواقف الهامة التي وقفتها المملكة مع لبنان على مدى العقود الماضية قبل الاحداث اللبنانية واسهاماتها العظيمة في تمكين لبنان من تخطي العقبات الكبيرة التي مر بها وفي الوصول الى اتفاق الطائف الذي انهى الحرب اللبنانية».

واوضح رئيس الحكومة اللبنانية انه استعرض مع الملك عبد الله والامير سلطان مساعي لبنان لجهة «الكشف عن ارتكب هذه الجريمة النكراء (اغتيال الرئيس الحريري) بحق لبنان، ومن يقوم ايضاً من وقت لآخر بارتكاب جرائم ارهابية في لبنان بقصد ان يعطي صورة عن عدم الاستقرار في البلاد»، ونوه

بالوحدة الوطنية التي يحافظ عليها اللبنانيون الذين يحرصون على الوقوف «سداً منيعاً» امام كل المحاولات الرامية للمس بوحدهم وكرامتهم.

وعن تقرير فريق المحققين بملايسات جريمة اغتيال الحريري، قال السنيورة «لقد تطرقنا الى تقرير ميليس»، مشيراً الى موقف الحكومة اللبنانية الراسخ لجهة «السعي الى كشف الحقيقة وتقديم المجرمين الى المحاكمة»، و اضاف «وهذا الموضوع منوط الآن بالسيد ميليس الذي يتولى عمليات التحقيق»، معتبراً ان تقريره سيكشف عن الحقائق المتعلقة بجريمة الاغتيال، وشدد رئيس الحكومة اللبنانية على ان المحادثات التي اجراها امس في السعودية كانت «ناجحة جداً». وكان الملك عبد الله قد استقبله ظهر امس بقصر السلام في الرياض بحضور ولي العهد ووزير الاعلام الدكتور اياد مدني والسفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة، وحضر عن الجانب اللبناني مستشارو السنيورة محمد شطح ورضوان السيد وعارف العبد ومسؤول المراسم في رئاسة مجلس الوزراء السفير رامي دمشقية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥

مجلس الأمن يدعو سوريا إلى التعاون الكامل
في التحقيقات حول اغتيال الحريري
دمشق تؤكد تعاونها وتعلن أن من مصلحتها
الكشف عن مرتكبي الجريمة



غواصون من الأمم المتحدة يقومون بأعمال
البحث البحري قرب المكان الذي اغتيل فيه
رفيق الحريري في بيروت

نيويورك - من علاء رياض ووكالات الأنباء:
دعا مجلس الأمن سوريا، دون أن يسميها
بالاسم، إلى التعاون بشكل كامل مع التحقيق
الدولي حول جريمة اغتيال رئيس الوزراء
اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 فبراير
الماضي.

وقال كنزو أوشيما سفير اليابان ورئيس المجلس
عن الشهر الحالي: إن التعاون مع اللجنة الدولية
التي تقوم بالتحقيق من جانب جميع الأطراف
ذات الصلة أمر جوهري، ودعا أوشيما جميع
الدول والأطراف، خصوصا الذين لم يتجاوبوا
بطريقة مناسبة مع اللجنة، إلى التعاون بشكل كامل معها.

وصدر البيان بعد أن اتهم تقرير للجنة الدولية التي تحققت في اغتيال الحريري سوريا
صراحة بعدم التعاون بشكل كامل في عمليات التحقيقات، وأشار التقرير، الذي قدمه
إبراهيم الجامبري مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن دمشق رفضت تسليم وثائق
إلى اللجنة ولم تسمح بإجراء لقاءات مع شهود سوريين، وأوضح أن اللجنة قدمت طلبا
رسميا إلى سوريا في يوليو الماضي لاستجواب خمسة شهود سوريين، والحصول على
وثائق معينة، إلا أنها لم تتلق أي رد من جانب دمشق. وأوضح التقرير أن الأردن
وإسرائيل تجاوبتا مع طلبات المساعدة التي قدمتها اللجنة.

وصرح السفير الأمريكي جون بولتون بأن عدم تعاون سوريا مع اللجنة أبطأ عملها
بشكل كبير، وقال: إن هذا النقص في التعاون غير مقبول.

وقد أكد فيصل المقداد سفير سوريا لدى الأمم المتحدة استعداد بلاده للتعاون الكامل مع
اللجنة، وقال: إن مصلحة دمشق أن تظهر كل الحقائق بشأن اغتيال الحريري، مشيراً
إلى أن سوريا استجابت لكل المطالب، وأبلغت رئيس اللجنة الدولية ديتليف ميليس ببعض
الأفكار، كما توصل الطرفان إلى بعض الاتفاقيات.

وكانت سوريا قد نفت اتهامات صدرت عن قيادات لبنانية بأنها كانت وراء السيارة
الملغومة التي قُتل الحريري، وأدت إلى تعرض لبنان لأسوأ أزمة سياسية منذ الحرب
الأهلية التي استفحلت منتصف السبعينيات.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٧ أغسطس ٢٠٠٥

هل يمهد تقرير ميليس لإنشاء محكمة دولية في الجريمة؟
الحريري يدعو الدول الصديقة والشقيقة إلى التعاون وتحمل مسؤولياتها
السنيرة لا يستبعد اللجوء إلى القضاء الدولي ودمشق تقول إنها <>أجابت
خطياً<<



غطاسون من الفريق الدولي أثناء عمليات البحث في عمق البحر مقابل فندق السان جورج، في إطار المسح النهائي
لمسرح الجريمة (رويترز)

تفاعلت إحاطة رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ديتليف ميليس مجلس الأمن
الدولي بما يقوم به والى أين توصل في أعماله لبنانياً وإقليمياً، واحتل مضمون التقرير الدولي المكثمة الأولى في
متابعات وتعليقات القوى والأقطاب في لبنان والدول المعنية، لكن القراءات والتحليلات تقاطعت عند اعتبار أن
التحقيق سجل تقدماً في مجالات معينة، ولكن ثمة سيلاً من الأسئلة التي طرحت على الأسئلة الضمنية التي وضعها
ميليس في تقريره الإجرائي دون أن يتوصل بعد إلى نتائج حاسمة.

وإذا كانت المتابعات الفعلية تركزت على ما يجري من محادثات بين سوريا والامم المتحدة واللقاء بين مسؤولين
سوريين وميليس نفسه في جنيف، فإن التعليقات المحلية ركزت على إعطاء ميليس مزيداً من الثقة من جانب
الطرف المدعي في الجريمة، ومقابلة الآخرين لأعماله بنوع من الانتظار والحذر من احتمال تعريض ما يقوم به

لعملية تسييس.

لكن الاسئلة المركزية التي توقف عندها الجميع هي:

لماذا لم يحصل التعاون المفترض من قبل سوريا مع المحقق الدولي وما هي حقيقة المراسلات بين الجانبين؟

الى أي حدود بات ميليس على بينة من أمره في ما خص الجهة المنفذة وارتباطاتها المحلية أو الخارجية؟

الى أين يراد السير بعملية التشكيك المنظمة المستمرة بقدرة القضاء اللبناني على متابعة هذه القضية؟

وبانتظار نحو شهر أو أكثر بقليل للحصول على إجابات كاملة عن الذي حصل، ما هي أبرز المواقف من التقرير

الاولي؟ (تنشر <<السفير>> نصه على الصفحة الرابعة كما أوردته الزميلة <<المستقبل>> في عددها أمس).

السنيرة

أكد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أن هناك مصلحة وواجباً في التعاون من قبل جميع الأطراف مع لجنة التحقيق،

مشيراً إلى أن الأشقاء في سوريا على قدر عال من المسؤولية وهم قادرون على اتخاذ القرار الذي يؤدي بالنهاية

إلى الالتزام بالقرار الدولي. وأكد أن ميليس لن ينتهي أمام أي ضغط من الضغوط وسيستمر في مهمته ويبرز كل ما

تجمع لديه من حقائق خلال كل الاستجابات التي قام بها لإظهار الحقيقة.

وعلق على التشكيك المستمر بالاجهزة الامنية والقضائية اللبنانية بالقول لمحطة <<بي بي سي>>: <<كلنا يعلم أن

هناك إصلاحات أساسية يجب أن تجري في الأجهزة الأمنية اللبنانية وهو ما نسعى إلى تحقيقه. ونحن لدينا ثقة

بالقضاء وبأنه سيبادر إلى تطبيق القوانين حتى يصار إلى تأمين الأجهزة القضائية اللازمة بما يرضي المواطنين.

أما بالنسبة للخيار بالنسبة لهيئة التحقيق وكيف يمكن أن تتعامل مع هذا الشأن، فقد أبدينا كحكومة، من خلال

وزارة العدل، التعاون الكامل مع هيئة التحقيق الدولية. لكن عملية إصلاح القضاء تتطلب وقتاً وليست عملية

سريعة يمكن التوصل إليها. نحن لدينا أولويات، نريد إصلاح القضاء من خلال الأجهزة القضائية نفسها، ونريد

الحقيقة ونريد أن يساق المسؤولون عن الجريمة إلى العدالة. وإذا وصلنا إلى نتائج في التحقيق فيجب أن يصار

إلى المحاكمة خارج لبنان إذا كان ذلك فيه مصلحة>>.

الحريري

أما رئيس كتلة <<المستقبل>> النيابية النائب سعد الحريري فكرر <<المطالبة بأن يتعاون الجميع من دون استثناء

مع التحقيق الدولي، لا سيما أن المرحلة التي تبدأ اليوم تضع صدقية الأمم المتحدة والأسرة الدولية على المحك،

وتضع كل الدول الصديقة والشقيقة أمام مسؤولياتها للمساهمة في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة>>. وأكد <<أن

معرفة حقيقة من اعتدى على لبنان باغتيال الرئيس رفيق الحريري هي السبيل الوحيد لوقف مسلسل الاغتيالات.

ونحن نتطلع الى التقرير النهائي مكررين مطالبة الجميع، دولاً وأفراداً، في لبنان وخارجه، بإظهار أقصى التعاون

معها ليتمكن لبنان من معرفة الحقيقة>>.

نصر الله

أما الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله فقد وصف ما أشيع عن اتهامات وإحاعات عن أن تقرير ميليس قد يتضمن اتهاماً مباشراً للحزب بالتورط بأنه «كلام سخي لا يستحق التعليق». وقال في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية «إن التقرير يجب أن

يكون تحقيقاً لا تحليلاً سياسياً»، وتابع انه «إذا كانت الحصيلة اتهامات تعتمد على عناصر قضائية فمن الطبيعي أن تترتب على التقرير آثار مهمة جداً على الوضع اللبناني والإقليمي»، مؤكداً «إننا نفضل أن ننتظر نتائج التحقيق وحينئذ ندرس موقفنا بدقة ونتخذه ونعلنه».

ونفى نصر الله وجود معلومات لدى الحزب عن جريمة الاغتيال، وقال إن الاتهام يجب أن يوجه أولاً الى من استفاد من اغتيال الرئيس الحريري، خصوصاً أن الأحداث أثبتت أن سوريا هي المتضرر الأول وأن من استفاد هم أعداء لبنان والذين يريدون تطبيق القرار 1559 بأي ثمن».

وعن التحقيقات قال نصر الله: «نحن متأكدون من أن التفجير تم من فوق الأرض وعلى ما يبدو انه تم بواسطة شاحنة لان كمية المتفجرات يصعب أن تستوعبها سيارة عادية، وإن التفجير انتحاري ونحن مؤمنون بذلك ولكن من هو هذا الانتحاري؟ هناك حديث عن واحد أو اثنين ونحن لا نعلم أي شيء، وما نعلمه أن العملية انتحارية ولكن ليس لدينا معطيات عن الجهة التي تقف وراء ذلك».

دمشق

وفي دمشق قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية لمراسل «السفير» ان سوريا سلمت امس الاول المحقق الألماني رسالة من وزير الخارجية فاروق الشرع تتضمن أجوبة خطية على الأسئلة التي تقدم بها ميليس إلى مسؤولين سوريين. وقال المصدر انه سبق لسوريا أن تسلمت أسئلة من ميليس في وقت سابق، وأنها أعدت أجوبة وأرسلتها له عبر مبعوث سوري خاص إلى جنيف هو الخبير في القانون الدولي لدى الخارجية السورية رياض الداودي.

واستغرب المصدر «أن تقوم الأمم المتحدة بذكر عدم تعاون سوريا في الوقت الذي قامت به بالتعاون»، وأضاف أن الأمم المتحدة بذلك «تتجاهل المعلومات التي قدمت»، وأشار المصدر الى أن «التأخير الذي جرى نابع عن تأخر ميليس بالسفر إلى جنيف، وقيامه بإرسال تقريره للأمم المتحدة في الوقت الذي كانت رسالة الخارجية السورية في طريقها إليه».

ونقلت <فرانس برس> عن مصدر سوري قوله ان سوريا <مستعدة لمواصلة التعاون مع لجنة التحقيق للوصول الى الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري>.

الجدير ذكره انه تم اختيار جنيف لصفحتها المحايدة، ولكون القانون السوري يمنع مثول مسؤوليين سوريين أمام لجان تحقيق أجنبية، ورفضت المصادر السورية إعطاء تفاصيل عن مضمون الأسئلة أو الأجوبة التي تم تناقلها، مشيرة إلى أن هذا <يهدف إلى عدم التأثير على مسار عملية التحقيق الدولي> على أن <يتم الإعلان عن بعض الأمور في وقتها>.

باريس

وفي باريس (<السفير>)، قال الناطق باسم الخارجية الفرنسية تعليقا على التقرير: <لقد أخذنا علماً بكثير من الاهتمام بالتقرير ونرحب بتقديم التحقيق وكذلك بالتعاون الجيد للسلطات اللبنانية، وسجلنا أيضا أن التقرير يلحظ نقص التعاون السوري، ونذكر بأنه من الضروري أن تتعاون كل الاطراف المعنية بشكل كامل مع أعمال لجنة التحقيق وفق ما طلبه مجدداً مجلس الامن>.

مسح مسرح الجريمة

في غضون ذلك، واصل الفريق التقني في لجنة التحقيق عملية المسح النهائي لمسرح الجريمة، ونفذت مجموعة من الخبراء الدوليين، عملية غطس قبالة مسرح الجريمة في المنطقة الممتدة من فندق <السان جورج> الى مطعم <لابلاج>. وقد تألفت المجموعة الدولية من ستة خبراء من بريطانيا بينهم سيّدة، ويعاونهم 13 عنصراً من وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني برئاسة سمير يزبك، إضافة الى طبيبين لبنانيين. وسيقوم الخبراء الدوليون بعملية مسح، وبحث شامل، في منطقة تمتد بطول 300 متر وبعرض 300 متر ايضا، وبعمق يصل الى

75 متراً، ويستخدم الغطاسون <السونار> ووسائل متطورة للكشف عن مكان القطع المعدنية، وأي دليل يمكنهم من الاضائة على بعض جوانب الجريمة. ومن المقرر أن تستمر عملية المسح، ما بين 10 أيام وأسبوعين (ص 3 و4 و5).

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥

تشكيك لجنة التحقيق بقدرة القضاء اللبناني
يمهد لمحاكمة دولية في اغتيال الحريري

بيروت - وكالات الأنباء:

رجحت الصحف اللبنانية أمس أن تحيل الأمم المتحدة قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري الي محكمة دولية, خصوصا بعد تأكيد رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس عدم ثقة الشهود بالقضاء المحلي.

يأتي ذلك في وقت أعربت سوريا مجددا عن استعدادها لمواصلة تعاونها مع لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري حتي جلاء حقيقة عملية الاغتيال, في حين جدد الطيران الاسرائيلي انتهاكاته لاجواء جنوب لبنان.

وقال مصدر مسنول في وزارة الخارجية السورية - لم يكشف عن اسمه - ان دبلوماسيين سوريين التقيا مع ميليس بجنيف أمس الأول وسلماه رسالة من وزير الخارجية فاروق الشرع تجيب عن اسئلته.

وأشار المصدر الي أن ميليس تأخر في تسلم الرسالة بسبب انشغالاته وسفره, مما جعل تقريره يصدر دون اشارة الي ما تسلمه, وعبر المسنول عن استغرابه من صدور تصريحات من جهات لم تأخذ في الاعتبار هذه المعلومات, التي صارت بحوزتها عما قامت به سوريا في هذا الصدد.

وفي غضون ذلك, أكد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله, ان الحزب ليس لديه معلومات عن قتل الحريري, ووصف ما اشيع عن ان تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري قد يتضمن اتهامات للحزب, بأنه كلام سخيف لا يستحق التعليق.

ومن جهته, لم يستبعد رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة, اللجوء الي محاكمة دولية اذا اقتضت المصلحة, وقال ان من مصلحة الجميع التعاون مع فريق التحقيق الدولي حتي لا توجه اصابع الاتهام الي أي طرف بأنه يعرقل سير التحقيق.

وكشف السنيورة - في تصريحات لأذاعة لندن - انه علم أن لجنة التحقيق طلبت لقاء خمسة مسنولين سوريين.

بينما أكد وزير الاتصالات اللبنانية مروان حمادة, ان الحكومة ستتخذ قرارا بالتوجه الي مجلس الأمن لإنشاء محكمة دولية اذا لم يتمكن القضاء من ملاحقة المجرمين الذين سيظهرهم التحقيق.

أما النائب اللبناني بطرس حرب فقد دعا الحكومة الي الطلب من المجتمع الدولي ومجلس الأمن, انشاء محكمة دولية, خصوصا اذا تبين ان مسنولين غير لبنانيين متورطون في الجريمة.

ومن جانبه, أكد السفير البريطاني في لبنان جيمس وات, ان نتائج التحقيقات التي يجريها رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري, سيكون لها انعكاسات علي الوضع السياسي العام في لبنان.

واعرب وات عن ثقته في قدرة الحكومة اللبنانية علي تحمل النتائج الصعبة والمؤلمة, التي سيكشف عنها التحقيق.

ودعا السلطات اللبنانية الي ضرورة اقتناص الفرصة لتظهر للرأي العام الداخلي والخارجي مصداقيتها, عبر انزال العقوبات المناسبة بحق مرتكبي جريمة الاغتيال.

المصدر: الأوار اللبنانية

التاريخ: ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥

رؤوف شحوري: التحقيق الدولي بين الاثارة والواقع

كل هذه الاجواء من الاثارة والتشنيج والشانعات والتجاذب السياسي، المحيطة بتقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس، هي اجواء مبررة. وهذه هي طبيعة القضايا البوليسية بصفة عامة، فكيف اذا كانت من نوع الاغتيال السياسي لشخصية ذات وزن عالمي كالرئيس الشهيد رفيق الحريري؟ واذا كانت الاغتيالات السياسية تبقى في الغالب لغزا ودون حل، اليس من الطبيعي ان تتعاضم مشاعر الاثارة مع الايحاءات التي وفرها تقرير المحقق الدولي حول احتمالات حل اللغز هذه المرة؟! الا ان لكل هذه الاجواء والتوقعات حدودا ينبغي ان نتوقف عند حدود العقل والمنطق. والنتائج التي قد يكون توصل اليها المحقق الدولي لا يعرفها كل اولئك المتبارون في اطلاق التكهنات حولها. ويجدر التوقف عند نقطتين تحديدا في التقرير الاجرائي الذي رفعه ميليس الى مجلس الامن الدولي. الاولى قوله: (تميز الشهر الثاني من التحقيق بتبدل في الاتجاه والاولويات). وهي عبارة قد تعني الكثير وتنقض العديد من التصورات التي كانت سائدة من قبل وبعد وقوع جريمة الاغتيال النكراء.

والمحقق ميليس ترك كل الابواب مفتوحة امام شتى الاحتمالات بالعبارة التي وردت في اواخر تقريره وقال فيها: (هناك دائما مجال للمفاجآت وللمعلومات الجديدة وللتطورات غير المتوقعة). وهو يعني ما يقول لان 55 شاهدا لا زالوا على لائحة الانتظار (ومن التجربة يمكن التوقع ان هذه المقابلات ستنجم عنها الحاجة الى استجواب شهود جدد) كما ورد في التقرير الاجرائي. { } من غير المنتظر ان يكون تقرير التحقيق الدولي النهائي مبنيا على التحليل السياسي على العناصر القضائية، دون استبعاد دعم الجانب القضائي بالواقع والمعطيات السياسية. والاسلوب الذي اعتمده المحقق ميليس يختلف كليا عن الطريقة التي اتبعها المحقق فيتزجيرالد وكانت فعلا اقرب الى التحليل السياسي مع الاخذ في الاعتبار العناصر القضائية المتوافرة. وعندما يلجأ المحقق ميليس الى مسح مسرح الجريمة مرارا برا وبحرا وجوا وفضاء، ويوظف الامكانيات الاكثر تطورا في العالم في مجال الادلة الجنائية، ويعود الى البحث والغوص في اعماق البحر القريب من مسرح الجريمة بعد اكثر من ثلاثة اشهر على بدء التحقيق، فلا بد انه يبحث عن ادلة جنائية وليس عن تحليل سياسي. من هذه الزاوية يكون صحيحا ما قاله الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله من ان التقرير اذا كان سيوجه اتهامات منطلقا من اعتبارات سياسية (فلا داعي للخوف لان هذا التقرير لن تكون له قيمة).. ولكن السيد نصر الله نفسه لجأ الى التحليل السياسي عندما قال ان الاتهام يجب ان يوجه اولا الى المستفيد الاول من قتل الرئيس الحريري. غير ان لكل تحليل، تحليل مضاد ينفيه. وليس المستفيد الاول هو دائما المرتكب. وفي الوقائع ادلة كثيرة عن سوء تقدير في التخطيط يلحق افدح الضرر بالمرتكب. ألم يحدث هذا للولايات المتحدة في التخطيط لحربها الاخيرة في العراق؟! { } الامر كله يتوقف على مصداقية ميليس. وقد نقل نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى فضيلة الشيخ عبد الامير قبان ما يردده البعض عن المحقق الدولي من انه (صديق للصهيونية، وان 12 ضابطا اسرائيليا يعاونونه في عمله)! وهذا اتهام خطير للغاية وينبغي الا يمر دون ايضاح ليس فقط بالنسبة الى لجنة التحقيق الدولية، وانما ايضا الى الحكومة اللبنانية.

المصدر: النهار

التاريخ: ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥

وحدها الحقيقة...

أسوأ الاستنتاجات الاستباقية للتقرير الدولي المنتظر مبدئياً منتصف الشهر المقبل اذا لم يطلب رئيس فريق التحقيق ديتليف ميليس من مجلس الأمن تمديد المهلة التي أعطيت له، هي تلك التي توجه الاتهامات سلفاً ثم تبني عليها لتخلص الى "التبشير" بمستقبل قاتم. ولقد توزع "مستمررو" التقرير الاتهامات كل على طريقته ووفق مصالحه، فجاءت في كل الاتجاهات وتركزت على خطين: واحد في اتجاه مسؤولية ما يتحملها "النظام الأمني المخابراتي السوري - اللبناني المشترك" وآخر في اتجاه اسرائيل والولايات المتحدة وبعض "الغرب". وفي الحالتين كانت ثمة محاولات للتشكيك في التقرير النهائي قبل صدوره وذلك في محاولة استباقية للتخفيف من الاتهامات كيفما جاءت. وأعقل الكلام في هذا المجال هو ذلك الذي يدعو الى انتظار نتائج التحقيق وعدم استباق الامور وتوجيه الاتهامات يمناً ويسرة. وقد تقدم أصحاب هذا الرأي، اقرب الناس الى الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأولهم سعد وبهية الحريري ورئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة وكثيرون غيرهم، وهم في الواقع عبروا عن رأي الغالبية الساحقة، فالإتجاه لدى الرأي العام هو انتظار التحقيق والقضية تعني الوطن برمته وباتت تعني العالم بأسره بعدما أصبحت في عهدة الأمم المتحدة.

وأكثر الاتهامات المسبقة انكشافاً هي تلك التي حاول أصحابها "التذكي" في تسريباتهم ليخلصوا الى احياء وجود مسؤولية ما لـ"حزب الله" انطلاقاً من معلومات قد تكون لدى جهاز أمنه ولم يكشف عنها للتحقيق الدولي. ناهيك ببيانات تدس عبر الانترنت ذات طابع تحريضي مكشوف، وفيها أيضاً محاولات للتذكي والتضليل تنتهي الى "التبشير" بفتنة في لبنان طائفية ثم مذهبية، مع التركيز على المسلمين سنة وشيعة. ولقد كشف اهدافها وفضحها بكل هدوء وبساطة الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله في غير مناسبة، اذ وصفها بـ"السخيفة ولا تستحق التعليق" لافتاً الى بيانين مجهولين عبر الانترنت، واحد وزع باسم "القاعدة في بلاد الشام ولاية لبنان كتيبة لواء عمر!!" وآخر بعده بأيام قليلة باسم "كتائب الجهاد الشيعي"! واصفاً الحجج السياسية التي وردت فيهما بـ"الساقطة" ومعرباً عن اعتقاده أنها من صنع "مخابراتي" ومن إنتاج أجهزة مخابرات ما تعمل على إثارة فتنة. ومن المؤشرات الجيدة أن مثل هذه البيانات لم يترك أثراً يذكر سواء في الاوساط الشعبية أو في اوساط القيادات والمرجعيات السياسية والدينية التي كان لمعظمها تحرك لافت في اتجاه فضح اهداف البيانات وكشفها وهي مكشوفة اصلاً...

وفي ما يشبه "التناغم" مع هذه الاجواء المشبوهة والخبيثة، يبدو لافتاً في بعض المواقف والتصريحات السياسية محلياً وخارجياً تعتمد ادراج عبارات مفتعلة تشارك في التبشير بالفتنة. من المفيد "مراقبة" هذه التصريحات والمواقف والتدقيق في مضامينها والبحث عن الاسباب الموجبة للحديث المفتعل عن فتنة طائفية ومذهبية آتية! وسيكون من المفيد جداً بالتأكيد لو ان أولي الامر والمسؤولين خصصوا جزءاً من وقتهم وتصريحاتهم - ومن خارج السجلات المتكاثرة هذه الايام - للمشاركة في كشف محاولات الترويج للفتنة تنويراً للرأي العام وفي إعداد العدة لمواجهة أية تداعيات محتملة أو مفتعلة للتقرير الدولي. وليس بعيداً من التصدي لمثل هذه التداعيات، فإن السير قدماً في التحقيقات الجارية في شأن ما قيل ويقال عن مخابئ أسلحة ومتفجرات تم كشفها وآخرها كان في حي "بربور" في بيروت وبشامون وإحدى بلدات قضاء زغرنا في الشمال، يبدو أكثر من ضروري لعلها تؤدي الى الإمساك بطرف خيط ما يؤدي الى كشف بعض الجرائم وقد كثرت منذ أشهر التفجيرات المتنقلة وجرائم الاغتيال وآخر ضحاياها كان الشهيدان سمير قصير وجورج حاوي. وكذلك فإن تحقيقاً جدياً في الصواريخ المجهولة الهوية التي اطلقت قبل يومين تحت ستار "المقاومة" وتوزعت بين مستوطنة اسرائيلية وبلدة لبنانية حدودية، سيكون أكثر من ضروري. فعندما تعلن المقاومة اللبنانية في "حزب الله" عدم معرفتها بمصدر الصواريخ، من غير الجائز عدم فتح تحقيق في ما حصل، قطعاً للطريق على مشاكل نحن في غنى عنها، ونفياً لما قيل في السابق بعد حوادث مشابهة، حول اتهامات واحاديث عن معسكرات في مرتفعات الناعمة وأخرى في قوسايا في البقاع ولمنع استحضار اتهامات لـ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" هدفها سوريا قبل الامين العام لـ"الجبهة" احمد جبريل المعروف بعلاقته المباشرة والمتينة مع دمشق. وسيكون من المفيد لو أن "الجبهة" اعلنت موقفاً اسوة بغيرها توضحاً للأمور. وأكثر من ذلك من غير الطبيعي اطلاق صواريخ دون معرفة مصدرها. من الضروري معرفة المصدر والاهداف وخلفية التوقيت حرصاً على الوطن أولاً وعلى المقاومة وعلى سلامة العلاقة مع الفصائل الفلسطينية وخصوصاً تلك المحسوبة على سوريا. وحدها الحقيقة تحمي الجميع بمن فيهم مطلقو الصواريخ المجهولة الهوية!

سمير منصور

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥

تحقيق ميليس

عبدالوهاب بدرخان

ليس معروفاً لماذا تأخرت دمشق في التعاون مع قاضي التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. فهي لا تحتاج الى إعادة تذكيرها بأنها معنية بهذا الحدث باعتبار أنها كانت مضطعة بمسؤولية أمنية رئيسية في لبنان. المهم الآن أنها عازمة على «تعاون غير محدود» مع التحقيق، والرئيس بشار الأسد قال ان ذلك «في مصلحتي ومصلحة سورية». ولا شك ان هذا التعاون سيمكن لجنة التحقيق من انجاز عملها في المهلة المحددة التي تنتهي منتصف أيلول (سبتمبر) المقبل، واذا طلبت تمديداً لمهمتها فسيكون تقنياً وليس لأنها تجد نفسها أمام أفق مسدود.

كان القاضي ديتليف ميليس واضحاً في تقريره بأن شهر آب (أغسطس) الحالي حاسماً، ما يعني أنه توصل الى المعطيات التي سعى اليها. ولعل هذه المرة الأولى منذ عقود التي يجري فيها شيء في لبنان ولا تكون لدى سورية فكرة واضحة عنه، إذ ان الأسرار الحقيقية لهذا التحقيق بقيت لدى اللجنة الدولية ولم يتسرب منها إلا ما بلغ السلطات اللبنانية. لكن ميليس أشار الى ان أكثرية الشهود اللبنانيين طلبوا الحفاظ على سرية شهاداتهم وعدم تسليمها الى الجانب اللبناني المفترض أنه «شريك» الى حد ما في التحقيق.

منذ اللحظة الأولى لبدء التحقيق كان مفهوماً أنه مرشح للغوص في متاهة بلا معالم اذا لم ينبر شهود غير متوقعين وقريبين من تدبير الجريمة للإدلاء بما عندهم. يبدو ان مثل هذا الاختراق قد حصل، وان كانت المعلومات عنه غير مؤكدة. واذا كانت «المسؤولية» في جانبها اللبناني قد أصبحت واضحة لدى المحققين، فإن جانبها السوري لا يزال غير محدد، لأن ميليس لم يتمكن من مقابلة المسؤولين السوريين الخمسة الذين يفترض أن لديهم الاجابات عن أسئلته العالقة. فهؤلاء الخمسة كانوا جميعاً في اجتماع ضم رئيس الوزراء الراحل وحده، ويبدو أنه كان اجتماعاً قاسياً الى حد أن الحريري اصيب خلاله، كما يقال، بعارض صحي.

كل ذلك لا يعني اتهاماً ولا تجريماً حتى الآن، ويمكن اعتباره مجرد ظن أو شبهة، ولا أحد يتوقع أن يختم ميليس عمله بمجرد وصف أمني - سياسي - تقني لما سبق الاغتيال. ولن يكون تقريره ذا مصداقية إذا دار فقط في الأجواء التي أوردتها تقرير رئيس بعثة تقصي الحقائق من قبله، بل الأكد أنه دخل عميقاً في التفاصيل وتوصل الى بناء سيناريو مترابط في ما بينها. هل أن لديه اتهامات دقيقة لأشخاص لهم اسماء وليس مجرد القاب مهنية؟ هذا هو السر الذي يحتفظ به.

لكن الحركة الموازية للسرية والغموض اللذين يكتنفان عمل ميليس توحى بأنه بات يمسك بمعظم الخيوط. لا بد أن هناك من ساعد التحقيق من داخل المنظومة الأمنية اللبنانية - السورية، وهي منظومة كانت متماسكة بمقدار ما كانت هشّة ومفعمة بالثغرات. أما الحركة الموازية فتجدها في أفواج المهاجرين الآتيين من السياسيين اللبنانيين الى الخارج، إذ زادت أعدادهم أخيراً ولحق بهم معاونوهم القريبون منهم، فيما تقلص كثيراً ظهور من بقوا في لبنان فلم يعودوا يتنقلون إلا عند الضرورة

القصوى. ولا تعني هذه الظاهرة سوى أن هناك شعوراً لدى هؤلاء بأن القاضي ميليس وضع يده على معظم «الحقيقة». لكنها بالطبع حقيقة من النوع الذي لا بد أن تكون له تداعيات حارقة وربما قاتلة. لذا بات متعذراً على هؤلاء البقاء في بيروت إذ أنهم لا يستطيعون تقدير تلك التداعيات أو تفادي أذاها.

كان تقرير ميليس عمومياً حين أحصى إنجازاته، لكنه ذكر أمرين مهمين يتعلقان بـ «مؤشرات محددة الى ما يجب التركيز عليه لتحديد الدافع» لارتكاب الجريمة، وايضاً بـ «مؤشرات محددة الى من يجب التركيز عليه لتحديد مرتكبي الجريمة». واستتبع ذلك بحديثه عن «انعدام الثقة العميق» من جانب الشهود سواء بالأجهزة الأمنية اللبنانية أو بالجسم القضائي اللبناني. وهكذا فإن ميليس أبلغ من يلزم أنه في صدد تحديد القتلة وأن على مجلس الأمن البدء بالتفكير في أي محكمة يمكنها ان يجلبوا اليها... ومن دون تأخير ترجم الوسط الحكومي والسياسي اللبناني هذا الكلام بأن المحاكمة يجب ان تجرى خارج لبنان.

إذا، دخل لبنان اسابيع خطيرة جداً يصعب التكهن بتطوراتها. لكن بعض ردود الفعل حمل اشارات الى فرز جديد. ففي حين كان الجميع يقول انه يسعى الى «الحقيقة»، بات مؤكداً ان هناك من بدأ يتراجع ومن لا يود كشف تلك الحقيقة لأنه يجد نفسه خاسراً اذا اعلنت. وفي هذا السياق أطلقت ادانات استباقية لـ «تسييس» التحقيق، لكن جريمة سياسية كهذه لا يمكن التحقيق فيها كأنها مجرد واقعة جنائية، فأولها سياسة وآخرها ونتائجها كذلك.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٩ اغسطس ٢٠٠٥

طلب من الامم المتحدة التفكير في مرحلة ما بعد تقريره النهائي وسياسيون وإعلاميون في باريس لانتظار النتائج والتداعيات... ميليس حقق «اختراقاً» في التحقيق عبر مستخدمي هاتف خليوي لبناني

كباريس - رندة نقي الدين

رجحت مصادر دولية لـ «الحياة» أن يكون قاضي التحقيق الألماني ديتليف ميليس أحرز تقدماً كبيراً في حصر ملابس جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري. وعلمت «الحياة» من المصادر نفسها أن القاضي أبلغ المسؤولين المعنيين بالملف في الأمم المتحدة أنه ينبغي التفكير من الآن بفترة ما بعد تقريره النهائي المتوقع في منتصف أيلول (سبتمبر) إن لم يتأخر. واعتبرت المصادر أن طلبه التفكير في المرحلة التالية ينطلق من شكوكه في إمكانات القضاء اللبناني، وتأكده من انعدام الثقة لدى جميع الشهود الذين حقق معهم بقدرة السلطات اللبنانية على القيام بمحاكمة المتهمين المفترضين بالجريمة، لذلك تعزز الاتجاه الى انشاء محكمة دولية.

وقالت المصادر إن الملاحظات التي يتضمنها تقرير ميليس تطرح احتمال أن يكون توصل الى اختراق في تحقيقه خلال شهر آب (اغسطس) الجاري، سمح له بأن يعيد بناء العناصر الأساسية لقضية اغتيال الرئيس الحريري، وربما بتحديد من قام بالاغتيال ولحساب من.

وعلمت «الحياة» من المصادر الدولية أن أكثر من جهة تفضل أن يقدم التقرير النهائي قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة. كذلك علمت «الحياة» أن اهتمام ميليس في التحقيق بمصادر متعلقة بمستخدمي خليوي لبناني من الذين قاموا بالعملية، وفرّ له أدلة واضحة عن منفذي العملية.

الى ذلك، سيوجه اليوم الرئيس الفرنسي جاك شيراك خطاباً يتطالّب لبنان وسورية بتنفيذ كامل للقرار 1559 والقرار 1595 المتعلق بالتحقيق الدولي في جريمة اغتيال رفيق الحريري. وستأتي هذه الدعوة في خطاب يلقيه شيراك في افتتاح المؤتمر

السنوي للسفراء الفرنسيين في العالم، ويرسم فيه السياسة الدولية لفرنسا. وعلم أن الرئيس الفرنسي سيدعو سورية الى اغتنام الفرص المتاحة أمامها لإعادة بناء علاقة جديدة مع لبنان، كما سيدعوها الى «التغيير في عالم يتغير»، لأن ليس في مصلحتها «أن تخيب أمل العالم». وسيشير شيراك الى أنه حان الوقت «لأن تفهم سورية أنها أمام فرصة، وأن عليها أن تتجاوب مع المجتمع الدولي، فالبيئة التي تحيط بها تغيرت وينبغي أن يتحرك النظام السوري لمواكبة هذا التغيير». وسيعلم شيراك أن فرنسا تؤيد «تطور النظام السوري وليس قلبه». وقالت مصادر مطلعة إن دعوة شيراك الى سورية هي بمثابة «رسالة نفاذ الصبر».

على صعيد آخر، تشهد باريس حالياً نزوح أعداد من السياسيين اللبنانيين تحسباً لتداعيات التحقيق في اغتيال الحريري. وأبلغ عدد من هؤلاء السياسيين «الحياة» أنهم اضطروا لمغادرة بيروت بسبب «معلومات عن عمليات محتملة تستهدفهم»

تلقوها من مصادر محلية وإقليمية ودولية. أبرز الموجودين في باريس حالياً النائب سعد الحريري والوزير مروان حمادة الذي جاء خصوصاً لإجراء جراحة جديدة أوجبتها إصابته في محاولة الاغتيال التي تعرض لها. وموجود أيضاً النائبان جبران تويني وفريد مكارى، كذلك عدد من الإعلاميين ومنهم هاني حمود رئيس تحرير صحيفة «المستقبل» والزميل الصحافي في «النهار» علي حمادة.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥

سباق محموم بين التحقيق اللبناني والدولي وإشارات إلى تهويل في الاستجابات

لماذا رفض ميليس فحص الأشلاء الجديدة في مختبرات لبنانية؟

إبراهيم الأمين

لم يقل شيئا او هو قال كل شيء. والاستنسابية في قراءة ما قدمه المحقق الدولي ديتليف ميليس إلى مجلس الأمن الدولي هي نفسها التي تجعل الفرقاء السياسيين في لبنان وخارجه يتصرفون بهذا القدر الشحيح من <<الخبريات>> وفق ما يروونه مناسبا، قبل ان يحين موعد النطق بالحكم. علما بأن ما قد يخرج به المحقق الألماني من معطيات او اتهامات او استنتاجات ليس قابلا للتحويل الى اداة جرمية قبل المحاكمة. لكننا في لبنان او بالأحرى في <<عالم جورج بوش>>، يكفي ما انتزعه ميليس من الذين ادعوا امامه او من الذين اوكلوا إليه هذه المهمة، من تفويض لكي يقول ما يريد نصريحا وتلميحا قبل ان يخلف وراءه دمارا سياسيا او ما هو اكثر من ذلك.

وعلى هذا الاساس، يمكن قراءة التقرير الاجرائي وخلفياته وأبعاده وفق ما تيسر من معطيات سابقة ومن ردود لاحقة، لا سيما ان ميليس لم يكن مقلا في الكلام مؤخرا على خلاف ما اشيع، لا بل انه اكثر من الكلام المباح وغير المباح تماما كما هي حالة اندماجه في المجتمع اللبناني و<<فراذته>>. فهو يلبي دعوات ويدعو اصدقاء من الشهود ومن غيرهم الى حفل في عيد ميلاده، ولا بأس ان انهك امنه هذا الشارع او ذاك اذا ما ارد دعوة صديق او تلبية دعوة آخر الى تناول الغداء او العشاء. وإن كانت اجوبته الرسمية حول ما يقوم به تقتصر على احترام سرية التحقيق، الا انه يحرص على تقديم صورة الرئيس المحترف الذي لا يابه ولا يهتم لأشياء كثيرة يقال امامه او عنه. حتى انه لم يجد نفسه مضطرا لأن يقود بنفسه معظم التحقيقات التي اجرتها لجنة التحقيق الدولية منذ بدء اعمالها في لبنان. وفي بعض الحالات وأمام روح الحشوية بالتعرف على بعض الاشخاص الذين وردت اسمائهم في كل التقارير الامنية والمخابراتية التي تلقاها قبل وبعد وصوله الى بيروت، فإنه يعمد الى لقاء قصير، يختبر فيه قدرته في علم الفراسة، قبل ان يحيل ضيوفه، بحسب الاهمية، على واحد من كبار محققيه، فيما يصر احد الشهود من الذين استدعوا أكثر من مرة على ان ميليس كان يجلس في غرفة مجاورة وانه كان يستمع الى التحقيق وكان يفيد في توجيه المحقق حول قضايا معينة.. ويبدو ان بين اللبنانيين من انتبه الى <<حجود شغف>> لدى ميليس او بعض من فريقه ب<<الالعاب البهلوانية>>. وربما فكر هذا اللبناني بعدم استثناء ميليس من عمليات النصب

القائمة، حتى قام هذا الشخص بالاتصال طالبا تقديم إفادة ومعلومات تبين انها غير ذات جدوى، ثم عاد في وقت لاحق للاتصال قائلًا ان لديه جديدا، ومن ثم تبين مرة جديدة ان ما لديه ليس ذا اهمية، حتى يعمد في مرة ثالثة الى الاتصال قائلًا ايضا ان لديه الجديد، وإذا به يطلع المحققين على معلومات تفيد بأنه عرضة للتهديد والملاحقة وأنه يريد مبلغ مئة ألف دولار لأجل القيام بإجراءات لحماية نفسه وثمنا لمعلومات.. وبعدها ثمة ما حصل!.

على ان كل ذلك يبقى في إطار المخيلات المفتوحة حتى تنشر في وقت ما او في زمن ما كل اوراق هذا الملف، لا سيما ان هناك من يتهم الطريقة المتبعة بأن فيها <<قلة احتراف في بعض الجوانب>>. والمفيد هنا مراجعة خمسة على الاقل من إفادات شهود تم الاستماع إليهم بناءً على اتصال مباشر من محقق ألماني يعمل في فريق ميليس، مستعينا مرات ومن دون الحاجة مرات اخرى الى مترجمة لبنانية كانت زميلة إعلامية في يوم من الايام.

ويتضح من هذه الافادات ان المحققين الدوليين يعملون على معطيات سبق ان توافرت لهم من قبل شخصيات من فريق الادعاء، وقد تأكد الامر مع اذاعة هؤلاء هذه المعلومات في معرض تناول الملف برمته.. ولن يمر الوقت الطويل قبل نشر هذه الإفادات والتدقيق عمليا في نوع التدخل المسبق من جانب المحققين الدوليين الذين كانوا يركزون طوال الوقت على وجود ضغوط من جانب قوى امنية لبنانية على هؤلاء الشهود، او محاولة انتزاع موافقة الشهود على وصف اعمال حصلت من قبل لبنانيين كانوا يعملون في مسرح الجريمة بأنها <<اهمال مقصود>>.

لكن الامر لا يقتصر على هذا الجانب، اذ ان هناك نوعا من السباق الفعلي والسري بين فريق التحقيق اللبناني والدولي. وهو سباق تطور كثيرا في الفترة الاخيرة. حتى ان ازمة الثقة تفاعلت بأكثر مما يعتقد كثيرون.

والعظمتان اللتان عثر عليهما فريق الخبراء قبل ايام قبالة مسبح عجرم وقرب الرافعة الموجودة في المكان، نقلتا مباشرة الى مختبرات تعود الى فريق التحقيق الدولي مع رفض قاطع لإجراء فحص الحمض النووي لدى الاجهزة اللبنانية، ومع ميل الى عدم اطلاع الجانب اللبناني على نتائج هذا الفحص. علما بأن عينات الحمض النووي العائدة الى 21 شخصا قتلوا او فقدوا في المكان موجودة لدى الفريق اللبناني وقد تم تسليمها كاملة الى الفريق الدولي.

بما في ذلك نتائج الفحص العائدة الى اشلاء جثة مجهولة الهوية. وسبق ان قام الفريقان بعملية <<تجسس منظمة>> أحدهما ضد الآخر، مثل عمليات التتبع والمراقبة، والتركيز الرئيسي يتعلق ب<<لائحة الشهود>>. وهو ما دفع برئيس لجنة التحقيق في يوم من الايام (قبل أقل من شهر) الى ابلاغ الجانب اللبناني رسميا ان هناك شهودا لبنانيين يرفضون الإدلاء بشهاداتهم امام التحقيق اللبناني، وقد سبق ل<<السفير>> ان اشارت الى هذا الامر قبل نحو عشرة ايام. وكان تعليق الجانب اللبناني ان المحقق الدولي أمام حالة من اثنتين:

□ اما انه مهتم فقط بنجاح عمله وهو لا يعاني أي عقدة إذا لم يطلع لبنان على ما يقوم به الآن.

□ واما انه لا يمانع في انطلاق حملة دولية منسقة تسعى من خلال عمله الى نقض كل اشكال الصدقية او الثقة لدى الجهاز القضائي اللبناني ما يمهد لانتقال الملف كاملا الى محكمة دولية. علما ان ميليس عبر مرارا عن <<إعجابه بعمل المحققين اللبنانيين وقدراتهم الشخصية القوية>> لكنه ألمح الى وجود <<ثغرات تقنية وإدارية في

الاطر التي يعملون ضمنها».

الامر الآخر يتعلق بالتوسع الجاري في اعمال التحقيقات، وما تمت الاشارة إليه من تلميحات الى دور لـ «حزب الله»، ليتبين لاحقا ان النائب وليد جنبلاط كان قد سمع من سفير اجنبي او اكثر ان هناك احتمالا انتبهوا ان تكون عملية التفخيخ لسيارة الانتحاري قد تمت في الضاحية الجنوبية. وبعدها كرت سبحة التفسيرات والاضافات: نوع قال ان جهات، انتبهوا، جهات في «حزب الله» لا تتبع عملياتيا لقيادة الحزب السياسية قامت بعملية التفخيخ لمصلحة جهات سورية، انتبهوا، جهات سورية لا تتبع بالضرورة للقيادة السورية، وانه تم اختيار «إرهابي من الاصوليين السنة كان يستعد للذهاب الى العراق لأجل تنفيذ هذه العملية»!. ثم جاء من يعقب على هذه الحكاية بالاشارة الى ان التحقيقات في محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة، اظهرت ان السيارة التي استخدمت في العملية كانت قد مرت، انتبهوا، مرت في الضاحية الجنوبية، وانها جهزت ايضا بقصد إرسالها الى العراق عن طريق الاردن لتفجيرها هناك، ليتبين لاحقا ان هذه السيارة المسروقة من سنوات بعيدة، كانت قد احضرت الى المدينة الصناعية في الغبيري قبل بضع سنوات حيث تم «صب نمره لها» وكل ذلك على ذمة تقارير تأتي كل يوم من جهة.. تماما كما هي حال التحقيقات في جرائم اخرى ارتكبت مؤخرا، وحيث يكشف سير التحقيقات انها في اتجاه لا يشبه البتة الطريق الذي رسمه «المدعون السياسيون»، وفي حالة إحدى الجرائم، قد ينقلب السحر على الساحر، لأن كمية من الفضائح المالية قد بدأت بالظهور من حيث لا يتوقع كثيرون.

على ان التدقيق الاضافي في بعض بنود التقرير الاجرائي الذي تم من قبل معينين بتفاصيل الملف، اظهر الآتي:
اولا: ان ميليس لم يتطرق الى عنوان تقني او اجرائي يخص سير التحقيق في المعطيات الميدانية من خارج ما هو متوافر كمنهج او كمعطيات لدى الجانب اللبناني. وهي معلومات تقول بأن عملية التفجير قد تمت بواسطة انتحاري او اكثر ومن خلال شاحنة الميتسوبيتشي، وان خط سير هذه الشاحنة قد حدد مع انطلاق موكب الرئيس الشهيد من وسط بيروت التجاري. وان عملية جمع الادلة والاشلاء كانت قد توقفت عند نتائج معينة، وان المسح الاخير الذي طلبه الفريق الدولي قبل فتح الطريق يشمل البحث عن رقم «الشاسي» العائد الى الشاحنة المجهولة «المصدر»، والبحث عن عناصر اضافية تخص مرتكب الجريمة. وإقبال النقاش حول نوع التفجير، بعدما تبين ان الجانب الفرنسي كان قد ألح على احتمال وجود انفجار آخر تحت الارض. وهو ما جعل ميليس في اعلانه الشهير يشير الى احتمال 99,99 في المئة.

ثانيا: التحقيق في اختراق قائم في جهاز الامن الشخصي للرئيس الشهيد رفيق الحريري. وذلك انطلاقا من طريقة تحديد خط سيره من مجلس النواب الى المنزل في قريطم، حيث كان قد سلك طريقا طويلة لا يتطابق اختيارها مع حجم التحذيرات التي كانت موجودة لديه ولدى فريقه الامني، بما في ذلك نوعية الاتصالات التي كانت قائمة بين عناصر الحرس سواء من عناصر الشرطة المولجين بحراسته او من عناصر الامن الشخصي الذين يختارهم عادة

معاونو الحريري.

ثالثاً: الإشارة مجدداً الى نوعية الشهادات التي يقول ميليس انها كانت تحتوي على <معلومات حساسة> تساعد على الاتجاه في التحقيق نحو الهدف الذي يوضح له دوافع ارتكاب الجريمة وهوية المنفذين. وفي هذه الحالة ثمة بحث غير ممكن ما دام ميليس اخذ برأي هؤلاء الذين شككوا بصدقية القضاء اللبناني. وكذلك يصبح الامر اكثر صعوبة اذا ما رفض هؤلاء الممثل امام المحقق اللبناني في مرحلة لاحقة. الا اذا كان المخرج جاهزاً من خلال البحث في إنشاء محكمة خاصة او احالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية.

عدا ذلك، فإن اسابيع اربعة سوف تكون كافية لمعرفة اتجاه الامور. والمقابلات التي ينوي ميليس إجراؤها مع مسؤولين سوريين في خلال وقت قريب، ربما تضيف اجوبة عن اسئلة جديدة غير تلك التي كان قد وجهها ميليس إليهم بواسطة وزارة الخارجية السورية قبل ان يكتشف هو او قبل ان ينبهه احد ما الى ضرورة عدم الاكتفاء بها.. وفي انتظار ذلك، يبدو ان هناك شخصاً واحداً، وواحداً فقط، في جانب فريق الادعاء، يريد معرفة الحقيقة كاملة. ومرة جديدة لا يأمل الناس بأكثر من ان يقول لهم ميليس ما الذي لديه من أدلة تثبت تورط هذا أو ذاك، أما الآخرون فيريدون هدم الهيكل على من فيه!.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥

بهية الحريري: أياً تكن نتيجة التحقيق الدولي فلن تعيد لبنان إلى الحرب الأهلية

بيروت: «الشرق الأوسط»

أكدت النائبة في البرلمان اللبناني بهية الحريري «ان اللبنانيين موحدون. ولن يسمحوا بأي محاولة لضرب الاستقرار وليس العكس مهما كانت الحقيقة صعبة» مؤكدة انه «أياً تكن نتيجة التحقيق فإنها لن تعيدنا إلى حرب أهلية».

كلام النائبة الحريري جاء في إطار حوار مع المشاركات في مخيم «لقاء الشبيبة الأول للحوار الوطني» الذي نظمه «التجمع من أجل المستقبل» في منطقة جزين بجنوب لبنان. ومما قالت: «منذ 14 فبراير - شباط (الماضي) دخل البلد في مرحلة الاضطراب الأمني، فاغتيال الرئيس الحريري كان الهدف الاساسي منه اغتيال استقرار لبنان وأن يكون المناخ الأمني مسيطراً على كل الحياة العامة في البلد. لكن انتفاضة الشباب التي كانت مثلاً للحضارة والانضباط والسلام والتسامح أزلت الخوف ونزعت الالغام ووقفت في وجه كل من حاول ضرب الاستقرار في هذا البلد، لأن اللبنانيين اصروا على الا يتركوا الساحات خالية للعابثين لكي يحولوا البلد إلى كتلة من الاضطراب، ونحن نعتبر ان هذه الحيوية كانت لها اسباب عدة أهمها الخوف من عملية القضاء على استقرار البلد».

واضافت: «نحن واياكم واللبنانيون جميعاً لن نسمح بأي محاولة لضرب الاستقرار في هذا البلد مهما كانت نتيجة التقرير. فالتقرير هو لأجل الاستقرار وليس العكس، ومهما كانت الحقيقة صعبة. لكننا بحاجة لها لأن الشعب اللبناني كله يريد الحقيقة وشعوب العالم كلها تريد الحقيقة... ومهما كانت نتيجة التحقيق، هل ستعيدنا إلى حرب أهلية؟ لا، ان نتيجة التحقيق هي لمعاقبة الذين نفذوا هذه الجريمة، وهذا العقاب هو مطلب كل اللبنانيين بكلمة واحدة». وشددت على «ان من ساعد على اغتيال الرئيس الحريري لا يمكن ان يكون لبنانياً حتى لو كان يحمل جواز السفر اللبناني».

وحول موضوع تشكيل محكمة دولية افادت الحريري: «سواء أكانت محكمة داخلية او محكمة خارجية او محكمة دولية، دعونا ننتظر الآليات التي تأتي بعد نتيجة التحقيق. هناك توجه لمحكمة دولية لكن يجب ان تكون بطلب لبناني. فكما أجمع اللبنانيون بكلمة واحدة على تشكيل لجنة تحقيق دولية، فان الخطوة التالية ستكون بإجماع اللبنانيين كلهم وهذا الاساس بالنسبة لنا، معتمدين على وحدتنا وعلى صداقات لبنان على امتداد الكرة الأرضية وعلى اشقائنا الذين وقفوا إلى جانبنا في أحلك الظروف وما زالوا هذه الامور كلها هي التي تعطي الاطمئنان».

من جهة أخرى، استقبلت النائبة الحريري في دارة العائلة في مجدليون (شرق صيدا) وفداً من لجنة المتابعة المنبثقة من القوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية في مخيمات صيدا عرض لها الأوضاع في محيط مخيمي عين الحلوة والمية ومية حيث لا تزال التدابير الأمنية التي يتخذها الجيش اللبناني على حالها عند مداخل المخيمين. وقد وعدت الحريري باجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة من

أجل مواكبة انطلاقة العام الدراسي لتسهيل عمليتي الخروج والدخول من وإلى المخيمين.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥

بقرادوني يدعو الى استجواب من أكدوا ان التفجير حصل تحت الارض... لحدود: التكهنات والاجتهادات تزايدت كثيراً وأثرت في عمل لجنة التحقيق في اغتيال الحريري

كبيروت

توالت ردود الفعل امس، على التقرير الاجرائي الذي اصدره رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري القاضي ديتليف ميليس والتقرير النهائي الذي يعتزم تقديمه، وراوحت المواقف بين منتقد للتقرير وبين ناصح بالتروي قبل اطلاق الاتهامات، وبين محذر من المؤامرات التي تحاك للبنان وبين مدافع عن القضاء اللبناني خصوصاً بعدما اورد التقرير ان هناك انعدام ثقة عميقاً من قبل الشهود الممكنين في شأن الاجهزة الامنية اللبنانية والجسم القضائي، الى جانب ربط أبعاد التقرير بتداعيات المنطقة.

نقل زوار عن رئيس الجمهورية اميل لحود حرصه «على ضرورة اسراع لجنة التحقيق الدولية في انجاز المهمة الموكلة اليها لكشف الحقيقة حول الجريمة النكراء، معتبراً ان التقويم الدقيق لعمل اللجنة يكون من خلال تقريرها النهائي الذي يفترض ان يعكس حصيلة عملها ويضع حداً للتكهنات والاجتهادات التي تزايدت خلال الاسابيع الماضية وتركت اثرها على عمل لجنة التحقيق كما انها كانت موضع استغلال داخلي غير مقبول».

وجدد لحود التأكيد على «ان التعاون الرسمي اللبناني مع اللجنة الدولية هو من ثوابت السياسة المعتمدة في هذا المجال وهو ما أكده ايضاً القاضي ميليس في تقريره الاجرائي».

واستغرب «المواقف التي يطلقها بعض السياسيين للتشكيك بدور لبنان وبقدرته على مواجهة الاستحقاقات المرتقبة واستمرارهم في تجاهل الدعوات الى الإسهام في اعادة البلاد الى مناخات الاستقرار والتهدئة سياسياً وأمنياً». واعتبر ان «مثل هذه المواقف من شأنها ان تضعف قدرات لبنان وتحد من مناعته في وجه الضغوط التي يتعرض لها ووجوه المؤامرة التي تستهدفه».

وإذ أكد توافقه مع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة «على مقاربة المواضيع المطروحة، بذهنية مختلفة وبأسلوب عمل جديد يحظيان بتجاوب غالبية الوزراء»، رأى ان «بعض الاصوات التي ترتفع من وقت الى آخر، لن تؤثر في التضامن داخل الحكومة لأنها لا تعكس سوى وجهة نظر اصحابها الذين ساءهم ان يكون التعاون بين رئيسي الجمهورية والحكومة على النحو القائم اليوم، فيما هم يسعون الى زرع الخلافات واطلاق مواقف تحريضية تصب في سياسة التفرقة التي درجوا على انتهاجها».

وتلقى مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني اتصالاً هاتفياً من نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبدالامير قبلان «تم خلاله تأكيد ضرورة تحقيق المنعة لوحدة الصف بين اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً ونبذ كل

محاولات الفتنة الطائفية لمواجهة الاخطار المحدقة بالبلاد».

ونقل سفير مصر في لبنان حسين ضرار عن رئيس المجلس النيابي نبيه بري قناعته بضرورة «تضافر الجهود داخل كل دولة من اجل مواجهة الاخطار والضعوط التي تتعرض لها الامة العربية».

ورأى وزير التربية القاضي خالد قباني «ان تحقيقات ميليس تقدمت كثيراً وان هناك معطيات مهمة جداً لكشف الحقيقة والوصول الى النتيجة التي يرتجوها كل الشعب اللبناني».

وعن امكان المحاكمة المحلية، قال: «نظلم السلطة القضائية اللبنانية كثيراً عندما نشكك في مصداقيتها او كفاءات قضائها، ومهما كانت النتائج التي سيكشف عنها التقرير، فإن القضاء اللبناني وفقاً للقوانين اللبنانية هو قضاء صالح للنظر في هذه الجريمة باعتبارها حصلت على ارض لبنانية ونالت من حياة رجل كبير هو رئيس وزراء لبنان».

وحذر رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد من «محاولات اعداء لبنان إثارة الفتن والمشكلات الطائفية والمذهبية والمناطقية وبتث الاشاعات في الساحة الداخلية بغية تمرير مخطط التفيت والفوضى والقلق والاضطراب». وقال: «واهم من يظن ان سلاح المقاومة يمكن ان يسقط مهما ارتفعت وتيرة الضغوط والتهديدات والتحديات».

وتمنى النائب جبران تويني على المسؤولين السوريين التعاون مع ميليس لتسهيل الامور في كشف الحقيقة. وقال لـ «المؤسسة اللبنانية للارسال»: «ان النظام في سورية لم يعد في امكانه التهرب من مسؤوليته امام المحافل الدولية وهو في الوقت نفسه موضوع في قفص الاتهام كما الكثير من الناس في لبنان». ودعا الى «عدم التعاطي بخفة كما يحصل اليوم مع موضوع التقرير ونسمع بأنهم يشككون بميليس وكأننا نتحدث عن قاضي أو موظف عادي. هو له صدقيته وامامه مجلس الامن الدولي». وأكد تويني الموجود في باريس انه عائد الى بيروت منتصف الاسبوع.

ودعا النائب علاء الدين ترو الى انتظار نتائج التحقيق. وقال: «ان اللبنانيين لم يعادوا سورية عبثاً أو عندهم حقد على موضوع العلاقات اللبنانية - السورية».

وأيد رئيس حزب الكتائب كريم بقرادوني مواقف النائب السابق سليمان فرنجية ونصح القاضي ميليس «بتجنب الوقوع في اضاليل الاعلام الموجه واعتماد الاتهامات الفورية المتسارعة»، ودعا الى الاستماع الى الوزراء والنواب الذين سارعوا الى التأكيد على خطأ بأن الانفجار حصل تحت الارض «وسؤالهم عن ماهية دوافعهم».

واعتبر النائب السابق نجاح واكيم ان تقرير ميليس «لن يكشف الحقيقة وسيكون كتقرير لجان خبراء الامم المتحدة في العراق وسيلة تستخدمها واشنطن لممارسة ضغوط لمصلحة مشروعها للسيطرة على المنطقة ولمصلحة اسرائيل».

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣٠ اغسطس ٢٠٠٥

تويني تبلغ «رسمياً» بوجود اسمه على لائحة المستهدفين وميليس قد يطلب أسبوعين
لبنان: هاجس الاغتيالات والخوف من التقرير

كبيروت، باريس

ارتفعت حمى التعليقات والمواقف المحلية المحيطة بالتقرير النهائي لرئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة السابق الشهيد رفيق الحريري ديتليف ميليس الذي على رغم سرية أخذ يخضع للتجاذب الداخلي، بين اطراف تهاجم القاضي الألماني وأخرى تدعو الى عدم استباق النتائج. وشمل السجل اللبناني مسألة إحالة الملف الى اطار قضائي دولي او إبقائه في يد القضاء اللبناني.

وفيما يصاحب الأجواء المشدودة في لبنان تصاعد المخاوف من مزيد من الاغتيالات في لبنان مع اقتراب تقرير ميليس، أعلن النائب جبران تويني الموجود في باريس ان خبر تلقيه تحذيراً من الاغتيال، الذي نشرته «الحياة» امس، صحيح. وأشار الى انه تلقى في شكل رسمي معلومات من المسؤولين اللبنانيين عن مصادر لجنة التحقيق الدولية أن «هناك لائحة (اغتيالات) واسمي موجود على رأسها».

وعلمت «الحياة» ان تويني تلقى التحذير في الأسبوع الأول من شهر آب (اغسطس) الحالي، وأنه نقل إليه على ورقة رسمية مطبوع عليها اسم الأمم المتحدة. وتشير الى انه «استناداً الى مصدر شديد الثقة جرى اختباره وثبت انه يمكن الوثوق به نعلمكم ان هناك لائحة بأشخاص مستهدفين انتم منهم. عليكم اخذ الحيطة». وأفادت المعلومات ان هذه الورقة ارسلت من ميليس وأن جهات لبنانية سلمتها الى تويني. (راجع ص5)

ورجحت مصادر دبلوماسية غربية لـ «الحياة» ان يقدم ميليس تقريره عن نتائج التحقيق في اول شهر تشرين الأول (اكتوبر)، مما يعني انه قد يكتفي بطلب تحديد المهلة الأولى التي اعطيت له لإنجاز التحقيق، والتي تنتهي منتصف الشهر المقبل، اسبوعين فقط.

وأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك امس ان «الكثير لا يزال مطلوباً لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي الرقم 1559 و 1595 (التحقيق الدولي) و1614 لتطبيق في شكل كامل». وأشار الى ان «التطورات في لبنان والمنطقة، تمثل لسورية، اذا عرفت كيف تستفيد مناسبة لإعادة انشاء علاقاتها مع لبنان على اسس جديدة والإقبال على التغييرات التي يترقبها منها العالم والمنطقة، التي تشهد تحولاً...».

وكان رئيس الجمهورية اميل لحود أكد حرصه على «اسراع لجنة التحقيق الدولية في انجاز مهمتها»، معتبراً ان «التقويم الدقيق لعمل اللجنة يكون من خلال تقريرها النهائي الذي يضع حداً للتكهنات والتفسيرات التي تزايدت خلال الأسابيع الماضية... وكانت موضع استغلال داخلي غير مقبول». ودعا الى «عدم المراهنه على تطورات قد تحصل او قد لا تحصل».

وبعدما كان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان قال ان اسرائيليين يعاونون ميليس، ثم عاد عن كلامه، قال النائب السابق نجاح واكيم المعارض الشرس للحريري ولخلفه النائب سعد الحريري ان ميليس لن يكشف الحقيقة وسيكون تقريره «كتقرير خبراء الأمم المتحدة في العراق وسيلة تستخدمها واشنطن لممارسة ضغوطها لمصلحة مشروعها ومصلحة اسرائيل». لكن النائب جبران تويني رأى ان «الجهات التي يمكن ان تتضرر من كشف الحقيقة في اغتيال الحريري تحاول احداث اضطراب أمني، والتقرير يبدو انه توصل الى استنتاجات واضحة ولذلك نلاحظ انه يتعرض لحملة تشكيك مدروسة في اطار التهويل، من جهات مدسوسة».

أما رئيس حزب الكتائب المؤيد للرئيس لحود كريم بقرادوني فدعا ميليس «الى استجواب الذين اكدوا عن خطأ ان الانفجار (الذي نفذ في جريمة الاغتيال) حصل تحت الأرض...» ونصحه بالابتعاد عن الاتهامات السياسية.

ودعا وزير التربية خالد قباني، لمناسبة الحديث عن احتمال اقتراح محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بالجريمة، الى عدم التشكيك بالقضاء اللبناني. ودافع وزير العدل شارل رزق عن القضاء اللبناني وقال انه يفضل بقاء الملف في عهدة القضاء اللبناني من دون ان يقفل الباب على احتمال الذهاب الى القضاء الدولي. وقال: «التحقيق اللبناني كان القاعدة التي بنى عليها ميليس تحقيقاته ولم يستطع التقدم لولا العمل الذي قام به المحقق اللبناني». إلا ان تويني فضل ان يرسل مجلس الأمن القضية الى محكمة لاهاي او محكمة دولية.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥

تقرير ميليس... والطوائف

<عبدالله اسكندر

المؤشرات الاولى في العاصمة اللبنانية تظهر حجم الأثار التي سيجملها اعلان نتيجة التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وذلك بغض النظر عن حيثيات الاتهام التي سيتضمنها التقرير وتحديد المسؤوليات الشخصية وراء الاتهام، رغم الاهمية الفائقة بالنسبة الى التطورات اللاحقة في البلد.

ويمكن تلخيص الجدل الحالي، بعد التسريبات المتعلقة بالتحقيق والشهادات التي استمع اليها المحقق الالماني ديتليف ميليس، بوجهتي نظر. الاولى تشكك مسبقاً بالتحقيق بحجة «تسييسه»، اي توجيه الاتهام الى طرف او أطراف من أجل ادانتها سياسياً بجريمة الاغتيال بغض النظر عن الوقائع. والثانية تنطلق من أن التحقيق نزيه وينبغي انتظار نتيجته لانه سيظهر «الحقيقة» التي يُظن انها ستؤكد الاتهامات العفوية التي انطلقت بعد الجريمة، بما فيها كون الاغتيال هدف الى تطويق معارضة النفوذ السوري وحلفائه في لبنان. اي انه يؤكد وجهة نظر سياسية في قضية العلاقات اللبنانية - السورية.

وكما كانت الرواية لجريمة الاغتيال، بعيد حصوله، ترتبط عضواً باتهام ضمنى ما بالمسؤولية عنه وتعكس موقفاً سياسياً من هذه العلاقات، يرتبط الموقف المسبق من التقرير بهذه الرواية. وليصبح انعكاساً للانقسام الذي حصل في البلد بعد الاغتيال، والذي دخل في مرحلة كمون بفعل الاضطرار الى التحالفات في الانتخابات النيابية في الشكل الذي حصلت فيه.

وسمعا في الاسبوع الماضي من مرجعيات شيعية تتأثر بأجواء الحلفاء اللبنانيين لسورية كلاماً يتهم ميليس بالصهيونية ويحذر من «التسييس»، في محاولة مسبقة لرفض نتيجة التحقيق في حال تضمنه ما يطول عناصر التركيبة اللبنانية - السورية السابقة. وسمعا من مرجعيات سنية كلاماً يحذر من خطورة الحكم سلفاً على نتيجة التحقيق، في محاولة للتشديد على ان «كشف الحقيقة» يقتضي ليس فقط الاقتصار من الفاعلين وانما أيضاً استخلاص النتائج السياسية لاغتيال شخصية سنية بحجم الحريري. وبذلك يبدو ان الموقف من تحقيق ميليس ونتائجه يعكس التوجه السياسي المسبق المرتبط بالموقع الطائفي، لينتكس البلد الى ما قبل 14 آذار، والانقسام الذي شهدته في شأن الاتسحاب السوري تطبيقاً للقرار الدولي الرقم 1559.

ولا تخرج عن مثل هذه الحسابات مواقف الاطراف اللبنانية الاخرى، اذ في تأييد هذا التفسير او ذاك لمعنى نتائج التحقيق حسابات طائفية ترتبط بالتأكيد بالتوازنات الداخلية. وقد نجد الالتباسات التي تصدر عن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي تزعم الحملة من اجل لجنة تحقيق دولية وكشف الحقيقة في اغتيال الحريري ولامام الاتسحاب السوري، تفسيراً لها في هذا النوع من الحسابات، خصوصاً في حال تضمن التقرير ما يعيد المطالبة بالحاح باستكمال تنفيذ القرار 1559.

وكما ضاعت الظاهرة التي مثلها 14 آذار (مارس)، والتحالفات العابرة للطائف التي كان يفترض ان ترسيها الانتخابات

البرلمانية، قد تضيع «الحقيقة» التي يبحث عنها اللبنانيون، عبر لجنة التحقيق الدولية. اذ ما كان همساً بين الناس العاديين بات يُعبر عنه في تصريحات علنية، وهو ما يمهد لاحتمالات الانقسام الكبير مع اعلان نتائج التحقيق. لكن هذه المرة، وفي ظل الاجواء الاقليمية المحتقنة، لن تكون سهلة محاولات محاصرة هذا الانقسام، هذا اذا وجد من يهتم ببذل مثل هذه المحاولات.

المصدر: النهار

التاريخ: ٣٠ اغسطس ٢٠٠٥

الحقيقة لا تخيف !

لماذا يرتعد اللبنانيون خوفا من نتائج التحقيق الذي يجريه ديتليف ميليس في الجريمة المزلزلة التي اغتالت الرئيس الشهيد رفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما؟

هل لأن الحقيقة تبعث على الخوف، وهي التي خرج مئات الألوف منهم في ثورة 14 آذار " هاتفين بها: "الحقيقة من أجل لبنان" وجاعلين منها مطلبا موازيا للحرية والسيادة والاستقلال؟

طبعا ليست الحقيقة هي التي تبعث على الخوف، لكن ما قد تكشفه هذه الحقيقة من وقائع وقرائن وتفصيل متصلة بجريمة العصر هو ما يرفع من منسوب القلق في لبنان، انطلاقا من تاريخ من الترويع والكوابيس التي مورست او انزلت بهذا الشعب والتي لم تتوقف حتى الآن، اذ "ان الجرائم الارتدادية" مستمرة سواء بالحقائب التي تزرع الدمار والموت هنا وهناك، أو بعمليات الاغتيال التي اودت بالزميل سمير قصير ثم بالمناضل جورج حاوي، ثم باستهداف الوزير الياس المر.

ان الوضع الراهن في لبنان يستحق دراسة دولية لانه يشكل نموذجا معاصرا لـ "سيكولوجيا الترويع الجماهيري"، الذي يتفاعل تلقائيا ويأخذ شكل كوابيس داهمة تتفجر داخل المجتمع لشدة ما تعرض للامتهان وأعمال القتل والتصفيات. فهو يخشى الآن، في ظل كل ما يقال حول النتائج المحتملة لتقرير ميليس، ان تجلب له الحقيقة التي طالما طالب بها المزيد من المآسي!! لكن الأمر ليس كذلك على الاطلاق. فالحقيقة التي ينتظرها لبنان لن تكشف جريمة العصر التي اودت بالحريري بانى لبنان الحديث فحسب، بل انها ستكشف أولئك الذين كانوا يريدون اغتيال لبنان الوطن عبر اغتيال الحريري، مفترضين ان ازالته تضع الرصاصة الاخيرة في رأس هذا البلد الذي طال احتضاره!

لكن حساب الشعب المنفجر غضبا، وقد خرج ثلثه الى الشارع [كما لم يحصل في تاريخ الشعوب] مطالبها بالحقيقة والحرية والسيادة والاستقلال، شكل بداية الرد على الجريمة المزلزلة. أما الرد الحقيقي فلن يكتمل إلا باعلان الحقيقة كاملة وعارية. انها الحقيقة الضرورية لمعرفة أشياء كثيرة خطيرة وذات أهمية مصيرية:

من قتل الحريري؟ من أراد قتل لبنان؟ من مضى في مخطط الترويع ونفذ مسلسل التفجيرات الذي لم ينته بعد؟ من قتل سمير قصير؟ ولماذا؟ من قتل جورج حاوي؟ ولماذا؟ من حاول اغتيال مروان حمادة؟ ولماذا؟ من حاول اغتيال الياس المر؟ ولماذا؟ واذا كانت الحقيقة ستكشف كل هذه الجرائم وتعرّي المجرمين الذين يقفون وراءها، فلا بد من ان تشكل منطلقا راسخا وصلبا

لحماية لبنان من هذه المخططات، ولقيام وحدة لبنانية متماسكة تضع حدا نهائيا لهذه الجرائم.

إذا لماذا يرتعد اللبنانيون خوفا من الحقيقة التي يقترّب موعدها، على ما توحى الانباء القليلة المتوافرة من مصادر المحقق ميليس، الذي يحيط تقريره بستار حديد من الكتمان؟

ولماذا لا يستبشر اللبنانيون خيرا وهم على قاب قوسين أو أدنى من اكتشاف المجرم او المجرمين الذين جعلوا من حياة لبنان "صندوق باندورا" منذ 14 شباط تاريخ جريمة العصر، لا بل قبل ذلك الزمن بكثير؟

• • •

لقد نسجت المخيلات كثيرا من الروايات حول النتائج المفترضة للتحقيق الذي سيظهر في خلال اسابيع، لكنها روايات مشبعة باستنتاجات كيفية وأحيانا مغرضة تحاول ضخ الشكوك حول ميليس وحول التحقيق، ولا تتوانى عن القول ان التقرير النهائي سيدين هذه الجهة او تلك، أو أنه سيتعرض لـ"التسييس"، أو لـ"التزييف" لأغراض سياسية (!) ولكأن الشرعية الدولية شيء من مجاهل العدالة في هذه المنطقة البائسة، أو لكأن ديتليف ميليس أحد "قراقوشات العدل" في متاهة الشعوب المسحوقة بنير الانظمة.

وينسى المشككون، أو يتناسون، أن ميليس يقود فريقا دوليا يشارك فيه محققون وخبراء من 40 دولة أو أكثر، بينها مجموعة من الدول العربية، وأن طلب معلومات عن تسجيلات زلزالية مثلا من العدو الاسرائيلي لا يجعل منه اسرائيليا! وان تاريخه وعراقته المهنية اضافة الى تاريخ عدد كبير من معاونيه العرب لن تسمح إلا بكشف الحقيقة المجردة التي يتوصل اليها التحقيق أياً تكن.

• • •

لم يقل ميليس شيئا عن النتائج التي توصل اليها حتى الآن، ولكن اذا صح انه أبلغ المسؤولين في الامم المتحدة ومجلس الامن انه ينبغي التفكير منذ الآن بفترة ما بعد التقرير، فهذا يعني انه يعرف تماما. إن النتائج ستكون مزلزلة لبنانيا واقليميا. يعرف ميليس هذا ربما لأنه لمس من كل الشهود الذين استمع اليهم أنهم لا يتقون بقدرة لبنان على محاكمة من سيوجه اليهم الاتهام بالجريمة المروعة، وهذا ما يدفع نحو ضرورة انشاء محكمة دولية.

• • •

إن حال الذعر التي تسيطر على اللبنانيين، من دون استثناء تقريبا، تكشف أمرين:

أولاً: ان لجنة التحقيق الدولية بقيادة ميليس انما تحقق في ثلاث جرائم: من قتل الحريري؟ من حاول قتل لبنان؟ من جعل اللبنانيين نهبا للخوف والترويع؟

ثانياً: ان كشف الحقيقة ليس ضروريا لمعرفة من نفذ جريمة العصر فحسب، بل ايضا لمعرفة كيف نحمي لبنان من ان يكون وطننا مستباحا للاجرام والتفجير.

راجح الخوري

المصدر: الوطن القطرية

التاريخ: ٣١ اغسطس ٢٠٠٥

لبنان: اعتقال مشبوهين «كبار» في قضية الحريري

بيروت- وكالات- شهد التحقيق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تطورات لافتة أمس، حيث أوقفت الشرطة اللبنانية «3» من كبار مسؤولي الأمن السابقين هم جميل السيد المدير السابق لمديرية الأمن العام، وعلي الحاج المدير السابق لقوى الأمن الداخلي، وريمون عازار المدير السابق للمخابرات العسكرية، خلال مدهمات لمنازلهم فجر أمس، إضافة إلى القائد الحالي للحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان الذي حضر إلى مقر لجنة التحقيق الدولية، والنائب السابق ناصر قنديل الذي كان في سوريا عند صدور الأوامر بتوقيفه لكنه عاد لمواجهة لجنة التحقيق،

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام ان المسؤولين اللبنانيين الخمسة «سيتم تسليمهم الى القضاء اللبناني مع محاضر افاداتهم غدا (اليوم) لاجراء المقتضى» وازافت ان «لجنة التحقيق الدولية استمرت في تحقيقاتها ليلا مع المسؤولين الامنيين الذين استدعتهم للاستماع الى افاداتهم»،

وذكرت محطة تليفزيون المستقبل التي تملكها عائلة الحريري ان رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي الالماني ديتليف ميليس «سوف ينصح» قاضي التحقيق اللبناني المكلف بهذه القضية باصدار مذكرات توقيف بحقهم،

كما امرت النيابة العامة التمييزية باحتجاز العميد فيصل الرشيد، والعميد خضر الطويل من أمن الدولة، والعقيد جمال مواس من الحرس الجمهوري، إضافة إلى ماجد حمدان شقيق قائد الحرس الجمهوري، وذلك على ذمة التحقيق،

وقلل الرئيس اللبناني إميل لحود من أهمية استدعاء المسؤولين الأمنيين الأربعة، وقال أمام وفد من الكونغرس الأميركي «ما جرى يدخل في إطار التحقيقات التي تجريها اللجنة، ولم تحدث أي عملية توقيف لأحد، لكن وسائل الإعلام تتناقل روايات وأخبارا لأسباب سياسية داخلية وتتحدث عن توقيفات، في حين أن الأمر لا يعدو كونه تحقيقات» كما جاء في بيان للرئاسة،

في غضون ذلك سيطر هاجس الاغتيالات على قادة المعارضة اللبنانية، مما دفع بعضهم إلى المغادرة خارج البلاد خشية التعرض للقتل، وأبرز المغادرين كان النائب سعد الحريري، الذي اعتبر ان عملية التوقيف هي «بداية العدالة ونحن ننتظر منذ فترة طويلة الوصول إلى الحقيقة»، وتابع «اليوم أوقف خمسة أشخاص وغدا يمكن أن يوقف أكثر»، ومن بين الراحلين أيضا كان الزعيم الدرزي النائب وزيد جنبلاط، الذي توقع أمس أن يؤدي الكشف عن الحقيقة إلى سقوط رؤوس كبيرة داخل لبنان وخارجه، وقال جنبلاط إن الرئيس

لحدود سيرحل في النهاية، إضافة إلى وزراء ونواب منهم مروان حمادة، ونائب رئيس المجلس النيابي فريد مكاري، وعدد من الصحفيين اللبنانيين الذين يتعرضون لتنديد الإعلام السوري، إلى ذلك يوشك فريق التحقيق الدولي في اغتيال الحريري على الانتهاء من عمله، ومن المتوقع أن يرفع المدعي العام الألماني ديتليف ميليس رئيس الفريق نتائج له لمجلس الأمن خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وكان ميليس أجرى محادثات مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة مع ذبوع خبر التوقيفات، وأجرى أيضا محادثات لاحقة مع وزير العدل شارل رزق، ورفض المتحدث باسم الأمم المتحدة في بيروت التعليق على التوقيفات والمحادثات.

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٣١ أغسطس ٢٠٠٥

توقيف 4 قادة أمنيين ونائب سابق كمشتببه بهم في اغتيال الحريري :

بيروت-الاتحاد ووكالات الانباء: استيقظ اللبنانيون امس على وقع مدهامات واستدعاءات طالبت 3 قادة سابقين للاجهزة الامنية وقائد الحرس الجمهوري الحالي ونائباً سابقاً بـ"صفتهم مشتببه بهم في اطار تحقيقات اللجنة الدولية بجريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري" وفق ما أعلن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة قائلاً: "إن لبنان بخير والدنيا لن تنقلب الا على رؤوس المجرمين". فيما رأى النائب وليد جنبلاط ان العد العكسي لظهور الحقيقة قد بدأ، متوقفاً سقوط رؤوس كبيرة في لبنان والخارج ورحيل الرئيس اميل لحود قبل انتهاء ولايته.

فقد داهمت الاجهزة الامنية اللبنانية فجر امس بناءً على استنابات قضائية صادرة عن المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا منازل كلا من المدير العام السابق للامن العام اللواء جميل السيد، والمدير العام السابق لقوى الامن الداخلي اللواء علي الحاج، والمدير العام السابق للاستخبارات العسكرية العميد ريمون عازار واحضرتهم الى مقر لجنة التحقيق الدولية في مونتيفردي شرق بيروت حيث جرى استجوابهم بسرية تامة ووسط حراسة امنية مشددة. كما استدعت اللجنة قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان الى مقرها حيث حضر طواعية واخضع ايضا للتحقيق. وداهمت القوى الامنية كذلك منزل النائب السابق ناصر قنديل لابقافه بموجب استنابة قضائية لكن تبين انه في زيارة الى دمشق.

وأوضحت مصادر لجنة التحقيق ان استدعاء المسؤولين الامنيين السابقين يندرج في اطار استكمال التحقيق في جريمة الاغتيال، مشيرة الى ان رئيس اللجنة الالمانى ديتليف ميليس كان التقى بهذا الخصوص كلا من السنيورة ووزير العدل شارل رزق والقاضي ميرزا وسط اجواء من السرية التامة. وقالت وزارة العدل في بيان ايضاحي ان اللجنة الدولية طلبت امس الاول من القاضي ميرزا الموافقة على الاستعانة بقوى الامن الداخلي لتنفيذ مدهامات وتفتيشات واصطحاب اشخاص الى التحقيق وقد اعطيت الموافقة، وازافت ان اجتماعاً قد عقد بين الوزير رزق وميليس والقاضي ميرزا الذي تلقى تقريراً من المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي بان عناصر قوى الامن نفذت المهمات الموكلة اليها واصطحبت كلا من السيد والحاج وعازار الى مقر اللجنة للتحقيق معهم، فيما لم يعثر على النائب قنديل حيث تبين انه في دمشق وابلغ عن طريق مذكرة الى زوجته بوجود حضوره امام اللجنة.

واضاف البيان انه تم ايضا الاتصال بالعميد حمدان في القصر الجمهوري حيث ابلغ بالحضور امام اللجنة حيث حضر فعلاً بملء ارادته، لافتاً الى ان ميليس تعهد باطلاع النائب العام التمييزي على نتائج التحقيق مع المذكورين والادلة المتوفرة بحقهم واقتراح اللجنة بشأنهم، على ان يترك للقضاء اللبناني اتخاذ القرار المناسب في ضوء قوانينه وقرار مجلس الامن رقم 1595 ومذكرة التفاهم الموقعة بين هيئة الامم المتحدة ولبنان.

وأوضحت مصادر قضائية ان ميرزا اصدر مذكرات احتجاز للاشخاص المذكورين حتى تحقق

معهم اللجنة لان مذكرات التوقيف الوجيهة او الغيابية تصدر لاحقاً عن قاضي التحقيق في جريمة الاغتيال الياس عيد. فيما اشارت مصادر اخرى الى ان الاعتقالات شملت ايضاً مجموعة من الناس، وأشارت إلى أنه من المحتمل إجراء اعتقالات أخرى، وتحدثت مصادر اخرى غير مؤكدة ايضاً عن توقيف وزير العدل السابق عدنان عضوم، الا ان ذلك لم يتأكد رسمياً. وقالت المصادر إن سوريا ستتحمّل مسؤولية وضع عراقيل أمام عملية الاعتقال ما لم تسلم قنديل الى سلطات الامن اللبنانية، لكن قنديل سارع الى قطع زيارته الى دمشق، وقال في اتصال مع وكالة "فرانس برس" انه عبر الحدود الى بيروت وانه مستعد للتعاون الكامل من اجل كشف الحقيقة في اغتيال الحريري، مبدياً استغرابه للاستدعاء، ومشيراً الى احتمال وجود محاولات دس ضده لم يحدد مصدرها، وقال: "ربما هناك من يريد توريث اللجنة بتقارير مغلوبة هي جزء من عملية استخباراتية دولية للقضاء على عروبة لبنان لكنني على ثقة كاملة بمدى احتراف ومصداقية اللجنة التي ستعرف كيف تكشف الحقيقة". وترأس السنيورة بعد لقاء ميليس اجتماعاً أمنياً موسعاً حضره اللواء ريفي وقائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان ووزراء العدل رزق والداخلية حسن السبع والدفاع بالوكالة يعقوب الصراف حيث أطلعهم على حصيلة اجتماعه مع ميليس. ولم يدل اي من المجتمعين بتصريحات باستثناء السنيورة الذي قال إن رئيس اللجنة الدولية اطلعه على ما تم التوصل اليه من نتائج في التحقيق بجريمة الاغتيال وطلبه استدعاء المحتجزين على انه في ضوء نتائج التحقيق معهم تتحدد الخطوات اللاحقة بحقهم بصفتهم "مشتبه بهم".

وقال السنيورة إن هذه الخطوة تأتي في سياق عمل لجنة التحقيق الذي لم يكتمل بعد، مؤكداً ثقة الحكومة بعمل اللجنة ورئيسها لكشف كافة جوانب جريمة الاغتيال والوصول الى معرفة الحقيقة كاملة، و اضاف انه يطمئن الشعب اللبناني بأن الجميع سيكون تحت سقف القانون وانه واثق على عكس ما قد يحاول البعض اشاعته ان اللبنانيين الذين جمعته المصيبة في 14 فبراير واتحدوا بعد 14 مارس هم اكثر تصميماً اليوم وبعد مرور 197 يوماً على الاغتيال على ضرورة تكثيف الجهود ومتابعة نتائج التحقيقات كل من موقعه توصل الى كشف الحقيقة كاملة، وهم سيكونون على مستوى عال من المسؤولية الوطنية واكثر وحدة في الحفاظ على الاستقلال، وقال: "ليكونوا على ثقة بأن لبنان بخير وان الدنيا لن تنقلب الا على رؤوس المجرمين".

واوضحت مصادر قضائية ان لميليس الحق اما في الافراج عن المحتجزين بعد استجوابهم او ان يطلب من القضاء اللبناني اصدار قرار اتهامي بحقهم وفق مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، مشيرة الى انه وفق مذكرات الاستدعاء يحق لميليس استجوابهم لمدة 48 ساعة قابلة للتجديد مرة واحدة. في حين لم يصدر عن رئيس الجمهورية اميل لحود اي موقف رغم ان معظم المعتقلين هم من المقربين اليه.

وقال النائب جنبلاط من جانبه والموجود في الخارج منذ تزايد الحديث عن لائحة اغتالات ضد القيادات اللبنانية ان العد العكسي لظهور الحقيقة في اغتيال الحريري قد بدأ، متوقفاً المزيد من

الاعتقالات ورحيل لحدود قبل انتهاء ولايته، وأضاف في حديث الى "اذاعة الشرق": "اعتقد ان العد العكسي قد بدأ واتوقع سقوط رؤوس كبيرة في لبنان والخارج.. لحدود لن يكمل ولايته الحالية.. لا اعتقد انه سيبقى رئيساً للبنان".
وعلق رئيس كتلة تيار المستقبل النائب سعد الدين الحريري نجل رئيس الوزراء الراحل على

التوقيفات بوصفها انها "بداية العدالة"، وقال: "هذه بداية.. اليوم اوقف 5 اشخاص و غدا سيتم توقيف اكثر.. لا شك ان هناك امورا في المستقبل ستأتي". فيما اعتبر النائب بطرس حرب ان الطريقة التي حصلت فيها عملية الاستدعاء توحى ان ثمة شبهة كبيرة على هؤلاء الاشخاص، مشيراً الى ان التحقيق بلغ مرحلة متطورة ما دفع ميليس الى هذا الاستدعاء لاستكمال التحقيق في جوانب معينة قد يتضمنها تقريره الرسمي في 16 سبتمبر.
اما رئيس الحكومة الاسبق الدكتور سليم الحص فرأى انه لا يجوز في حال من الاحوال ان تقرر نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الحريري مصير شعب او وطن، كما لا يجوز التعاطي مع نتائج التحقيق وكأنها الحكم المبرم والا فما معنى الحديث عن محاكمة تجري في لبنان او خارجه ثم ما الذي يضمن اساساً حياد التقرير الدولي عن مجريات الضغوط الدولية في هذا الاتجاه او ذاك.